# فقه الرسوم القضائية

في ضوء الفقه و القانون

# ماهية الرسوم القضائية وأنواعما وكيفية مسابحا والملزم بم

### المبحث الأول

### ماهية الرسوم القضائية

### ١ – تعريف الرسوم القضائية:

الرسيم يصفة عامة هو مبلغ من النقود نجيبه الدولة جبرا من شخص معين مقابل خدمة تؤديها له السلطة العامة (۱).

والرمسوم القضيانية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض هو نوع من الرسوم المستحقة للمولة، فتتخل في مطولها وعمومها(١).

وهذه الرسوم نقدم بتحصيلها أقدم كتب المحاكم بمختلف أثراعها ودرجانها بعناء بعناء الاستجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة تعرض عليه، وهي رسوم مفررضية بنص القانون، ولقد قضت محكمة التقض بأن الرسم الذي يستأديه قلم الكتاب إنما يجيء نعناسية الانتجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة تعرض عليه، فهي يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة ومن ثم فهو يتزل عنها منزلة القرع من أصله أن.

 <sup>(</sup>۱) نقسض جلسة ١٩١٥/١٢/٩ - ونقض م ١٣٠ - ١٢١٠ مشار إليه بالتنين العدني في ضوء
 (۱) نقسض جلسة ١٩١٥/١٢/٩ - ونقض م ١٣٠ - ١٢١٠ مشار إليه بالتنين العدني في ضوء
 محمد كمثل عبد العزيز المحاسي بالنقض - الجزء الأول بالإلتزامات - العزء الأول بالإلتزامات - العدمة ١٩٨٠ ص ١٩٢٠، والطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ١٩ ق جاسة ١٩٨٠/١/١١.

<sup>(</sup>٣) نقض جلسة ١٩٧٧/٣/ - م نقض م - ٣٨ - ٨٦ مشار إليه بالمرجع السابق ص ١١٢٠٠. ٢٧١٠ - ما الماريخ المرابع المرابع

<sup>(</sup>٣) الطعن رقم ١٠ لعنة ٢٨ ق - تعوش شنصية - علمة ١٩٧٢/٢/١ من ٢٧ صن ٢٧٧.

وعلى ضوء ما نقدم يمكن تعريف الرسوم القضائية بأنها هي مبلغ من المال يحصله قلم الكتاب بعناسبة الانتجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة على النحو المغرد في القوانين واللوائح.

٢ - ويفستف الرسم عبن الضريبة إذ أن الضريبة - وعلى ما قضت به المحكسة الدستورية العليا - هى فريضة مثلية تقتضيها الدولة جبراً من المكلفين بأدائها، إسسهاماً من جهتهم فى الأعباء العامة، دون أن يقايلها نفع خاص يعود على بديم مسن وراء التحمل بها، فى حين أن مناطة استحقاق الرسم قانون أن يكون مقابل خدسة محددة بذلها الشخص العام نمن طلبها كمقابل لتكلفتها وإن نم بكن بمتدارها، ومن ثم قإن تشخل المشرع بقرض رسوم على الدعاوى القضائية بوجه على م حرضاً عما تتكبدة الدولة من نققات الأداء الخدمة التي تتوالها فى سبيل عسام - عرضاً عما تتكبدة الدولة من نققات الأداء الخدمة التي تتوالها فى سبيل خدمة معينة، وبذك فإن هذا الرسم بنأى عن أن يكون ضريبية عامة لا يقابلها نقع خدمة معينة، وبذك فإن هذا الرسم بنأى عن أن يكون ضريبية عامة لا يقابلها نقع غامن عن من يتحمل بها...(ا).

" - أثر عمم تقديم الرصم: استبعاد القضية من جدول الباسة - عدم ثداء الرسم الا يترتب عليم بطلان العمل:

ويترتب على عدم تقديم الرسم عدم قبول الأوراق أو الطبات وعدم تأدية الخدمية وفي ذلك نصت صراحة العادة ١٣ من قانون الرسموم القضائية على أنه على على على الكتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الأمر إذا لم يكون مصحوبة بعنا يدل على أداء الرسم المستحق كاملاء وتسمتبعد القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم، وكل تك مع عدم الاختلال بما ينص عليه هذا القانون من أحتام مخالفة".

2 - ولقد قضاء محكمة النقض بأنه "عدم دفع الرمام النصبى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه البطلان، لما هو مقرر من أن المخالفة المناسبة في القيام بعمل إجرائي، لا ينبني عليه بطلان هذا العمل، ما لم ينوس القبانون علمي السبطلان عن هذه المخالفة، وإذ تقضى العادة ٢/١٣ من القبانون رقيم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المحل بالمقانون رقم ٢٦ نسنة ١٩٦٤ يالرسوم القضائية ورمموم التوشيق في المواد المدنية بأن تصنبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة، إذا نبين نها عدم أداء الرسم ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أداء الرسم، فإنه إذا النهي الحكم إلى أن تحصيل الرسوم المستحقة هو من شأن قدم الكتاب، فإنه لا يكون محياً بالبطلان (١٠).

٥ – كمسا قضت بأن عدم نقع الرسم المستحق على الدعوى – وعلى ما جسرى به فضاء هذه المحكمة – لا يترتب عليه البطلان لما هو مقرر أن المخالفة المالسية فسى القيام بعدل لا يتبنى عليه بطلان هذا العمل ما لم بنص القانون على البطلان عن هذه المخالفة، وإذ نقضى المادة ٢/١٣ من القانون ٩٠ لمسنة ١٩٤٤ المعسدل بالقسانون ٦٠ لمسنة ١٩٠٤ بشأن الرسوم القضائية وزيسوم التوثيق في المسواد المعتسية بأن تستبط المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم ودون أن يسرد بالنعى البطلان جزاء على عدم أداء الرسم فإن الحكم المطعون فيه وقد التهي إلى أن تحصيل الرسوم المستحقة هو من شأن قلم الكتاب لا يكون معيبا بالبطلان (١٠).

<sup>(</sup>۱) عطمن رقم ۲۲ لسلة ۲۲ ق - بستورية - جلسة ۲/۱/۲/۱.

<sup>(</sup>١) الطمن رقع ٢١٨ لمنة ٢٧ ق جنسة ٢٠/٤/١١ عن ٢٠٢.

<sup>(</sup>٢) ظلعن رقع د٩٥ لسنة ٢٧ ق بطسة ١٩٧٢/٢/١ س ٢٤ من ١١٤٠.

على يطلان الاستثناف لعدم سداد رسومه فإن النعي بهذا العبيب يكون على غور أساس.(۱).

٧ - كما قضت بأنه ' أرجب المشرع في المادة ١/١٤ من القانون رقم ١٠ السنة ١٩٤٤ بشمان الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في العواد العديثة على المدعى أداع كامل الرسوم المستحقة على الدعوى، ورخص المحكمة عملا بانسادة " ٢/١٣ فيسي هيدًا الْقَانُونَ المعدل بِالْقَانُونِ ٦٦ نُسِفَة ١٩٦٤ بِاسْتِيعَاد القَضَيْةُ مِنْ جحدول الجاسعة إذا لم يستوفى الرسوم المستحقة عنيها بعد قيدها مما مفاده أن للمحكمية أن تعسفيت القضية من جنولي الجلسة إذا لم يسدد المستأنف الرصوم المستحقة غيبتف المسير فيه إلى أن يتم سداد الرسوم وتعجل القضية، فإذا ما اتقضيت صنة من تاريخ استبعادها من الجنول دون أن يقوم المستأثف بذلك، جائر المستثنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة، لأن عدم السير في الاستنفاف يكنون فسى هذه الحالة بسبب امتناع المستأنف عن القيام بإجراء أو جبه عليه القالتون والاحمل للتحدي بأن ميعك سقوط الخصوصة لا يبدأ إلا من التاريخ الذي يعسده فيه العصدائف الرمح لأن الاستثناف ينف السير فيه بصدد القرار باستبعاد القضية من جنول الجلسة، ولا يتسنى إعادة السير فيها إلا بسداد الرسم وتعجيلها، ولا رجعه القدول بأن المطعون عليه - المستأنف عليه - مستول هو الأخر عن عسدم موالاة السير في الاستثقاف نعدم وجود ما يحول بينه ويبن أداء الرسم فلك أن المشيرع لم يلزم سوى المستأنف بأداء الرسم المقرر على استثنافه (١).

٨٠- كما قضت بأنه من المعرر في قضاء هذه المحكمة أن المخانفة العالية
 فحى القيام بحمل لا ينبني عليها بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان
 بحراء على هذه المخانفة، والعادة ١٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ المعمل

مُنْ بِالقَالِيْنِ رَفِّم ٢٦ لَمِنْهُ ١٩٦٤ قد فَمَنت بأن تمتيج المحكمة القضية من جنول المحكمة القضية من جنول المحكمة القضية من النص على البطلان جزاء الرسم إلا أنها خلت من النص على البطلان جزاء على عدم أداته (١).

٩ - كما قضت بأن عم تحصيل قع الكتاب لرسوم الطلب العارض على فرض استحقاله ولئن كان يجيز المحكمة أن تستبعده من جنول الجلسة، إلا أن تصدى المحكمة للاعموى والقصل فيها رغم عدم أداء الرسم لا يترتب عليه البطلان (1).

١٠ - كعيا قضت أيضا بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى هو من شأن قلم الكتاب ولا يترتب البطلان على عدم دفعها لما هو مقرر عن أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا ينبني عليه بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان عن هذه المخالفة، وإذ تقضى بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون رقم ١٠ لمئة ١٩٤٤ المعمل بالقانون رقم ١٠ لمئة ١٩٤٤ المعمل بالقانون رقم ١٠ لمئة ١٩٤٤ بثمنان الرسوم القضائية ورسوم القونيق في العواد المعنية بأن تصنيعه المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا نبين لها عدم أداء الرسوم ودون أن يرد بالسنص البطلان جزاء على عم أدائه، فإنه بفرض عدم سدك المطعون ضده الأول بالسنحة على طلباته قبل الطاعلين في صحيفة الخالهماء فإنه لا يعيب الحكم الابستدائي أن فضي في هذه الطلبات ويكون بالذائي ما تمسك به الطاعنين المطعون أمام محكمة الاستناف ببطلان الحكم الابتدائي انقضائه ضدهما بطنبات المطعون أمام محكمة الاستناف ببطلان الحكم الابتدائي نقضائه ضدهما بطنبات المطعون فيه إن التفت عن بحثه والرد عليه ويضحى النعي على غير أسامي (٢٠).

<sup>﴿ (</sup>١) تَنْفُعَنَ رَقِمَ ٢٨٦ لَمَيْنَة ٢٧ فَي جَلُمَة ٢٩/٢/١٢/٢٩ مِن ٢٤ مِن ١٩٨٨.

<sup>(</sup>٢) فلطعن رقع ١٥٥٥ لسنة ٤٢ تي جلسة ١٩٢٦/١/٢٢ س ٢٧ ص ١٤٠٠-

<sup>(</sup>١) الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ في جنسة ١٩٨٤/١٢/١.

<sup>(</sup>٢) الطين رقع ١٤٦١ لينة ؛ و في جلسة ١/١/١٩٩١.

<sup>(</sup>٣) تشغسن رقم ۲۹۹۵ لسنځ ۸۹ تن جلسة ۹/ ۹ /۲۹۹۲.

السنحو السائف بياته، وإلا فقنت تنازع القوانين من حيث الأمان عموميتها وترك الأمسر السي قام كتاب المحكمة لإجراء التعبوية في الميعاد الذي يحقق أكبر فاندة الأمسر السي الم

### الهبحث الثاني

### أنواع الرصوم

### ١٢ - الرسوم القضائية نوعان:

رسسوم أصلية تشمل الرسم النصبي، الرسم الثابت، الرسم المقرر، والنوع الثاني من الرسوم هي الرسوم التكميلية وتشمل رسم الصندوق والرسم الإضافي - القويم الأول: الرسوم الأصلية:

### أ - الرسم النصبي:

وهـو نعمية معيدة تقرض على الدعاوى مطومة القيمة حسب الشرائح المنصوص عليها بالمادة (1) من قانون الرسوم القضائية رقم ١٩٤٠ لعمنة ١٩٤٤ وهي كا لآتي:

- - 7% لغاية ٥٠٠ جنيها.
- - ٣% فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنية.
- - ٤% غيما زاد على ٢٠٠٠ جنية لغاية ٢٠٠٠ جنية.
  - - د% فيما زاد على ١٠٠٠ جنية.

### الواقعة المنشئة للرسم:

١١ - الواقعة المنشئة الاستحفاق الرسوم انقضائية هي رفع الدعوى أثقي تسنع بإبداع صحيفتها ظم كتاب المحكمة ومن ثع فإن الرسوم تستحق بتاريخ هذا الإيسداع ويانستاني فإن قانون الرسوم الواجب التطبيق عو القانون الساري وقت إيداع الصبحيفة قلم الكتاب حتى ونو تراقت تسوية الرسوم إلى ما يعد صدور الحكم إذ أن وقت تسوية الرسوم لا شأن نها في تحديد القانون الواجب التطبيق، ولقد قَصْت محكمة النقض بأن النص في العادة العاشرة من القانون رقم ٩٠ المنلة ١٩٩٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية المعدل بالقانون رقم ٢٢ السينة ١٩٦٤ علسى أن تحصيل الرسيوم المستحقة جميعها عند تقديم صحيفة الدعسري أو الطعسن أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القائون من أحكام مدائقة وفي العادة الثالثة عشر منه على أنه على قلم الكتاب أن يرفض غَبول صحيقة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرصم المستحق كاملا وفي المادة الثالثة والستين من قانون المسرافعات على أنه ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تسودع قلم كتاب المحكمة ..... وفي العادة على أن اعلى المدعى عند تقديسم صبحيقة دعواه أن يؤدى الرسم كاملا..... يدل على أن الواقعة المتشتة الاستحقاق الرسوم القضائية هي رفع الدعوى ألتي تتم بإيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمية فيستحق عليها الرسوم المعمول بها فانوناً في تاريخ هذا الإيداع ما لم يسنص القانون على خلاف ذلك، ولا يغير من هذا القول ما ورد في المادة التاسعة مسن فاتون الرسوم القضائية سالف الذكر من أن الا تحصل الرسوم النسبية على أكستر من ألف جنيه فإذا حكم في اندعوى بنكثر من ذلك منوى الرسم على أساس ما حكم به واعتبار أن تراخي تسوية نتك الرسوم إلى ما بعد صدور الحكم لا شأن المستحديد القانون الواجب التطبيق والذي يتحدد بالواقعة المنشنة للرسم على

<sup>(</sup>١) ظطمن رقد ٢٢٤ لسنة ٢١ ق بطسة ٢٤/١/١٩٩٨.

- - طلب التصنيق على القسمة بالتراضي،
  - - دعاوى حق الارتقان.
- دعاري تفسير الأحكام أو تصحيحها،

ويفرض على الدعاوى مجهونة القيمة رسم ثابت كالآتى:

- الجرش في الدعاوى الجرئية.
- ۲۰۰۰ قرش في الدعاوى المستعجلة.
- ٣٠٠ ٢٠٠ قرش في الدعاوى الكلية الابتدائية.
- الواقى من الإفلاس أو طلب الصلح الواقى من الإفلاس.
   الأفلاس.
  - ۲۰۰۰ قرش على الاستثنافات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية.
- ٣٠٠٠ قرش على الاستثناقات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية عن أحكام صائرة من القضاء المستعجلة.
- و ١٠٠٠ قبرش عليي الاستكنافات التي تنظر أمام محاكم الاستكناف
  - ۱۵۰۰ ه قرش على الطعون بالتقض.
  - ٨٠٠ ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تتقيد الأحكام أمام محكمة التقض-
    - ۱۰۰۰ جنیة علی کل طئب رد أو دعوی مخاصمة.

### جــ - آلرسم المقرر:

وهو رسم محدد يفرض على طلب الأوراق والشهادات والإعلامات والإنذارات ويتعدد بتحدها ويختلف باختلاف درجات المحاكم،

11 - ومعما هو جدير بالذكر أن العادة الأولى من قانون الرسوم القضائية رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ فيما تصت عليه عن فرض رميم نسبى حسب غيمة الدعوى عانت محل طعن بعدم الدمةورية بعقولة أن هذا النص يتعارض مع نصوص المواد

### بَ – الر**سم الثابث**:

وهــو مبلغ محدد بفرض على الدعاوى مجهولة القيمة والتي لا يمكن تقدير قيمتها طبقا المقانون وتعتبر الدعاوى الآتية من الدعاوى مجهولة القيمة.

- دعری صحة التوقیع.
- - الدعاوى والإشكالات التي تقدم لقاضي الأمور المستعجلة. -
  - دعاوى البيع الاختيارى.
- الدعاوى القرعية التي تقدم بالمعارضة في قائمة شروط البيع إذا تطفت بإجراء التنفيذ.
  - دعاوى طلب الحكم بإلغاء الرهن أو الاختصاص أو شطبها.
- المعارضة من غير المغلس في الأحكام الصادرة بإشهار الإفلاس
   وجميع الدعلوى الفرعية المتعلقة بالتقليسة.
  - دعاوى التزوير الأصلية.
  - وضع أمر التثفيذ على أحكام المحكمين المجهولة القيمة.
- المعارضة في الأمر الصائر بتنفيذ حكم المحكمين صواء أكان الحكم في مادة معلومة القيمة أم مجهولة.
- المعارضة في نزع الملكية (التنفيذ العقارى) إذا تعلقت المعارضة بإجراءات التنفيذ.
  - المعارضة في قواتم التوزيع النهائية.
- المعارضة قسى الأحكام والأوامسر الصادرة من لجان الجمارك والنهيئات الإدارية الأخرى-
  - طلبات رد القضاة والخبراء والمحكمين.
  - طَارِات تنفيذ الأحكام والعقود المجهولة القيمة.

الطعن وأوردت بأسباب حكمها وحيث أن المدعية تتعي على هذا النص – المادة الأولى من قانون الرسوم – مخالفته للمادة ١١٩ من الدستور التي جرى نصها على أن إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلقاءها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ألك مسن الضسرائب أو الرسوم إلا في حدود القانون – على سند من القول أن الرسم المقروض يمقتضى النص الطعين أعلى بكثير من مقابل الخدمة القعلية التي يكسون مرفق القضاء قد بذلها لمن يتحمل يه ومن ثم ينحل هذا الرسم إلى ضريبة مسن التحيية الفعلية والقانونية، بيان ذلك أن الدعوى معلومة القيمة البالغ قيمتها مائسة مليون جنيه يقرض عليها رسم نسبى قرد خمسة ملايين جنيه في حين أن الدعوى مجهولة القيمة يقرض عليها رسم نسبى قدره عشرة جنيهات رغم أن الدعوى مجهولة القيمة فيرض عليها رسم شابت قدره عشرة جنيهات رغم أن الدعوى مجهولة القيمة ضريبة.

وحيت أن هذا النعى مردود نلك أن - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الدستور قد ما يسز بنص المادة ١١٩ بين الضريبة العامة وبين غيرها من الفسرائض المالسية بسواء من حيث أداة إنشاء كل منها، أو من حيث مناطها، فالضريبة العامة فريضة مائية تقتضيها النولة جبراً من المكلفين بأداتها، إسهاما من جهتهم في الأعباء العامة، دون أن يقابلها نفع خاص يعود عليهم من وراء التحمل بها، في حين أن مناط استحقاق الرسم قانونا أن يكون مقابل خدمة محددة. بذلها الشخص العام لمن طلبها كمقابل نتكلفتها وإن لم يكن بعقدارها، ومن ثم فإن تنخسل المشسرع بفرض رسوم على الدعاوى القضائية بوجه عام - عوضاً عما تنكيده الدولة من نفقات لأداء الخدمة التي تتولاها في سبيل تسيير مرفق العدالة - بكون دائراً في حدود مناطئه في فرض رسم على أداء خدمة معينة، وبذاك فإن هذا بكون دائراً في حدود مناطئه في فرض رسم على أداء خدمة معينة، وبذلك فإن هذا

أمد: السنعي بأن الرسم المفروض أعلى بكثير من مقابل الخدمة القطية الذي يكسون مسرفق القضاء قد بنلها، ومن ثم ينحل إلى ضريبة تتجلى مقوماتها عند ألمقارنة بين الرسم المقرر على الدعوى مطومة القيمة وذلك الرسم المقرر على يَعْنِي بِينَ ﴾ الدعسوى غير مقدرة القيمة، كما أن ارتفاع قيمتها يحول دون تطبيق حكم المادة ٦٨ مسن الدسستور التي تكفل حق التقاضي للناس كافة، فهو مردود، بأن النص الطعيسان لسم يتناول في أحكامه إلا الرسوم الابتدائية التي تؤدي عند رفع الدعوى (على الأسف جنسيه الأولى)، أما الرسوم الثهائية التي تستحق عن أداء الخدمة القضائية - وقسيما زاد عسن الألف جنيه الأولى - والتي يتباين قدرها مع قيمة الدعوى بحسب الحكم التهاتي الصائر فيهاء فإن الأمر فيها تحكمه القواعد المقررة في المدواد ٣، ٩، ٢١، ٧٠، ٢٠ مين قانون الرسوم القطائية رقم ٩٠ لمنة عَعْدًا، ويتحمل بها خاسر الدعوى وفقاً لأحكام المائتين ١٨٤، ١٨٦ من قانون المسرافعات، بمسا مسؤداه أن المشرع وضع تنظيماً متكاملاً لقواعد تقدير الرسوم القضائية وتحديد المتحمل بأدائها أو جزء منها ابتداء، كما حدد الملتزم بقيمتها التنهاء، وهو تنظيم يتأبى معه اجتزاء مادة وحيدة منه، هي المادة (١) من القانون رقم ١٠ لمسنة ١٩٤٤، وعسرتها عن باقى أحكام هذا التنظيم، وإعطائها دلالة تتناقض مع باقى هذه الاحكام.

إذ كان تلك وكان النص الطعين لم يتجلوز حدود ما قررته أحكام المادة [11] مسن السستور مسن تقريسر حق المشرع في فرض رسوم مقابل خدمات معينة، فغرضها بمناسبة طلب الخدمة القضائية وجعلها محددة في بداية أدائها بما لا يزيد عسن الألف جنية الأولى من قيمة الدعوى (المادة ٩ من ذات القانون)، وعشرة جنسيهات للدعاوى مجهولة القيمة، ثم ألزم خاسر الدعوى بهذه الرسوم ويباقي الدعوى بهذه الرسوم ويباقي الدعوى بهذه الرسوم ويباقي

الدسستور، فإن النَّعي عليه بمخالفة أحكام المانتين ٦٨، ١١٩ من الدستور يكون غير صحيح-

وحيث إن ما تنعى به المدعية على النص الطعين مخالفة الأحكام المواد-٢٤، ٣٦، ٣٨ فينيما فرضيته من حماية المثكية الخاصة، وحظر المصادرة العامة نلأمسوال، وقسيام النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية، فهو مردود بأنه إيراد احكسام هماد المقصوق والمعادئ والضمانات في غير مجالها، حيث الحصر نطاق التص الطّعين في فرض رسم نسبي بمناسبة طلب خدمة معينة، واستقامت أحكامه فسى شددًا الإطار مع أحكام المادنين ٢٨، ١١٩ من الدستور، بما يعدى منه النعى عليه بمثالفة أحكام المواد العثبار إليها خروجاً عن مضمونها وإقحاما لها في

رحيست إنه متى كان ما تقدم وكان النص الطعين لا يخالف أى نص أخر في غير مجالها. الدستور، فإنه يتعين رفض الدعوى(١).

# ه ١ – النوم الثاني: الرسوم التكويلية:

### j – رسوم العندوق:

وهسى رسوم تعليل نصف الرسوم القضائية الأصلية، تؤول لحساب صندوق انكدمات الصحبة والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية عملا بنص المادة الأولى من انقائون رغم ٧ لسنة ١٩٨٥ بتعليل بعض أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ والشداء صدنوق المنعات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية، ولا يعسسرى هسلاا شرسمم إلا على الدعاوى التي أقيمت بعد العمل بأحكامه، إذ أن هذا الفائون يسرى على الولكة الملاحقة على تاريخ العمل به دون السابقة عليه،

١٦- ولقد قضت معكمة اللقض بأن اللَّمِن في العالدة (١٠) من القائق) رقيم ١٠ لسينة ١٩٤٤ المنساس بالرسيوم القضائية في المواد المدنية المعل بالقسانون رقسم ٦٦ نعشة ١٩٦٤ على أن تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم عسميقة الدعموى أو الطعن أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الإخلال بما يسنص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة وفي المادة الثالثة عشر منه على أنه على قلم الكتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لهم تكسن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملا وفي المادة الثالثة والستين من قانون المرافعات على أنه ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعسي بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ... وفي المادة ٦٥ منه على المدعي عيند تقديم صحيفة دعواد أن يؤدى الرسم كاملاً... يدل على أن الواقعة المنشنة الاستحقاق الرسوم القضائية هي رفع الدعوى التي تتم بإيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمية فيستحق عليها الرسوم المعمول بها فاتونا في تاريخ هذا الإيداع ما ثم وينتص القانون على خلاف ذلك، ولا يغير مِنْ هذا القول ما ورد في المادة التاسعة من قانون الرسوم القضائية سالف الذكر من أنه " لا تحصل الرسوم التسبية على أكستر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من نلك سوى الرسم على أساس ما حكم به واعتبار أن تراخى تصوية تلك الرسوم إلى ما بعد صدور الحكم لا شأن السه يستحديد القسانون الواجب التطبيق والذي يتحد بالواقعة المنشأة للرسم على المستحو الممالف بياته، وإلا فقدت قواعد تنازع القوانين من حيث الزمان عموميتها وتسرك الأمسر إلى قام كتاب المحكمة لإجراء التسوية في المبعاد الذي يحقق أكبر فائدة له. نما كان ذلك ركان المقرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن القسائون يعسرى بأثر غورى مباشر فيحكم الوقائع اللاحقة لتاريخ العبل به دون المسابقة عليه إلا بنص خاص، وإذ كان الثابت بالأوراق أن الدعويين رقمي ٥٥ ٪، المائدة محا المطالبة قد رفعتا بتاريخ

١٩٨٥/٣/٧ قبل نفياذ القانون رقم ٧ لبينة ١٩٨٥ الفاص بتحيل بعض أحكام قينون النسباء صندوق الغدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهينات القضائية وقدم ٢٦ لسبنة ١٩٧٥ والذي أضافه مادة له تحت رقم ١ مكررا تقضى بفرض رسبم خاص أمام المحلكم ومجلس الدولة يعادل نصف الرسوم القضائية الأعشية المقررة في جعيع الاحوال ويثون له حكمها، وجاء في المادة الثانية منه أنه يعمل بسه بعد تنظين يوما من اليوم التالي لتاريخ نشره الذي تم في ٢١/٥/٥/١ مما لاحمة أن أحكامه لا تسرى على قائمتي الرسوم موضوع النزاع، وإذ خانف الحكم المطعون فيه هذا اننظر وانتهى إلى تأبيد الحكم الابتدائي الذي قضى برفض دعوى الطاعتين بيراءة زمنهم من المبالغ المطالب بها تنفيذا لأحكام القانون رقم ٧ لمسنة الطاعتين بيراءة زمنهم من المبالغ المطالب بها تنفيذا لأحكام القانون رقم ٧ لمسنة

### ب – رسم إضافي لدور المحاكم:

وهو رسم يحصل على صحف الدعاوى والأوراق القضائية في المحاكم وغلى أعصال الشبهر العقارى والتوثيق طبقا الجدول الدرفق بالقانون رقم ٩٠ لمنة محال الشبهر العقارى والتوثيق طبقا الجدول الدرفق بالقانون رقم ٩٠ لمنة مدا الرسم الإشاء وصيانة وتأثيث دور المحاكم واستراحات رجال القضاء والنبابة يها.

### الهبدالثالا

### كيفية حساب رسوم الدعوق

١٠٠ لسيس هناك صعوبة في حساب رسوم الدعاوى مجهولة القيمة، إذ أنه يفسرض علسيها رسم ثابت ومحدد بنص الفاتون، وكننك بالتسبة للرسم الإضافي للسنور المحاكم لأن هذه الرسوم محدد غانتها أبضا بالجدول الملحق بانقاتون رقم

٢٩ ثمينة ١٩٨٠ الصائر بقرض رسم إضافى لنور المحاكم والمعلل بالقانون رقم الدينة م١٩٨٥ بينما تدى المسألة في حالة حساب الرسوم النعبية المستحقة على الدعاوى معفوسة القيمة وكذلك الرموم المستحقة على الدعاوى متعدة الطلبات والدعينوى الاستثنافية ولذلك فأننا نبين فيعا بلى كيفية حساب الرسوم التعبية على الدعوى معومة القيمة ثم نتناول رسم الدعوى متعدة الطلبات ثانيا ثم رسم الدعوى متعدة الطلبات ثانيا ثم رسم الدعوى الاستثنافية ثالثا وأخيرا على النحو التالي:

### ١٨ – كيفية حساب الرسوم النسبية:

نصت المنادة (١) من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لمنية ١٩٤٤ على أن \* يفرض أي الدعاوى، معلومة القيمة، رسم نسبي حسب الفئات الآتية:

- - ٢% ثغاية ، ٢٥ جنيها.
- - ٣٠٠ فيدا زاد عنى ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيها.
- - ؛ % فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيه لغاية ٢٠٠٠ جنيه.
  - - ه % فيما زاد على ٢٠٠٠ بطية.

وبإجسراء عملية حسابية بسيطة يمكن احتساب الرسوم النسبية المستحقة على الدعاوى معنومة القيمة طبقا للقنات الدوضحة عاليه.

### مثال (۱) دعوی قیمتها ۵۰۰۰۰ جنیه.

بواقع ٢% على الــ ٢٥٠ جنيه الأولى	جثيه	قرش	= Y0. x Y
	â	• 4	3 * *
بواقع ٣% على السد ١٧٥٠ جنيه التالية	2.4	٥.	= 140. × T
:	-		1
بواقسع ؟ % علمي الــ الألفين جنية	۸.	• •	<u>-1×</u>
الثبائثة والرابعة			1
بواقسع ٥% علمين مازاد على الأربعة	72.,	• •	= ftxp
الأنق الأوشى			1
جملة الرمنع القسبى المستحق	7 £ TY	۰.	

صفال (۲)؛ دعوی قیمتها ۱۹۰۰ جنیة.

٢٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠ الأولى
 ٢٠٠ - ١٧٥ - ١٠٠ الأولى
 ٢٠٠ - ١٧٥ - ١٠٠ القالية
 ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠ القالية
 ١٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠

ويندسظ أن الرسوم النسبية على الدعارى لا تحصل إلا على الألف جنية الأولسي عيند تقديم الصحيفة إلى فتم الكتاب، فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به عملا بنص العادة (٩) من فاتون الرسوم،

### مثال: (۲):

رفع (1) على (ب) دعوى يطلب فيها الحكم بإنزام المدعى عليه بأن يؤدى. الله مبلغ ٥٠٠٠ جنية تعويض ففى هذه الحالة لا يحصل فلم الكتاب رصوم نسبية الاعلى الألف جنيه الأرائ وهي مبلغ ٢٧٠٥ جنيه وبعد تداول الدعوى بالبطسات حكمت المحكمة بإنزام المدعى عليه بأن يزدى المدعى عبلغ ٥٠٠٠ جنيه فقط مع السرام المدعس عليه بالمصاريف، تذلك فإن حساب الرسوم النسبية على الدعوى تكون على مبلغ ٥٠٠٠ جنيه فقد لأن الرسوم تسوى عند الحكم في الدعوى على خسوء ما حكم به زمن ثم فإن الرسوم النسبية المستحقة على مبلغ ٥٠٠٠ جنيه خيرن كا لآتي:

بواقع ٢ % على الله ١٥٠ جنبة الأولى	جنيه	قرش	- 10. x Y
	٥	• •	1
بواقع ٣ % على الله ١٧٥٠ جنية التالية	0 7	٥.	~170, × T
بواقع : % على الألفين الثالثة والرابعة	٧,		=1V0. x :
جملة الرسم النسبى	177	٥,	
تتزيل المتحصل على الصحيفة	**	٥.	
الرسم النسبى المستحق على ضوء ما حك	1		
: به			

٩ ( - والأعسل فسى الدعاوى وعلى ما جرى به قضاء محكمة انتقض أنها مطومسة القيمة ولا يفرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للستقدير ومسن نسم فإن الدعوى التي يرفعها صلحب الشأن ٠٠٠٠ وتقدر قيمتها بقيمة المال محل التصرف، تخضع للرسم النسبي طبقا نعا قررته العادة الأولى من قاتون الرسوم ٩٠ نسنة ١٩٤٤ (١).

# ، ٢ – تحتصب الرسوم النسبية مقدماً على الألف جنيم الأولى ثم تسهى الرسوم بعد الكم على ضوءما كم به:

تنص المادة (٩) من القانون رقم ٩٠ السنة ١٩٤٤ المعنل بانقانون رقم ٢٠ السنة ١٩٤٤ المعنل بانقانون رقم ٢٠ السنة ١٩٩٤ المعنل الرموم النسبية على السنة ١٩٩٤ بشيان الرسوم القضائية على أنه ١٤ تحصل الرموم النسبية على أكستر من الف جنية فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك منوى الرسم على أساس ما حكم به .

<sup>(</sup>۱) الطعن رقم ۱۱۹ سنة ۶۰ ق جلسة ۱۹۲۵/٥/۱۹ س ۲۱ ص ۱۱۱۹.

كما تنص العادة ٢١ من قانون الرسوم القضائية سالف الذكر على أنه في الدعاوى التي تزيد فيعتها على ألف جنيه، يسوى الرسم على أساس ألف جنيه في حالسة إلغاء الحكم أو تحديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا العبلغ فيسوى على أساس ما حكم بهر...

ومفساد فلسك أن الرصوم النسبية تحصل ابتداء عند تقديم الصحيفة الن فلم الكستاب علسني قسيسة الحق المدعى به على الأنف جنيه الأولى - أياً كانت قيمة الدعسوى - ثم تسوى الرسوم بعد المكم في الدعوى على ضوء ما حكم به ولقد قضت محكمة التقض بأن المادة الناسعة من القانون رقم ١٠ نسنة ١٩٤٤ الخاص يالرسوم القضائية في المواد العدنية المعدل بانقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر عن أنف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر مين ذلك منوى الرميم على أسامن ما حكم به وتنص المادة ٢١ منه على أنه في الدعاوى التي تزيد قيمتها على أنف جنيه، يسوى الرسم على أساس ألف جنيه في حائسة إلغاء الحكم أن تحيله ما لم يكن أند حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى على أسلس ما حكم به ..... والمستفاد من هذين النصين أن الرسم النسبي يحسب عند رفيع الدعوى على قيمة الحق العدعى به ولا يحصل من هذا الرسم مقدماً إلا ما هو مستحق عنى الألف جنيه الأولى وأن الرسم الذي يستحقه قلم الكتاب بعد الحكم في الدعموى يكون على نسبة ما يحكم به في آخر الأمر زائداً على الألف جنية الأولى، ولما كان الثابت من مدونات الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٩٠ نسنة ١٩٧٩ مننى محكمة قليوب الجزئية الصلار بشأتها قائمة الرسوم محل التظلم قد أ قضي فيها بانتهاء الخصومة دون أن يفصل في موضوع النزاع بعد أن انتهى تحكيماً بين الطرفين، فإنه لا يكون قد حكم نهم بشئ فلا يستحق عليهم رسم أكثر ممسا حصل عقد رفع الدعوى، وثما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف

هذا النظر وقضى باستحقاق قلم الكتاب رسوماً نسبية عن هذه الدعوى رغم الحكم بانتهانها قياساً على الصلح فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (١)٠.

 71 - كسية قضيت محكمة النقض بأنه الما كانت العادة الأولى من القانون رقيم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقع ٦٠ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن يفسرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي حسب القلات الإنبية ..... وتنص المسادة السابسية منه على أن تخفض الرسوم إلى الربيع قيما يأتي: ١ - الأواسر السنبي تصدر بتنفيذ حكم المحكمين والمادة الناسعة على أن لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم علي أساس ما حكم به، والمادة ٢١ على أنه في الدعاوى التي تزيد قيمتها على أنف جنيه يسوى الرسم على أساس أنف جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تحينه، ما للم يكان قد حكم بأكثر من عذا العبلغ فيصوى الرسم على أسلس ما حكم به. وتمسرى هذه القاعدة على الأوراق الصادرة بتنفيذ أحكام المحكمين... والمستفاد من هذه النصوص أن الرسم النسبي يصب عند رقع الدعوى أو الاستثناف على قسيمة اتحق المدعى به أو على قيمة ما رفع عنه الاستثناف من الحكم الابتدائى، ولا يحصيل من هذه الرسم مضماً إلا ما هو مستحق على الألف جنيه الأولى، وأن الرميسم السدّى يستحقه قلم الكتاب بعد الحكم في الدعوى أو الاستثناف بكون على تعسية مسا يحكم به في أخر الأمر زائداً على الألف جنيه الأونى، فإن كان الحكم الصائر بشأته أمر التقدير صائراً بالأمر بتنفيذ حكم المحكمين، فإن الرسوم تخفض إلى الربع....ا

<sup>(1)</sup> الطحمان رقم ٢٠٥٠ لمنة ٦٢ ق جلسة ٢٩٩٨/٦/٢٢ مشار بنيه بالموسوعة الحديثة في أحكام النقض، علم ١٩٩٨، للدكتور/ عزت النسوقي ص ٢٠٨.

الا الميان إلى ١٥٨ لينة ١٣ في طلبة ١٠٠١/٥١٨.

تحتسب رسوم السندوق بواقع ٥٠٪ من الرسوم النسبية وتأذذ حكوما من حيث الالتزام بالرسم ومداه ومقداره:

77 - قضت محكمة النقض بأنه ..... وإذا كان نام، وكان النص في المادة (1) مكرر من القانون رقع 77 اسنة 970 بالشاء صندوق المحمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية المحل بالقانون 7 لمنة 940 على أن أيفرض رسم خاص أمام المحاكم ومجلس الدولة يعابل نصف الرسوم القضائية الأصلية المقررة في جميع الأحوال، ويكون له حكمها وتزول حصيلته إلى صندوق الخصية المحسنات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية .... بدل على أن المشرع قب جعل الرسوم القضائية الأصلية في الأسلس لهذا الرسم القاص من المحكمة على المحكمة في الأسلس الهذا الرسم القاص من التهت إلى إلى المحكمة في المحكمة ال

### ٢٣ – رسوم الدعوى متعددة الطلبات:

أ - إذا إلله تعلى الدعوى الواحدة على طلبات متحدة معلومة القيمة فاشتة عمن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات، فإذا كانت ناشتة عن سندات مختلفة قُدر الرسم باعتبار كل سند على حدة (١٠).

ويقصد بالسند الواقعة الى توك عنها الالتزام أو تولد عنها المحق الذي يوتكن إلية المدعى في طلبه أو الأساس القانوني الذي تستند إليه الدعوى سواء عقد أو إرادة منفردة أو عمل غير مشروع أي شراء بلا سبب أو نص القانون-

وسمن أمثلة الطلبات المتعدة الناشنة عند مند فانونى واحد طلب التعويض عن الغصب مع الإرالة حيث يقومان على سند واحد وهو الغصب.

7 7 - ونقيد قضيت محكمية السنقض بأنه تنص الفقرة الأولى من العادة المسليمة للقانون ٢ المستة ١٩٤٤ على أنه إذا اشتمات الدعوى الواحدة على طنيبات منعدة معنومة القيمة نائينة عند سند واحد فيقدر الرسم باعتبار مجدوع الطنيات فإذا كانت ناشئة عند سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة، ومقصود المشرع بالسند في مضى هذه العادة هو المسبب القانوني الذي تبني عليه الدعوى سواء كان عقد أم إرادة منفردة أم قعلا غير مشروع أو الراء بلا سبب أي نصا في القانون الذي المسبب العانون الذي المسبب أو عصا في القانون الله المسبب أو الدعوان سواء كان عقد أم إرادة منفردة أم قعلا غير مشروع أو الراء بلا سبب أي

70 - كما قضت بأن الفقرة الأولى من العادة العابعة عن القاتون رقم . ه سينة \$191 نصب على أنه الإلى الشعلت الدعوى الواحدة على الطابات متحدة معومية القيمة ناشئة عن سند واحد فيقدر الرسم باعتبار عجموع الطلبات، فإذا كانت ناشئة عن معندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند حدة وإذا كان مقصود كانت ناشئة عن معنى هذه العادة هو السبب أو الأساس القاتوني الذي تيني عليه الدعوى وكان مؤدى نص الفقرة الثانية من العادة ١٢ من القانون رقم ١٤ سينة ١٩٣٩ أن ضربية الأرباح التجارية والصناعية ثم تفرض على ما تفتجه شركات التضامن من أرباح، إذ ثم يعند هذا القانون بالشخصية الاعتبارية نشركات المساهمة في التصادة ٣١ منه وإنما فرضت الضربية على كل شريك شخصيا عن مقدار نصيبه في الربح بما بعدل حصته في الشركة معا مفتضاه أن الشريث في شركة التضامن في الضربية على النصية في المساهمة عن الضربية في الربح بما بعدل حصته في الشركة معا مفتضاه أن الشريث في شركة التضامن يعتبير في مواجهة مصلحة الضرائب هو المعول والمسنولي شخصيا عن الضريبة

 <sup>(1)</sup> الطعن رقم ۱۹۸ لسنه ۱۳ ق جلسة ۱۰۰۲/۵/۸

 <sup>(</sup>٢) التقرة الأولى من العائمة (٢) من قانون الرسوم القضائية.

<sup>(</sup>۱) الناسر راقد ۱۰ لمنه ۲۲ ی کشه ۲۳ (۱۹ ۱۳ مار ۲۸ مار ۲۸ مار ۲۸ مار ۲۸ مار

فإن ما يصيبه الثاريك من ربح يكون هو السبب القانوني في التزامه بالضربية شأنه في ذلك شأن العمول الفرد ومن أجل ذلك حملة القانون عباء تقديم الأوراق عسن أرباحه في الشركة وأوجب توجيه الإجراءات إليه شخصيا وأفرد له سببل طعنه بحث تستقل دعواه يسببها عن دعوى الشريك الأخر مما مقتضاه وجوب تقديسر الرسم باعتبار كل شريك على حدة، ثما كان ذلك وكان الحكم العطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على تقدير رصع واحد تأسيسا على أن أرباح شمركة التضامن هسى الواقعة المنشئة للضريبة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق المقانون بما يستوجب نقضه لهذا المسبب (١).

77 - كما قضت بأن 'التص في المادة السابعة من قانون الرسوم القضائية و رقم ٩٠ لسنة ١٩٠٤ على أن ١٠٠ مفاده أن وعاء الرسوم القضائية هو الطلبات في الدعوى فمتى كان الطلب فيها واحدا استحق عليه رسم واحد يقدر على أساس فيما أما إذا تحدث فيها الطنبات فإنه متى كان سببها القانوني واحدا استحق عليها رسم واحد أيضا ولكن يقدر على مجموع فينتها، ومتى كان لكل منها سببه عليها رسم واحد أيضا ولكن يقدر على مجموع فينتها، ومتى كان لكل منها سببه الشخاص المستحق رسسم مستقل عن كل طنب، والإصل أن مجرد تعدد أشخاص الشانيسن ليس دليلا على انفراد كل منهم بطلب مستقل حتى نتعدد الطلبات بعددهم الشانيسن ليس دليلا على انفراد كل منهم بطلب مستقل حتى نتعدد الطلبات بعددهم حسنا إذ قد يكون النقلب واحدا وطالبوه متحدين ما لم يوجب القانون النظر إلى نصيبه كلن منهم فيه على حدة كما فعل بانتسبة الطربية المستحقة على أرياح شركات الأشخاص الأ.

ب - وإذا الشستملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرمم الثابت على كل طلب منها على حدة إلا إذا كان بينها إرتباط يجعلها في حكم الطلب الواحد فقى هذه الحالة يستحق بالتمعية لهذه الطلبات رسم واحد.

المحمولة القيمة أخذ الرسم على كل منها.

أن د - وفي حالية وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسيمين للخراتة، كذك يكون الحكم في حالة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة المحكمية على سيبل الخبرة فيكتفى بالنسبة لها وللطلبات الأخرى محل الخبرة بأرجح الرسمين للخزانة.

ونضم الطلبات الإضافية إلى الطلبات الأصلية ويحسب الرسم على مجموعها.

179 – ونقد قضت محكمة النقض بأن " نقضى الفقرة الرابعة من المادة السباعة من القاتون رقم ١٠ لمسة ١٩٤ بشأن الرسوم القضائية بتحصيل رسم واحد عنى طلب إيطال البيع وثبوت الملكية هو أرجح الرسمين ومن ثم إذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعتين بطلب ثبوت ملكية وإيطال عقد ولدى نظرها أمام محكمة الاستناف تنازل مدعوها عن الطلب الأول وحكم على الطاعنين في الطلب الثاني بيطلان العقد وبالزامهم بمصروفات الدعوى، فإن التعي على هذا الحكم في الشائل بيطلان العقد وبالزامهم بمصروفات الدعوى، فإن التعي على هذا الحكم في خصوص قضئته بالمصروفات لا يكون على أسلس منى كان الطاعنون لم يقدوا أمسام المحكمة الذهن تركته يزيد على الرسم الدستحق على طلب إبطال العقد حتى يصح قول الفاعنين بوجوب إلزام المطعون ضدهم – رافعي الدعوى بالغرق بين الرمسين الرمسين الدعوى بالغرق

١٦٠ كما قضات بأنه متى كان المدعون قد أقاموا دعواهم بطلب الحكم بإنسيات انقضاء شركة والمتياطيا بفسخ عقد الشركة وتعمكوا في الحالين يتعيين مصف لها لتصغية أموالها ثم ظل طنب الفسخ معروضا على المحكمة حتى انتهت الدعوى بانفتق الخصوم على إنهائها صلحا فإنه يتعين - في شأن تقدير الرسوم

<sup>(</sup>١) الطعن رقد ١٥ لدغة ٤٧ ق جنسة ٢٩٨١/٢/٢ لسنة ٢٦ العدد الأول من ٢٣٣٠.

<sup>(</sup>٣) الطَّعَنَ رَغِم ٢١٩ لَمِنَةً ٢٤ في جِئْبُ ٢٥ (٢٠).

<sup>(</sup>١) هلين رقد ١٠ لينه ٢٠ في طلبه ١٩٦٤/١٢/٢ من ١٩ أمن ١٩٠١.

المستحقة على هذه الدعوى والتي قدم فيها الطنبان المحكمة على سبيل الخبرة - أن يؤخذ - وعلى ما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة السابعة من الفاتون وقم . و السينة 1955 الخياص بالرسوم الفضائية بأرجح الرسمين المستحقين على هذين الطنبين الخزانة (١).

### ٢٩ - رسوم الدعول الاستثنافية:

تسنص المادة (٣) من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٥ على أنه البغرض على استثناف الأحكام الصائرة في الدعساوي معلومة القيمة رسم تصبى على أساس الفلات العبينة في المادة الأولى، ويراحي في تقدير الرسم القيمة المرفوع بها الاستثناف.

ويعرض في الدعاوى المستأنفة مجهولة القيمة رسم ثابت على النحو الأتى: ٢٠٠ قرش على الاستنافات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية،

. . لا قدرش على الاستثنافات التي تنظر أمام المحاكم الالتدائية عن أحكام عدادرة من القضاء المستعجل.

٦٠٠ غَرِش عَلَى الإستثنافات التي تتظر أمام السحاكم الاستثناف العليا(١).

ويخفيض الرسيم إلى النصف في جميع الدعاوى إذا كان الحكم المستأنف صيدرا في مصائلة فرعية، فإذا فصلت محكمة الاستثناف في موضوع الدعوى المتكمل الرمم المستحق عنه.

ويعسوى رسم الاستثناف في حالة تأبيد الحكم المستألف باعتبار أن الحكم المستألف باعتبار أن الحكم الصادر بالتأبيد حكم مكمل الحكم المستألف ويستحق عنهما رسم نسبى وأحد (الم

### ور اعم استنتاف الدعاوي معلومة القيمة:

٣٠ - بعد بتحق الرسام النسبي على استئناف الأحكام الصائرة في الدعاوى معنوسة القيمة طبقا للفرائح المنصوص عليها بالعادة الأولى من قانون الرسوم القضائية ويراعي في تقلير الرسم القيمة المرفوع بها الاستثناف.

٣١ - ولقد قضت محكمة النقض بأن الأصل في الدعوى - وعلى ما جرى بسه قضاء هذه المحكمة النقض بأن الأصل في الدعوى المحكمة المحكمة - أنها معلومة القيمة، ولا بخرج من هذا الأصل إلا الدعوى المحتى ترقع بطلب غير قابل التقدير، فتعتبر مجهولة القيمة. ولما كانت الدعوى الاستثنافية التي صدرت بشأتها قائمة الرصوم قد رفعت بطلب إلغاء الحكم المستثنف الصائر بثبوت وفاد... وأن المستأنف عليهما - المدعيين -- من ورثة، وقضمي فيها بالرفض وتأبيد الحكم المستأنف، قإنها نكون دعوى محومة القيمة وتقدر قيمتها بنصيب المستأنف عليهما في التركة، وتفضع للرسم التصبي (١).

٣٢ – كما قضت بأن الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هـــذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير وهو لا يعتبر كذلك إلا إذا كان المطلوب مما يتعثر تقدير قيعته – العطائبة بمبلغ مقوم بالعملات الأجنبية تبعأ لذك هي مطالبة بحق معلوم القيمة(١).

### ثانيا: رسم الدعاوي مجمولة القيمة:

٣٣ – بنائمية المستناف الدعاوى مجهولة القيمة فيستحق عليها رسم ثابت طبقا للقنات المحددة بالفقرة الثانية من المادة(٣) من قانون الرسوم سائف الذكر.

<sup>(</sup>١) تقعن حضة ١٩١٨/١٢/١٧ شيئة ١٩ عبد ٢ من ١٩٥٢ تقاعة ٢٣٤.

<sup>(</sup>٢) الطَّقَرة الثَّالِية من الصافة (٦) معناه باللَّرِ أن بَنَامِينَ رَفُد ١٩٦٤/٦٦.

رُعِيٍّ) النَّقَرَةِ الرَّالِيعَةِ مِن السَّادَةِ (٣٠) سَعَنَاهُ - "كَنْدُانِ . إِنَّهِ الْأَحَدُانِ فِي

<sup>(</sup>١) الطبن رقع ١٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤.

<sup>(</sup>٣) اللاسن رقد ٢٠٦٢ لمسنة ١٠ ق جلسة ١٠/١/٠٠٠٣.

وَيُ حِلْهُ الْفَاءِ الْحَكُمِ أَو تَعْلِيلُهُ مَا لَمْ يِكُنْ قَدْ حَكُمْ بِلَكْثُر مِنْ هَذَا إِلَّ الرسم على إساس ما حكم يه٠٠٠٠.

- والحكم العادر بالإلفاء له عورتان:

إذا صدر الحكم الأستثنافي بإلغاء الحكم الابتدائي الغاضي برفض الدعوي الابتدائية ففي هذه الحالة يسوى الرسم على أساس ما حكم يه في الاستثنافه.

إذا صحد الحكم الاستنافي بإنغاء العكم الابتدائي القاضي بقبول الدعوى الابتدائية فْقى هذه الحالة لم يحكم في الاستنفاف بشيئ ولا يستحق عنه نَمة رسوم اكتفاء بالرسم العممل على الصحيفة،

# • – والدكم الطائر بالتعديل له صورتان:

### أولهما:

إذا صحد المحم الاستثناقي معدلا للحكم الابتدائي بالزيادة فقي هذه الحالة تعموى الرسوم على ضوء ما حكم به من زيادة.

إذا صحدر الحكم الاستثناف معدلا للحكم الابتدائي إلى أقل مما حكم به ابتدائيا وثهذه الصورة حالتان:

إنَّا طَلَبِ الْعَسِينَاتُفُ (الْمَحَكِومِ عَلَيْهِ فَي الْدَعُوى الْاِبْتَدَالَيْهُ) إنْفَاءَ الْحَكَمِ الابتدائي انقاضي بإلزامة بمبنغ معين قصدر الحكم الاستثنافي بتعديل الحكم الإستدائي إلى مبلغ أقل فإن مؤدى ذلك أن يكون الحكم الاستثنافي قد جاء سؤيدا للمكم الابتدائي في ذلك المبلغ الأقل ولا يعسمق على الاستثناف ثمة

### ثالثًا: رسم أستنبًا في الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية:

٣٤ - تخفيض الرسوم إلى النصف في حالة استناف الأحكام الصائرة في المسائل الفرعية، كما هو الحال في استثناف الأحكام الصادرة بعم الاختصاص أو عسيم القبول أي الأحكام الصادرة يوقف الدعوى أو بسقوط الخصومة أي انقضائها ای ترکها<u>.</u>

ه ٣ - ولقد قضت محكمة النقض بأن المؤدى نص العادثين الأول والثائثة من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن رسم الاستثناف في الدعاوي المعلومة القسيمة بقدر على أساس القنات المبينة في المادة الأولى تبعا القيمة هذه الدعاوى وأن الرمسم المخفض إلى النصف العقرر المستناف الأحكام الصادرة في المصافل القرعية منها الحكم الصادر بعم قبول الطعن في قرار اجنة تقدير الضرائب شكلا إنسا يقدر على أساس القنات المبينة في تلك المادة لأن هذا النصف منسوب إلى را الفنات وذلك دون اعتبار نعم انصال الحكم في المسائل الفرعية بالموضوع، كمسة أنه إذا كانت الدعوى متضمنة عدة طلبات ناشقة عن أسباب فانونية مختلفة غَمَانَ الرسم يحدد على أساس قيمة كل طلب منها على حدة دون تفرقة بين ما إذا كان الحكم الصناد في هذه الطلبات قد فصل في الموضوع أو في مسألة فرحية (١).

### ٣٠ – رابعا: رسم الحكم العامر بالإلغاء أو التعديل:

 إذا صيدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف أن تحييته فيسوى رسم الاستثناف. على ضوء ما حكم به حيث نصب العادة ٢١ من قانون الرسوم على أنه ' في الدعاوى التي نزيد قيمتها على ألف جنبة، يسوى الرسم على أساس أنف جنية

<sup>(1)</sup> نفض جلسة ١٩١٣/١٢/١٦ في الطعن رقم ٢٩/٧٧ ق س ١٤ من ١١٨٢.

رسوم حيث أن الحكم الاستئنافي مكملا للحكم الإبتدائي عملا بنص عمادة (٣) معدلة بالقانون ٧/٩٩٥٠

ب - أميا إذا طلب المستأنف ( العدعى عليه في الدعوى الابكانية) تحيل الحكم المستأنف القاضي بإلزامه بعبنغ معين إلى مبلغ أقل منه مثلا، فإجابته محكمة الاستثناف إلى طنبه فان الحكم الاستثنافي يعتبر بعثابة إنقام للحكم الإبتنافي يعتبر بعثابة إنقام للحكم الإبتنافي يعتبر بعثابة إنقام للحكم الإبتنافي يعتبر بعثابة بالقام للحكم الإبتنافي تعتبر بعثابة بالقام بالرسوم الإبتنافي في المستدفى على المستدفى على المستدفى على المستدفى على المستدفى على المستدفى الم

77 - ولقد قضد محكمة القض بأنه المقضى المده 71 من القانون رقم . و استة 195 المحاص بالرسوم القضائية في المواد لمدنية المحن بالقانون 71 المنة 197 بأنه في الدعاوي التي تزيد قبمتها جال ألف جنيه بسوى الرسم على أساس أشف جنيه في حالة إلغاء الحكم وتجديله ما نم يكن قد حكم بأكثر من هذا العباغ قيسوى الرسم على أساس ما حكم به، وإذ ورد هذا النص عاما فإنه ينطبق على تسوية رسوم الدعوى عن درجتي التقاضي - ولا محل لتخصيص عمومة بقصد تعلم بيقصد تعلم بعصد تعلم محكمة أول درجة - يؤكد ذلك ما جاء بتقرير لجنة العدل عند عرض الدعوى أمام محكمة أول درجة - يؤكد ذلك ما جاء بتقرير لجنة العدل عند عرض بالشروع نشك الفاتون على مجلس الثنيوخ بأنه إذا صدر حكم محكمة الاستناف بالغياء الحكم الابتدائي فلا يستحق إلا الرسم الذي دفع مقدما بمحكمة الاستناف عين أربعمائة جنيه - عدل إلى ألف جنية بالقانون 71 سنة 179 يرد ما حصل بالمحكمة الابتدائي فلا يستحق إنه أن العبيرة دائما له تحكم به محكمة الابتدائي في المحكمة الابتدائي المحكمة الابتدائي أن العبيرة دائما له تحكم به محكمة الابتدائي أن

الثالثة والتاسعة والحلاي والعشرين من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص الثالثة والتاسعة والحلاي والعشرين من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسرم القضائية في المواد العنلية المعدل بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ أن الرسم النسبي يحسب عند رفع الدعوى أو الإستثناف على قيمة المدعى به أو على ما رقع عند الاستثناف من الحكم الابتدائي ولا يحصل من عذا الرسم مقدما إلا ما عو مستندق على الألف جنية الأولى، وأن الرسم الذي يستحقه قام الكتاب بذ الحكم في الدعوى أو الاستثناف يكون على نصبة ما يحكم به في آخر الأمر زائدا على في الالف جنيه الأولى،

# ٢٠ – فامساً: في حالة تأييم المكم المستأنف:

# j - قبل العمل بالقانون ٧ لسنة ١٩٩٥.

كانت الفقرة الأخيرة من العادة (٣) من قانون الرسوم القضائية قبل تجيلها بالقسانون رقم / ٩٠ تنص على أنه ويسوى رسم الاستثناف في حالة تأبيد الحكم الاستداني باعتسبار أن الحكم الصسائر بالتأبيد حكم جنيد بالحق الذي رفع عنه الاستثناف.

٤٠ وكان قضاء المنقض مستقر على أن تسوى رسوم الدعوى الاستنافية في حالة تأبيد الحكم الابتدائي على مقتضى الفقرة الأخيرة من المائدة الثالثة من الفاتون ٩٠ لعنة ١٩٤٤ باعتبار أن الحكم الصادر بالتأبيد حكم جديد بالحق الذي رقع عند الاستناف، وتكون التسوية في هذه الحالة وعلى ما جرى به فضاء هذه المحكمي على أساس قيمة الحق الذي سبق أن قضى به ابتدائيا وتكرر القضاء به من جديد في حدود النزاع المرفوع عنه الاستثناف - ويستوى عند الاستثناف - ويستون عند الاستثناف - ويستوى الدول النور النور - ويستوى الدول - ويستوى الدول - ويستوى الدول - ويستوى الدول - ويستوى - ويس

<sup>(</sup>۱) الطعين رقم ۱۳۳۹ لينة ٥٥ ق ولية ١٩٨٩/٤/٢٧ البنة ١٠ العبد الثاني من ٢١١ تاعدة

تقديس رمسوم الاستئناف المستحقة نظم الكتاب أن يكون الخصم الذي حكم عليه بالمصسروفات قد خمس دعواه من البداية أو كسبها ابتدائيا ثم خمسها استئنافيا - لآن العسيرة في استحقاق هذه الرسوم هي بقيمة الحقي موضوع الاستئناف سواء اقضي بهذا الحق من المحكمة الاستئنافية للمستأنف أو بتأبيد الغضاء - فلمستأنف عنيه - وإذ كسان الثابيت بالحكم العطعون قيه أن قلم الكتاب قد سوى الرسوم المستحقة عسن الدعسوى الاستئنافية على أساس هذه القيمة فإنه إذ ألغي قائمة الأرسوم تأسيسا على أنه لا تستحق رسوم جديدة في حالة رفض الاستثناف على مسالا يزيد على مبلغ ألف جنيه الذي حصل عنه قلم الكتاب الرسم يكون قد خالف طائدان وأخطأ في تطبيقه (١).

### ب - بعد العمل بالقانون ٧ أسنة ١٩٩٥:

أسم صدر القاتون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض أحكام القاتون رقم ٩٠ المسنة ١٩٤٤ ونصت العادة الأولى منه على تجيل الفقرة الأخيرة من العادة (٣) السيكون نصبها كالأتى أويسوى رسم الاستناف في حالة تأبيد الحكم المستأنف باحتبار أن الحكم المسادر بالتأبيد حكم أمكمل للحكم المستأنف ويستحق عنهما رسم نمسى واحد (١٠).

وسفاد ذلك أنه اعتبارا من ١٩٩٥/٣/٨ - تاريخ العمل بالقانون ١٩٥/ يعتبر الحكم الصادر بتأبيد الحكم المستأنف هو حكم مكمل للحكم الصادر من محكمة أول درجة ريستحق عنهما رسم نصبى واحد.

13- ونقيد قضيت محكمة النقض "... وكان من شأن صدور تشريع جديد للرسوم أن يسرى بالر فورى على كل واقعة تعرض فور نقاذه ولو كانت ناشئة عن مركز قانونى رجد قبل العمل به متى كانت ثم تستقر بحكم نهانى وكانت الفقرة الأخيرة مين المسادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لمنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسم النوفيق فى العواد المعنية قد عدلت بالقانون رقم ٧ نسنة ٩٩٥ المعمول به اعتباراً من ١٩٢٨/١٩١٩ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (٩) عكسرر فى ١٩٧٩/١/١٩٥ وجرى نصها على النحو الآتى: ويسوى رسم الاستثناف فى حالة تأييد الحكم المستأنف باعتبار أن الحكم الصائر بالتأبيد حكم مكمل للحكم المستأنف ويستحق عنهما رسم نسبى واحد قاته يتعين تطبيق أحكامها أثر نقض الدعم المطعون فيه على الواقع في الدعوى التي لم يستقر بشأنه حكم نهائي فيها، وكان الحكم المستأنف المقضى بسوية رسومه قد صدر مؤيداً الحكم الإبتدائي ومن ثم فإنه طبقاً التعديل الذي نحق الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة سالفة الفكر ومن ثم فإنه طبقاً التعديل الذي نحق الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة سالفة الفكر الحق الواحد، ويتعين تبعاً لذلك إلغاء أمري التقدير المعارض قبهما أنا.

# ١٤ - استحقاق رسم واهد عن الاستثنافات المرفوعة من المدينين المتخاصين:

حويث قضت محكمة النقض بأنه الذا أقام الدانن دعواه يطلب الدين على المدنين المتضامتين مجتمعين وصدر قيها الحكم لصالحه قإن الاستناف المرفوع من المحكوم علميهم بالتضامن لا يتعد بتعددهم والحكم الصائر برفض هذه الاستنافات وتأبيد الحكم المستأنف، • • لا يتعدد بتعد المستولين عن الالتزام التضامني بل يقوم على وحدة المحل، كما يقوم المدنيين المتضامنون بعضهم مقام

<sup>(</sup>١) لخعن رقع ٢٥/٤٤٨ ق جنسة ١٩٧٢/١٢/١٤ من ٢٢ ص ١٢٨٧.

 <sup>(</sup>۲) مستر عنا القانون في ۱۹۹۷/۲/۱ ونشر بالجريئة الرسمية - العدد ٩ مكرن في ۱۹۹۷/۲/۱ ونشر بالجريئة الرسمية - العدد ٩ مكرن في ۱۹۹۵/۲/۸

<sup>(1)</sup> الطعن رقع ٢٠٦٢ لسنة ٦١ ق علسة ٢٠١٠/١/٠٠٠.

السبعض في الاحسنجاج على الدلان بأوجه الدقع المشتركة بينهم جميعا وينصب السنتناف كل عنهم على نفس طلبات الآخرين وهو ما يجعلها في حكم الاستنقاف الواحث بمستحق بالنسسبة نها رسم واحد، ولا وجه انقول باستقال كل منين في الخصومة وفي مسائكة فيها والبلغن على ما بصدر فيها من أحكام واعتبار الاستنقاف المرقوع من أحدهم مستقلا عن استناف الأخر بصدد تصوية الرسوم المستحقة عنه - كما أن صدور الحكم من المطعون عليه - أحد المحكوم عليهم بالتضامن - بحصروفات استنافه وبإلىزام باقي المحكوم عليهم بمصروفات بالتضامن - بحصروفات استنافه وبإلى فإن الحكم المطعون قيه إذ قضى باحتساب وتسويتها وفقا لأحكام القانون وبالتالي فإن الحكم المطعون قيه إذ قضى باحتساب رسم واحد عدن جمديع الاستثنافات لا يكون قد خالف الحكم السابق أو مس حجيته الدياران.

تأييد الحكم العادر برفض التظلم لأسبابه استناداً إلى تقرير النبير – في مساب الرسوم – يجب أن يستند إلى سلامة أبطث النبير و إلى مطابقة أمر التقدير للنسبة المقررة في القانون:

73 - قضمت محكمة النقض بأن لمحكمة الموضوع المعلقة في تقدير أدلة الدعموى وبحث مستداتها واستخلاص الصحيح فيها والأخذ بعا تطمئن إليه منها وإطهراح ما عداه إلا أن ذلك مشروط - وحلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بهان يكون مما استخلصته وآخذت به ساتفاً ومردود الأصله الثابت في الأوراق ومؤدما إلى النقيمة المستخلصة وأخذت به ساتفاً ومردود الأصله الثابت في الأوراق ومؤدما المستخلصة المستخلص

قد اعتنق أسياب الحكم الابتدائي الذي أقلم قضاءه برفض النظام على صند من أن الخبير المنتعب في الدعوى – الذي اطمأن إلى صلامة أبحاثه – قد انتهى إلى أن أمسر تقدير الرسوم المنظلم منه بستند إلى أسمر عسيحة مطابقة للنسب المقررة في القاتون رقم ، 9 نسنة 1915 الخاص بالرسوم القضائية وأنه لا مغالاة أبيه مع أن الثابت من هذا التقرير أن الخبير قد انتهى إلى تخفيض الرسوم المستحقة من مبنغ 1971، بنيه الى مبنغ ٣٧٣٦٠ جنيه ومن ثم فإنه يكون قد أقام قضاءه على صا يناقض ما خلص إليه هذا التقرير ومختلفا الثابت به مما يعيه ويوجب نقضه لهذا العبيه الى المعلم ال

### المبحث الرابح

### الهازم بأداء الرسوم

ءً ٤ - أُورًا: قبل العمل بالقانون ٧ لعنة ١٩٩٥؛

كانت المادة ١٤ من قانون الرسوم القضائية ، ٩ لسنة ١٩٤٤ نتص على أنسه المزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يازم بدقع الباقى منها عقب عسدور الحكم ولسو استونف، ومع ذلك إذا صار الحكم أنتهانيا جاز نقام الكتاب للحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليهم!

ع: - وكان قضاء النقض مستقر على أن النص في المادة 1 من القانون رقام 10 لمسئة 11 المعدل على أن المدعى عو المنزم أصلا بأداء الرسوم المستحقة على الدعوى بعد صدور الحكم فيها وأن تحصيل الرسوم مسان المحكوم غده عو أمر جوازى لقام الكتاب في حالة صبرورة الحكم تهانيا ومستروك بالستالي لستقديره، لما كان نظك وكان الثابت من الأوراق أن علم كتاب محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قد باشر تنفيذ أمر التقدير موضوع التداعي على

<sup>(</sup>١) الشاعن رقم ۸۱۷ لسنة ۸۸ ق جنسة ۲۰۰۱/۵/۸

<sup>(1)</sup> الطعن رقع ٤٨٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ س ٢٢ ص ١٥٤٩.

أسوال الطاعن بصفته باعتباره المدعى في الدعوى رقم ٢٥٦٥ اسنة ٢٧ م.ك جسوب القاهرة المحكوم فيها لصالح الطاعن فإنه يكون وفي حدود الرخصة المغولة في حالة صيرورة ذلك الحكم ثهانيا قد طبق العادة ١٤ من قانون الرسوم سنفة البيان تطبيقا صحيحا ولم يثبت في جانبه لمة إساعة الاستعمال عذا الحق أو تعمارض مع الحجية المقررة للحكم النهائي الصائر لضائح الطاعن مادام المشرع قد جعل الأمر في عدد الحالة منوطا بقام الكتاب وفقا لما يراه وتبعا لتقديره في هذا الخصوص، وإذ السنزم الحكم الابتدائي المؤيد الأسبابه بالحكم المطعون فيه هذا المنظر وأقام قضاءه على ما ورد بنص الدادة ١٤ سائفة الذكر فإن التعلى بهذا السبب يكون على غير أساس (١٠).

73 - المستحقة حالات المسادة المن القانون المسادة المن المستحقة المستحقة على المسادة المن الفركة في ظل العمل باحكامه - على أن المنصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من النبية صوى الرسم على أسلس ما حكم به وفي المادة المن القانون ذاته - قبل تعبيلها بالقسانون المستحقة كما يلزم بعقع الباقي منها عقب صلور الحكم ولو استؤنف وفي المادة المستحقة كما يلزم بعقع الباقي منها عقب صلور الحكم ولو استؤنف وفي المادة المستحقة كما يلزم بعقع الباقي منها عقب صلور الحكم ولو استؤنف وفي المادة المستحقة عند إصدار الحكم الذي المدعى به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى يعلى على أن المدعى وقد أقام الخصومة المضومة المنصومة المنتوب على المدعمة ويحدد فيه المائم منها إلا عقب عند تقديم صحيفة دعواه إلى نلم الكتاب، وأنه الا يلزم بدقع الباقي منها إلا عقب عسنور حكم تنسنهي به الخصومة أمام المحكمة ويحدد فيه المائم بمصروفات

الذعبوى الستى تشميل الرمسوم القضائية وغيرها من المصاريف التي يتحملها الخصوم (١).

### ١٧ – ثانيا: بعد العمل بالقانون ٧ لسنة ١٩٩٥ (١):

وبتاريخ ٢/١/م١٩٩ صدر القانون رقع ٧ لسنة ١٩٩٥ بتعيل بعض أحكام القسانون رقسم ١٩ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنسية والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم المدنية ونص هذا القانون في المادة الأولى منه على استبدال المادة ١٤ من قانون الرسوم القضائية بالتص التالي:

مسادة (١٤) يلزم المدعى باداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة دعواه السي قلسم الكتاب، كما يلزم بأداء ما يستحق عنها من رسوم أثناء نظرها وحتى تاريخ قفل باب المرافعة فيها.

وتصليح الرسوم التزاما على الطرف الذي ألزمة المحكم بمصروفات الدعوي وتتم تسويتها على هذا الأساس ولا يحول الاستثناف دون تحصيل هذه الرسوم.

وتسلم المحكوم له صورة تنفيذية من الحكم دون توقف على تحصيل باقى الرسوم المنتزم بها الغيرا.

ومفاد عدًا النص مأيلي:

أ - قسيل الحكسم في الدعوى يكون المدعى مازما بعداد رسومها اعتبارا من
 تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب حتى تاريخ قفل باب المرافعة فيها.

ARTHOUGH STATE CONTRACTOR STATES

 <sup>(</sup>۱) الطعمان رقع ۸۵۸ لمنځ ۲۱ ق جلسة ۱۹۷/۷/۱ وينفال المعنى الطعن رقع ۸۱۰۱ قمنځ ۵۱ ما الطعمان رقع ۸۱۰۱ قمنځ ۵۱ ق جلسه ۱۵ حالمت الفتان ق جلسمه ۲۰ حالمت ۱۵ حالمت الفتان ق جلسمه ۲۰ حالمت ۱۵ حالمت ۱۵ ما ۱۵ ما ۱۹۹۷ من ۲۸۲.

 <sup>(</sup>۲) صحیح القانون رقع ۷ لسنه ۱۹۹۵ فی ۱۹۹۵/۳/۱ ونشر بالبدریدة الرسمیه فی ۱۹۹۵/۳/۷
 بالعدد ۹ مکرر وعمل بانقانون اعتباره من ۱۹۹۵/۳/۸ وهو البوم النائي لناریح نشوم.

ب - بعث الدكام فين الدعسوى تتم تسوية الرسوم وينتزم بها من حكم عليه بمصروفاتها.

جــ - المحكوم الصائحة حتى استلام صورة الحكم التنفينية دون توقف ذلك على المحصول الرسوم من المئتزم بها.

٤٨ - وأسسا هس جدير بالنكل أن المحكمة النستورية العليا قد قضت بعدم دستورية نص المادة (١٤) من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ نسنة ١٩٤١ قبل التحيل الوارد عليها بالقاتون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ وأوردت بأسباب حكمها ما يني "حييت أن البين من مضبطة الجلسة الخمسين والفصل التشريعي السابعي - دور الانعقاد العادى المعقود في ٢١ فراير سنة ١٩٩٥ أن مجلس الشعب تأقش تقصيلا تحديد مقترحا في شأن العادة (١٤) العشار اليها لمواجهة مساوعها في التطبيق، والمسرافها عن صحيح حكم القاتون، ولرد الأمور إلى تصابها، وقد دعاد ذلك إلى إقرار قانون يتعيلها، هو اثقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ بتحيل بعض أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ وذلك بإيدال مائته الرابعة عشرة، بمادة جديدة نصها الأتى المسترم المدعى بأداء الرسوم المستحقة عقب تقديم صحيفة دعواه إلى قلم الكتاب، كما ينزم بأداء ما يستحق عليها من رسوم أثناء نظرها، وحتى قفل باب المرافعة فيها، وتصبح الرموم التزاما على الطرف الذي ألزمه الحكم بمصروفات الدعوى وتستم تمسويتها علمي هذا الأساس، ولا يحول الاستثناف دون تحصيل الرسوم. وتسلم للمحكوم إله صورة تتقينية من الحكم دون توقف على تحصيل ياقى الرسوم المنتزم بها الغيرا.

وحيث أن النص المتقلع، ينل بعبارته على أن العدعى - رقد أقام الخصومة القضائية ابستدا - فسإن عليه أن يتحمل مقدما بنفقائها، والتى تتمثل أساما في الرسسوم القضائية يؤديها عند تقديم صحيفتها إلى قلم كتاب المحكمة، ويظل أمر

أسمسن يكسون ماستزما بمصسروفاتها، ليقع عبوها عليه انتهاء والأصل أن يتحمل المسمن يكسون ماستزما بمصروفاتها، ليقع عبوها عليه انتهاء والأصل أن يتحمل بمصروفات الدعوى من خصرها لا يتعداه إلى غيره، ولا شأن نسواه بها ولا يعطل بمصروفات الدعوى من خصرها لا يتعداه إلى غيره، ولا شأن نسواه بها ولا يعطل تحروفات المحكوم أنه في الحصول على صورة تتقييبة من تراخسيه فسى الوفساء بها، حق المحكوم أنه في الحصول على صورة تتقييبة من

وحيث أن المنسرع المصح كننت بالنص المتقدم عن إلغاء القاعدة التي تضمنتها المادة 11 من الفلتون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ – قبل تحيلها والتي كانت تضمنتها المادة 11 من الفلتون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ – قبل تحيلها والتي كانت تخصول قلم كتاب المحكمة الخيار بين تحصول الرسوم القضائية من المحكوم عليه بها، أو الرجوع بها على من يكون كاسبا لدعواه ولم ينزمه الحكم بمصروفاتها.

رحيست أن الأصل في الرسوم القضائية، هو أن يلزم بها من خسر الدعوى، وتستم تسويتها على هذا الأساس، إذ نيس عدلا ولا قانونا أن يتحمل بها من كان محقسافي دعواه وحمل حملا على اللجوء إلى القضاء انتصافاً ودفعا لعوان، وإلا كسان الاعتصام بشريعة العلل ومنهلجه عبثاً ولهوا، والدود عن الحقوق - من خـــلال الإصرار على طلبها وتقريرها - إفكا ويهتاناً . بيه أن النص العطعون فيه تقض هذا الأصل الذي تعليه طبائع الأشياء، ورد الساحين إلى الحق على إعقابهم، بسأن حمثهم برسوم قضائية لا يتتزمون بها أصلا، ولا شأن نهم بها، فكان عقابا مسن خسلال جسزاء مائي نغير خطأ، وعدوانا منهيا عنه بنصوص النستور، إذ لا جريرة لهؤلاء حتى تقتطع من الحقوق التي ظفروا يها بمفتضى حكم نهاني، مبالغ مانسية بقسدر قسيمة الرسوم القضائية التي ألزم هذا الحكم غيرهم بهاء ولكن قلم الكسناب اقتضياها مسنهم ناقلا عينها اليهم، مخالفا بذلك منطوق انحكم النهائي، ومستغولا علسى القساحدة العامسة فسي مصروفات الدعوى التي تبنتها العادنان ١٨٤،١٨١ مسن أسانون المسرافعات المهنية والتجارية التي تقضي أولاهما بأن محساريف الدعسوى - ويدخل في حسابها مقابل أتعاب المحاماة - إنما بتحملها الخصيم السحكسوم عليه بهاء فإذا تعد المحكوم عليهم، جاز الحكم بقسمتها فيما

بيستهم بالتسائرى أو بنعبية مصلحة كل منهم فى الدعوى وفق ما تقدره السحكمة، ولا يلسزمون بالتضامان فى المصاريف إلا إذا كانوا متضامنين فى أصل التزامهم المقضى به، وتنص ثانيهما على أنه إذا أخفق كل من التصمين فى بعض الطلبات جساز الحكسم بأن يتحمل كل خصم بما دفعه من المصاريف أو بتقميم المصاريف بينهما، على حميه ما تقدره المحكمة فى حكمها (١).

\*- أثر الحكم بعدم دستورية المائة (١٤) من قانون الرسوم قبل تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥: إلهاء الافتساس المفول لقلم الكتاب في اقتضاء الرسوم القضائية من غير المدكوم عليه نمائياً بما:

٩٤ - قضت محكمة النقض بأن معارضة الطاعنة في أمرى تقدير الرسوم القضائية الصادرين بقائة أثبا ليست المحكوم عنيها بهاء رفض الحكم المطعون عنيه مدة المعارضة وحيازته قوة الأمر المقضى قبل نقر الحكم بعدم بستورية المادة ١٤ من الفاتون رقم ٩٠ نستة ١٩٤٤ فيما تضمنته - قبل تعدينها بالقاتون رقم ٧ تمانة ١٩٤٥ فيما تضمنته - قبل تعدينها بالقاتون رقم ٥٠ نستة ١٩٤٥ فيما تضمنته - قبل تعدينها بالقاتون من الفاتون رقم ٥٠ نستة ١٩٤٥ فيما تضمنته عنيا المحكوم عليه نهائياً، أثره - عدم مساس الحكم الأخير بحق قام الكتاب في اقتضاء الرسوم من الطاعلة رغم أنها غير محكوم عليها بها(١).

٥٠ - قطبت محكمة النقض بأن النص في العادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ المسائة ١٩٤٥ الصائر في ١٩٩٥/١/٥٩٥ المسائة ١٩٩٥ المسائر في ١٩٩٥/١/٥٩٥

والمعسول بعد اعتبارا من ١٩٩٥/١ على أنه أيازم المدعى بأداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة دعواه إلى قلم الكتاب كما ينزم بأداء ما يستحق عنها من رسوم أسناء نظرها وحتى تاريخ قفل بأب المرافعة فيها، ونصبح الرسوم النزاما على الطرف، الذي الزمه الحكم بمصروفات الدعوى .. والحكم الصادر من التحديدة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٥/٤/١٥ في القضية رقم ٢٧ أسنة ١١ أمضياتية دستورية سائفة البيان، مؤداهما أن المدعى وقد أقام الخصومة القضائية ابستداء يتحمل مقدما بنفقاتها التي تتمثل أساسا في الرسوم القضائية يؤديها عند تقديم صحيفتها إلى قلم كتاب المحكمة، كما يلزم بأداء ما يستحق منها أثناء انظرها حسن تقصل المحكمة في الخصومة المطروحة عليها وتحديد من يكون المشرعا بمصروفاتها ليقع عليه عبوها التهاء، ومفاد ذلك الغاء الاختصاص المخول المشرعا بمصروفاتها ليقع عليه عبوها التهاء، ومفاد ذلك الغاء الاختصاص المخول المشرعا بمصروفاتها ليقع عليه عبوها التهاء، ومفاد ذلك الغاء الاختصاص المخول المنترعا بمصروفاتها ليقع عليه عبوها النصوم الملاة ١٤ من القاتون رقم ١٠ لعنة ونو كان كاميا لدعواه (١٠).

١٥ - كما قضت بأنه النص في المادة ١٤ من القانون ١٩ ايسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ررسوم التوثيق في المواد المعنية بعد تصيلها بالقانون رقم ٧ اسنة ١٩٩٥ الصائر في ١٩٩٥/٣/١ والمعمول به اعتباراً من ١٩٩٥/١/١ على أنه المدعسي بأداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم الكناب كما بازم بأداء ما يستحق عنها من رسوم أثناء نظرها وحتى تاريخ فقل بساب المسرافعة فيها، وتصبح الرسوم التراما على الطرف الذي الزمه الحكم بعصروفات الدعوى... مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلغاء الاختصاص المخول الأفيلام كتاب المحاكم في غزر العمل بأحكام المادة ١٤ من

 <sup>(1)</sup> يراجع في ثبت حكم المحكمة السنورية شاؤه في الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٠ في مستورية جلسة دراً إلى المحكمة المح

<sup>(</sup>٣) الطمن رقع ١٠٠ لمانة ١٥٠ ينسة ١٤٥٧/١٠ .

<sup>(</sup>١) الطعن رقم ٨١٠١ نسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٦/١١/١٢ وينفس المعنى الطعن رقم ٤٥٤٨ نسنة ١٩٩٦/١١/١٢ وينفس المعنى الطعن رقم ٤٥٤٨ نسنة ٦٠ قالمند الثاني - عد ق جائمة ١٤٠٠ منابعها بعداء عدم ٢٨٢ منابعها بعداء

القانون رقم ١٠ نسنة ١٩٤٤ قبل تعديلها - باقتضاء الرسوم القضائية من غير المحكوم عليه بها وقو كان كاسبا كاعواه وإذ أدرك هذا التعديل الذي يتعلق بقاعدة موضيوعية في قانون الرسوم القضائية تلك المركز القانوني قبل أن تكتمل آثاره وتصافق فعلا بصدور حكم نهائي حاز هوة الأمر المقضى في الدعوة المنظة ومن ألم فإنه يغسج على واقعة عذه الدعوى غلا تكون الطاعنة منزمة بأداء الرسوم منها وإذ خالف الحكم المسلمون فيه هذا التظر وقضى بالزامها بها فإنه يكون معيباً (١).

70 - كما قضت بأنه الما كانت المحكمة النستورية الحياة ك قضت بالحكم الصحائر في 1942/1/10 في القضية رقم 77 نسنة 11 ق نستورية والمنشور بالجحريدة الرسمية بستاريخ 77/٤/٥١ بعدم بستورية المادة 11 من قاتون الرسمي القضائية الصحائر بسرقم 10 نسنة 11:5 فيما تضمنته قبل تعليلها بانقانون رقم ٧ نسنة 11:5 من تخويل أقلام كتاب المحاكم حق اقتضاء الرسوم القضائية مسن غير المحكوم عليه نهاتيا بها، فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر بتاريخ 7/٢/٥١ بعد نشر الحكم الصائر من المحكمة الدمتورية العنيا المشار إنيه منزلا على الدعوى - مع نلك - حكم المادة 11 من قاتون الرسوم القضائية سمئلف الذكر بالزام الطاعن بصفته - كمدع - برسم الدعوى وهو غير المحكوم عليه فيئا، فإنه بكون قد خالف القاتون(٢).

٥٣ - كما قضت بأنه وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطاع في تطبيق القانون حين أيدت محكمة الاستثناف أمر التقدير الصادر ضده

بإعسال المادة ١٤ من قانون الرسوم ٩٠ نسنة ١٩٤١ دون أن تفطن إلى قضاء المحكمة المستورية - الذي عدر قبل الحكم المطعون فيه - بعدم دستورية المادة المحكمة المستورية المادة ١٤ المشار السبها فيما تضمنته - قبل تعديلها بالقانون ٧ لسنة ١٩٥٥ - من تكويسل أقلام كتاب المحاكم حق اقتضاء الرسوم القضائية من غير المحكوم عليه تهائياً بها، رهو ما كان يتعين معه إنقاء أمر التقدير المعارض فيه، وإذا ثم يُعمل الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى على خلافه بتأييد أمر تقدير الرصوم سانف الذكر فإنه بكون معيبا بما يستوجب تقضه.

رحيث إن ما ينعاد الطاعن على القحو الوارد بهذا الصيب، وإن كان ثم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع، إلا أنه نعا كان ثلك يعد من الأمور المتعنقة بالسنظام العلم وكانت عناصره الواقعية مطروحة على تلك المحكمة، وورد على الجهزء المطعون فيه من الحكم - كما ببين من الأوراق - ومن ثم يجوز الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، بل ويتعين على عذه المحكمة والتبابة العامة التعرض له من تلقاء نفسها.

وحيث إن هذا النعى صحيح، ذلك أن المحكمة المستورية قد قضت بالحكم الصحابر بجلسة ١٩٥/٤/٥١ في القضية ٢٧ سنة ١٩ بستورية، المنشور بالجريدة الرسعية بتاريخ ١٩٥/٤/١٩ - بعم بستورية المادة ١٤ المشار إليها فيما تضمنته - قبل تحينها بالقانون ٧ لسنة ١٩٩٥ - من تخويل أقكم الكتاب حسن اقتضاء الرسوم القضائية من غير المحكوم عليه نهانيا بها، ويترتب على الحكم بعدم بستورية نص في القانون أو الاحة، عدم جواز تطبيقه من البوم القاني النشسر الحكم، وفقها لمنص الفقرة الثالثة من العادة ٤٤ من قانون المحكمة المستورية العليا الصادر برقم ٤٨ نسنة ١٩٧٩، ليس فقط على المستثبل بل على عمائر الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم نستورية النص، عادامت الحقوق والعرائز القانونية لم تكن قد استورية، قبل نشر الحكم بعدم المستورية،

<sup>(</sup>۱) الطحن رقم ۲۰۰۹ استة عال في جلسة ۲۷/۴/۲۷ مشار إليه بمجلة القضاء اللصناية - السنة ۲۹ - المدد الثاني من ۲۸۰.

علمى المراكسة القانونسية التي تتكون بعد نفاذه معواء في نشأتها أو في التاجها

الأثارهما أو القضائها، وهو لا يصرى على العاضي، فالمراكز القانونية التي نشأت

واكتملست فسور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد تخضع تلقاتون القديم الذي

حدثت في ظله أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترد تعند في الزمان

فإن القانون يحكم العناصر والآثار التي تتحقق في ظله، وكان نص المندة ١٤ من

القسانون رقيح ٩٠ نسسفة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق غي المواد

المدنسية يعد تعديلها بالقداون رقم ٧ لمنة ١٩٩٥ الصادر في ١٩٩٥/٣/٥٠

والمعسول بسه اعتسباراً مسن ١٩٩٥/٣/٨ على أنه يلزم المدعى بأداء الرسوم

المستحقة عند تقديم مسحيفة دعواه إلى قلم الكتاب كما يلزم بأداء ما يستحق عنها

من رسوم أثناء نظرها وحتى تاريخ ففل باب المرافعة فيها وتصدح الرسوم التزاماً

عنسى الطرف الذي الزمه الحكم بمصروفات الدعوى، مفاده - وعلى ما جرى به

غَضِاء هذه المحكمة - إلغاء الاختصاص المخول القلام كتاب المحاكم في ظل العمل

بأحكمام المسادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - قبل تعميلها - باقتضاء

الرسسوم القضانية من غير المحكوم عليه بها ولو كان كامياً لدعواد – وإذ أدرك

هذا التحديل الذي يتطق بقاعدة موضوعية في فانون الرسوم القضائية ذلك المركز

القب الونى قسبل أن تكستمل أثاره وتصنفر فعلاً بصدور حكم تهائى حاز قوة الأمر

العقضسى فسي الدعوى العائلة ومن ثع فإنه بنسمب على واقعة هذه الدعوى فلا

تكسرين الطاعسنة ملسزمة بأداء الرموم محل التزاع باعتبار أن الحكم الصالر في

الدعدى وقدم ٢٩٣٦ لمنية ١٩٨٤ الإسكندرية قد الزم خصمها خاصر الدعوى

بالمصدروفات، وإذ خداله، الحكم المطعمون فليه علمة النظر والزم الطاعنة

وحيست أن عدًا النعى في محنه ننك أن الأصل أن القانون يسرى بأثر فوري.

بحكم بات أو بانقضاء مدة التقادم، بما مؤداد أن النص المحكوم بعدم دستوريته يعتسبر منعدما ابتداء لا انتهاء فلا يكون قابلاً التطبيق أصلاً منذ أن نشأ على كافة العلاقيات المنظميق علميها مادام الحكم بعدم الدستورية قد احتى الدعوى قبل أن يحسر حكم بات فيها، أو قبل انقضائها بالتقادم، باعتبار أن ذلك يعد قضاء كاشفا عن عبب في النص منذ نشأته بما ينفي صلاحيته لترتبيب أى أثر من تاريخ نقاذه، وهو ما الازمه أن الحكم بعدم دستورية نص في القانون من اليوم التالي لنشره لا بحسور تطبيقه، مادام أن هذا الحكم قد أدرك الدعوى أثناء نظر الطعن أمام محكمة التقض وهو أمر منطق بالنظام العام تعمله هذه المحكمة من تلقاء نقسها. لما كلن المقرس وهو أمر منطق بالنظام العام تعمله هذه المحكمة من تلقاء نقسها. لما كلن تقديسر الرمسوم المشار إلى الصادر بناريخ ١٩٥/١/١٥٩ قد أنزل على أمر تقديسر الرمسوم المشار إلى المقادة قل الاستنافين المائف ذكر هما وهو غير المحكوم عليه فيهما فإنه يكون قد أضطأ في القانون مما يوجب نقضه نهذا السبب المحكوم عليه فيهما فإنه يكون قد أضطأ في القانون مما يوجب نقضه نهذا السبب برن حاجة لبحث الصبب الآخر من سببي الطعن (القام).

٤٥ - كعا قضبت محكمة النقض أيضا بأنه وحيث أن مما تتعاه الطاعنة على المحكم العطعون فيه مخالفته للقانون إذ صدر بالمخالفة تنص المادة ١٤ من القانون رقع ٩٠ لعسنة ١٩٤٤ الصائر بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في العسواد المعتبية المعدلة بالقانون رقع ٧ لعينة ١٩٩٥ والتي تصت على أن تصبح الرسموم النزاما على الطرف الذي الزمه الحكم بها، وإذ صدر الحكم في الدعوى رقم ٢٩٣٦ لسينة ١٩٨٤ تجارى الإسكندرية بالزام المدعى عليه فيها بالرسوم فيان الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر والزم الطاعنة بها يكون معيناً بما يسترجب نقضه.

بالمصروفات فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه (١٠).

<sup>(</sup>۱) الطعن رقم ۲۲۹۳ لمسنة ۱۵ ق جنسة ۲۰۰۲/۱/۲۰.

روم الطمن رقم ۱۰۷۲۷ لسنة ۱۵ في جلسة ۲۰۰۰/۱/۳۰.

المحكمة الدستورية بعدم دستورية الفقرة الثانية المحكمة الدستورية بعدم دستورية الفقرة الثانية المحكمة المحكمة الدستورية بعدم دستورية الفقرة الثانية المحكمة الم

بِنْ الإطلاع على الأوراق، والمداولة.

حيث إن الوقسانع - علسي ما يبين من صحيفة الدعوى وماكر الأوراق -بتحصيل في أن المدعي عليه السرايع كان قد أقام ضد المدعى في الدعوى العسستورية العائلسة وأخر، الدعوى رقم ١٩٨٣ نستة ١٩٨٩ تجاري كلى جنوب القاهرة بطلب إلزام أولهما بتقليم كشف حساب عن أرياح الشركة التي أقاموها غيما بينهم لاستغلال كازينو قصر النيل، وأن يؤدي إليه مبلغ ٣٣٩٦٥٤.٢٥ جنبها تمسئن صافى نصيبه في الأرباح التي حققتها، وقد أجابته محكمة أول درجة إلى طلباته هذه، وألزمت المحكوم عليه بها بمصروفات الدعوى، فاستأنف حكمها وفيد اسمستثنافه برقم ٣٣٧١ استة ١١٢ قضانية - ثم فوجئ باستعدار وحدة العطالبة بمحكسة جننوب القاهسرة أمسرا فضائيا ضدد متضمنا نقدير الرسوم التى يلتزم بأدائها؛ وشرعت بعدد في التنفيذ عليه بمبلغها قبل القصل في الاستنفاف المرقوع سنه؛ فعارض في أمر التقدير؛ ثم دفع أثناء نظر معارضته بعدم مستورية الفقرة الثانسية من العلاة ١٤ من القانون رقم ٩٠ المعدل رقم ٧ لعملة ١٩٩٥ بالرسوم القضائية ورسوم التوشيق في المواد العنفية • وقد قدرت المحكمة التي تنظر المعمارضة فسى أمسر التقسيس، جدية بقعة، وأجلت نظر الععارضة إلى جلسة ١٩١٦/١١/٢٧ لاتفاذ إجراءات الطعن بعدم النستورية، فأقام الدعوى المائلة.

رف مضبت محكمة الاستثناف في نظر استثنافه، ثم قضت بجنعة ٨ إبريل ١٩٩٧ - بعد تصبحبح مسا وقسع في حكمها من أخطاء مانته - بتعليل الحكم - عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٠ من قانون
 الرسوم المعدلة بالقانون ٧ لسنة ١٩٩٥ (١):

٥٥ - نسج يسلم طويلا نص المادة ١٤ من قانون الرموم القضائية المعدلة بالقسانون ٧ لمسئة ١٩٩٥ حستى طعن على الفقرة الثانية منها بعدم الدستورية بمقولة أن هذه الفقرة تخول فلم الكتاب تحصيل الرسوم ممن خسر الدعوى إبتدانيا رغسم أن استثنافها لازال مئثلا أمام الطعن مما يمثل إخلالا بعيداً الحماية الفاتونية المتكافئة والخضوع للقاتون وكذلك إهداراً للحق في الدفاع.

ويجلسة ٢٩ / ١٩٩٨ حكمت المحكمة الدستورية العليا في الطعن رقم ١٢٩ السنة ١٨ في دستورية بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ١٩ سنة ١٩٤ في دستورية بعدم القضائية ورموم التوثيق في المواد المدنية، وذلك فيما تضمنته من أن الطعن في الحكم بطريقة الاستئناف لا يحول دون تحصيل الرسوم القضمائية عمن حكم ابتدائيا بإلزامه بها، وأنزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنية مقابل أتعاب المحاماة.

ومفاد حكم المحكمة النستورية أنه لا يجوز نقام الكتاب تحصيل الرسوم من المحكوم عليه ابتدانياً بها إلا بعد أن يصبح الحكم نهائياً باستنفاد طريق الطعن فيه بالاستئناف أو بفوات مواعيده (١٠).

ونظرا لأهبية الحكم الصادر في الطعن رقم ١٢٩ لسنة ١١٨ق دستورية نذلك فإننا نورد أسبابه ومنطوقة تقصيلا فيدا بلي:

<sup>(</sup>۱) الطمن رقم ۱۲۹ لسنة ۱۸ ق مستورية جلسة ۲/(۱۹۹۸ شنشور بظهريدة الرسمية - العدد ۲ في ۱۵ يظير سنة ۱۹۹۸.

<sup>(</sup>١) وإذا كسان الام الكتاب لا يستطيع تعصيل الرسوم من المحكوم عليه بها إلا بعد عسور ظمكم تجانسيا، إلا أن عذا لا يمنع تتم الكتاب من استصمار أسر التقدير وإعلائه للطرم بالرسوم قطعا المساعة التقاهم، مع عدم قيام قام الكتاب بتحصيل الرسوم إلا بعد استثقاد طريق الطعن على الدكم

المستأنف إلى إلزامه بأن يؤدى إلى المستأنف ضده مبلغ ١٠٢١٧.٣٥ جنيها والمصروفات المفاصبة عن الدرجنين، ومبنغ عشرين جنبها مقابل أتعاب المحاماة.

وحست بن المادة ١٤ من الفاتون رقم ١٠ اسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المعنية معدلا بالقاتون رقم ٧ نسنة ١٩٤٥، تنص على ماياتي:

فقرة أولى: لينزم المدعى بأداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة دعواه السي قلم الكتاب، كما ينزم بأداء ما يستحق عنها من رسوم أثناء نظرها وحتى تاريخ فقل باب المرافعة فيها.

تقوق تاسية: وتصبح الرسوم الستراما على غطرف الذي الزمه الحكم بعصروفات الدعوى، وتتم تسويتها على غذا الأساس، ولا يحول الاستنفاف دون تحصيل هذه الرموم.

فقوة ثالثة: وتعسنم للمحكوم له صورة تنفيذية من الحكم دون توقف على تحصيل باقي الرسوم الملتزم بها الغير.

حيث إن المصاحة الشخصية العباشيرة – وهي شرط نقبول الدىء السيتورية – مناطها ارتباطها عقلا بالمصلحة التي يقرم يها الغزاع الموضوعي، وذلك بأن يكون الحكم في المسائل المستورية التي تطرح على هذه المحكمة، لازما المنصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها؛ وكان الغزاع الموضوعي الذي أثير الدفع يعدم الدستورية بمناسبته، يتعلق بما إذا كان يجوز القام كتاب محكمة جنوب الدفع يعدم الدستورية بمناسبته، يتعلق بما إذا كان يجوز القام كتاب محكمة جنوب القامسرة أن يستصمد ضد المدعى أمرا فضائبة بتقدير الرصوم النسبية محسوبة على أسماس ما حكم به عليه ابتدائبا، ثم تنفيذها هذا الأمر جبرا، ودون تربص على أسماس ما حكم به عليه ابتدائبا، ثم تنفيذها هذا الأمر جبرا، ودون تربص بقضاء المحكمة الاستثنائية التي يعتبر حكمها في الغزاع الموضوعي شرطا لجواز بقضاء المحكمة المستورة المدعى لا تتعلق بقامل أجزاء الفقرة الثانية المطعون

المستور الفضيانية ممن غمر الدعوى في مرحلتها الابتدائية ويها وتحدد نطاق الرسموم الفضيانية من خمر الدعوى في مرحلتها الابتدائية ويها وتحدد نطاق الرسموم الفضيانية ممن خمر الدعوى في مرحلتها الابتدائية ويها وتحدد نطاق الرسموم الفضيانية ممن خمر الدعوى ا

رحيث إن المدعى ينعى على الفقرة الثانية من المادة 11 من قانون الرسوم القضائية المضعون عليها، تخويلها قلم كتاب المحكمة تحصيل الرسوم القضائية مدن غمر دعواه ابتدائيا رغم أن استنافها الآران مائلا أمام جهة الطعن، مما يعثل الخسلالا بصحين المستور المنكسبة الخاصة، ويعبدا الحماية القانونية المتكافئة والمحلالا بصحين المستور المنكسبة الخاصة، ويعبدا الحماية القانونية المتكافئة والمحلفة موالقصائق، وكذائه إهدارا المحق في المقاع، تأسيما على أن من خسر والمختصوع القانونية، قد يكمبها استنافيا، فلا تكون الرسوم التي حصلها دعواه في مرحنتها الابتدائية، قد يكمبها استنافيا، فلا تكون الرسوم التي حصلها قلم كتاب المحكمة مستنادة إلى حق، بل أن تحصيلها على عذا النحو يعنى جواز المتنافيا من علم المصلحته المتنافيا من قلم كتاب المحكمة.

بل إن الفقرة الثانية المطعون عليها تمثل استثناء من مبدأ عدم جواز تثفيذ الأحكام جبرا قبل نهالينها، وإعمال تلك الفقرة قيد كذلك على حق التقاضى، فلا يكسون ونوج الطريق إليه معبدا بالنظر إلى الأعباء العالية التي يتحملها المواطن دون ضحرورة، حال أن وظيفة القضاء من أولى المهام التي قامت الدولة عليها، وحصيبها أن تغلبي نفقاتها من الخزانة العامة، مما يصح الفقرة المطعون عليها بمخالفتها لأحكام المواد ٢٠، ٠٤، ٢٠، ٥٠، ٨٢، ٢٠ من الدستور.

وحيث إن العلطة التي يعلكها العشرع في مجال تنظيم الحقوق، حدها قواعد وحيث إن العلطة التي يعلكها العشرع في مجال تنظيم الحقوق، حدها قواعد المستور التي تبين تخوم الدائرة التي لا يجوز اقتحامها بما يتال من الحق محل المستور التي تبين ألى محتواد، ذلك أن لكل حتى دائرة يعمل نبها ولا يتنفس إلا من الحدايسة أو يؤثر في محتواد، ذلك أن لكل حتى دائرة يعمل نبها ولا يتنفس إلا من خلابها، قملا يجوز تنظيمه إلا فيما وراء حدودها الخارجية، فإذا المسط المشرع خلابها أو تداخل محها كان ثلك أنشل إلى مصادرة الحق أو تقييده.

وحيث إن الناس جميعة لا يتمايزون فيما بينهم في مجال حقهم في النفاذ إلى فالصحيهم الطبحيهم، ولا فحس نطاق الفراعد الإجرائية والموضوعية التي تحكم الخصحومة عيسنها، ولا في فعائية ضماتة النفاع التي يكنفها المستور أو المشرع للحقوق التي يدعونها، ولا في اقتضائها وفق مقاييس موحدة عند توافر شروط طلحها، ولا في اقتضائها وفق مقاييس موحدة عند توافر شروط طلحها، ولا فحس طريق الطعن التي تنتظمها، كذاك لا يجوز أن يكون النفاذ إلى القضاء محمللا بأعهاء مائية أو إجرائية تقيد أو تعقل المحق فيه، ولا أن يكون منظما بنصوص فانونية ترمق الطريق إليه، وتجعل من التداعي مخاطرة لا تؤمن عواقبها، متضمنا تكلفة تفتقر إلى معيها، تانياً عما يعتبر إتصافا في مجال إيصال الحقسوق إلى أم مفتقرا إلى معيها، تانياً عما يعتبر إتصافا في مجال إيصال الحقسوق إلى أصحابها، أو مفتقرا إلى الضوابط المنطقية التي يحاط اقتضاء الحق

وحيث إن الأصل في الخصومة القضائية إلا تكون نققاتها عبدا إلا على من صدار منزما بها بمقتضى حكم نهائي، ذلك أن الحقوق المتقازع عليها يظل أمرها قلقا غبل الفصل نهائيا، في الخصومة القضائية، فإذا صلى الحكم الصائع بشأتها نهائيا غيدا حائمزا لقوة الأمر المقضى، مؤكدا للحقيقة الراجحة التي قام عليها وباستى لا تجوز المعاراة فيها، منطويا على قاعدة موضوعية لا تجوز معارضتها بطستها ولا تقضيها وليو بالإقرار أن اليمين، لازما تنفيذه إعمالا لعبدأ الغضوع بطستها ولا تحير تحيل الحقوق التي قررها ولا الآثار التي رتبها، ما ظل هذا الحكم قائمها، بل إن الامتفاع عن تنفيذه من قبل الموظفين العموميين المكلفين بند جريمة معاقبا عليها وفقا لنص المادة ٢٢ من النميتور.

وحيث إن مساواة المواطنيان أمام القانون، ويندرج تحتها تساويهم أمام القانون، ويندرج تحتها تساويهم أمام القضاء ويندرج تحتها ينبغي أن القضاء وينبغي أن المقاع عنها ينبغي أن تستظمها قواعد موحدة، سسواء في مجال التداعي بشأتها، أو النفاع عنها أي السنداتها، وكلما كان التمييز في مجال طبها من خلال الخصومة القضانية؛ أي

اقتضائها بعد الفصل قيها غير مبرز؛ كان هذا التعييز منهيا عند بستوريا؛ وكان لا يجسوز تنفيذ الأحكام جبرا كلما كان الطعن قيها استثنافيا جائزا، ما لم يكن الحكم مشدولا بالسنقاذ المعجن في الأحوال التي حددها المشرع حصرا؛ وكان ما تقرر بالفقرة المطعون عليها في شأن الخصومة القضائية من جواز اقتضاء مصروفاتها جسير، فيل الفصل استنافيا في الحق المتنازع عليه، مؤداه أن تعتبر مصروفاتها هدده - فسي مجال استيفائها قسرا - واقعة في منطقة التفاذ المعجل، منحقة بالأحوال التي حدها المشرع لوجويه أو لجوازه، مشبهة حكما بها؛ وكانت الفقرة المطعمون علميها تغاير - يفصها - بين حقوق آحاد الناس، التي يعتبر ثبوتها المتناسئها جسيرا إذا طلب تها الجهة الإدارية لنفسها؛ فإن نص هذه الفقرة يكون مؤكدا لا فضئية كفئتها دون مسوغ ثهذه الجهة، فلا يستقيم حكمها ونص المادة وكمن النستور.

رحيث إن حسق الدفاع وثيق الصاة بالخصومة القضائية من زاوية تجلية جواتسبها؛ وتقويم مسارها؛ ومتابعة إجراءاتها؛ وعرض حججها بما يكفل تساتد دعائمها، والرد على ما يناهضها؛ وإدارة دفاع مقتدر بيانا لوجه الحق فيما يكون هاسما ممن المعسائل الستى تثيرها الخصومة القضائية، وعلى الأخص من خلال المفاصلة بين بدائل متعددة ترجيحا لأكثرها اتصالا بها، وأقواها احتمالا في مجال كسبها، مع دعمها بما يكون منتجا من الأوراق؛ وكان التقاضى على درجتين وكلما كان مقررا بنصوص قانونية آمره - يعنى أن الخصومة القضائية مرحنتين لا تسلفان نهايستهما إلا بعد الفصمل استثنافيا فيها؛ وكان حق النفاع ينبسط بالقسرورة على هاتيان المرحلتين باعتبارهما متكاملتين ومحدثين الخصومة القضائية محدثين المحومة بالفضائية محمدتها الختامية في شأن الحقوق عليها؛ قإن مصروفاتها لا يجوز أن يتحدثها غير من خسر نهائها هذه الحقوق.

وحيث إن إرساء دعائم الحق والعدل، وإن كان هدفا نهائيا وهجيدا الوظيفة القضائية، إلا أن العشرع وإزن بين دورها الأصيل في مجال إيصال الحقوق إلى أصحابها دون نقصائن، وبين أن يتخذها البحض مدخلا لإرهاقي من يطلبون هذه الحقوق وإعنائهم، الحرافا بالخصومة القضائية عن مسارها، بما يزكد مجاوزتها الأغيراف الستى شمرع حق التقاضي من أجلها؛ وكان لازما بالقالي أل تكون مضروفاتها عبنا على من أقامها، كلما كان محقا فيها، فإذا خمر دعواه ابتدائيا، عضروفاتها عبنا على من أجلها معتدا إلى المرحلة التي تليها، باعتبار أن التقاضي على درجتين بكاد أن يكون أصلا ينتظم التداعي في أعم الأحوال وأغلبها، ويغير استنقادهما معنا، يظهل مصير الحقوق المدعى بها مترددا بين ثبوتها وإنسانها؛ ولا يكون مسار الخصومة القضائية مكتملا ولا محددا مراكز أطرافها منهم منحملا بعصروفاتها.

رئيسن جساز اسمئناء وفقا ننص المادة ١٨٥ من قانون المرافعات المعنية والسنجارية، أن يستحمل مسن كسب دعواه بمصروفاتها كفها أو بعضها، فذلك في أحسوال محدة حصرا يجمعها مجاوزة الخصومة القضائية للحدود التي ينبغي أن تترسمها؛ إما لرفعها تشهيا في شأن حقوق مسلم بها؛ أو تدليسا من خلال إخفاء مسمنداتها القاصمة فيها؛ أو إسرافا بإنفاق مبائغ بمناسبتها لا فائدة منها، فكان حقا أن تكسون مصروفاتها في هذه الأحوال جميعها على من معى بالخصومة القضائية إلى غير وجهتها، منحرفا بها عن أعدافها، ولو صار كاسبا لدعواه.

وحبث إن ذلك مؤداد، أن تلخصومة القضائية خاتمتها الطبيعية التي تبلقها عند الفصل نبائيا في الحقوق المتقارع عليها، واقتضاء مصروفاتها قبل استقرار العسق فسيها، إنعسا يعرض الملاحقين يها لمخاطر لا يستهان بها، يندرج تحتها تحصيبنها فسبل أوانها جبرا وإدارية باعتبارها دينة يجرد نممهم المالية - انتي لا

تتناول الا مجموع الحقوق التي يملكونها والمدون التي يتحملون بها - من بعض عناصسرها الإيجابية، فلا يتون اقتطاعها منهما بحق، بل عبنا سنبيا واقعا عليها دون سند، مما يخل بالأحكام التي تضمنتها المادتان قالمات من النستور اللتان تمسدان الحماية المقررة بهما إلى الأموال جميعها، لا تمييز في نلك بين ما يكون مسنها من فبسيل الحقوق الشخصية أو الحقوق العينية أو حقوق الملكية الأبية والفسناعية، ذلك أن الحقوق العينية التي نقع على عقار - بما في حق المنكسية - تعتسير مالا عقاريا (أما الحقوق العينية التي نقع على منقول، وكذلك التحقوق العينية التي نقع على منقول، وكذلك المنكسية - أيا كان محلها - فإنها تعد مالا منقولا، فلا يكون اغتيالها أي الحقوق المينية أن يكون عصفا مأكولا...).

وحيت إن مسا تنص عليه العادة ٢٨ من المستور من قيام النظام الضريبي على أسشر من الحل محددا من منظور اجتماعي، لا يقتصر على شكل دون آخر من الأعباء المالية التي تقرضها الدولة على مواطنتها وفقا لنص المادة ١١٩ من النستور، بل تكون ضرائبها ورصومها سواء في تقيدها بمفهوم الحل محددا على ضمسوء المقيم النبي ارتضنها الجماعة وفق ما تراه حقة وإتصافاه وكانت الخصوصة القضائية هي الإياار الوحيد الاقتضاء الحقوق التي ما طل المدين بها في أدالها: وكسان السنزاع الموضدوعي في شأن هذه الحقوق لا ينحسم بغير الحكم المتهاتي الصدائر فسى هذه الخصومة، فإن مصروفاتها يتعين أن ترتبط بما انتهى إليه من قضاء. ولنن صح القول بأن الرسوم انقضائية التي يستوفيها فثم كتاب المحكمة بعب القصل ابتدائيا في الخصومة القضائية، إنما يعاد تصويتها على ضوع الحكم النهائي الساهر فيها، إلا أن العرحلة الاستثنافية قد تمتد زمنا طويلا، فلا يكون من خسس دعواه بحكم ابتدائي إلا غارسا لمصروفاتها ونو كان بقاء أو زوال هذا الحكم ما فترء معلقا، في تتصل يدد بانتائي بالأموال التي يفعها، بل نظل منحسرة عفها دون حسق، يناضس من أجل استعانتها حتى بعد صدور الحكم النهائي لمصلحة.

وتشك مخاطس لا يجسوز التهويسن منها، لاتصالها بمراكز مائية ينبغى صونها، ويتشك مخاطس لا يجسوز التهويسن منها، لاتصالها بمراكز مائية ينبغى صونها، ويحقسونى قسد يكون ملتزما بأدائها تغيره، وكذلك بقرص العمل ويقواه غى مجال الاستثمار، ولا يعتبر ذلك إتصافا في مجال تطبيق نص المادة ٣٨ من النستور.

وحيث إنه متى كان ذلك، فإن الفقرة المطعون عليها - فى الحدود المتقدم يباثها - تكون مخالفة الأحكام المواد ٣٢، ٣٤، ٣٨، ، ٤، ١٨، - ٣٩ من الدستور.

### فلمذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة 15 من الفانون رقم . والسينة 1955 بالرسيوم القضائية ورسوم التوثيق في العواد المدنية، وذلك فيها تضيماته من أن الطعن في الحكم بطريق الاستثناف لا يحول دون تحصيل الرسيوم القضائية من حكم ابتدائيا بالزامه بها، وأثرمت الحكومة المصروقات ومبلغ مائة حنيه مقابل أتعاب المحاماة(۱).

رنيس المحكمة

أمين السر

حالات تخفيض الرسوم والإعفاء منها

Silil bed

# Sid bal

# حالاته تخفيض الرسوم والإعفاء منها المبحث الأول

### حالات تخفيض الرصوم

٥٧ - لقد بينت أحكام القانون ٩٠ نسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية \* أحسوال تخفسيض الرسوم إلى النصف وإلى الثلث وإلى الربع ولبين فيما يلى تنك الأحوال على النحو التاتي:

# ٨٥ - أولًا: والآث تخفيض الرسوم إلى النصف:

- ١ دعاوى القسعة بين الشركاء.
- ٣ التوزيع بين الدائنين وتوزيع أموال التقليسة.
- ٣ السرجرع إلى الدعوى بعد الحكم بأبطال المرافعة غيها أو بعد الحكم بيطلان ورقة التكليف بالحضور بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها في جميع الأحوال أو في حالة الحكم باعتبار الاستثناف كأن لم يكن-
- المعارضية في الأحكام التي تصدر في الغيبة والمعارض في قوائم الرسوم والمصاريف والأتعاب والتظلم من الأوامر على العوالض.
- ه الصباح أسام المحكمة ونك مع مراعاة ما تنص عليه المانتان ٢٠٠٠ . ٣
- إلى الدعاوى التي ترفع من العمول أو عليه في شمأن الأرباح التي تستحق . عنيها الضرائب

<sup>(</sup>١) مادة (١) من القانون رقع ١٠ المنة ١٩٤٤.

### ٥٠ – ثَانِيا: حالات تَخَفَيضُ الرسوم إلى الثلث:

يحصب ثلث الرسوم النسبية أو الثابتة عند طلب تنفيذ الاشهارات والأحكام الستى تصدير مدن المحاكم أو من المحكمين أوحمن الجهات الإدارية التي يجيز القاتون تنفيذ أحكامها بشرط أن يكون جميع ما فكر مشمولا بالصيغة التنفيذية.

ريخفض هذا الرسم إلى ثبته في الأحوال الآنية:

- ١ طنب إعادة انتنفيذ على النوع الواحد،
  - ٢ التقرير بزيادة العشر.
- ۳ تجدید دعوی نزع العلکیة بعد شطیها<sup>(۱)</sup>.
  - . ٦ وَالْمُدُ تَحَفِّيضُ الرَّسُومُ إِلَّيُ الرَّبِعُ:
- ١ الأوامر التي تصدر بتنفيذ حكم المحكمين.
  - ٢ السعارضة في قوانم التوزيع المؤقنة.
- ٣ الرجوع إلى الدعوى بعد المحكم فيها بالشطب بشرط إلا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها<sup>(١)</sup>-
  - ترك الخصومة في الجلسة الأولى وقبل بدء المرافعة في الدعوى.
    - د الصلح إذا قدم عنى الجنسة الأولى وقبل بدء العرافعة (٣).

### ١٠ – متى يستحق على الطم نصف الرسمأوريعه:

تسنص المسادة ١/٢٠ مسن القسائون رقم ٩٠ لمنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية على أنه " إذا التهى الثواع صلحا بين الطرفين أثبتت المحكمة ما الغق عليه الطرفان في محضر الجائمة أو أمرت بإلحاقه بالمحضر المنكور وفقا للعادة

وَاللَّهُ الْعَاتَ فَسِيلُ صَسِيورَ حَكُمْ قَطْعَي فَي مَسَالَةً قَرَعَيَةً أَوَ حَكُمْ تَمَهِيدَى فَي المعالمة عن لا يستحق إلا تصف الرسوم الثابيّة أو التسبية". الموضوع، لا يستحق إلا تصف الرسوم الثابيّة أو التسبية".

وتسنص المسادة ٢٠ مكري المضافة بالقائون رقع ٢٦ لسنة ١٩٦٤ يتعديل والمستوم القصيانية رقيم ١٠ لمسنة ١٩٤٤ على أنه 'إذا ترك المدعى المنصدومة أو تصبالح مسع خصده في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المسند".

# ٦٢ - شَرُوط استحقاق نصف الرسم على الطح:

إذا الستهى السنزاع أمسام المحكمسة صلحا فإن الرسوم تخفض إلى النصف بالشروط الآنية:

- بن يتم الصلح بين طرفى الدعوى بإنبات الصلح بمحضر الجلسة أو بتقديم محضر الصلح إلى المحكمة بإلحاقه بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه.
- ٢ أن يستم الصحاح قسبل صحور حكم قطعى في مصالة قرعية كالحكم يحدم الاختصاص أي بعم القبول.
- أن يتم الصلح قبل صدور حكم تمهيدي في الموضوع كالحكم الصادر يندب خبير أي بالإحالة إلى التحقيق،

## ١٢ - شروط استحقاق ربيم الرسم:

إذا تم الصلح بالجلسة الأولى وقبل بدء العرافعة في الدعوى فلا يستحق على

الدعوى إلا ربع الربسم ويفترط لفك:

- ١ أن يتم الصلح بالبلسة الأولى-
- ٢ أن يتم الصلح قبل بدء المرافعة.

### المقصود بالجلسة الأولى:

يقصد بالجلسة الأولى في مفهوم الشارع في نص انعابتين ٢٠ مكرر، ٢١ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض " الجلعمة التي أعلن

<sup>(</sup>١) سندة (٤٢) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٤.

<sup>(</sup>٢) مادة (١) من القفون رقع ١٠ لسنة ١٩٩٤.

<sup>(</sup>٣) مادة (٢٠) مكون مضافة إلى القانون رقم ٩٠ لمئة ١٩٤٤ بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٤.

١٠٠ عمل قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في العواد المدنية معدلة بالقانون رقم ٢٠/١٢ وفي المادة ٧١ من قانون العراقعات على أن ٢٠٠٠ لا يشترط لأعمال حكم هانين العادتين أن تقضى المحكمة بإلحاق الصلح بمحضر الجلسة والبات محتواد فعيه بل المستفاد من دلالتهما أنه يكفي لا عمالهما طلب إثبات الصلح في الجلسة الأولى وقبل العراقعة فيها ولا يؤثر في ذلك تراخي إلجاقه إلى جلسة تالية (١).

19 - كسا قضت بأنه إبل نص المادة ٢٠ مكرر من القانون رقم ٢٠ لمنة 19 في 19 بالرمسوم القضائية في المواد المدنية المعطة بالقانون رقم ٢٦ اسنة 1974 والعادة ٢١ من قانون المرافعات على أن المقصود بالجلسة الأولى مي الجلسة التي أخان فيها المعن إليه إعلانا صحيحا وأصبحت فيها الدعوة صائحة المسلسة التي أخان فيها المعن إليه إعلانا صحيحا وأصبحت فيها الدعوة صائحة المضلسي في تظليرها وذلك عملا بالمادة ٢٨ من قانون المرافعات، فإذا تصائح المدعسي منع خصيمة في هذه الجلسة وقبل بدء المرافعة فيها فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المعدد، والمقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تتحقق أن الخصومة لا تتعقد إلا بإعلان صحيفة الدعوى فيجب على المحكمة أن تتحقق من صحة الإعلان واكتمائه على النحو الذي بتطلبه القانون (١٠).

٢٦- كما قضت بأنه النص في العادة ٢٠ مكررا من القانون رقم ٩٠ لسنة المحسأن الرمسوم القضائية في العواد العدنية المحدل بالقانون ٢٦ نسنة

وفي العادة ٧١ من قانون المرافعات على أنه اذا ترك العدعي القصومة والمنافعة فلا يستمق المناسمة الأولى لنظر الدعوى وقبل المرافعة فلا يستمق علمي الدعموى إلا ربع الرسم المسدد بنل على أن المقصود بالبطصة الأولى هي الجنسة الأولى التي أعنن فيها المدعى عليه إعلانا صحيحا وأصبحت فيها الدعوى صدالعة المصدى فدى نظرها رئلك عملا بالعادة ٨٤ من قاتون المراقعات، فإذا تصمالح المدعسي مع خصمه في هذه الجلسة وقبل بدء العرافعة فيها فلا يستحق علين الدعسوى إلا ربع الرسم المسد، وأن مقاد نص المادة ٨٤ سائقة النكر أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية وجوب أن يتم إعلان المدغى عليه الغالب أو إعادة إعلامه إن لم يكن قد أعلن الشخصه، وربّب على الله بطلان الحكم أو القرار السذى يصدور قبل تمام نلك، إذ أن العبرة في تحديد المجلسة الأولى هو بالإمكانية القانونسية لنظر الدعوى والصرافعة فيها وتقديم الصلح، لما كان ذلك، وكان البين مـــن الأوراق أن الدعـــوى رقــم ٢٠٥ لمعنة ١٩٨٨ معنى بورسعيد الابتدائية – الصادر بشائها أمرى تقدير الرسوم قد تحدد لنظرها جنسة ١٩/١/١١ وتعدم حضور المدعمي عليه الذي لم يعلن لشخصه تأجنت لجنسة ١٩٨٩/٢/١ لإعادة إعلانه وفيها حضر الطرفان وقدما عند صلح الحقته المحكمة محضر الجلسة ومن تُسَمِ تَكُسُونَ الطِعْسَةَ الأَخْتِرةَ هِي الْجِلْسَةَ الأُولِي فِي مَفْتِومِ المَادَةَ ٢٠ مَكْرُوا مِن القسانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ منانف الذكر والمادتين ١٨٠ ٧١ من قانون العرافعات، رإذ خائف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى على أن الصلح لم يقسدم بالجلمسة الأولى فإنه يكون قد خلف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب

ومفياد ما تقدم أن الجلسة الأولى هي الجلسة التي أعلن فيها العدعي عليه الشخصية أو أعيد إعلامه وأصبحت فيها الدعوى صائحة للمضى فيها فإذا ما ترك

<sup>(</sup>١) نقض جلسة ١٩٨٩/٤/١٩ في الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥٥ ق.

<sup>(</sup>٣) نقض جنسة ١٩٨٨/١/١٣ في الطعن رفع ٢٠٥٤ لسنة ٥٥ ق.

 <sup>(</sup>٣) الخطمية رقع ١٤٥ ليفة ٥٨ ق جلية ١٩٩٠/٢/١٤ - الدنة ٤١ - الجزء الأول كاعدة ١٢٢ من ٢٢٩.

<sup>(</sup>١) علمين رقم ٢٠٠٢ لسفة ٦٢ في جلسة ٢٠٠٢/١/١٢.

غيها الدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه وقبل بدء المرافعة في الدعوى فلا يستحق عليها إلا ربع الرسم.

### المقصود بالمرافعة:

١٧ - ويقصد بالمرافعة في تطبيق نص العادة ٢٠ مكرر من فاتون الرسوم مسرافعة المدعسي، لا مرافعة العدعي عليه، والعرافعة هي الشرح الشفوى الذي يسبديه المحصم أو محاميه في الدعوى الإيضاح أوجه دفوعه ودفاعه وطلباته أمام المحكمة المنظور أمامها الدعوى.

. (منشور إدارة المحاكم في ١٨/١/١٩٨٩م)

١٠ - ويبراعى في تطبيق حكم الهادة ٢٠ هكرر من قانون الرسوم
 القضائمة ما يلى:

- ١ ضرورة تقديم محضر الصنح في الجلسة الأولى وقبل بدء المرافعة ويقصد بالمسرافعة إبداء أى دفع أو بفاع في الدعوى أو طنبات من شأنها تأجيل الدعوى نصبب برجع إلى العدعى وإلى تقصيره.
- ٧ لا يشترط أن تحكم المحكمة بإلجاق محضر الصائح بالجلسة الأولى إذ قد يتراخى ذلك إلى الجلسة أو الجلسات التالية، المهم هو تقديم محضر الصنح بالجلسة الأولى.
- ٣ أن طلب تأجيل الدعوى لا عادة الإعلان لا يمنع من تطبيق هجم الدادة ٢٠ مكرر مبالغة الذكر طائعا أن محضر الصلح قدم بالجنسة الأولى، ونقد قضت محكمة الثقض بأنه عد الشارع من الإجراءات الجوهرية في نظام التقاضى أن يتم إعلان المدعى عليه وإعادة إعلانه في حالة وجويه ورتب على تخذف الإجراءات كأصل علم بطلان العكم أو القرار الصائر من المحكمة، ومؤدى نلك أن الجنسة الأولى في مقصود الشارع الوارد بنص المادة ٢٠ بالقانون رقم ٢٠ نسنة ١٩٦٤ وفي نص المادة ٢٠ من قانون

الدرافعات هي أول جلسة تكون الدعوى فيها صلاحة المضي في نظرها بعد تمسام هسده الإجراءات بحيث إذا ترك العدعي دعواه أو تصالح مع خصصه فيها وقبل بدء المرافعة فلا يستحق عليها معوى ربع الرمام العسند (١)

- أن تأجيل الدعوى لتقديم كشف رسمى بالضريبة لا يعنع من تطبيق حكم
   المادة ٢٠ مكرر طالعا أن الصلح قدم بالجلسة الأوثى.
- (رأى الإدارة العلمـة المتفتـيش في الدعوى رقم ٢٧٨٦ لسنة ٨٧م ك شمال القاهرة).
- م أن تأجيل المحكمة الدعوى لتقديم شهادة تقسيم لا يتال من تطبيق المادة
   ٢٠ مكرر طالعا أن الصلح قد تم في الجلسة الأولى وقبل بدء المرافعة ولو
   كان إلحاق الصلح قد تم في الجلسة التالية ( كتاب دورى رقم ٤ لسنة ١٠٠٥).
- ٦ أن تصديح اسم أحد الخصوم لا يعتبر بن قبيل البرافعة ولا ينال من تطبيق تسم المسادة ٢٠ مكرر طسالما أن المصلح تم في الجلسة الأوثى (الكتاب الدوري رقم ٨ لسنة ١٩٩٠).

### ولقم استقر قضاء النقض عأت

١٩ - امسؤدى نسطى العادة ، ٢ من قانون الرسوم القضائية رقم ، ٩ لسنة ١٩٥١ المحلة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥١ أنه في التعاوى التي تتنهى صلحا بجسرى حسباب الرمسوم التعبية على قيمة المتصاع عليه إذا جاوز قيمة الطلب ويستحق نصفها إذا لم يكن قد عدر في الدعوى حكم في مسألة فرعية أو حكم تمهيدي، وتستحق كليلة إذا كأن قد صدر حكم من هذه الأحكام (١).

<sup>(</sup>١) الطعن رقم ٢٥٤ لعنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨/٤/١٧.

<sup>(</sup>٢) الطعن رقم ٢- ؛ لمنة ٢٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩١٤ من ١٥ صن ٢٨٦.

٧ - امستى كاتست العسادة ٢٠ من القاتون رقم ١٠ نسنة ١٩٠١ بشأن الرسوم القضائية في العواد العدنية المحلة بالقاتون رقم ١٥٣ لمسنة ١٩٥١ قد نصت على أنه إذا التهي النزاع صلحا بين الطرفين وأثبتت المحكمة ما اتفق عليه الطرفان صلحا في محضر الجلسة أو أمرت بالحاق بالمحضر المذكور وفقا للمادة ١٢٠ مسرافعات قبيل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تعهيدي في الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم فقد دلت بعبارة صريحة لا البين فيها ولا غموض على أن استحقاق نصف الرسم على الدعوى عند الصلح فيها مسئلة فرعية أو حكم تعهيدي في الموضوع أنا.

١٧٠ - طلب التدخل في الدعوى هو من العسائل القوعية التي يترتب عليها النساع عطيفة المصدومة فيها بتعد أطرافها، وإذ يعتبر القصل في هذا الطلب بالقسيول أو الرفض حكما قطعيا في مسألة فرعية لا تمنك المحكمة الرجوع فيه، وكان الثابت أن الحكم الصادر في الدعوى قد قضى بقبول طالب التدخل خصما في الدعوى منضما للمدعين في طلباتهم فبل أن يقضى بإثبات محضر الصلح المقدم فيها، فإنسه بذلك تكون المحكمة قد أصدرت حكما قطعيا في مسألة فرعية قبل قضيها، فإنسه بذلك تكون المحكمة قد أصدرت حكما قطعيا في مسألة فرعية قبل قضيها، فإنسه بذلك تكون المحكمة قد أصدرت حكما قطعيا في مسألة فرعية قبل قضيها، بإثبات العملح مما يقتضي تحصل الرسم كاملا على الدعوى إعمالا لصريح في المادة ٢٠ من فاتون الرسوم (١٠).

٧٦ - عفساد نسمى الدادة ٢٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم الفضائية في المواد المدنية المعدل بالقانون ١٩٥١ لسنة ١٩٥٦ - وعلى ما جرى بسه قضياء هذه المحكمة - أن استحقاق نصف الرسم على الدعوى عن انتهالها

\* مسلحا مشروط بإلا يسبق إثبات المحكمة لهذا الصلح صنور حكم قطعي فيها في. مسألة فرعية أو حكم تمهيدي في الموضوع (١).

٧٧ - 'إنسه وإن كان الوقف الذي يوقع على المدعى جزاء على إهمائه في القصاد مسا تأسر به المحكمة يعتبر حكما طبقا للمادة ١٠١ من قانون المرافعات المسابق، ويجسور الطعس فيه فور صدوره على استقلال دون انتظار الحكم في الموضوع، عملا بالمادة ٢٧٨ من ذات القانون، إلا أن المشرع استهدف به تعجيل القصل في الدعوى، وتأكيد سلطة المحكمة في سبيل حمل المنصوم على تنفيذ المصرها، وهو بهذه المثابة لا بنصل بموضوع الدعوى، ولا يقصل في نزاع بين الخصوم، ولا يبت في أي مسأنة متفرعة عنه، ولا يعكن بنلك اعتباره حكما قطعا الخصوم، ولا يبت في أي مسأنة متفرعة عنه، ولا يعكن بنلك اعتباره حكما قطعا أسى مسمئلة متفرعة عن النزاع في معنى المادة ٢٠ من القانون رقم ١٠ لمسة في الدعوى أن يحول دون استحقاق نصف الرسوم المسلم في الدعوى أن يحول دون استحقاق نصف الرسوم المسلم في الدعوى أن يحول

١٧٠ مفاد الفقارة الأولى من العادة ٧١ من قانون العرافعات العطابقة المعادة ٢٠٠ ميرر من قانون الرسوم رقم ٩٠ لعنة ١٩٤٤ والعضافة بالقانون رقم ٢٠ لعنة ١٩٢٤ والعضافة بالقانون رقم ٢٠ لعنة ١٩٦٤ والعضافة بالقانون رقم ٢٠ لعنة ١٩٦٤ والعادة ٢٠٠ من قانون الرسوم العشار إليه العحل بالقانون رقم ٢٥١ لعنة ٢٥٠ ينل على أنه إذا تصالح العدعى مع خصمه في الجلمة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء العرافعة قلا يعبتحق على الدعوى إلا ربع الرسم العصدد لأن العدعى وقد تصالح مع خصمه في الجلمة الأولى وقبل بدء العرافعة يكون قد حقى مراد الشارع من حل المتقاضين على المبلارة بإنهاء خصوماتهم وتخفيف العسبء العاقمي على عانق المحاكم، أما إذا تم الصلح بعد الجلمة الأولى ننظر العسبء العاقمي على عانق المحاكم، أما إذا تم الصلح بعد الجلمة الأولى ننظر

<sup>(</sup>١) الطين رقع ٢٩٦ لسنة ٢٣ جلسة ١٩٦٧/٢/٨ بن ١٥ ص ٥٧١.

<sup>(</sup>٣) الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٣ في جلسة ١٩١٧/٢/٨ من ١٨ من ٢٧٠.

<sup>(</sup>١) قطعن رقم ٢٠٠ لينة ٢٦ ق طبية ١٩٧١/٢/١ س ٢٢ ص ٢٦٢.

<sup>(</sup>٢) فطعن زقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧١/٢٧٩ س ٢٢ من ٢٦٠.

الدعسوى أو بعد بدء المرافعة، ونكن قبل صدور حكم فيها فيستحق على الدعوى فسى عده الحالة نصف الرسوم الثابئة أو النسبية، أما إذا أثبتت المحكمة ما اتفق على عليه الطرفان في محضر الجلسة أو أمرت بإلحاقه بالمحضر المذكور بعد مسور حكم قطعسى فسى مسألة غرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع، فيستحق الرسم كاملاء(١).

٧٥ - الجنسسة الأولسي قسى مقصود الشارع الوارد بنص العادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ نسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية العضافة بالقانون رقم ٢٠ نسنة ١٩٢٤ وقسى نسص العادة ٧١ من قانون المرافعات عي أول جنسة تكون المسنة ١٩٦٤ وقسى نسص العادة ٧١ من قانون المرافعات عي أول جنسة تكون الاعسوى قسنها صائحة للمضى في نظرها بعد تمام هذه الإجراءات بحيث إذا ترك العدعسي دعمواه أو تصافح مع خصمه فيها وقبل بدء العرافعة فلا يستحق عليه سوى ربع الرسم العسده (١).

77 - تما كان الثابت من مطالعة محضر جنسة ١٩٨٧/١/١ أن الطاعن قدم إحدان تصحيح شكل الدعوى منظمنا إعادة (علان الخصوم الأصليين فان الدعوى فسي تلبك الجلسة تكون صائحة للمضي في نظرها وتكون هي الجلسة الأولىي مفهوم نمي المالتين ٢٠ مكرر من النانون ٩٠ لعنة ١٩٤٤ المضافة بانقلاني ١٢٠ لسمنة ١٩١٤ ونسص العادة ٢١ من قانون المرافعات، وإذ أجلت بانقلان ١٢ لسمنة ١٩٢١ ونسص العادة ٢١ من قانون المرافعات، وإذ أجلت المحكمة الدعوى لجلسات تالية لإعلان القصوم العنقلين ولإعادة إعلامهم حتى حضر الفصوم بجلمة ١٩٨٠/٢/١ رقدموا عقد صلح طلبوا إلحاقة بمحضر تك

الجلسة قان شرط استحقاق ربع الرسم على الدعوى يكون غير متوافر، وإذ التزم الحكم المطعمون فيه هذا النظر وقضى بتأبيد قائمة الرسوم المعارضة فيها فإنه يكون قد طبق صحيح القائون ويضحى النعى على غير أساس (١).

٧٧ – الجلسة الأولى في مقصود الشارع الوارد بنص المندة ٢٠ مكرر من الفاتون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم الفضائية المضافة بالقاتون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٤ ريتص المادة ٧١ من قاتون المرافعات هي أول جلسة تكوي الدعوى ثبيها صائحة للمضى في نظرها بعد تمام هذه الإجراءات وإذ كانت العبرة في شحيد الجلسسة الأولسي بالإمكانية القاتونية لنظر الدعوى والمرافعة فيها وتقديم الصنح دون الإمكانية المادية فإن عدم نظر الدعوى في الجلسة المحددة لها بعد تمام هذه الإجراءات لا يغير من اعتبارها الجلسة الأولى طائما أن الماتع من نظرها راجع إلى فعل الخصوم وحدهم (١).

٧٨ - تعنيد جلسة النظر الدعوى أعلن إليها المدعى عليه لشخصه. اعتبارها الجلسة الأولس التي أصبحت قيها الدعوى صالحة فاتونا المضى في نظرها. لا يغير من اعتبارها كذلك شطب الدعوى في خلك الجلسة. تقديم طلب المسلح في الجلسة التالية لتعجيل العبير في الدعوى، أثره عدم سريان نص العادة . ٢ مكور من القانون رقم ، ٤ نسنة ١٩٤٤ والعادة ٢١ من قانون العرافعات، علم ذلك أن الشطب يرجع إلى فعل القصوم بتغيبهم عن العضور (٢).

 <sup>(</sup>۱) الطعن رقم ۲۱۱ ثبنة ٥٠ ق جنسة ١٩٨٢/١١/١٥ مشار إنيه بمجموعة القواعد القانونية التي الطعن رقم ۲۱۱ ثبنة ١٩٨٩ من جنسة ١٩٨٩ من المحكمة النقض في خمس سنوات المستشار البناوي، المحك الثاني، طبعة سنة ١٩٨٩ من ١٧٢.

 <sup>(</sup>٦) الطعمان رقام ٢٠٨٦ فيمة ٢٥ ق جندة ١٩٨٨/١١/١١ مشار إليه بعملة هيئة قضايا التولة -

<sup>(1)</sup> الطحسن رقم ۲۵۷۱ لسنة ٥٥ ق جنسة ١٩٩٠/٣/٠١ مشار البيه بمجلة هيئة قضالبا الدولة السنة ٢٥ - تاعدد الثاني ص ١٨٧ وما بعدها.

 <sup>(</sup>۲) تطعمن رقم ۲۲٤۸ شنة ۹۹ ق جندة ۱۹۹٤/۱/۱ مج السنة ۱۹ ما المحزء الأول - ص ۱۹ من ۱۹ من المحدد والمحدد ۱۹ من ۱۹ من ۱۹ مناسد ۱۹

<sup>(</sup>٣) الشلمان رقم ١٩٩٤/٢٢٤٥ تي جلسة ١٩٩٤/١/١ مج السنة ٥٥ – عدد (١) هي ٨٤ قاعدة ١٩٠٠

٧٩ - كما قضت محكمة النقص بأن الجامعة الأولى في مقصود الشارع السواردة بسنص العادة ٢٠ من القلتون ٩٠ لمنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية المعضدافة بالقانون ٢٦ نسنة ١٩٦٤ وينص العادة ٧١ من قانون العرافعات على العضدافة بالقانون ٢٦ نسنة ١٩١٤ وينص العادة ٧١ من قانون العرافعات على أول جنسة تكون الدعوى فيها عنالحة للعضى في نظرها بعد تعام هذه الإجراءات بحيست إذا تحرك العدعى دعواه أو تصافح مع خصمه فيها وقبل بدء العرافعة فلا بستحق عليها منوى ربع الرسم العمد وكانت العرافعة في الدعوى غير جائزة إلا بعدد العقاد الخصومة باستيفاء (جراءات الشكل التي نص عليها القانون فإن إبداء العدعى أطلب - بعد خوضاً في موضوع الدعوى - قبل تعام هذه الإجراءات - لا يعد مطروحاً على المحكمة ولا بجوز التعويل عليه (١).

٨٠ - كما قضت بألب النص في المادة ٢٠ من الفاتون رقم ٩٠ نسنة 1٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية وفي المادة ٢١ من فاتون المرافعات وعلى ما جرى به فضاء هذه المحكمة - على أنه إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصفة في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستدفي على الدعوى إلا ربع الرسوم المعدد بدل على أن المقصود بالجلسة الأولى هو الجلسة الأولى التي إعلن بها أندعى عنيه إعلانا صحيحاً وأصبحت غيها الدعوى صالحه الأولى التي إعلن بها أندعى عدلا بالمادة ٨٤ من القانون الأخير فإذا تصبائح المدعى عصع خصمه في هذه الجلسة وقبل بدء العراقدة فيها فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسوم المسدد وأنه لا بشتوط لأعمال حكم هاتين العائنين أن تقضى المحكمة بإلحاق المسلح بمحضور الجنسة وإثبات محتواه فيه بل المستفاد من دلالتهما أنه يكفى لأحداثها طلب إثبات الصلح في الجنسة الأولى وقبل العراقعة فيها ولا يؤثر ذك تراقي الإحداق إلى جلسة تائية لمنا كان ذلك البين من مدونات الحكم المطعون فده قد قدم بالجلسة الأولى المحددة ننظر فيه به مينائر أوراقي الطعن أن المطعون ضده فد قدم بالجلسة الأولى المحددة ننظر فيه به مينائر أوراق الطعن أن المطعون ضده فد قدم بالجلسة الأولى المحددة ننظر فيه به مينائر أوراق الطعن أن المطعون ضده فد قدم بالجلسة الأولى المحددة ننظر فيه به مينائر أوراق الطعن أن المطعون ضده فد قدم بالجلسة الأولى المحددة ننظر

اللاعسوى رفاح ٥٠٢٩ نسنة ١٩٨٦ مننى محكمة الغنصوره الابتدائية حقد صفح خاص بعقب البيد البيع الابتدائي العورخ ١٩٨٦/٦/٢٣ وأنهاها بشأنه صلحا واقره البانعيان له قبل بدء المرافعة في الدعوى ومن ثم فإنه لا يستحق عن هذا الشق مسن الدعوى إلا ربع الرسم المسد وأن تم الإلحاق العقد سالف البيان في جنسة تالية (١).

٨١ – كما قضت بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٢٠ مسن القانون رقم ٩٠ نسنة ١٩٤٤ القاص بالرسوم القضانية في العوراد العدنية المعطلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ وفي العادة ٧١ من قانون المرافعات على أنسه إذا تسرنه المدعسى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلمة الأولى لنظر الدعسوى وقبل بدء المرافعة فلا بستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المسند، ينل علسى أن المقسسود بالجلسة الأولى هي الجلسة الأولى التي إعلان فيها المدعى عليه إعلانا صحيحاً وأصبحت فيه الدعوى صالحة للمضى في نظرها وذلك عملاً بالمسادة ٨٤ من قانون المرافعات فإذا نصالح المدعى مَعْ خصمه في هذه الجلسة وقسيل بدء العرافعة فيها قلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرمسم المسلاء. وإنه لا يقسترط لإعسال حكم هاتين المائتين أن تقضى المحكمة بالحاق الصلح بمحضر الجلسسة وإنسبات محتواه قيه، بل المستفاد من دلالتهما أنه يكفى لإعمالهما طلب أَثْبِنْتَ الصنَّحِ في الجلسة الأولى وقبل العرافعة غيها لا يؤثِّر في نَنْكَ تَرَاعَى الحاقه إلى جلسة تالية، وإذ خالف الحكم العطعون فيه هذا النظر وقضى برقض التظلم وتأبيد أمر تقدير الرسوم المنظام منه على قالة.... فإنه يكون قد شابه القطأ في تطبيق القلتون بما يوجب نقتضه(٢).

1997/17/15 Albura to 2/4 (mag ); ...

<sup>(</sup>١) الطمن رقم ٢٠٨٥ لسنة ٥٩ ي بطسة ٢٢/١/١٢٩١٠.

<sup>(2)</sup> الطمن رقم ۱۱۱ لينة ۲۳ ي بطبة ۲۰۰۱/۵/۲۰

# ٨٢ – احتصاب الرصوم في طالة التطالم:

وتحتسب الرسوم النسبية على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المصالح عليه هذه القيمة فقى هذه الحالة تحصل الرسوم على قيمة المصالح عليه.

وإذا كانت الدعموى مجهولة القيمة وتع الصلح على عمائل معلومة القيمة مما يعكمان التنفيصة المساع على عمائل معلومة القيمة مما يعكمان التنفيصيذ به دون حاجة إلى قضاء جديد استحق الرسم التسبى على المسائل المذكورة قضلا عن الرسم الثابت.

وإذا كانت قومة الدعوى تزيد على أنفى جنيه ووقع الصلح على أقل من ذلك سوى الرسم على أسلس ألف جنيه.

وإذا لما يتبين القيمة في محضر الصلح أخذ الرسم على أصل الطلبات وأو زايت على أنف جنيه.

ولا يرد في حالة إنهاء التزاع صلحا شئ من الرسوم في الدعاوى المخفضة لقيعة.

٨٢ - ولقد قضت محكمة النقض بأن النص في العادة ٢٠ من القانون رقم
 ٨٤ المعنل بالقانون رقم ٢٦ لعنة ١٩٩٤ بشأن الرصوم القضائية
 على أن ينل على أنه إذا كانت قيمة الدعوى تزيد على أنف جنيه ووقع الصلح
 على أفل من هذا العبلغ سوى الرسم على أهماس ألف جنيه، لما كان ذلك.

وكسان البين من البند الثالث من عقد الصنح المقدم في الدعوى 193 نسنة الامداعي - الصادر فيها أمر التقدير موضوع التداعي - الصادر فيها أمر التقدير موضوع التداعي - أن باقي مستحقات الطاعن لدى الجمعية المدعى عليها بعد تصفية الحصاب بوتهما أن باقي مستحقات الطاعن لدى الجمعية المدعى عليها بعد تصفية الحصاب بوتهما حدثت بعبلغ 250,770 تحرر به شبك تصفيه الطاعن، بما مقاده أن الصلح وقع على هذا العبلغ، ومن ثم قابله يتعين وفقا الإضاص القانوني آنف البيان أن يصوى على هذا العبلغ، ومن ثم قابله يتعين وفقا الإضاص القانوني آنف البيان أن يصوى الرحم على أنساس مبنغ ألف جنبه، وإذ خانف الحكم المطعون فيه هذا الليق

و المطافى الرسوم على أساس العبلغ المطالب في الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في المعالمين المعالمين القانون بما يوجب نقضه لهذا العبيب (١).

# £ ٨- التفات المحكمة عن مدضر العلم وإجدار حكمها في موضوع الدعوى - مؤداه - استحقاق الرسم كاملًا:

قضات محكمة النقض بأنه وحيث أن الطاعنين ينعيان بالسيب الثاني من الحكم المطنون فيه مخالفة الفانون والخطأ في تطبيقه، ذلك أنه لما كانت المحكمة قد قضت في الدعوى رقم ، ١٧٤ لمنة ، ١٩٩ منني المتصورة الابتدائية والتي صدر يشانها أصر التقدير مثار اللزاع بصحة ونفاذ عقد القسمة المحرر بين المطنون ضده والمدعى عليه فيها، دون أن تعتد بعقد الصلح الذي قداء بالجلسة الأولسي، فأن الرسم على الدعوى يستحق كاملاً عملاً بالعادة ١١/١ من القانون رقم ، ٩ نسسنة ١٤١، وهمو ما القرمة أمر التقدير المعارض فيه، فإن الحكم رقم ، ٩ نسسنة ١٤١، وهمو ما القرمة أمر التقدير المعارض فيه، فإن الحكم المطنون فيه إذ أنفاه محتسباً الرسم على أساس الربع المسدد، باعتبار أنه كان يتعن على المحكمة أن تجيب الخصوم إلى طلبهما الحاق الصلح بمحضر الجنسة، وأنهم لا يتحملون خطاها، فإنه يكون معياً مما يستوجب نقضه.

وحيث أن هذا النعى في محله، ذلك أنه وأن كان من المقرر طبقا المائلين ، ٢ مكرر من قاتون الرموم القضائية رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ المعلل بالقاتون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٥ المعلل بالقاتون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ المعلل بالقاتون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ المعلل المصوم في الجلسة ٢٠ لسنة ١٩٠٤ الدعوى رقبل بدء المرافعة، فلا يستحق عليها إلا ربع الرميم، إلا أنه الأولى لنظر الدعوى رقبل بدء المرافعات، قد رسمت طريقاً معيناً الحصول الما كالسنة المسادة ١٠٠ من قاتون العرافعات، قد رسمت طريقاً معيناً الحصول الما كالسنة ويثبت محتواد عليه، وكان الثابت من الحكم العطعون فيه أن المحكمة التي أصدرت الحكم – في فيه، وكان الثابت من الحكم العطعون فيه أن المحكمة التي أصدرت الحكم – في

 <sup>(1)</sup> الطعمان وقسم ١٠٨٤ فينة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٥/٥/١١ مثنان بيد بعجلة منغة تحديث الدولة -السنة الأربعين - المنت الأول حدي ١٨٩٠.

الرسم على أساس ألف جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعديثه ما لم يكن قد حكم بأسر مسن هسنا المدبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به .... والمستفاد من هنين النصين أن الرسم النسبي يحسب عند رفع الدعوى على قيمة الحق المدعى به ولا يحصل من هذا الرسم مقاما إلا ما هو مستحق على الالف جنيه الأولى وأن الرسم الذي يستحقه قلم الكتاب بعد الحكم في الدعوى يكون على نسبة ما يحكم به قسى أخر الأمر زائدا على الالف جنيه الأولى، ونما كمان الثابت من ملونان الحكم الصائر في الدعوى رقم ١٩٧٠ اسنة ١٩٧٩ مدنى محكمة قلبوب الجزئية الصائر بشائما قائمة الرسوم حمل التطلم قد قضى فيها بالتهاء الخصومة دون أن يقصل بشائما قائمة الرسوم حمل التطلم قد قضى فيها بالتهاء الخصومة دون أن يقصل في القزاع بعد أن انتهى تحكيما بين الطرفين، قائم لا يكون قد حكم لهم بشئ فلا يسستحق عليهم رسم أكثر مما حصل عند رقع الدعوى، لما كلن ذاك وكان الحكم يستحق عليهم رسم أكثر مما حصل عند رقع الدعوى، لما كلن ذاك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باستحقاق قلم الكتاب رسوماً نسبية عن المطعون فيه قد خالف التقبائها قياسا على المسلم فإنه يكون قد خالف القاتون واخطأ في تطبيقه الا

#### المبحث الثانى

#### الإعقاء من الرسوم

٨٦ - والإعتماء من الرسوم هو إعقاء مؤقت عقد رفع الدعوى، وقد بكون هذا الإعقاء لعجز رائع الدعوى وعدم مقدرته العالمية على دفع الرسوم وقد بكون الإعتماء قاصدرا على فئة معينة أو هيئات معينة نص القانون على إعقائها من الرسدوم، وقد بكون الإعقاء خاصا بالدعارى التي ترفعها الحكومة، لذك فإننا الرسدوم، وقد بكون الإعقاء خاصا بالدعارى التي ترفعها الحكومة، لذك فإننا

الدعسوى الصائر قيها الأمر معل الاعتراض - فصلت في موضوع الخصومة، والنفنت عن إنحاق عقد الصلح الذي قدم إليها بمحضر الجمعة واعتبرته ورقه من أوراق الدعسوى، فيمستحق الرمسم كاملاً، ولا يغير من هذا النظر القول بوجوب إجابية الخصوم إلى طابهم الداق عقد الصلح بمحضر الجلسة، وأنه لا يصح مضارتهم بخطأ المحكمة التي تعلقع دون مسوغ فانوني عن إجابتهم لهذا الطلب، خلسك أنسه نئن كأن النزاع ينحسم بالصلح، وتتقضى به ولاية المحكمة في القصل فسيه، بعسا يعنى التهاء الخصومة (لا أنه حتى تقدير الصنح ومدى توافر أركانه وصلاحيته لترتيب أثاره من سنطة المحكمة التي يحتج به لديها، فإن التفتت عن إلحاقه بمحضر الجلسة وكان من شأن ذلك ألا يحقق مقصود الخصم أو يتمشى مع الدركساز السذى يدعيه بعا يترتب عليه من آثار ويحيث ينشى الترامات جديدة \_ تَستَقَدُور رسيم كالمغزُّ على قيمة الدعوى - كان له أن يطعن على هذا الحكم بطرق الطعن المقررة، فإن نم يفعل، امتنع تعييب الحكم في هذا الخصوص في أي دعوى الاحقسة لمسامعه بحجيته، وإذ خاتف الحكم المطعون فيه هذا النظر واحتسب الرسم علسى أسساس الربع المسدد على قول إنه كان يتعين على المحكمة أن تلحق عقد الصفيح بمحضر الجلسة وإنه لا بجوز مضارة الخصوم بخطئها، يكون معيباً بما یرجب نقضه<sup>۱۱)</sup>.

# ٨٥ – الدكم الضافر بانتهاء الخصومة دون الفصل في موضوع النزاع لا تستحق عليه رسوم سوى المسدد على الصحيفة:

حيث قضت محكمة النقض بأن " المادة الناسعة من القانون رقم ١٠ لسنة المعلم بالرسوم القضائية في المواد المعنية المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٥ الخباص بالرسوم القضائية في المواد المعنية على أكثر من ألف جنيه لسنة ١٩٦٥ تنص على أنه ٣ تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه في إذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك موى الرسم على أساس ما حكم به وتنص المسادة ٢١ مسنة على أنه في الدعوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه يموى

<sup>(</sup>١) الطعمان رقم ٢٠٥٠ لمنه ٦٢ ق جنسة ٢٩٩٨/٩٩٨ مشار الله صحنة الصناة الصناة السنة

<sup>(</sup>١) الطعن رقم ٢٦٦٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٠/٥/٢٠. ٣.

الإعفاء من الرسوم شخصى لا يتعدى أثره إلى ورثة المعفى أو من يحل من يحل من يحل على غولاء الحصول على قرار جنيد بالإعفاء إلا إذا رأت المحكمة المنتوار الإعفاء بالنسبة للورثة.

وإذا زائمت حلمة العجمز أثناء نظر الدعوى أو التنفيذ جاز الخصم أو لقلم التعليب أن يطلب من اللجنة ايطال الإعفاء،

وإذا حكم على خصم المعقى وجب مطالبته بالرسوم أولا فان تعفر تحصيلها جاز الرجوع بها على المعقى إذا زالت حالة عجزه.

#### الفرع الثائق

#### إعفاء بحض الفنات والميئات من الرسوم

١٨٠ - اقد تضعنت بعض القواتين نصوص صريحة على إعقاء الدعارى الناشعة عن تطبيق أحكامها عن الرسوم القضائية وهذا الإعقاء بعد استثناء عن الأصل العام ولا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه حيث قضت محكمة النقص بأنه الأصل في القاتون ٩٠ نسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المعنية المعين بالقاتون ١٢٠ لمنة ١٩٨٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وجوب أداء الرسوم القضائية والإعقاء من أداءها استثقاء لا يجوز الترسع فيه أو القياس عليه، ومن ثم لا يمتد هذا الإعقاء الى الدعوى التي ترفع من أشخص القانون العلم أو الخاص إلا إذا نص صراحة على هذا الإعقاء في القانون الصائر بإنشسائها أو الخاص بعملها، يوك ذلك أن الشارع حين أراد إعقاء بعض الهيئات العاسة على هذا الإعقاء في القانون العبات العاسة على هذا الإعقاء غي النات المعرم القضائية عمد إلى النص صراحة على هذا الإعقاء غي القانون العام أو الغامل بعملها، يوك ذلك أن الشارع حين أراد إعقاء بعض الهيئات العامة على هذا الإعقاء غي القانون النات على هذا الإعقاء غي القانون النات على هذا الإعقاء غي القانون النات المعرم القضائية عمد العال في إعقاء الهيئة العامة المنات تاصر النات على المنات العامة العامة العامة المنات العامة العامة المنات العامة ا

تتقاول فيما ينى الإعقاء للعجز عن سداد الرسوم ثم إعقاء بعض الفنات والهيلئن. من الرسوم ثم إعفاء الدعاوى المرفوعة من العكومة.

## ً الغرام الأول الإعفاء للعجز عن سمام الرسوم

۸۷ – نقد نظم المشرع في المواد ۲۲ حتى ۲۹ من قانون الرسوم القضائية رقسم ۹۰ لسسنة ۱۹۶۶ الإعقاء من الرسوم القضائية لمن يثبت عجزه عن سداد الرسوم ويشمل هذا الإعقاء رسوم الدعوى والصور والشهادات والمخلصات وغير ذلك من الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الإعلامات القضائية والمحساريف الأخسري التي يتحملها القصوم ويشترط تلإعقاء من الرسوم نلمجز تحقق شرطين:

أن يثبت عدم قدرة المدعى، وعجزه عن مداد الرسوم.
 أن تكون الدعوى المراد رفعها من الطلب محتملة الكسب.

٨٨ - ويقدم طلب الإعقاء إلى لجنة المساعدة القضائية المختصة بالمحكمة المسراد رقبع الدعوى أمامها وتشكل هذه اللجنة في محكمة النقض من الذين من المستثمارين وفي المحكمة المستثمارين وفي المحكمة الاستثناف من التين من المستثمارين وفي المحكمة الجزئية من قلضي وعضو نيابة، وتفصل اللجنة في طلب الإعقاء يعد الاطلاع على الأوراق المقدمة من طالب الإعقاء إلى كاتب المحكمة وتسمع اللجنة من حضر من الخصوم بعد إقطارهم ومن يمثل فكم الكتاب.

الاجستماعى مسن الرسسوم القضائية بنص المادة ١١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ المعنسة بالقسنون ٢٠ لمسنة ١٩٧٥ وإعفساء الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من الرسوم القضائية بنص المادة ١٣٧ من القانون ٢١ لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين الاجتماعية لما كأن ثال، وكانت نقابة المحامين الفرعية بالبحيرة السنى يمسئلها المطعون عدد بصفة طبقا المقانون رقم ١٢ لمسنة ١٩٨٦ في شأن المحامساة لها شخصيتها الاعتبارية المسئقلة في حدود اختصاصاتها وقد خلا ذلك المحامساة لها أو علمها الاعتبارية المسئقلة في حدود اختصاصاتها وقد خلا ذلك تسرفع مسنها أو علمها فإنها تكون علزمة بأداء هذه الرسوم، وإذ خالف الحكم المطعون فميه على النقار وانتهى الى تأبيد قضاء الحكم المحتأنف الصائر بإلغاء أمسر تقديسر الرمسوم القضائية المعلوض فيه على ما ذهب إليه من أن نقابة المحاميسن التي يمثلها المطعون ضده معقاة من هذه الرسوم، قإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه (١٠).

٩- ومستورد فيما يلى أمثلة للدعاوى المعفاة من الرسوم بنص وارد في
قانون إنشاء بحض الهيئات، والغرض من ذلك هو التخفيف على كاهل المخاطبين
بأحكام تنك القوانين وذلك على النحو النالئ:

#### أولا: إعفاء المعاوي العمالية من الرسوم:

١٩٠ - حيث نصبت العادة الماصة من القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨١ الفساص بالعمل على أنه ' تخى من الرسزم القضائية في جميع مراحل التقاضي الدعيشوى التى يرفعها العاملون والصبية المقدرجون وعمال التلعدة والعستحقون عنهم عن المنازعات المتعلقة بأحكام عذا القانون؛ للمحكمة في جيع الأحرال المحكم

والمستفاذ المؤفسة ويسلا كفائة ولها في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها والمعمروفات كلها أو بعضها.

٩٢ - ولقد قضت محكمة النقض بأن " مفاد نص المادة السابعة من القانون رقيم ٩١ لسنة ٩١ أن المشرع إنما قصد إعقاء العمال من الرسوم القضائية المفروضة بالقاتون رقم ٩٠ لمنة ١٩٤٤ على الدعاوى التي يرفعونها بالمطالبة بحقوقها المقاررة في قاتون العمل في جميع مراحل التقاضي، وإذ لم يستثرم المشسرع فسي هذا الإعقاء ما تشترطه المادة ٢٣ من قاتون الرسوم القضائية في المسواد المدنية رقم ٩٠ نسنة ١٩٤٤ في حالة الإعفاء السابقة على رفع الدعوى مسن احتمال كسبها فإنه خول للمحكمة في حالة رفض الدعوى وتحقق خسارتها الحكسم علسي العسامل الذي رفعها بالمصروفات كلها أو بعضها حتى يرجع عليه بالرسسوم السنى قد كان أعلى منها ذلك لأن الإعفاء إلما شرع لبيسر على العامل المسبيل المطالبة بما يعتقده حقاله، ولا يصبح القول بأن هذه المصروفات لا تشمل الرسسوم القضائية الصعفاة أصلا لأن المشرع إذ أورد المصروفات في ذات المددة السابعة من القانون رقم ٩١ نسنة ١٩٥٩ التي نص فيها على حكم الإعفاء من الرسسوم فقيد قصيد يذاك اتصال النصروفات بهذا الإعفاء لتنصب عليه تحقيقا للغسرض منه، ويؤكد ثلك أن مفهوم الإعفاء من الرسوم القضائية لا يقتصر على رمسم الدعوى وإنما يشمل طبقا لما ورد بنص المادة ٣/٢٢ من القانون رقم ٩٠ نستة ١٩٤٤ ونص المادة ٣/٢٥ من القانون رقع ٩١ لسنة ١٩٤٤ رسوم الصور وانشهادات والمنخصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم النتفيذ وأجر نشر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم، معسا مقادد أن الرسوم القضائية في صدد الإعقاء منها لا يختلف معناها في نظر

<sup>(</sup>١) الطمن رقم ٨٠٥ ليرة ٢٣ تي حلية ١٠٤٠ (١)

الشيارع عين المعيني الدي قصده من المصروفات القضائية عند الجرمان من الإعقاء (۱).

٩٢ - وإعفاء الدعاوى العمالية من الرموم فاصر على الدعاوى التي ترفع طبقا لأحكام فانون العمل ولا تتعدى صواه، إذ أن انحكمة من الإعفاء مقررة لصالح العامل حتى يتسنى نه الحصول على حقرقه الناشئة عن نطبيق أحكام هذا القاتون.

ونقد قضدت محكمة النقض بأن أوجب القانون في حالات الطعن بالنقض الجسراء جوهريا لازما هو إيداع الخزانة كفائة المحكمة على أن يكون الإيداع قبل توثيني تقرير الطعن أو خلال الأجل المقرر له ولا يعفى من هذا الإيداع إلا الدولة ومسن يعفون من الرسوم القضائية ويترتب البطلان على إغفال هذه الإيداع ونكل ذي مصيفة أن يتمسك والمحكمة أن تقضى به من تلقاء وتقميها، ولا يغير من ذلك أن تكسون المادة السابعة من قانون العمل الموحد رقع ٩١ سنة ١٩٥٩ قد نصيت على أن تعفى من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي الدعاوى التي يرفعها العمال والعمال المتلوجون والمستحقون عنهم ونقابات العمال اأن هذا الإعفاء قاصر على الدعاوى التي ترفع طبقا الأحكام هذا القانون (1).

## ثَانِيا: إعناء الدعاوي الخامة بالتأمين الاجتماعي من الرسوم:

١٤ - تنص المادة ١٢٧ من القانون رقع ٧٩ نسنة ١٩٧٥ الخاص بالتأمين الإجستماعي على أتسه تعلى من الرسوم القضائية في جميع درجات التفاضي الدعساوي السنى تسرفعها الهيئة المختصة أو المومن عليهم أو المستحقين طبقا المحكام هذا القانون ٠٠٠٠.

خ٩ - ولقد ذهبت محكمة النقض في بادئ الأمر إلى أن هذا الإعفاء مؤقت ولا يحسول دون إلى إلى هيئة التأميلات الاجتماعية بالرسوم في حالة خسران الدعوى.

حيث قضت محكمة التقض بأن المن المادة ١٢٠ من قاتون التأمينات الاجتماعية رقيم ١٢ لسنة ١٩٦٤ أراد مينه الشارع إعقاء الدعاوى المفاصة بالتأمينات الاجتماعية التي ترفع من الهيئة أو عنيها من المستحقين من الرموم القضائية وذلك تيميرا للمنتفعين بالقاتون من اللجوء إلى التقاضي أسوة بالإعقاء السنى قرر، المشرع في الدعاوى العمالية في المادة السابعة من قاتون العمل رقم ١٩ لسنة ١٩٩٩ ولا يحول الإعقاء من الرسوم دون تطبيق الأصل العام في شأن الانزام بالمصروفات وهو القضاء بها على من خسر الدعوى كلها أو بعضها ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٦٠ من أن المحكمة في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها بمقولة أنه يتصرف إلى من رفع الدعوى ابتداء، نتك أن خامر الدعوى هو من رفعها بغير حسق، لما كان ذلك وكانت الهيئة العامة للتأمينات قد ضمرت الدعوى أمام محكمة شاتي درجسة ورنسب الحكم المطمون فيه على ذلك الترامها بالمصروفات عن الدرجتين فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القاتون (۱).

١٩٩ - إلا أن معتملة المنتفى قلد علمات في حكم لها مقررة أن الإعقاء المقصوص عليه بقاتون التأمين الاجتماعي يحول دون تطبيق الأصل العام المقرر في العادة ١٨٤ من قاتون المرافعات حيث قضت بأن النص في العادة ١٣٧ من الفلات وقلم المنازي رقب ١٣٧ على أن تعفى من الرسوم انقضائية في جميع درجات التقاضمي الدعاوي التي ترفعها الهيئة المختصة أو العزمن عليهم أو

<sup>(</sup>١) ظطعن رقع ۲۹۶ نسته ۲۱ ق جلسة ۱/۲/۲۳ س ۱۷ مس ۲۵۲.

الإن الطبيع وإلى TVA في المنظمة الأن الجديدة الأن المنظمة الأن المنظمة الأن المنظمة الأن المنظمة الأن المنظمة المنظمة

المستحقون طبقا الأحكام هذا القانون • • • مقاده على بد المحكمة ومنعها من الحكم بالمصروفات على خاسر الدعوى من القنات المحقاة سلفا من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضى، فيمتد هذا الإعفاء إلى وقت الحكم في الدعوى ليحول دون تطبيق الأصل العام المقرر في المادة ١٨٤ من قانون العرافعات والحكم عليها بالمصروفات (١٠).

والواقع أن محكمة النقض في حكمها سائف الذكر قد خرجت عن الأصل العام المقبرر في الإعفاء من الرسوم ذلك أن الإعفاء له طبيعة موقوتة تزول إما يزيل سببه كما عن الحال في الإعفاء للعجز بحيث إذا زال العجز حق لقام الكتاب مطالبة المعفى بالرسوم، وإما بخصران الدعوى بحيث يجوز المحكمة الزام الخصم المعفى بالرسوم إذا خسر دعواد كما هو الحال في الدعاوى العمالية وكان على محكمة النقض ألا تخرج على هذا الأصل العام وأن تجعل أمر الإلزام بالرسوم في دعاوى التأميمات الاجتماعية جوازى للمحكمة في حالة خسران الدعوى وهو ما يقفق أيضا والأصل العام المنصوص عنيه بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات.

99 - وإعفاء النهيئة التومية المتأميئات الاجتماعية والمؤمن عليهم والمستحقين من الرسوم هو إعفاء قاصر على الدعاوى التي ترفع تطبيقا الاحكام الفيان رقيم 99 لمنة 99 بضأن التأمين الاجتماعي ولا يتعاه إلى غيره حيث غضت محكمة التقض بأن الهيئة العامة التأمينات الاجتماعية لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويعثلها رئيس مجنس إدارتها ٥٠٠ والنص في العادة ١٣٧ من القانون رقم 99 نمنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي على أنه تعفى مين الرسيم انتاسانية في جميع درجات انتناضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة

المعتصدة و العومن عليهم أو المستحقين طبقا الأحكام القانون ١٠٠ يدل على أن المعتدرع قصر الإعفاء من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفع طبقا الأحكام فاتون التأمين الاجتماعي دون غيرها من الأنزعه، ولم يضع المشرع نصا بإعفاء الهيئة من رسوم دعاوي مغايرة لتك الواردة في عدّا النص، لما كان ذلك وكانت الهيئة من رسوم دعاوي مغايرة لتك الواردة في عدّا النص، لما كان ذلك وكانت الدعوى المائلة لا تستعلق بنطبيق أحكام الفنون ٢٩ لمنة ١٩٧٥ فإن هيئة التأميئات الاجتماعية تكون منزمة بإيداع الكفالة المقررة بنص المادة ٢٥ من فانون المرافعات قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أي خلال أجلها وإذ لم تفعل قان الطعن يكون باطلا (١٠).

## دُالثًا: إعفاء وحدات التعاون الإسكاني من الرسوم:

٩٨ - نصبت المسادة ٩٦ مسن القانون رقم ١٤ المسنة ٨١ بإعدار قانون السنعاون الإسكاني عنى أنه : تعفى وحدات التعاون الإسكاني عن: ١ - ٠٠٠ ٠٠٠ السنعاون الإسكاني عنى أنه : تعفى وحدات التعاون الإسكاني عن: ١

٩ - الرسموم التضائية المستحقة عن العنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام
 هذا القانون.

99 – رافد قضت محكمة التقض بأن ' النص في المادة ٢٠ من القانون رقم السنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكاني على أن تعفى وحدات التعاون الإسكاني من ١٩٨٠ - الرسوم القضائية المستحقة على المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون ١٠٠٠ على أن يقتصر الإعفاء بالنعبة للاتحاد على ما نصبت عليه البخود ٤، ٥، ٢، ٧، ٩، ١٠ من هذه المادة بيثل على أن الإعفاء الحوارد بالبخد رقم (٩) العشار إليه إلما جاء مقصورا على الرسوم القضائية السيس من بينها مصاريف الدعوى ائتي يحكمها الأعمل العام المستقاد من المادة ولسيس من بينها مصاريف الدعوى ائتي يحكمها الأعمل العام المستقاد من المادة

 <sup>(</sup>۱) الطعن رقم ۲۹۷۷ لسنة ۱۲ ق جلسة ۱۹۹۴/۱۲/۱۸ نوبنشر بعد.

<sup>(</sup>١) التعمين رقم ١٩٠٤ لمعة ٢٥ ق جنسة ١٩٨٩/٢/١٦ مشار بليه بسبقة هيئة قضايا الثولة السنة

تقلم الكتاب تحصيل الرسوم الواجبة من المحكوم عليه، كذلك لا تستحق رسوم القلم الكتاب المستحق وسوم عليه، كذلك لا تستحق رسوم عليه، كذلك المصابح الحكومية من كشوف وصور وملخصات وشهادات على منا تطلبه المصابح الحكومية من كشوف وصور وملخصات وشهادات أو ترجعة.

## ١٠٢ - ما دية الرسوم التي تنعفي منحا الدكومة:

تصت المادة ٥١ من قانون الرسوم القضائية سالف الذكر على أن تشمل الرسوم المغروضة جميع الإجراءات الغضائية من بدء رفع الدعوى إلى حين الحكم فيها وإعلامه ومصاريف انتقال القضاة وأعضاء النبابة والخبراء الموظفين والمترجميسن والكتبة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض في مقابل الانتقال وتشميل أواسر المتقدير الخاصة بالمصاريف وأتعاب الغيراء وتعويض الشهود وأتعاب المحلمة في مقابل الاختراء وتعويض الشهود وأتعاب المحلمين التي تقدرها المحكمة نصناح الخصم قبل الخصم الأخر وأجرة المحراس وتقبير الرسوم القضائية، وذلك فيما عدا ما تص عليه في مذا القانون، ويشميل الرسم الثابت في قضايا النفض جميع الإجراءات القضائية التي بطلبها الطاعن عدا المذكرات.

# ١٠٤ - أوجه الفرق بين إعفاء الدكومة من الرسوم وإعفاء الجمات الأخرى:

#### أولا

أن إعناء الحكومة قد تقرر بنص خاص في قانون الرسوم القضائية بينما ورد إعقاء الجهلت والقنات الأخرى بقوانين إنشائها، كما أن إعفاء الحكومة غير مشروط بشروط معينة كما إهل الحال في الإعفاء للعجز حيث بشترط في طالب الإعفاء العمال كسب الدعوى.

١٨٤ من قانون المرافعات وهو الحكم على من خسر الدعوى بمصروفاتها والتي يبخل ضمنها أتعاب المحاماة أنا.

#### رابعا: إعفاء الجمعيات التعاونية الاستملاكية من الرسوم:

١٠٠ - تسنص المادة ٩١ من القانون رقع ١٠٠ ثمينة ١٩٧٥ شأن التعاون الاسستهلاكي على أنه " تعفى الجمعيات التعاوينية من ١٠٠٠ ٢ ٠٠٠٠ الرسوم القضائية المستحقة تنفيذا الأحكام هذا القانون ٠٠٠٠.

## خامسا: إعفاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية الأساسية من الرسوم:

١٠١ - تنص المادة ٠٠ من القانون رقم ١١٠ لسنة ٢٠ بشأن السنعاون الإنتاجي على أنه ١ تعفى الجمعيات التعاونية الإنتاجية الأساسية من ١٠٠٠٠٠ - الرسوم القضانية المستحقة على المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون".

## الفرع الثالث أولا: إعفاء الحكومة من الرسوم

1.7 - تسنص انسادة (٥٠) مسن قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ نسنة و٤٤٤ عنسى أنه "لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة، فإذا حكم فسى الدعوى بإنزام الشصم بالمصاريف استحقت الرسوم الواجبة، كذلك لا تستحق رسسوم على حب يعنب من الكشف والصور والدنخصات والشهادات والترجمة نمصالح الحكومة".

ومقاد هذا القص أن جميع الدعاوى الدرفوعة من الحكومة لا تستحق عليها رسوم بدعني أنها ترقع بدون رسوم، فإذا حكم أبيها بالزام الخصم بالمصاريف فإن

<sup>(</sup>١) الشعن رقيد ٢٠٠٠ لمنة (٥ ق جنسة ١٩٩٣/٣/١) السنة (٥٤ – العزاء الأول هن ١٩٤٥).

وَّتُوَكِّمُ عَلَيْ مَا وَلَى الْحَكُومَةَ بِمَعَاهَا الواسِعِ ويسرى عَلَيها مَا يسرى عَلَي الحكومَةَ في هذا الشَّالَ <sup>(1)</sup>.

كما رأت الجمعية العمومية لقصعى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة أيضا بمأن المشمرع لمم يقضع الحكومة للرموم القضائية وأن الهيئات العامة وفقا القانون رقم 11 لمنة 1917 تقوم بإدارة مرفق علم ويهذه المثلية لا تخرج عن كونها مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشقصية الاعتبارية لكى ينأى بها عن تعتبدات الإجراءات الحكومية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، وإذ كان المشرع قد خصصوا بميزائية مستقلة إلا أن هذه الميزائية تلحق بميزائية الدولة وتتحل الدولة عجزها ويؤول الى ميزائيتها ما تحققه الهيئات من قائض في ميزائياتها ومسن شم فإنها تدخيل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع ولا تخضع للرسوم القضائية الله

#### ١٠٧ - محكمة النقض تمتنق التفسير الغيق لكلمة "الحكومة"؛

وإذا كانست الجمعية العمومية نقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ترى أن الهيستات العامة تدخل في مداول لفظ الحكومة بمطاها الواسع وتتمتع بالإعفاء مسن الرسسوم شسأتها شأن وزارات الحكومة إلا أن محكمة النقض ثم تأخذ بهذا التفسير الواسسع وأخلت بالتفسير الضيق لمعنى كلمة الحكومة وقصرت الإعفاء على وزارات الحكومة ولم تعف الهيئات العامة من الرسوم ومن أحكامها في هذا الصلا.

#### ثانيا:

أن إعفاء الحكومة جاء عاما يعسرى على جميع الدعاوى العرفوعة من الحكومة بيستما الإعقاء الخاص بالفنات والجهات الأخرى مشروط بأن تكون الدعوى متعلقة بمنازعة ناشئة عن تطبيق أحكام الفاتون المقرر نهذا الإعفاء.

## المدلول افظ الدكومة في مقموم الشاريج في الاعفاء من الرهوم:

لقت عرفيت العادة ١٥٣ من النستور الحكومة بأنها "هي الهيئة التنقينية والإداريسة العليما الدولسة، وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم".

ومفساد فنه أن الحكومة في الدستور تعنى وزارات النولة المختلفة وهذا هو التفسير الضيق لمعنى كنمة المحكومة، بخلاف التفسير الواسع الذي يرى أن كلعة الحكومسة تقسمل وزارات الدولسة المختلفة والهيئات العامة التي لها المخصية الاعتبارية.

1.1 - ولقد ذهبت الجعدية العمومية لقسدى الفتوى والتشريع بمجلس الدولية إلى أن الهيئات العامة تدخل في مدلول لفظ الحكومة وتتمتع بالإعفاء من الرسوم شأتها شأن الوزارات حيث رأت أن المادة ،ه من الفاتون رقم ، ٩ لسنة عليه الخساص بالرسوم أنقضيانية ورسوم التوثيق في المواد الدنية تعفى الحكومة من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها ومن أداء الرسوم على الحكومة من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها ومن أداء الرسوم على حسا نطابه من الكشوف والمسور والمنتصات والشهادات والترجمة، الهيئة العامة

<sup>(</sup>۱) فتوى الجمعية العموموسة الفسسمى الفتسوى والتشسويع بعجلس الدولة - الفتوى رَقَعِ ١٦٠٠ في ١٩٨١/٢/٢ جلسة ١٩٨١/٢/١٩ ملف رقم ١٤٠١/٢/٢١.

<sup>(</sup>٢) فستوى المسعدية العمومية لقسمى الفتوى و التشريع بمجلس النولة رقم ٢٠٥ في ٢٠/٥/٢٩ . منسة ٢٠٤١/٢/٢٩ و ١٠٤٠/٢/٢٢.

١٠٨ - 'إذ كانست المسادة (٥٠) مسن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية تتص على أنه الا تستحق رسوم الدعاوى التي ترقعها الحكومة ٠٠٠٠ فسإن مفاد ذلك وعلى - ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإعقاء من الرمسوم القضسانية بكون قاصرا على الدعاوى التي ترفعها المكومة دون غيرها باعتبار أن الإعقاء استثناء من أصل هو وجوب أداء الرسوم القضائية، فلا يجوز التوميع فيه أو القياس عليه، وآمن ثم فلا يمت هذا الإعفاء إلى الدعاوي التي ترفع من الهيئات العامة التي لها شخصيتها الاعتبارية وميزاتيتها المستقلة عن المهلة ويمستثلها أمام انقضاء رنيس مجلس إدارتها إلا إذا نص صراحة على غذا الإعفاء غَى انقانون الصادر بإنشائها أو المتصل بعطها.

إذ كاتبت هيئة البريد الطاعنة "طبقا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر بإنشسائها هيسنة عامة نها شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها المستقلة عن الدونة ويمثثها أمام القضاء رئيس مجنس إدارتها فهي ملزمة بسدك وبإيداع كفائة الطعن بالسنقض، وإذ لسم تسمده فمن طعنها المائل رقم ١٨٣٥ نسنة ٥٦ ق قبل إيداع صحيفته أو خلال الأجل المقرر له الكفائة المذكورة فإن الطعن يكون باطلا ١٠٠٠.

١٩٤٤ - كما غَضت بأنه ' لما كانت المادة ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشمان الرمسوم انقضائية قد ندست على أن الا يستحق رسوم على الدعاوى التي تسرفعها المكومسة وكاتت الهينات العامة على ما كشفت عند المذكرة الانضاحية التقانون ١٠ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الدوسسات العامة إما أن تكون مصلحة حكومية رأت الدولة إدارتها إعن طريق هينة عامة للخروج بالمرفق عن الرونين المعموسي وإمسا أن تنشستها الدولة بداءة الإدارة مرفق من مرافق الخدمات العامة وهي في الحالتين وفيقة الصلة بالحكومة! إلا أن النص في الققرة الثانية من القانون ٧٠ السنية ١٩٥٩ في شاأن حالات وإجراءات الطعن أصام الصحاعة عطي أن تعفي الدولمة ا

عملا بالقاتون ٨٠ لسنة ١٩٧١ الصاهر بإنشائها والقرار الجمهوري ١١٤١ لمنة

١٩٧٢ بتنظيم اتعمل بها هي من الهينات انعامة ولها شخصية اعتبارية وميزاتية

مستفتة ويمثلها رئيس مجنس إدارتها ولم يضع المشرع نصا خاصا بإعفائها من

رسوم الدعلوى التى ترفعها فأتها تكون ملزمة بإيداع الكفالة المقررة بنص العادة

٢٥٤ مسرافعات قبل أيداع صحيقة الطعن بالتقض أو خلال أجله وإذ لم تفعل فإن

أن المشارع أرجب بنص الدادة ٢٥٠ من قانون المرافعات إيداع الكفالة خزاتة

١١٠ - كميا قضيت بأن المقرر القضاء في هذه المحكمة وهينتيها العامنين

الطعن يكرن باطلا <sup>(۱)</sup>.

 
 «الكفالة - وكذك من يعفون من الرسوم الفضائية، ثم النص في الرسوم الفضائية، ثم النص في المناه الققسرة الأخسيرة مسن المادة ٢٥٤ من فاتون المرافعات على أن " يعفى من أداء الكفائسة مسن يعفس من أداء الرسوم وما ورد بمذكرته الإيضالحية من أن لأم ير المشرع إبراد نص خاص بإعفاء الدولة من هذا الإبداع نظرا لقيام الحكم المحلى وتعدد أشدناص القسانون العام واستقلال ميزانية كل منها عن ميزانية الدولة واكتفى المشرع بالنص في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٤ على أن تبعفي من أداء الكفائسة من يعنون من أداء الرسوم باعتبار أن الإعفاء من الرسوم يتسحب على الإعقاء من الكفالة الاتحاد العلة بدل على أن كلمة الحكومسة الواردة بنص المادة (٥٠) من قناتون الرسوم القضائية سالف الذكر قد قصد بها معناها الضيق فلا يتمسع لغسيرها من أشخاص القانون العام التي تتمقع بشخصية اعتبارية مستقلة وميزانسية مستقلة وبالتللي فلا تعقى هذه الأشخاص من الرسوم القضائية ما لم ينص القانون على إعفائها ١٠٠٠ إذ كان الإعفاء من الرسوم القضائية المقرر بنص المسادة (٥٠) مسن القسانون رقم ٩٠ نصفة ١٩٤٤ مقصورا على الدعاوى التي تسرفعها الحكومسة دون غسيرها مسن أشخاص القانون العلم التي لها شخصيتها الاعتسبارية المستغلة وميزانيتها المستغلة وكانت هينة الأوقات المصرية الطاعنة

<sup>(</sup>١) الطعن رقم ١٦٤١ نسنة ٧٥ في حضمة ١٩٩٢/١٢/١٥ - مجموعة أحكام النفض - السنة ٣٦ -اللمزاء تلأول = ص هم

<sup>(</sup>١) - الطبقان رضا ١٨٥٥، ١٨٥٩ تُمنة ٥٥ ق جِنْية ١٩٥٠/١٩٥١ طبقة ١٤٥ - العد الأول من

المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرد له وإلا كان الطعن باطلا وكسلن لكل في مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان والمحكمة أن تقضى به من تلقاء تفسيها لأن إجراءات الطعن من النظام العام ولا يعفى من أداء الكفالة إلا من نص الفانون على إعفائه من الرسوم القضائية. وإذ كان الإعفاء من الرسوم القضائية المفرر بنص المادة ، ٥ من القانون ، ٤ استة ١٩٤٤ مقصوراً على الدعارى التي المعرر بنص المادة ، ٥ من القانون ، ٤ استة ١٩٤٤ مقصوراً على الدعارى التي الاعتسبارية المستقلة وعيز البنية المستقلة وعانت هيئة الأوقاف المصرية الطاعنة عسمالاً بالقسانون رقم ، ٨ أسنة ١٩٧١ الصالور بإنشائها والقرار الجمهوري رقم عسمالاً بالقسانون رقم ، ٨ أسنة ١٩٧١ الصالور بإنشائها والقرار الجمهوري رقم اعتسبارية وميز البنة حسنقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يضع المشرع نصا اعتسبارية وميز البنة حسنقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يضع المشرع نصا خاصساً بإعفائها عن رسوم الدعاوي التي ترفعها فإنها تكون منزمة بإيداع الكفائة المقررة بسنص المادة ١٩٤٤ مرافعات قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال أجله أجله وإذ كان الثابت من الأوراق أن البيئة الطاعتة لم تودع الكفائة المقررة بنص المادة ١٩٤٠ سالف بالغائم أو خلال أبله المادة ١٩٤٠ سالف الإشارة خزائة المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال أبله فإن الطعن يكون باطلاناً.

111 - كعسة قضت بأنه إلا كان الإعقاء من الرسوم القضائية المقرر بنص العسادة (٥٠) مسن القسانون ٩٠ نسنة ١٩٤٤ على ما ساف بيانه مقصورا على الدعساوى الستى ترفعها الحكومة دون غيرعا من أشخاص القاتون العام التي لها شخصيتها الاعتبارية العستقلة وميزاتيتها المستقلة، وكانت هيئة السلع التحوينية الطاعسنة عدلا بالقرار الجميوري رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٩٨ الصادر بإنشائها من الهيسنات العامسة ولها شخصية اعتبارية وميزاتية مستقلة ويعثلها رئيس مجلس إدارتهما ولسم يضع العشرع نصا خاصا بإعفائها من رسوم الدعاوى التي ترفعها

الله المعن مازمة بإيداع الكفالة المقررة بنص العادة ٢٥٤ مرافعات قبل ابداع مناصفة الطعن بالنفض أو خلال أجله وإذ لم تفعل فإن الطعن بكون باطلا (١٠).

المسئدة ، ٥ مسن القسانون رقم ، ٩ نسنة ١٩٤٤ ... مقصورا على الدعنوى التى المسئدة ، ٥ مسن القسانون رقم ، ٩ نسنة ١٩٤٤ ... مقصورا على الدعنوى التى شرفعها الحكومة دون غيرها مسن أشخاص القانون العلم التى نها شخصيتها الاعتبارية المستقنة، وكان البين من القرار الجمهورى رقم ٢٦٩ نسنة ، ١٩٧٠ بإنشاء الهيئة العامة نمشروعات القصير والتنمية الزراعية - الطاعنة الثانية - والقانون رقم ٢٥ نسنة ١٩٧٩ بإنشاء هيئة المجتمعات العمرانية أن لكل منهما والقانون رقم ٢٥ نسنة ١٩٧٩ بإنشاء هيئة المجتمعات العمرانية أن لكل منهما شخصيية اعتبارية وميزانية مستقنة ويمثلها رئيس مجنس إدارتها وثم يعنع العشرع نصا خاصا بإعقائها من رسوم الدعاوى التى ترقعها فإن كل منهما يكون مليزما بايداع الكفائة المقررة بنص العادة ١٥٢ من قانون المرافعات قبل إيداع محديقة الطعن أو خلال أجله وإذا ثم يقعلا يكون طعنهما باطلانا.

## ١١٣ – الكومة معفلة من أمانات الخبراء والايماعات:

ذلك أن المغسرع بعد أن تص في المادة (٥٠) من فاتون الرسوم الفضائية على إعفاء الحكرمة من الرسوم، أورد في المادة (٥١) من ذات الفاتون النص على أنه تشمل الرسوم المفروضة جميع الإجراءات الفضائية من بدء رفع الدعوى إلى حين الحكم فيها وإعلاله ومصاريف انتقال القضاة وأعضاء النيابة والخبراء الموظفين والمترجمين واثكتبة والمحضرين وما يستحقون من التعويض في مقابل

<sup>(1)</sup> الطعن وتع ١٣٣١ لسنة ١٥ ق جنسة ١/٢/٢.....

<sup>(</sup>١) قطعن رقع ١٩٤/٤٥ ق جلسة ١٩٩٢/١/١٨ ~ مجموعة أحكام النقض، السنة ٤٤، الجزء الأول

<sup>(</sup>٢) الطمن رقم ١٧١٦ السنة ٢٢ ق جلسة ٢٥/١٠.٠٠.

ومغاد ذلك أن الإعقاء هذا إعفاء لجميع الرمنوم والمصاريف المستحقة على الدعسوى من تاريخ بذنها إلى حين الحكم فيها وتمام إعنان الحكم وتنقيذه وكذلك أتعاب الخبراء وإيداع الكفالات.

وممسا تقسدم بييسان أن الأحكام التي تصدر بالزام الحكومة - في الدعاوي العسرة وعة مستها - بأمانات الخبراء - هي أحكام مخالفة لصراحة نص المادتين معمد عن قانون الرسوم القضائية حيث أن الحكومة معقاة من مصاريف انتقال الخبراء وأتعابهم (أ).

وكفلت تعقب المحكومة أيضاً من الإيداعات سواء كان هذا الإيداع هو إيداع الكفائسة منصبوص عليها في القانون أي إيداع للمبلغ العنازع فيه كشرط لقبول الدعوى(١).

ويمكن غياس إيداع كفالة استقناف الحكم الانتهائي على كفالة الطعن بالنقش ويذلك لاتحاد العنة في الحالتين، وإذا كان العشرع قد نص في العادة ١٥٥ مرافعات علي أن يعفي من أداء كفالة الطعن بالنقض من يعفي من أداء الرسوم فإن هذا السنص لا يستال مس عمومية نص العابتين ٥٠، ٥١ من فاقون الرسوم والثنان تعفيان الحكومة من كافة مصاريف الدعوى ابتداء من رفعها إلى حين صدور حكم

115 - ولقيد قضيت محكمة النقض بأنه من العسنقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن المشرع أو جب بنص العادة 205 من فاتون المرافعات إيداع الكفالة غزانة المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل العقرر له وإلا كان الطعن بسلطلا وكان لكل ذي مصلحة أن يتعسك بهذا البطلان وللمحكمة أن تقضى به من تقاء نفسها لأن (جراءات الطعن من النظام العام ولا يعلى من أداء الكفالة إلا من نص القضائية (١).

<sup>(</sup>۱) ويوسع المحكمة في مذمالحالة إرجاء أمانة الخبير مؤقتا أو تحميلها على حساب الخزانة العامة السي حين القصل في الدخوى، أو تحميل خصم الحكومة بالأمانة خاصة وأن الحكومة لا تطلب في الدخوى المرفوعة منها نعب خبير، لأن لعيها أجهزة فنية ولحسابية تعد تقاريرها مقدما قبل رفع الدعاوى منها.

<sup>(</sup>٢) مثال نثلث ما نصت عليه المائة ١٦٠ البات من عدم قبول التظام في أمر تقبير اتعاب الخبير (٢) وقال مسبقة إيسناع السباقي مسن العسباغ المقبر خزالة المحكمة مع تخصيصه الأداء ما يستطة الخبسير، وفقت كالسنت إحدى المحاكم الابتدائية قد قضيت بعدم قبول التظام المرافوع من النولة في تعساب الخبير استادا إلى نص المائة ١٦٠ من قانون الإثبات بالمحالة ننص المختبن ١٥٠٠٥ تصوماح حسن قانون الرسوم القضائية قطعنت الدولة على هذا الحكم بالامتقاف رقم ١٦/٢٢٨ في سوماح تأسيسا على أن الدولة مخاذ من الرسوم وفيها أنعاب الخبراء، فقضت محكمة الاستقاف في موضيات محكمة الاستقاف في موضيات على من الدولة على المحكم المستقف وبقبول النظام الابتعالى شكلا موضيات محكمة الاستقاف في موضيات محكمة الاستقاف المحكم المستقف وبقبول النظام الابتعالى شكلا المنتفذة مداد ما المحكم المستقف وبقبول النظام الابتعالى شكلا المنتفذة مداد ما المحكم المستقف وبقبول النظام الابتعالى شكلا

 <sup>(1)</sup> ظهرسان رقبع ۱۹۵۲ لينه ۱۹۵۷ في جلسة ۱۹۲/۱۲/۱۳ د وظطعن وقع ۶۹ ثبينة ۵۵ جلسة
 (۱) ظهرسان رقبع ۱۹۵۳ شنة ۵۶ ظهرت الأول عن ۱۲۳ م

أوامر تقدير الرسوم ومنازعاتمآ

## أفصل الألث

## أوامر تقدير الرسوم ومنازعاتما

110 - تتسناول فسى هذا الفصل ماهية أمر تقلير الرسوم القضائية وكيفية صحيوره والفسرق بينه وبين أمر تقلير المصاريف، ثم طريقة المعارضة فيه أو الستظام منه وميعاد المعارضة والمحكمة المختصة، ثم مدى جواز استتناف الحكم الصحائر في المعارضة وميعاد الاستثناف، ثم تنفيذ أمر التقلير والاستشكال فيه، ولذلك فإننا نتناول ذلك العسائل على النحو التالى:

العبحث الأول : ماهية أمر تقدير الرسوم القضائية.

المبحث الثاني: المعارضة في أمر التقدير.

المبحث الثالث: المحكمة المختصة بنظر المعارضة.

العبحث الرابع: استثناف الحكم الصادر في المعارضة.

المبحث الخامس: تنفيذ أمر تقدير الرسوم القضائية.

## المبحث الأول ماهية أمر تقدير الرسوم القضائية

١١٦ - تستص المادة (١٦) من قانون الرسوم القضائية ١٠ لسنة ١٩٤٤ عليي أن القدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب ويعن غذا الأمر للمطنوب منه الرسم.

ومقاد نقت أن أمر تقدير الرسوم هو الأمر الذي تصدره المحكمة المختصة بالسرام الخصاصم بدفع الرسوم المستحقة حسيما تسفر عنه دراجحة الرسوم التي يجريها قلم الكتاب على الدعوى معواء أثناء نظرها أو بعد الحكم فيها.

#### ١١٧ - بيانات أهر تقدير الرسوم

ولا بوجد شكل معين لأمر تقرير الرسوم القضائية وإن كان جرى العمل على صحيوره في صورة نموذج مطبوع، إلا أنه بنبغي ألا يكون مجهلا فيجب أن يبين فيه اسم المحكمة التي أصدرت الأمر ورقم الدعوى واسم انقاضي أو رئيس المحكمة السلى أصدره وأمسماء الخصوم المنزمين بالرسوم ومقدار الرسوم المستحقة ونوعها سواء كانت رسوم نسبية أم رسوم صندوق وكذلك يجب مراعاة مسا تتطلبه المادة (٩) من قانون المراقعات في إعلان أوراق المحضرين بحيث يتضسمن (علان أمر التقدير تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الإعسلان، واسم المحضر الذي قام بالإعلان والمحكمة التي يعمل بها واسم المعلن إليه ( الصادر ضده الأمر) ولقبه ومهنته ووظيفته وموظنه واسم وصفة من سلم إليه أمر التقدير وتوقيعه بالاستلام وكذلك توقيع المحضر على الأصل والصورة، ومهنة السيانات الموهرية يترتب على تخلفها البطلان. أما غير ذلك من البياقات في الجوهرية فلا يترتب على تخلفها البطلان. أما غير ذلك من البياقات غير الجوهرية فلا يترتب على تخلفها البطلان.

## ً خَلُو أَمَرَ تَقَدِيرَ الرَّسُومِ مِمَا يَفَيدَ صَدُورَهُ بِأَسْمِ الأَمَةَ أَوِ الصَّحِبِ لاَ يَنَالُ مِنْ شُرِعِيتَهُ أَو يَمِسَ ذَاتَيتَهُ:

وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة والعائنين من نصوص السائير العصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة والعائنين ١٧٨ من قانون العرافعات و ٢٠٠ من قسنون الإجراءات الجائية – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن المشارع لا يعلم من بيانات الحكم صدوره بأسم الأمة أو الشعب، وأن قضاء العسمور بصدور بصدور الحكم بهذه العثابة ليس إلا إقصاحا عن أصل دستورى أصيل وأمر مسبق مفترض بقوة المستور نفسه من أن الأحكام تصدر باسم العنطة العليا عساحبة السيادة وحدها ومصدر العماطات جميعا الأمة أو الشعب وننك الأمر بصاحبة المحكم ويسبغ عليه شرعيته منذ بدء إصداره، دون ما مفتضى لأى الترام بسالإعلان عبله من القاضى عند النطق به أو الإقصاح عنه في ورقة الحكم عند تحريسره، معا مفتضاه أن إيراد ذلك بورقة الحكم أثناء تحريره ومن بعد عدوره بالسنطق به ليس إلا عملا ماديا كاشفاً عن نتك الأمر المفترض، ونيس منشناً له، ومن ثم قبل خلق أمر نقدير الرسوم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته (ا).

#### ١١٩ - المختص بالعدار أمر تقدير الرسوم:

يصدر أمر تقدير الرسوم من القاضى أو رئيس المحكمة الى أصدرت الحكم مدواء كاتبت المحكمة جزئية أو ابتدائية (مدنية أو تجارية أو عمائية أو بهيئة استنافية أو أحسوال شخصية) أو محكمة استنافية أو نقض ذلك أن نص المادة (١٦) مدن قانون الرسوم القضائية جاء صريحا في أن أمر تقدير الرسوم بصدر من رئيس المحكمة أو القاضى حسب الأحوال.

ولقيد قضيت محكمة النقض بأن القاضى أو رئيس المحكمة التي أصدرت الحكيم، هيو المختص بتقدير رسم الدعوى التي قصلت قيها المحكمة ولو كانت دعيوى قسيمة يربى الرميم المستحق فيها على نصاب المحكمة، ويقصد برئيس المحكمة هذا رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم، و و الحكم، و المحكمة المحكمة عنا رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم، و و المحكمة عنا رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم، و و المحكمة المحكمة عنا رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم، و و المحكمة الم

## خلو أمر التقدير من اسم مصدره الاينال من شرعيته أو يمس ذاتيته:

السنة ١٢٠ - قضت محكمة النقض بأنه ورد نص العادة ١١ من القاتون رقم ١٠ السنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في العواد العدنية المعدل على أن تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طب قلسم الكتاب ويعلن هذا الأمر للمطلوب منه هذا الرسم، يدل على أن تقدير الرسوم القضائية يقم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي في نطاق مناطقة الولائية السقى يباشرها فلا يعد من ثم حكما قضائيا، وكان الثابت بالأوراق أن أمر تقدير الرسوم القضائية موضوع النزاع قد صدر على النموذج المحد لذلك من السيد رئيس المحكمة بناء على طلب قام كتاب المحكمة المختصة وإذ لم يستنزم المشرع رئيس المحكمة بناء على طلب قام كتاب المحكمة المختصة وإذ لم يستنزم المشرع في غلون الرسوم القضائية متقدم الإشارة ذكر اسم رئيس المحكمة أو القاضى مصدر الأمر، فإن خلو أمر التقدير من اسم مصدر لا يتال من شرعيته أو يسس

#### ١٢١ - أمر تقدير ألرسوم تختلف عن الأمر على عريضة:

تقديناف أوامسر تقدير الرسوم القضائية التي يستصدرها قلم كتاب المحكمة الستى تحتمها المعواد من ١٩٤٠ الصائر المستى تحتمها المعواد من ١٩٤٠ الصائر بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق عن الأوامر التي تصدر على عريضة أحد

الأعصوم وذلك من نواحي متعددة، فالأمر على عويضة أحد الخصوم يصدره فاضى الأمور بالمحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية على حسب الأحوال ولم يحدد الفساتون مسبعادا معينا للتظلم بتكليف بالحضور أمام المحكمة، كما يجوز رفعه القاضي الأمير نقسيه في حين أن الأمر بتقلير الرسوم انقضائية يستصدره قلم الكنتاب من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال وتقدم المعارضة فيه إلى الكنتاب من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال وتقدم المعارضة فيه إلى المحكسة السبق عند إعلان الأمر ويكون ميعاد استناف الحكم الذي يصدر في المعارضة المحتورة أبان من يوم صدوره - عدلت إلى خمسة عشر يوما -، كما أن أوامر تقدير الرسوم لا تكون نافذة إلا بعد قوات ميعاد المعارضة وليس هذا شأن الأوامر التي نصدر على عريضة أحد الخصوم فهي واجهة التنفيذ بقوة القانون (۱).

## ١٢٢ - الفرق بين أمر تقدير الرسوم القضائية وأمر تقدير أتعاب الفبراء

ويضائف أسر تقدير الرسوم القضائية عن أمر تقدير أتعاب الخبراء في أن الأمر الأخير يصدر على عريضة عملا بنص العادة ١٥٧ من قانون الإثبات في العسواد العدنية والستجارية رقع ٢٥ لسنة ١٩١٨، والنظام في أمر تقدير أنعاب الخبير يكون دائما بتقدير بقام كتاب العجمة خلال الثمانية أبام التالية لإعلام وينظر النظام في غرقة العشورة، ولا يقبل النظام إلا إذا مسفة إيداع العبلغ الصادر به أمير السقورة العواد ١٥٧ – ١٦٢) والحكم الصادر في النظام يكون قابلا لطرق الطوق الطوق الطوق الطوق الطوق العقررة للأحكام.

 <sup>(1)</sup> الماسان رقاع 70 لسنة ١٨ ق علمة ١٥ / ١٩ / ١٩ ٩ / ١٩ / ١٩ ١٩ مشار إليه بمحموعة القواحد القانونية الذي قررتها محكم التقدي في عصبين علما - العبل الأول - المحك الثالث من ١٩٠٨ بند ١٠٠١ .
 (٢) الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ١٥ ق جلسة ١/١٠/١٠٠٠.

ومصاريفهم طبقا لنص المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات العابقة لا تعنو أن تكون ومصاريفهم طبقا لنص المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات العابقة لا تعنو أن تكون مسن الأوامس على العسرائض ولم يرد بانمواد ٢٤٧ – ٢٥٢ من ذات القانون الخاصسة بستقلير أتعساب الخبراء ومصاريفهم والتظلم منها نص خاص يعنم من الطعسن في الحكم الصائر في التظلم – ومن ثم يتعين الرجوع إلى القواعد العامة للأوامس على العسرائض الشواردة في الباب المعلى عشر من قانون المرافعات العسابق، وإذ تقضى العادة د٢٢/٢ الواردة في الباب المعادي عشر سائف البيان بين يحكم القاضي في النظلم على وجه المسرعة فقد أفاد هذا النص بجواز الطعن في الأحكام الصائرة من الأوامر على العرائض بجميع الطرق المقررة في القانون وذلك بصفة عامة ما ثم يرد نص خاص يمنع من الطعن (١٠).

١٢٤ - الفرق بين أمر تقدير الرصوم القضائية وأمر تقدير
 الرصوم التكويلية العادر من أمين مكتب الشهر العقاري:

إذا كان كلا الأمرين بصدران بسبب تأدية المحدمة بفرض رسم معين ويجوز المنظم مانهما كما يجرز التنفيذ بهما بحد وضع الصيغة التنفيذية وصبرورتهما فهندين إلا أن هناك عدة فروق جوهرية بينهما تتمثل في:

#### ١ – القانون الواجب التطبيق:

القدانون الواجب النطبيق بالنصبة لأمر نقلير الرسوم النصائية هو القانون رقم ٩٠ نسنة ١٩٩٤ والقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٤ والقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٤ والقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٥ والقانون وقم ٧٠ لسنة ١٩٩٥ بينما القانون الواجب النطبيق بالنسبة لأمر نقدير رسوم الشهر

العقسارى عو القنتون رقم ٧٠ نسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ بشأن (سوم التوثيق والنسهر.

#### ٢ - الجمة المنتصة بإصدار أمر التقدير:

يصدر أمر تقدير الرسوم القضائية بناء على طلب قلم الكتاب من المحكمة الستى أصدرت الحكم بينما يصدر أمر تقدير الرسوم التكميلية الخاص بالشهر العقارى من إمين مكتب الشهر العقارى المختص.

#### ٣ – ويعاد التظلم من الأمر:

يكسون السنظام في أمر تقدير الرسوم القضائية خلال ثمانية أيام من تاريخ إعسان الأمر إذا كانت المنازعة في مقدار الرسم المستحق، وطبقا للقواعد العامة فسي قانون المرافعات إذا كان النظام في أساس الالتزام، أما مبعاد النظام من أمر تقديسر الرسسوم التكميلية الصائر من إمين مكتب الشهر العقاري ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان.

#### ؛ - المحكمة المختصة بغظر التظلم؛

إذا كانت المحكمة التي أصدرت الأمر هي المختصة بنظر المعارضة في أمر تقديس الرمسوم القضيائية، إلا أن المحكمة المختصة بنظر النظام في أمر تقدير الرمسوم التكمينية الصندر من أمين مكتب الشهر العقاري هي المحكمة الابتدائية الكائن بدائرة اختصاصها المكتب الذي أصدر الأمر.

#### ٥ – طريقة رفع التظلم:

بالنسسية الأمسر تقدير الرسوم القضائية تكون المعارضة فيه إما
أمسام المحضر عند إعلان أمر التقدير أر بتقرير في قلم كتاب المحكمة
التي أصدرت الأمر هذا إذا كانت المغازعة في مقدار الرسوم عملاً بنص
المسادة ١٧ من الفاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية

<sup>(</sup>١) فلطين رقم ٧٤٤ فليلة ٦٦ ق جلية ١٩٧١/٦/١ س ٢٦ ص ٧١٦.

أما إذا كانت العنازعة في أسلس الالتزام بالرسم ومداد والوفاء به فإن رفع المنازعة يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية.

- أسا بالنسبة لأمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من مصلحة الشهير العقارى فإنه ولنن كان النص في المادة ٢٠ من الفاتون رقم لا لسينة ١٩٩٤ المعسيل بالقالون رقم ١ لسنة ١٩٩١ بشأن رسوم الترنسيق والشهير قد جاء صريخا في أن النظام فيه يكون أما أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير وإما بتقرير في قلم الكتاب - أبا كانت المعضر المفازعة - إلا أن محكمة النقض بهينتها العامة للمواد المعنية والسنجارية والأحوال الشخصية أجازت رفع التظام بالإجراءات المعتادة في مرفع الدعسوى وفقها لقانون المرافعات باعتبار أن المتظام في الكتاب أي الفريق الأسهن - وهو التقرير يقلم الكتاب أي النقرير أمام المحضر عند إعلان الأمر.

ونظراً الأهمية قضاء محكمة النقض في غذا الخصوص فاتنا ستورد أمباب المحكم كاملة حيث قضاء محكمة النقض بأنه احبث أن الوقائج على ما يبين من الحكم المطعون فيه رسائر الأوراق – تقحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم 177 نسسنة 1500 منسي بني سويف الابتدائية – مأمورية ببا – ضد المطعون على بياب المحكم ببراءة نمتيا من مبلغ ٥٠، ١٣٧٨ جنيه، وقالت بيانا بذلك على يهما بطلب الحكم ببراءة نمتيا من مبلغ ٥٠، ١٣٧٨ جنيه، وقالت بيانا بذلك أن مكتب الشهر العقاري في بيان أرسل إليها مطالبة بهذا العبلغ بحصيته رسوما تعبلية مستحقة عليها عن المحرر المشهر برقم ١١٥٤ السنة ١١٨٧، وإذ كانت لا تملك سوى ٢ س، ١٧ ط من مساحة ١١مي، ٨ ط، ٢ في محل نلك المحرر فلا تسسنحق على بها أيسة رسوم تكبيلية، ومن ثم أقامت الدعوى، ويتاريخ مساحة ١١مي، ٨ ط، ٢ في محل نلك المحرر فلا مستحق على المحرد فلا المحكمة بعدم فيول الدعوى الرفعها بغير الطريق الذي محكمة استئناف بني مويف بالاستثناف

رقيم ١٤٤٧ نصينة ٢٦ ق، ويستاريخ ١٩٨٩/١٢/١ حكمت المحكمة بتأبيد المحكمة المستأنف. وطعنت الطاعقة في هذا الحكم بطريق التقض، وقعمت النيابة مذكرة أينت فيها الرأى برفض الطعن، عرض الطعن على دائرة المواد المدنية والتجارية في عرفة مفسورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جاسة لينظره وفيها التزمت التباية رأيها. وحيث إن دائرة المواد المدنية والتجارية المختصة ينظر الطعن رأت بجلس تها المعقودة بتاريخ ١٩٤/١/١٩ إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية المختصة بنظر الطعن ألما المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية للقصل فيه عملاً بنص الفقرة الثانية مسن المسادة الرابعة من قانون المعلظة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لعنة رأيها السابق وأبنت الرأى بنقض الحكم المطعون فيه.

وحرست إن مقاد نسص العادة ٦٣ من قانون المرافعات أن الأصل في رفع الدعاوى أن تكسون بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة، وقد أقصح المشرع في المنكسرة الإيضاحية نقانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٢٨٨ عن أنه أو أن كانت التشريعات الموضوعية هي موطن العنل بمضمونه وفحواه، فإن التشريعات الموضوعية هي موطن العنل بمضمونه وفحواه، فإن التشريعات الإجرائية أن تكون أداة طبعة ومطبة نلولا لحل سهل المثال مأمون الطريق لا الإجرائية أن تكون أداة طبعة ومطبة نلولا لحل سهل المثال مأمون الطريق لا يحتفل بالثمكل ولا يلوذ به إلا مضطرا بصون به حقا أو يرد باطلا... وأنه تبسيطاً للإجسراءات وتبسيراً نمسيل النقاضي رأى المشرع توحيد الطريق الذي يسنكه المتقاضي في رقع الدعاوى والطعون، واختار في هذا الشأن اعتبار الدعوى أو الطعين مسرفوعاً بعجسرد إيداع صحيفته قلم الكتاب لماكان ذلك وكان النص في المسلدة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ نمنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوغيق وانشير قبل تحيله بالقانون رقم ٢ نمنة ١٩٩١ عني أنه غي الأحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أدين المكتب المختص أمر تقيير بنك الرسوم، ويعلن عنا الأمر إلى

ذوى الشأن بكتاب موصى عليها بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة، و يجوز ندوى الشأن - في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الشيرة العنصوص، عليها في العددة ٢١ - النظام من أمر التقدير خلال ثمانية أبام من تاريخ الإعلام وإلا أصبح الأمر تهاتياً... ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير ال بتقرير في قلم الكتاب، ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكانن بدائرتها المكتب السنى أصسدر الأمر ويكون حكمها غير قابل الطعن مؤداه أن المشرع ارتأى أن يكسون رفسع السنظلم مسن الأمسر الصائل بتقلير الرسوم التكميلية يهذا الطريق الاستنتائي سواء انصبت المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تقاولت أساس الالتزام بها وذلك تبسيطاً للإجراءات وتيسيراً على المتقاضين، دون أن يمنع أولى انشان من أن يعلكوا الطريق الذي أورده في العادة ٦٣ العشار إليها والأصل العام في رفع الدعاوى والطعون ستى كانت الورقة التي يرفع بها التظلم قد توافرت البسياتات والشروط التي يتطلبها القانون ومتى تحفق ذلك يستوى في واقع الأمر رفع التظلم بإيداءه أملم المحضوعن إعلان أمر التقدير أو بتقرير غي قلم الكتاب أو بصد حيقة، ومن ثم فلا على المنظلم أن هو أودع قلم الكتاب في الميعاد المقرر صحيفة انطسوت علمي تظليم من هذا الأمر، لما كان ما تقدم فإن الهيئة ترى بالأغلبسية المنصوص عليها في العادة الرابعة من فاتون السلطة القضائية العدول عمسا قسررته أحكام معابقة جرى قضاؤها على عدم قبول التظلم من أوامر تقدير الرسوم التكمينية الصادرة من مكاتب الشهر العقارى والتوثيق إذا ما فع يصحيفة أودعت قام الكتاب دون أن يحصل أمام المحضر عن إعلان أمر التقدير أو يتقرير في قلم الكتاب،

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن حاصل ما تقعاه الطاعقة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القسانون والقصسور فسي التسبيب وفي بيان ذلك تقول أنها تعسكت أمام محكمة الموضوع بأن مكتب الشهر العقاري والتوثيق أرسل إليها مذكرة تضمنت مطالبتها

تعيلغ . ١٩٧٨, ١٠٠ جنيه رسوماً تكميلية مستحقة عليها عن المحرر المشهر برقم ١١٥ لسنة ١٩٨٦ فأقلمت دعواها بطلب براءة تمتها من هذا المبلغ على أساس أنهيذ لا تمنيك العقارات محل المطالبة وأنها تقازع في أساس القرامها به فيكون التكييف الصحيح لدعواها هو أنها دعوى براءة قمه إلا أن الحكم الابتدائي المؤيد بياحكم المطعون فيه لم يعن ببحث هذا الدفاع الجوهري وكيف دعواها خطأ بأنها تظلم من أمر تقدير رصوم تكميلية وهو ما يعيهه ويستوجب نقضه.

وحيث أنه لما كان لمحكمة النقض من تلقاء ذاتها ولكل من الخصوم والتيابة إنسارة الأمسجاب المستطقة بالسنظام العام ولوالع يسبق التعملك بهة أمام محكمة العوضوع أو في صحيفة الطعن منى نوافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع أو الأوراق السنني مسبق عرضها على معكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجـــزء العطعون فيه من الحكم ونيس على جزء أخر منه أو حكم معليق عليه لا يشعله واكتمب قوة انشئ المحكوم فيه. لما كان ذلك وكان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر - قبل تعديله بالقانون رقم ٦ لسمنة ١٩٩١ - هو أمر متعلق بإجراءات التقلضي المعتبرة من النظام العام، وكانت عناصره التي تعكن من الإلمام به تحت نظر محكمة الموضوع، فإنه يكسون نهذه المحكمة أن تعرض له من تلقاء ذاتها. لما كان ذلك وكبان مفلا نص المسادة ٢٦ المشافر إليها - وعلى ما منف بياته - أن العشرع أجاز التظام من أواسس تقدير الرسوم التكميلية الصادرة من مكاتب الشهر العقارى أمام المحضر عسند إعسلان أمر التقدير أي يتقرير في قلم الكتاب، سواء الصبت المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أساس النزام بها تبسيطاً للإجراءات إلا أنه نعا كانست العسيرة في الورقة التي يرفع بها التظلم هي بنوافر البيانات التي يتطلبها الْقَاتُونَ فَيِهَا فَإِنَّهُ يَمْتُونَ فِي وَاقْعَ الْأَمْرِ أَنْ تَكُونَ صَحَيْفَةً أَوْ تَقْرِيراً، ومِن تُم فَلا على المنظلم من أمر تقدير الرصوم التكميلية إن هو أودع قلم الكتاب في الميعاد المقرر - بدلا من التقرير - صحيفة انطوت على بياتات استهدف منها رفع تقللمه إلىس المحكمة المختصة للقضاء اله بإنفاء الأمر أي تعديله. لما كان ما تقدم وكان المحسم المطعون وإن اسبغ على الدعوى تكيفها الصحيح واعتبرها تظلماً من أمر تقديس وسسوم تكميلية بعداما تبيتت الصحكمة أتها وفعت بعد صدور أمر الققدين

العشار السيه إلا أنسه وقد قضى بعدم قبولها لرفعها يصحيفة أودعت قلم الكتاب ولسيس بتقرير في قلم الكتاب أو أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير متسانداً إلى المادة ٢٦ سالفة الذكر فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يوحب نقضه.

وحيث إن الاستثناف صالح للفصل فيه.

وحيث أن الحكم المستأنف قد وقف بقضائه عند حد المظهر الشكلى لقبول السنظلم من حيث طريقة رفعه، وتم يجاوز النظر إلى ما عدا ثلث فإنه يقعين إحالة القضية إلى محكمة أول درجة للقصل فيها(١).

ه ١٣ - ومصل هو جدير بالنَّكر أن التباية العامة كانت قد طعنت أمام محكمة السنقض على حكم صادر في تظلم من أمر تقدير الرسوم القضائية في أساس الالتزام وكان قد أقيم بتقرير بقام الكتاب وحكم فيه بحم انقبول لرفعه بغير الطويق السدى رسمه القانون ولقد طابت النيابة العامة نقض الحكم - في محاولة منها النتسوية في طريقه رفع التظلم بين أمر تقدير الرسوم القضائية وأمر تقدير رسوم الشهر العقساري إلا أن محكمة الثقض رفضت الطعن وقضت بأنه ارحيث أن هذا اللعي غير سنيد، نائه أن ما تعسكت به النيابة ينطبق على رسوم التوثيق والشهر وهيو نص مغاير ثما ورد بشأن الرسوم القضائية حيث جرى نص العادة ٢٦ من القلتون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أنه في الأحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم، ويعلن هذا الأمر إلى نوى الشان بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو على يد أحد محضري العجكمة. ويجوز لنوى الشأن - في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوض عليها في المادة ٢١ - التظلم من أمر التقدير خلال تمانية أيام مسن تاريخ الإعلان وإلا اصبح الأمر تهائياً.... ويحصل النظلم أمام المحضر عند إعمالان أمسر الستقدير أو بتقرير بقلم الكتاب ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية

الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل الطعن، ويالحظ أن السنص قب ورد عاما مطلقا دون تخصيص متحدثا عن التظلم من أمر التقدير مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن العشرع قصد أن يكون رفع التظلم من الأمر الصائر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائي أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في قام الكتاب أيا كانت طبيعة المنازعة سواء الصحيت على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أساس الالترام بها. وهذا لا يمنع نوى الشبان من النظام عن طريق الإجراءات المعتادة نرقع الدعوى وفقاً ثقانون المسرافعات أي بابداع صحيفتها فلم كتاب المحكمة المختصة باعتبار أن ذلك هو الأصل. أما ما ورد في العادة ١٧ من القانون رقع ٩٠ نسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضمانية في المواد العدنية فهو نص مغاير تعامأ لما ورد بنص العادة ٢٦ من القسانون ٧٠ نمنة ١٩٩٤ سائف الذكر حيث وردت عبارات نص الممادة ١٧ من القائلون رقام ١٩ تعدينة ١٩٤٤ مقيدة وسخصصة لطريقة المعارضة في مقدار الرسوم وترك ما عداها للقواعد العامة في فاتون المرافعات وبذك يكون المشرع قد جعل من اختلاف طبيعة المنازعة في أعر التقعير هي أساس في تحديد طريق الستظلم حيث جرى نص الدادة ١٧ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه ايجوز نذوى الشأن أن يعفرض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة السابقة وتحصل السعارض أمام المحض عند إعلان أمر التقدير أي بتقرير غي قلم الكستاب غسى ثمانسية أيام التالية لتاريخ إعلان الأمر - يدل - وعلى ما جرى به قطيباء هذه المحكمة - أعلى أنه إذا كاتت المثارعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصبح اقتضاؤه فإن إقامتها تكون بالمعارضة في أمر التقدير بإيدائها أمام المحضر عند إعلان الأمر أي بتقرير في قالم الكتاب، أما إذا كانت تدور حول أساس الالترام بالرسم ومداه والوفاء به فإن رفعها إنما يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية المسان عالى والمنا والمنابت في الأوراق أن العنازعة دور حول أساس الانتزاد

 <sup>(</sup>۱) الطعمان رقام ۱۸۰ لسبنة ۱۰ قضامانية الصائر من طبيئة العامة نفوك العائبة والتجارية والأحوال فلنخصية لجنسة ۲۰/۱/۱۹۹۰.

بالرمسوم القطسائية وكسان الطاعسن بصفته أقام نظلمه من أمر التقدير يطريق المعارضة بستقرير بقلم الكتاب دون علوق الإجراءات المعتادة لرقع الدعوى فإن المحارضة بستقرير بقلم الكتاب دون علوق الإجراءات المعتادة لرقع القانوني فإنه الحكم المطعون فيه إذ قضى بعلم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني فإنه يكون قد النزم صحيح القانون ويضحى النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس (1).

- ١٢٦ - وكسنا قد أوردنا بالطبعة الثانية من هذا المؤلف على قضاء محكمة النقض بخصوص طريقة رفع النظام العلاحظات الآتية:

أُولِهَ: أن محكمــة النقض أعملت تفرقة في طريقة رفع التظلم بين أمر تقدير رسوم الشهر العقارى وبين أمر تقدير الرسوم القضانية قبيلما أجازت رفع التظلم مسن أمر تقدير رسوم الشجر العقارى إما أمام المحضر أو بتقدير بقلم الكتاب أو بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى نجد أنها قصرت طريقة انتظام في مقدار الرسوم انقضائية على التقرير بقلم الكتاب أو أمام المحضر عند إعلان أمر التقلير أما المستارعة فسى الأساس فجعلتها بالإجراءات المعتندة الرفع الدعوى ورفضت طعن النسبابة العامسة الذي تستمسك قيه بأعمال مبادئ محكمة التقض بالنسبة لطريعة رفع التظلم في أمر تقدير رسوم الشهر العقارى وتطبيقها على طريقة رفع التظلم من أمر تقدير الرسوم القضائية وذلك لاتحاد الطة في البطائنين خاصة وأن كلا من نسمى المالتين ١٧ من القاتون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤، ٣٦ من القاتون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ قد جعلا التظلم أما أمام المحض عند إعلان أمر التقدير وإما بتقرير في قلم الكتاب، لذا كان على محكمة النقض بزاء تماثل النصوص واتحاد العنة في الحالتيسن أن تقبل طعن النيابة العامة وأن تجيز رفع التظلم في أمر تقدير الرسوم المتضمانية إمسا أمام المحضر أو بتقرير بقام الكتاب أو بالإجراءات المعتادة لرفع

الدعسوى سواء تعلقت المنازعة في المقدار أو في أساس الالتزام أسوة بما ذهبت إليه بالتسبة لرسوم الشهر العقاري.

قانياً: أن محكمة المنقض أعملت المنفرقة بين المنازعة في المقدار والمستازعة في المنازعة في والمستازعة في والمستازعة في المنازعة في المقدار بستقرير بقلم الكتاب أو أمام المحضر عند الإعلان وجعلت المنازعة في الأسساس بالإجسراءات المعادة لرفع الدعوى بينما نم تعمل هذه التقرقة بالنسبة لرسوم الشهر المقارى وكان من الأجنر على محكمة النقض في وقت تحرص فيه الدولسة على سرعة القصل في القضايا، وتبسيط إجراءات التقاضي أن تنفى هذه السنورقة قياساً على التضار من المراد الرسوم التكميلية الصادر من الشهر المقارى.

وأخيرا، استجابت محكمة النقيض للنبداء وأصدرت حكمها بجلسة ١٠/٥/١٠ في الطعارضة في راجازة فيه رفع الععارضة في مقدار الرسوم بصحيفة دعوى بالإجراءات المعتادة طبقا لنص المادة ٦٣ مرافعات وبالستائي يجوز للمعارض أن يرفع معارضته في مقدار الرسوم إما أمام المحضر عسن إعلان أمر النقلير وإما بتقرير بقلم الكتاب وأما بصحيفة دعوى بالإجراءات المعتادة.

177 - حيث قضت بأن النص في العادة 17 من قانون الرسوم القضائية رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه ... مؤداه أن المشرح إرتاى أن يكون رقع التظلم حسن الأمسر الصائر بستقدير الرسوم القضائية بهذا الطريق الاستثنائي تبسيطاً للإجسراءات وتبسيراً على المواطنين بون أن يعتع ذرى الشأن من سلوك الطريق السندى أورده فسي المادة ٣٣ من قانون العرافعات بحسبانه الأصل العام في رفع النظام بإبدانه الدعاوى والطعون ومتى تحقق ذلك فإنه يستوى في راقع الأمر رفع النظام بإبدانه

(1) الطعن رق ۲۲۹۳ لمنت ۲۲۹ ق ن رو ۱۸ در ۱۹۹۸ میرود.

أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أي يتقرير في قلم الكتاب أو يصحيفة ومن ثم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أي يتقرير في السيعاد المقرر - بدلاً من التقرير مصحيفة المختصة ال

#### \* - من حيث استثناف الحكم الصادر في التظلم:

استنفاف الحكسم المعادر في المقازعة في مقدار الرسوم يكون خلال خدسة عفسر يومسا وتسدور المستنفاف مع الدعسوي الموضوعية الصادر فيها الأمر، أما المفازعة في أماس الالتزام فيخضع المحكسم الصادر فيها الأمر، أما المنازعة في أماس الالتزام فيخضع المحكسم الصادر فيها للقواعد العامة في قانون المرافعات من حيث ميعاد الاستنفاف وجوازه.

أما استنفاف الحكم الصائر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية الصائر "مسن الشبهر المعقري فيغضع القواعد العامة في فاتون المرافعات من حيث ميعاد الاستنفاف ومدى جوازد.

١٢٨ - الفرق بين أمر تقدير الرسوم وأمر تقدير المصروفات
 القخائية:

. أحسر تقديس المصدروفات هو أمر يصدر من رئيس المحكمة التي أصدرت الحكسم، لستقدير المصروفات التي أتفقها كاسب الدعوى، في مدين الحصول على الحكم الصادر لصالحه، فيشمل الرسوم القضائية وأتعاب الخبراء وأتعاب المحاماة وهو يعشر بناء على طلب المحكوم له على عريضة يقدمها للمحكمة التي أصدرت

المحكم واكم إعالمة للخصم الصائر ضده الأمر ويجوز النظام منه خلال ثمانية أيام مسن تاريخ إعلانه إما أمام السعضر عند إعلان الأمر وإما يتقرير في علم كتاب المحكمة التي أصدرت الأمر، وينظر في غرفة العشورة.

ويتفق أمر تقدير الرسوم القضائية مع أمر تقدير المصاريف القضائية في أن كسن منهما بجوز النظام منه خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلان الأمر إلا أنه مناك غروق جوهرية بينهما تتمثل في الآتي:

#### ١ - القانون الواجب التطبيق:

امر تقدير الرسوم القضائية يخضع الأحكام قاتون الرسوم القضائية بينما أمر تقديس المصسروفات فالله يخضع الأعكام قاتون المرافعات (مانتان ١٨٩، ١٩٠ مرافعات).

#### ٢ - الجهة طالبة استحمار أمر التقدير:

أمر تقدير الرسوم القضائية يصدر بناء على طلب فلم الكتاب بينما أمر تقدير المصروفات القضائية فيصدر يأمر على عريضة يقدمها المحكوم نه.

#### ٣ - بالنصبة تُطراف النصومة في التظام:

قسان طسرفى الخصسومة فسى التظام من أمر تقدير الرسوم هما فلم الكتاب والصسائر ضده الأمر بينما طرفى الخصومة فى التظام من أمر تقدير المصروفات فهما الصندر تصالحه الأمر، والخصم الآخر من صدر ضده الأمر.

#### ٤ - بنائسبة لطريقة التظلي:

فسان النظام من أمر تقدير الرسوم يكون بتقدير بقام الكتاب أو أمام المحضر عند الإعلان إذا كانت المنازعة في المقار، وبالإجراءات للمعتادة لرفع الدعوى إذا

<sup>(</sup>۱) شطعن رقم ۱۷۶۱ لسنة ۲۰ ق بوليث ۱۰۱م۱۰۰۰.

كانست العسدازعة فسى أمساس الالفزام، بينما النظام في أمر تقدير المصروفات القضائية بكون دائما وعلى الرأى الراجح بتقرير بقام الكتاب أو أمام المحضر عند الإعلان سواء كانت المنازعة في المقدار أو في أساس الالتزام (١).

#### ه – بالنسبة لميماء استئناف الحكم العادر في التظلم:

فسإن مسيعاد اسستناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقاير الرسوم الفضسائية إذا عانست المغازعة في المقدار هو خصمة عشر يوما حال أن استنفاف الحكم الصمادر فسي النظام من أمر تقدير المصروفات القضائية بخضع القواعد العامة في الاستنفاف.

#### المبحث الثانى

#### المعارضة في أمر تقدير الوصوم

#### ١٢٩ - الطريق الذي رسمه القانون للمعارضة في مقدار الرسوم:

تسنص المادة (١٧) من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ نسنة ١٩٤١ على أنسه ليجموز النوى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار السيه في المادة السابقة، وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقنير أو بستقرير فسي قلم الكتاب في نسائية الأيام القائية لتاريخ إعلان الأمر ويحدد اله المحضر في الإعلان أي قلم الكتاب في انتقرير اليوم الذي تنظر فيه المعارضة!.

ومفيد ذلك أن العشرع عالج في العادّة ١٧ من قانون الرسوم القضائية المعارضة في مقدار الرسوم الصادر بها أمر التقدير واشترط أن تحصل المعارضة يأحد طريقين هذا إما أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير وإما بتقرير يقتم كتاب

المحكمية التي أصدرت الأمر على أن تكون المعارضة خلال تعانية أيام عن تاريخ إعلان أمر التقدير.

## ١٣٠ - طريق المنازعة في أساس الالتزام بالرسوم:

أمسا المستازعة في أماس الانتزام بالرسم ومداه والوفاء به غانها تخضع القواعب العامية في قانون المرافعات من حيث طريقة رقعها فتكون بالإجراءات المعينادة للرفع الدعوى، ولا يشترط أن تكون خلال ثعانية أيام كما هو الحال في المعارضية في مقدار الرسوم، وكذلك بالنسبة لميعاد الاستئناف فإن العنازعة في الأمليس تخضع للأحكام العامة الواردة في قانون المرافعات في مبعاد الاستئناف أملا المعارضية في المقدار، فإن مبعاد استئناف الحكم الصادر فيها فيكون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم.

## ١٣١ - الفرق بين المعارضة في مقدار الرسم والمنازعة في أساس الألتزام به:

أوجه المقارنة	المعارض في مقدار الرسوم	المنازعة في أساس الانتزام
		بالرسوم
١ - طريق المفازعة.	أمام المحضر عند الإعلان أو	بالإجسراءات المعستادة نرفع
	يتقرير بقام الكتاب.	الدعوى.
٢ - ميعاد المعارضة.	ثمانسية أيسام مسن نساريخ	طبقا القواعد العامة في قانون
	الإعلاق.	العرافعات.
۳ - مسيعاد استئناف	خمسة عشر يوما من تاريخ	طبقاً للقواعد العامة في قاتون
الحكم.	صنور الحكم.	المرافعات.
<sup>2</sup> - جواز الاستناف	تتسبع فسيمة الدعوى الصادر	طبقا القواعد العامة في قانون
	فيها أمر التقدير.	المراغتات.

 <sup>(</sup>١) يستراجع فسي تقصيم شك التناصوري، وعكار في التطبق على قانون المرافعات - الطبعة السابعة ص ٧٤٧ وما بعدها.

#### أكام النقض

صح اقتضاؤه، وإنما تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به، فإن القصل في هذه المقازعة لا يكون بالمعفرضة في أمر التقلير وإنما يكون وعلى ما أقصدت عنه المنكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠ لمنتة ٤٤١ بعنوك إجراءات العرافعات العابية لا إجراءات المعارضة المنصوص عليها في العادة ١٩ من هذا القانون بعد تعينها بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٤ المناه من هذا القانون بعد تعينها بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٤ المناه

وفرا كانست تسدور حسول أساس الانتزام بالرسم وهداه والوفاء به فإن الفصل فيها يكون بسنوك إجراءات المرافعات العادية (\*). المرافعات العادية (\*) العادية (\*) المرافعات العادية (\*) .

175 - كعب قضيت بأن أتنص في انمادة ١٧ من قانون رقم ١٩ لعشة و١٩٤٠ على ألمه بجوز ناوي الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأبر وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان الأمر وفي أنمادة ١٨ من ذات الفيانون المعدلة بالقيانون رقم ١٦ لمنة ١٩٦٤ على أن نقلع المعارضة إلى القيانون المعدمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أي إلى القاضي حسب الأحوال بدل وعلى المحدمة الذي يصح اقتضاؤه فإن (قامتها تكون بالمعارضة في أمر التقدير، أما إذا الرسم الذي يصح اقتضاؤه فإن (قامتها تكون بالمعارضة في أمر التقدير، أما إذا

كانست بدور حول أماس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإنه رفعها إنما يكون بسنوك بجراءات العرافعات العادية (١٠).

١٣٥ - كما قضاء بائله امن المقرر - رعلى ما جرى به قضاء محكمة التقض - أنه إذا كانت المنازعة تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به قان رفعها إنما يكون يسئوك إجراءات المرافعات العادية (١).

177 - كما قضت بأنه إذا كانت المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصبح اقتضاؤه فإن القصل فيها يكون بالمعارضة في أمر التقدير، أما إذا كانت تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإن القصل فيها يكون بسلوك إجراءات العراقعات العلاية ، • • (7).

177 – السنص في المسادة 17 من القانون رقم 10 لسنة 195 يشأن الرمسوم القضائية في المواد العينية على أن ايجوز لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة العابقة وتحصل المعارضة أمسام المحضير عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في تعانية الأيام التناسية تتاريخ إعلان الأمر ايدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أشبه إذا كاتبت المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصح اغتضاءه فإن إقلمتها تكون بالمعارضة في أمر التقدير بإبدائها أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في تم الكتاب، أما إذا كانت تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداد والوفاء به فإن رقعها يكون بعدوي بعدوي إجراءات المرافعات العادية().

<sup>(</sup>١) نقص جنسة ١٩٧٢/٣/٠٠ السنة ٢٣ عند ١ من ١٠٩ قاعدة ١٠٥.

<sup>(</sup>٢) تطمن رقع ٢١١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١٩٨٠.

<sup>(</sup>١) الطعمان رقم ١١٤٤ لدنة ٥١ ق جلمة ١١/٢١/١٩٨٤، مجلة تضايا الدولة المنة ٢٠ ع ٢ عن

<sup>(</sup>٢) المضمن رقم ١٤٤٠ لسنة ٨٥ ق جلسة ١٩٩٠/٣/١٤ - السنة ١١ ع ١ ص ٢٢٩ قاعدة ١٢٢.

 <sup>(</sup>۲) الطعمان رقام ۱۹۶۱ لمنة ۵۹ ق جلسة ۱۹۹۲/۵/۱۰ مجنة القصارة - العنة ۲۱ العدد الأول والثاني - بناير - ديممبر منة ۱۹۹۲ عن ۲۰۰۰.

 <sup>(</sup>٤) تطمن رقم ۲۱۲۲ لمنة ۱۷ ق جنسة ۱۱/۱/۱۹۹۸.

١٣٨ - أن السنص فحسى العادة ١٧ من قانون الرمعوم القضائية في العواد المعنية الصادر برقع ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه الجوز لذي الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في العادة السابقة وتحصل المعارضة أمسام المحضسر عند إعلان أمر التقدير أو يتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأبام التائسية لستاريخ إعسلان الأمر.... وفي العادة ١٨ من ذات القانون بعد معديلها بالقسانون رقم ٦٦ نسنة ١٩٦٤ على أن تقدم المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيستها أمر التقدير أو إلى القاضى حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد مساع أقسوال قلسم الكتاب والمعارض إذا حضر، ويجوز استثناف الحكم في ميعاد خمسة عشسار يوماً من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن ينل - وعلى ما جرى به قضياء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المنازعة ندور حول مقدار الرسم الذي يصح اقتضاؤه فإن الفصل فيها يكون بالمعارضة في أمر التقدير واستثناف الحكم الصائد في ننك المحارضة يكون في خلال خصمة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سيقط الحق فيه، أما إذا كانت المنازعة تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداء والوفساء به فإن القصل فيها يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية باعتبار أن هــذا الطسريق ينطوى على القاعدة العامة في رفع الدعاوى إلا ما استثلى بنص خاص، وهو ما لازعه أن يكون ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى العنازعة فسي أساس الانتزام بالرسوم القضائية أربعين يوماً عملا ينص الفقرة الأولى من السلامة ٢٢٧ من فاتون المرافعات، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن عرض منازعته في قائمة الرسوم محل التداعي بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى مؤسست إياها على عنم انشقال نمته بالرسوم المطالب بها باعتبار أنه كمستأنف المع يصبح الحكم الصادر ضده في أصل النزاع نهائية ولالتزام المستأتف ضدد بها - فإنهيا بذلت تسدور حول أساس الالتزام بالرسم فيكون نظرها والطعن في المكم الصحادر فحيها محكوما بإجراءات العرافعات العادية ومن ثم فإن بيعاد استناف الحكم الصادر بتاريخ ٢٩٩٥/٢/٥٦ برقضها يكون أربعين يوماً طبقاً تنص العادة ١/٣٢٧ مسن قسانون العرافعات وإذ أقام الطاعن استثنافه في ٣/٣/١٥ عامة

يكسون قد الحيم في الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بسقوط الحق في الاستثناة، لرفعه بعد الميعاد قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه (١).

## المخازعة فيما إذا كان يستحق على الدعوى رسم ثابت أو نسبى منازعة في المقدار:

185 - حيث قضت محكمة النقض بأن النزاع الداكر حول كون الرسم الذي يصدح لقله الكتاب اقتضاؤه هو رسم ثابت أو نسبي لا تحبر نزاعا حول أساس الانتزام وعداه أن الوفاء به (١).

۱۱۰ - كما قضت بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النزاع الدائر حول كون الرسم الذي يصح لقلم الكتاب اقتضاؤه هو رسم ثابت أو نسبى لا يعتبر نزاعا حول أسلس الالتزام بالرسم ومداه أو الوفاع به ١٠٠٠ (٣).

بالرمسوم القضائية في المواد المعنية على أنه 'يجوز نذي الشأن أن يعارض في بالرمسوم القضائية في المواد المعنية على أنه 'يجوز نذي الشأن أن يعارض في مقدار الرمسوم الصدائر بها الأمسر المشار إليه في الملاة السابقة، وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قنم الكتاب...' وفي المسادة ١٨ من ذات القانون - المعلة بالقانون ٢٦ نسنة ١٩٦٤ على أنه ' تقدم المسادة ١٨ من ذات القانون - المعلة بالقانون ٢٦ نسنة ١٩٦٤ على أنه ' تقدم المعارضة إلى الماضي حسب المعارضة إلى الماضي عا جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كانت المنازعة تنور حول مقدار الرسم الذي يصبح اقتضاؤه فإن أقامتها تكون بالمعارضة في أمر الستقدير، أمسا إذا كانست تدور حول أساس الالترام بالرسم ومداه والوقاء به فإن رفعها إنما يكون بسلوك إجراءات المواقعات العادية. نما كان نلك، وكان الثابت في أسي الأوراق أن السنزاع يسدور حول ما إذا كان يُستحق على الدعوى - الصادر

<sup>(</sup>١) الطعن رقع ۲۱۸ لسنة ۱۷ ق جلسة ۱۹۹/۲/۲۰

 <sup>(</sup>۲) الطعن رقم ۲۵ السنية ۱۸ ق جلسة ۱۹۶۹/۷/۱۹۶۹.

<sup>(</sup>٣) للطعن رقم ١١٤٦ لمنة ٥٩ ق جلمة ١٩٩٢/٥/٢٠ - مجلة القضاة اللصئية - السنة ٢٦ المند الأول والثاني من ٤٧٠.

بشائها أمر تقدير الرسوم - رسم نعبى أم رسم ثابت حسيمة بتمعث الطاعن من أنها دعوى مجهولة القيمة، فإن العنازعة على هذا النحو تكون حول مقدار الرسم السدى يصبح اقتضاؤه، ولا يعتبر نزاعاً في أسلس الانتزام بالرسم وهداه، ومن ثم فبإن الطعسن فيها يكون بطريق المعارضة في أمر التقدير المنصوص عليه في المائن الأول وقد المنتين ١٧، ١٨ من قانون الرسوم سائف الذكر وبائتالي فإن الطاعن الأول وقد رفيع معارضية في أمر التقدير المشار إليه بطريق التقرير بها في قلم الكتاب، بكون فسد البع الطريق الذي رسمه القانون، وإذ خالف الحكم العطعون فيه هذا النظر وأيد قضاء محتمة الدرجة الأولى بضم قبول المعارضة لرقعها بغير الطريق القانون، فإنه بكون قد أخطا في نطييق القانون معا يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر ناطعن (ا).

المنازعة فيها إذا كانت تستحق الرسوم على المبلغ المحكوم به في الاستنفاذ أم على الفرق بين هذا المبلغ وما حكم به ابتدائيا هي منازعة في المقدار:

157 - فعنست محكمة السنقض بأنه أمتى كان حبنى المعارضة في فائمة الرسسوم منازعة المستأنق في مقدار الرسوم المستحقة على الاستئناف المرقوع منه والمستحقة على الاستئناف المرقوع منه والمستحقة على الاستئناف المرافق المنه والمل يكون تقدير الرسوم على النبلغ المحكوم به في الاستئناف أم على الفرق بين هذا المبلغ وما حكم به أبتدائيا فإن السنزاع على هذه المصورة لا يعتبر نزاعا في أساس الالتزام بالرسوم بل هو تزاع في مقداره مصا يكون سبيل الطعن فيه هو المعارضة التي تعتص بنظرها المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير (١٠).

## المنازعة فيما إذا كان يستحق على الدعوى ربع الرسم أو نصفه منازعة في المقدار:

المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق الفاتون إذ قضى بحم قبول المعارضة في أمر المعارضة في أمر المعارضة في أمر السنقدير على سند من القول بأنها منازعة في أساس الالاتزام بالرسم في حين أن المنازعة تدور حول تقبير الرسم المطالب به ٠٠٠ لتقديم عقد الصلح بين طرفي المنازعة تدور حول تقبير الرسم المطالب به ١٠٠ لتقديم عقد الصلح بين طرفي التحصومة في الباسسة الأولى التي كانت محددة لنظر الدعوى وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول المعارضة لرفعها بغير الطريق القانوني فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، وحيث أن هذا النعى صحيح نلك أن النص في المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ نسنة ١٩٤٤ على أن ١٠٠ لما كان ثلك وكان الحكم المطعون فيه أمر من القوراق أن معارضة الطاعن في أمر السيدة قدد خالف هذا النظر إذ إن البين من الأوراق أن معارضة الطاعن في أمر السنة المنظم وفقا لعقد صلح طرح على محكمة المرضوع في الجنسة الأولى التي حندت لنظر الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في نطبيق القانون مما يستوجب تقضه (١).

## المنازعة فيما إذا كان يستحق على الدعوى ربح الرهم أم يععتحق عليما رسما كاملاً، منازعة في المقدار:

195 - قضت محكمة النقض بأن اللص في العادة 10 من القانون رقم 10 السينة 195 - قضت محكمة النقض بأن اللهواد المدنية على أنه يجوز لذي الشأن أن يعسارض في مقيدار الرسيوم الصندر بها الأمر المشئر إليه في العادة العمايقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقلير أو بتقرير في قلم الكتاب

<sup>(</sup>١١) الطعن رقم ٢٨٧٠ كسنة ٦٣ ق جنسة ٢٣/٠٠.

 <sup>(</sup>٦) لطمان رقمد ٢٨٦ لسانة - ق جلمة ١٩/٥/١٩٦٩ بن ١٢ من ١٣١٦ مشتر إليه بمجموعة القراعات القانونية التن قررتها محكمة النقش في خمسين عامة - الجزء الأول - المجاد الثالث من ٢٠١٠ بد ٢٥١٥.

<sup>(</sup>۱) الطعمان رقع ۱۱۶۶ نسلة ۵۱ ق علمة ۲۱/۲۱/۱۲۸۱ مشار الله بصطة هيئة قضايا النولة ۳ غلمنة ۲۰ - العدد الثاني ص ۲۰۲.

خيى ثمانسية الأبسام القالية لقاريخ إعلان الأمر وفي المادة ١٨ من ذات الفاتون المحلة بالمقانون رغم ٦٦ لعنة ١٩٦٤ على أنه نقدم المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاضي حسب الأحوال ويصدر الحكم غيها بعد سماع أقسوال فلسم الكتاب والععارض إذا حضران يجوز استتناف الحكم في ميعاد خمسة عشسر يوما من يوم صدوره وإلا منقط الحق في الطعن. بدل - وعلى ما جرى به قضساء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المنازعة ندور حول مقدار الرسم الذي يصسح افتضاؤه فإن أقامتها تكون بالمعارضة في أمر التكدير على أن يكون سيعاد استناف الحكم فيها خمصة عشر يوماً، أما إذا كانت ندور حول أساس الانتزام بالرسم ومداد والوقاء به فإن رفعها إنما يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية. المسا كسان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الغزاع يدور حول ما إذا كان يستحق عنسى الدعوى التى أقامها المطعون ضده ربع الرسم المسدد طبقا ننص المادتين ٧١ مسن قانون المعرافعات و ٢٠ مكرر من قانون الرسوم رقم ٩٠ لمنة ١٩٤٤ المضافة بالقانون رقع ٦٦ لسنة ١٩٦٤ تأسيساً على أن الصلح قد تع في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة أم يستحق عنيها الرسم كاملأ طبقا لمفهوم العلاة ٢٠ من قاتون الرسوم العشار إليه فإن العنازعة على هذا النمو تكون حول مقسدار الرسم الذي يصبح اقتضاؤه ولا يعتبر نزاعاً على أسلس الالنزام بالرسم أو مسداد ومن ثم فإن الطعن فيها يكون بطريق المعارضة في أمر التقدير المنصوص علسيه فسني المادتيسن ١٨ ١٨ من قاتون الرسوم سالف الذكر ويخضع استثناف الحكم الصادر فيها للميعاد المبين في هذه المادة الأخيرة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه (١).

150 - كمنا قضيت بيأن النص في المادة ١٧ من القانون رقم ١٠ لمنة ١٩٤٤ بالرمسوم القضيائية في المواد المعنية على أنه البجوز لذي الشأن أن بعيارض فيي مقيدان الرسيوم الصادر بها الأمر المشان إليه في المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب

في تمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر ... وفي المادة ١٨ من ذات القانون المعللة بالقننون رقم ٦٦ ثبينة ١٩٦٤ على أنه تقدم المطرضة إلى المحكمة النتي أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاضي حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقسرال قدّم الكتاب والمعارض إذا حضر ... يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمية - علي أنب إذا كانبت المنظرعة تعول حول مقدار الرسم الذي يصبح اقتضاؤه، فابن انقصل فيها يكون بالمعارضة في أمر التقدير، أما إذا كانت تدور حولي أساس الانتزام بالرسع ومداه والوقاء به، فإن القصل عيها إثما يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية. ثما كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أن النزاع فيها يدور حول ما إذا كان يستحق على الدعوى التي أقلمها العطعون ضده ربع الرسم المسبعد طبقا لنص المادتين ٧١ مرافعات، ٢٠ مكرراً من القانون رقم ٩٠ لمستة ١٩٤٤ تأسيماً على أن الصنح قد تم في الجلسة الأولى لنظر الدعوى، وقبل بدء المسرافعة، أم يستحق عليها الرسم كاملاً بصدور حكم قطعي فيها دون الحاق الصالح بمحضر الجنسة، وكانت هذه المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصبح المُتضبيان ولا تعتبر مستازعة في أساس الالتزام بالرسم أو مداه، ومن تُم فإن مسببيلها يكون بالمعارضة في قلع الكتاب، وإذ التزم الحكم المطعون قيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خانف انفاتون أو أخطأ في تطبيقه، ويضحي النعي عليه على غير اعماس <sup>(۱)</sup>.

طلب احتصاب الرسوم على أصاس الضريبة وليعت التحريات هنازعة في الهقدار:

٩٠٠ - تضبت محكمية النقض بأن النص في المادة ١٠١ من القانون ٩٠٠ لمنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية على أن يجوق اذى الشأن أن يعبارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في انسادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر علد إعلان أمر التقاير أو بتقرير في قام الكتاب

<sup>(</sup>١) الطعن رقم ٢٦٢٦ لدنة ١٣ في جضة ٣٠٠٠. (١)

يعسد مسن المسبادئ الأسامسية لنظام النقاضي التي لا يجوز مخالفتها ولا بجوز

المخصوم السنزول عنها، فإن الحكم المستأنف يكون بقضائه المشار إليه قد وقف

عند حد المظهر الشكلي لقبول المعارضة من حيث طريقة رفعها ولم يتجاوز النظر

فيما عدا ذنك، ومن نم يتعين إحالة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل غيها (١).

قسانون المرافعات وإجازت إبداءه في أي حالة كانت عليها الدعوى هو الدفع الذي

يسرمن إلسى الطعسن بعسدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة

والمصطحة والحسق فسي رفعها باعتباره حماً مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع

الدعسوى بطلب تقريره كالحدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو

الانقضاء الندة المحددة في القانون لرفعها وتحو ذلك مما لا يختلط بالدقع المتعلق

بشكل الإجراءات من جهة ولا بالدفع المتصل بأصل الدق المنتازع عليه من جهة

أخرى، وينبني عنى ذك أن المادة ١١٠ المشار إليها لا تنطبق إلا على النفع بحبم

القبول الموضوعي وهو ما تستنف به محكمة أول درجة ولايتها عند الحكم بقبولمه

ويطسرح الاستثناف للمقام عنه الدعوى برمتها أسام محكمة الاستثناف فإذا ألغته

وقبات الدعوى فلا يجوز لها أن تعيدها إلى محكمة أول درجة بل عليها أن تفصل

فسى موضوعها دون أن يعب فلك من جانبها تصدية، ومن ثم لا تنظيق انقاعدة

السواردة فسي العادة ١١٥ سالفة البيان على النفع الشكلي الموجه إلى إجراءات

الخصدومة وشدكامها وكيفية توجيهها والذي يتخذ اسم عم القبول لأن الجرة هي

يعقسيقة المشع ومسرماه وليس بالتسمية التي تطلق عنيه، وهو بهذه المثابة لا

تسسمننف محكمة أوني درجة والإينها في نظر الدعوى بالحكم بقبوله مدا يتعين معه

علمي المحكمية الاستثنافية إذا ما إلغت هذا الحكم - في حاتة استثنافه - أن تعيد

الدعسوى إلى محكمة أول درجة لتظر موضوعها لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها

فيه ولا تمثك المحكمة الاستتنافية النصدى نهذا العوضرع لما يترتب على ذلك من

تقويست إحسدي نرجت التقاطعي عثلي الخصوب وتعا كان ذلك وكاتت محكمة أول

١٤٨ – كما قضت بأن الدفع بعدم القبول والذي نصت عليه المندة ١١٥ من

ف... ثمانية الأبام التالية لتاريخ إعلان الأمر أينل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمسة - علسى أنسه إذا كانست المنظرعة تدور حول مقدار الرصم الذي يصبح اقتضاؤه فإن إقامتها تكون بالمعارضة في أمر التقدير بإبدائها أمام المحضر عند إعسلان الأمسر أو يستقرير في قام الكتاب، أما إذا كانت تدور حول أساس الالترام بالرسم ومداه والوفاء به قان رفعها إنما يكون يسلوك إجراءات المرافعات العادية، المساكان ذلك وكنن الثابت في الأوراق أن معارضة الطاعن في أمرى التقنير محل السنزاع تتصبب على مقدار الرسم المستحق ووجوب احتسابه علني أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسأ لربط الضريبة على العقار موضوع الدعوى الصادر فيها أمسراً السنقدير وليعست بناء على التحريات التي قام بها قلم الكتاب، وكانت هذه المستنزعة لانتور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به وإنما تنور حول تقديسر قلسم الكتاب للرسم الذي يصبح اقتضاؤه، فإن إقامة هذه المنازعة لا تكون بسلوك إجراءات التقاضي العادية وإتما تكون بطريق المعارضة في أمرى التقدير عنسى نحو ما سلف بياته، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ويني قضاءه بحم قبول الدعوى على سند من أنها منازعة في أساس الالنزام بالرسوم والوفاء يهسا فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، وإذ حجبه هذا الخطأ عن القصل في موضوع الدعوى فإنه يكون مشوياً بقصور يبطله بما يوجب تقضه نهذا السبب(١). قضاء الكم بعدم قبول المعارضة لرفعما بغير الطريق القانوني لا تستنفد به محكمة أول درجة ولايتما في نظر الموضوع:

۱۶۷ - قضت محكمة النقض بأنه إذ كانت محكمة الدرجة الأولى لم نستنقد والإستها في نظر موضوع المعارضة في أمر تقدير الرسوم بالقضاء بعدم قبولها السرفعها بغسير الطريق القانوني، وكانت محكمة الاستناف لا تملك التصدي لهذا الموضسوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضي على الخصوم، باعتبار أن مبدأ النقاضي على درجتين - وعلى ما جرى به غضاء هذه المحكمة -

(۱) خطمن رقم ۲۹۲۲ لسنة ۱۲ ق جلسة ۲۱ م۱۹۹۸.

<sup>(</sup>١) الطعن رقع ٤٨٧٦ للبنة ٦٦ في جلسة ٢/١٦/٠٠٠.

درجة بقضائها بحم قبول المعارضة لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون قد وصف وقفت عند حد المظهر الشكلي لأساس الدعوى مما ينأي بهذا القضاء عن وصف الدفع بعضم القبول الموضوعي الذي تستقد به المحكمة ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى مما يوجب على محكمة الاستناف بعد إثقائها الحكم المستأنف إعسادة الدعوى إلى محكمة أول درجة تلفصل في موضوعها دون أن تتصدى لهذا الفصل حتى نتفادى تقويت درجة من درجات التقاضي على القصوم الذي هو من المبادئ الأسامية للنظام القضائي لا يجوز المحكمة مخالفتها كما لا يجوز النزول عنها ونتصدى له محكمة التقض من نتفاء نفيمها لتطقه بالنظام العام، وإذ خالف الحكم المطعون فيها هذا النظر وقضي في الدوضوع فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه().

#### سقوط الرسوم بالتقادم منازعة في أساس الالتزام:

199 - فضت محكمة النقض بأنه إذا كان مبنى المعارضة التى فصلت فيها محكمة الاستتناف أن الرسوم قد سقطت بعضى أكثر من خمس منوات على قاريخ استحقاقها وأن المسورث المحكسوم عليه بمصاريف الدعوى لم يعرى شينا وأن زوجسته المعارضية لا تسأل عن الرسوم إلا يقدر نصيبها في التركة وكانت هذه المستازعة لا تسور حول تقدير قلم الكتاب للرسم الذي يصع اقتضاؤه وإلما تدور حول أسلس الانتزام بالرسم ومداه والوقاء فإن القصل في هذه المنازعة لا يكون بالمعارضة في أمر التقدير وإنما يكون وعلى ما أقصمت عنه المنكرة الإيضاهية بالمعارضة في أمر التقدير وإنما يكون وعلى ما أقصمت عنه المنكرة الإيضاهية المعارضة في أمر التقدير وإنما يكون وعلى ما أقصمت عنه المنكرة الإيضاهية المعارضة المنازعة لا إجراءات المعارضة المنفوض عليها في العادة ١٨ من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون المعارضية المنازضة ١٩٤٤ المنازعة ١٩ من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون

## أَ المنازعة في أساس الالتزام بالرسم تخضع لأحكام القانون رقم ٧ أصنة ٢٠٠٠ بشأن لجان التوفيق:

التوفسيق (۱) علمي أنه ينشأ في تل وزارة أو محافظة أو هينة عامة وغيرها من القانون رقم ۷ لسنة ۱۰۰ بشأن لجان التوفسيق (۱) علمي أنه ينشأ في تل وزارة أو محافظة أو هينة عامة وغيرها من الأفسسخاص الاعتسبارية العامسة لجسنة أو أكثر، للتوفيق في المنازعات المدنية والتجارية والإدارية التي تنشأ بين هذه الجهات وبين العاملين بها، أو بينها وبين الأقراد والأشخاص الاعتبارية الخاصة.

وتتص المادة الرابعة من القانون سائف الذكر على أنه 'عدا المنازعات التى تكسون وزارة الدفساع والإنستاج الحسريى أو أى من أجهزتهما طرفا فيها وكذلك المستازعات المتحلقة بالمحقوق العينية العقارية وتلك التى تفردها القوانين بأنظمة خاصسة، أو توجسب قضها أو تسوينها أو نظر التظلمات المتحلقة بها عن طريق لجسان قضسانية أو إداريسة أو ينفق على فضها عن طريق هينات تحكيم، تتولى النجسان المنصسوص عليها في العادة الأولى من هذا القانون التوقيق بين أطراف العنازعات الترقيق بين أطراف

ونسنص المسئدة الحالية عشر من ذات القانون أيضاً على أنه عدا المسئنل التى يختص بها انقضاء المستعجل، ومنازعات النتفيذ وانطلبات الخاصة بالأوامر على العرائض والطلبات الخاصة بأوامر الأداء، وطلبات إلغاء القرارات الإدارية المقترنة بطلبات وقف التنفيذ، لا تقبل الدعوى التى ترفع ابتداء الى السحاكم بشأن المسئازعات الخاصسعة لأحكام هذا القانون إلا بعد تقديم طلب التوفيق إلى اللجنة السختصة وفوات المبعاد المقرر الإصدار التوصية، أو المبعاد المقرر لعرضها دون قبول، وفتاً نحكم العادة العمايقة.

ومفاد هذه النصوص مجتمعة أن المنازعات الخاضعة الأحكام القانون رقم ٧ المسنة ١٠٠٠ لا تقبل أمام المحاكم إلا بعد تقديم طنب المتوفيق بشأنها إلى اللجان

<sup>(1)</sup> الطعن رقم ۲۸۱۸ لسفة ۱۰ ق جنسة ۲۰۱۶/۱۰۳.

THE LANGUAGE WATER CONTRACTOR STATE OF THE CONTRACTOR (T)

<sup>(</sup>۱) عستر منا القانون بناريخ ۲۰۰۰/۱۰/۱ وحمل به اعتبارا من ۲۰۰۰/۱۰/۱.

المختصصة وفوات العيعاد العقرر الإصدار التوصية - متون يوماً من تاريخ تقديم الطلب السي اللجنة - أو الميعاد المقرر العرضها دون قبول - خمسة عشر يوماً التالبة لحصول العرض - فإذا ما لجا صاحب انشان إلى المحتمة مباشرة دون اللجوء السي لجان التوفيق في المنازعات الخاضعة الأحكام القانون رقم المسفة اللجوء السي لجان التوفيق في المنازعات الخاضعة الأحكام القانون رقم السفة اللجوء الدي رميمه القانون.

لمساكان للك، وكانت المنازعة في أساس الالتزام بالرسم هي منازعة مدنية تخطسع للقواعد العامة في قانون العراقعات، وهي من المنازعات غير المستثناة مسن الخطسوع الحكام انقانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠، ثدًا فإنه يتعين على صاحب الشأن اللجوء بشائها ابتداء إلى لجان التوفيق وإلا كانت دعواد غير مقبولة.

أمسا المعارضية في متدار الرسم غهى من المنازعات التي تفردها القواتين بانظمة خاصة – المادتين ١٩،١ من القانون ، السنة ١٩٤٤ المحل بالقانون وقسم ٢٠ لسنة ١٩٤٤ المحل بالقانون وقسم ٢٠ لسنة ١٩٠٤ المحل بالقانون وقسم ٢٠ لسنة ١٩٦٤ – وبالتالي فهي تخرج من اختصاص لمجان التوفيق عملاً بنص المادة الرابعة من القانون وقع ٧ نسنة ، ، ، ، ، ويتعين على صاحب انشأن فيها اللجوء إلى المحكمة المختصة مباشرة (١).

#### أتجاه جديد لمحكمة <u>النقض</u> فم المناذعة فم يقيل السروي

## يجيز رفع المنازعة في مقدار الرسوم بصحيفة اتفاقاً مع الأصل العام المقرر بالمادة ٢٣ مرافعات

101 - رغم أن قضاء النقض قد نواتر واستقر على التفرقة في طريقة رفع المنازعة بين المعارضة في مقار الرسوم حيث تكون أما أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير وأما بتقرير بقلم الكفاب، وبين المنازعة في أساس الانتزام حيث تكون بالإجسراءات الععسنادة لسرفع الدعوى وذلك على النحو السالف بسطه، ومع أن محكمسة النقض قد رفضت بجنسة 11/11/19 الطعن رقم 1777 الذي كان

المسنة عديد بيسن أمر تقدير الرسوم القضائية وأمر تقدير رسوم الشهر العقارى، مؤسسة محكمة النقض قضاؤها برفض طعن النيابة العامة بقالة أن ما ورد بنص مؤسسة محكمة النقض قضاؤها برفض طعن النيابة العامة بقالة أن ما ورد بنص المسادة ١٧ مسن القسائون ١٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المعنية هو نص مقاير تعلماً لما ورد بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٠٤ بشسأن رسسوم التونسيق والشهر إلا أنها - محكمة النقض - أجازت في أحكام حديثة لبا رفع المتازعة في مقدار الرسوم بصحيفة دعوى بالإجراءات المحتذة اتقاقاً مع الأصل العام المقرر بالمادة ٢٦ مراقعات، ونظرا الأهمية هذا المحتذة اتقاقاً مع الأصل العام المقرر بالمادة ٢٣ مراقعات، ونظرا الأهمية هذا المحتذة القانون وبعضاً من أحكامها في هذا الشأن فيما يلي:

المستقد المعلمة النقض بأنه الميث أن الوقائع - على ما يبين من المحكم المعلمون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم المحكم المعلمون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم المحكم المحلمون ضده بصفته بحسيفة أودعت قلم الكتاب بطلب الحكم يتعبل أمرئ تقدير الرسوم القضائية رقسي ١٩٤٤، ١٩ لسينة ١٩٩٠ - ١٩٩٩، الأول بتقيير مبلغ ١٣٨٠، ١٩٠ جنية كرسوم خدمات وإعادة كرسوم نصيبية والسناني بتقدير مبلغ ١٣٠، ١٩٩٦ جنيه كرسوم خدمات وإعادة السنقدير طبيقا للأسوى القاتونية. حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ارقعها بغير الطبريق القاتوني نقيام المنازعة حول مقدار الرسم استأنف الطاعنة نلك الحكم الاستقاف رقيم ١٩٤١ لمستة ٢٧ ق بني سويف وفيه قضت المحكمة بقبول الاستقاف رقيم الدولي الدوسوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف طعت الطاعنة في الاستقاف شكلاً وفي الدوضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف طعت الطاعنة وعرض الطاعنة على عرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت الطاعبة وأبيها المنابة رأبيها.

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على المحكم المطعون فسيه الخطأ في تطبيق القانون حين قضى بعدم قبول الدعوى لرفتها بغير الطريق القسانوني تأسيساً على أن المعارضة في أمر تقنير الرسوم القضانية قاصر على طسريق إبدائها أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو يتقرير في قام الكتاب في

 <sup>(</sup>١) براجع (قانون أحان التوفيق في بعض مناز عنت الدولة) المستشار أرعبه الرحيم على - الطبعة الثانية دامنة ٢٠٠١ دام الرحاد على

حيسن أن هــذا الطسريق لا يحسول دون الطريق الذي رسمه العشرع أصلاً لرفع الدعلوي والطعون وذلك بإيداع الصحيفة قلم الكتاب مما يعيه ويستوجب نقضه.

وحيث أن هذا النعي سديد أنك أن مفاد نص المادة ٦٣ من فانون العرافعات أن الأصل في رفع الدعاوي أن تكون بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة. وقد أغصح المشسرع في المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ عن أنه وأن كاتست التشمريعات الموضموعية هي موطن العلل بمضمونه وفحواه، فإن التشميريعات الإجرائسية هي آلية الطريق والأداة، ذلك أن الرسانة الأولى والأخبرة التقمسريعات الإجرانسية أن تكون أداة طبعة ومطية فلولا لعدل سهل المناق مأمون الطريق لا يحتفل بالشكل ولا يتوذ به إلا مضطر يصون به حقاً أو يرد باطلاً..." وأنه تبسيطا للإجراءات وتيسيرا نسبل التقاضي رأى المشرع توجيد الطريق الذي يسلكه المتقاضسي فسي رغسع الدعاوي والطعون، واختار في هذا الشأن اعتبار الدعوى أو الطعن مرفوعاً بمجرد إيداع صحيفته قلم الكتاب... نما كان ذلك وكان السنص في المادة ١٧ من قانون الرسوم القضائية رقع ٩٠ لسنة ١٩٤٤ علم أنه البحدور لحذى الشدأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر... وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في ظم الكتاب في تمانية الأيام التنالية لتاريخ إعلان الأمر ... مؤداه أن المشرع ارتأى أن يكون رفع التظلم مسن الأمسر الصسادر بستقدير الرسوم القضائية بهذا الطريق الاستثنائي تبسيطا الإجسراءات وتنسيرا على المنقاضين دون أن يمنع ذوى الشأن من سلوك الطريق السناى أورده فيسى العادة ٣٣ من قانون العرافعات بحسباته الأصل العلم في رفع الدعساوي والطعمون، ومستى تحقق ذلك فإنه يستوى في واقع الأمر رفع النظام بإبدائه أمام المحضر عن إعلان أمر التقدير أي يتقرير في قدم الكتاب أو يصحيفة وصين تسم قلا على المنظلم أن هو أودع قلم الكتاب في الميعاد المقرر - بدلا من الستقرير - مسحيقة اتطسوت على بيانات استهدف منها رفع تظلمه إلى المحكمة المختصة للقضاء له بتعيل التقدير، وكان للحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه وأن اسبغ على الدعوى تكييفها الصحيح واعتبرها منازعة في عقدار الرسوم ١٤ أنه قضى بعدم فبولها لرفعها بصحيفة أودعت فلم الكتاب وليس بتقريل في فلم الكسناب أو أمسام المحضر عند إعلان أمر التقدير فإته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون يعا يوجب نغضه

وخيث أن الاستثناف صالح لقصل فيه.

وحيث أن الحكم المستأنف قد وقف بقضائه عند حد المظهر الشكلى لقبول السنظام من حيث طريقة رفعه ولم يجاوز النظر الى ما عدا ذلك فإنه بنعين إحالة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها.

<u>ا سينا</u> ك نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وألزمت المطعون ضده بصفته المصاريف ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة وحكمت في موضوع الاستثناف بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة بني سويف الجزنية وألزمت المستأنف ضده بصفته المصاريف ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة(۱).

مبن الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن الوقائع – على ما يبين مبن الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقدم ٨٤٨ لمسنة ١٩٩٩ مبنى بنى سويف الابتدائية على المطعون ضدد بصفته بعسحيفة أودعت قام الكتاب بطلب الحكم بنصيل أمري يقدير الرسوم القضائية رقمسى ١٩٥٤ عدم لمسنة ٩٨ / ١٩٩٩ المسائرين بمبلغ ١٩٩٨،٧٥ جنيه رسوم نسببة وسبلغ ١٨٤٩،٣٨ جنيه رسوم خدمات وإعادة التقبير طبقاً للأسعى القانونسية. حكمت المحكمة بعلم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القاتوني لقيام المسنئزعة حول مقدار الرسم استأنفت الطاعنة ذلك الحكم بالاستنتاف رقم ١٠٦١ أسوض ح برفضه وتأييد الحكم المعتانة، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق التقنس. وأودعت النبابة منكرة أبنت فيها الرأى بنقضه. وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحدت جنسة لنظره وفيها التزمت النبابة رأيها.

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد نتعى به الطاعنة على الحكم المطعون فسيه الخطأ في تطبيق القانون حين قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني تأسيعاً على أن المعارضة في أمر تقدير الرسوم القضائية غير جائزة إلا

PROMPA ALL SAN SOUTH OF SAN TO

بإيدائها أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو يتقرير في قلم الكتاب في حين أنه البحسور إبداؤها بالطريق الذي رسمه المشرع أصلاً لرفع الدعاوى والطعون وذلك بإيداع الصحيفة قلم الكتاب معا يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث أن هذا النعي سديد ذلك أن مقاد نص المندة ٦٣ من قانون المرافعات أن الأصلى فلم رفع الدعاوى أن تكون بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة - وقد أفصح المشرع في المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ عن أنسه أرأن كانت التشريعات الموضوعية هي موطن العدل بمضموله وفعواه، فإن النشمريعات الإجرانسية عن أنية الطريق والأداة، ذلك أن الرصالة الأولى والأخيرة للتغسريعات الإجرائسية أن تكون أدأة طيعة ومطية نكولا نحل سهل المنال مأمون الطسريق لا يحتفل بالشكل ولا يتوذبه إلا مضطر يصون به حقاً أي يرد باطلاً...' وأنه تبسيطاً للإجراءات وتيسيراً لسبل التقاضي رأى المشرع توحيد الطريق الذي يسملكه المتقاضمي فمن رفسع الدعاوي والطعون، واختار في هذا أنشأن اعتبار الدعوى أو الطعن مرفوعاً بمجرد إيداع صحيفته قلم الكتاب... لما كان ذلك وكان السنص في المادة ١٧ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه يبوز الذي الشائل أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر... وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقهير أي بتقرير في قلم الكتاب في نُمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر... مؤداد أن المشرع ارتأى أن يكون رفع التظلم مسن الأمسر الصائل بستقدير الرسوم القضائية بهذا الطريق الاستثنائي تبسيطا اللهدراءات وتيسيرا على المتقاضين دون أن يمنع ذوى الشأن من معاولته الطريق السدى أورده فسي المادة ٦٣ من قانون المرافعات بتحسبانه الأصل العام في رفع الدعساوي والطعسون، ومستى تحقق ذلك فإنه يستوى في واقع الأمر رفع التظلم بإبدائيه أماد المحضر عن إعلان أمر التقدير أل بتقرير في قلم الكتاب أو يصحيفة ومسن تسم فلا على المنظلم أن هو أودع قلم الكتاب في المبعاد المغرر - بدلا من الستقرير - صحيفة الطبوت على بيانات استجنف منها رفع تظلمه إلى المحكمة المختصمة للقضاء له بتعديل التقدير وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم العطعون فيه وأن بسبغ على الدعوى تخييفها الصحيح واعتبرها منظعة في مقدار الرسوم إِنَّ أَنَّهُ فَضَلَى يَحْمُ فَيُونَهَا لَوَقَعُهَا بَصَحَيْفَةً أَوَدَنَتَ فَلَمُ الْكِتَابِ وَلَيْسَ بِتَقْرِينَ فَي قَلْمُ

الكستاب أو أمسام المحضر عند إعلان أمر التقدير فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

وحيث أن الاستثناف صائح لغصل فيه.

وحيث أن الحكم المستأنف أن وقف بقضاته عند حد المظهر الشكلى تقبول السنظم من حيث طريقة رفعه ولم يجاوز النظر الى ما عدا ذلك فإنه يتعين إحالة القضية إلى محكمة أول درجة نتقصل فيها.

" السنال المحكمة الحكم المطعون فيه والزعت المطعون فيه والزعت المطعون ضده بصنفة المصاريف ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة وحكمت في موضوع الاستثناف بإلغاء الحكم المستأنف وإحانة القضية إلى محكمة بني سويف الابتدائدية والزست المطعون ضده بصفة المصاريف ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة(١).

101 - بعد \_ كما قضت محكمة أيضاً في حكم أخر تها بأن مقاد نص المعادة ٣٠ من قاتون العرافعات أن الأصل في رفع الدعاوى أن تكون بصحيفة تودع قلم كستاب المحكمة، وقد أقصح المشرع في المنكرة الإيضائحية نقاتون العرافعات رقم ١٩٠ اسستة ١٩٠٨ عسن أنه أوأن كانت التشريعات الموضوعية هي موطن العدل بمضمونه وقصواه، قإن التشريعات الإجرائية هي آلية الطريق والأداة، ذلك أن الرسسالة الأولسي والأخيرة للتشريعات الإجرائية أن تكون أداة طبعة ومطية نثولا العسل سهل المنال مأمون الطريق لا يختفل بالشكل ولا يلوذ به إلا مضطر يصون بسه حقاً أو يسرد باطلاً... وأنه تبسيطاً للإجراءات وتيسيراً لسبل التقاضي رأى المشرع توجيد الطريق الذي يعملكه المتقاضي في رفع الدعاوى والطعون؛ والختار المسلم عترجيد الطريق الذي يعملكه المتقاضي في رفع الدعاوى والطعون؛ والختار ألى مذا الشأن اعتبار الدعوى أو الطعن مرفوعاً بمجرد إيداع صحيفته قلم الكتاب أساكان نات وكان النص في المادة ١٧ من قاتون الرسوم القضائية رقم ١٠ الأمر... وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأبام التائية نتاريخ إعلان الأمر... مؤداه أن المشرع أرتأى أن الكتاب في ثمانية الأبام التائية نتاريخ إعلان الأمر... مؤداه أن المشرع أرتأى أن الكتاب في ثمانية الأبام التائية نتاريخ إعلان الأمر... مؤداه أن المشرع أرتأى أن التشرع أرتأى أن الكتاب في ثمانية الإبام التائية نتاريخ إعلان الأمر... مؤداه أن المشرع أرتأى أن

<sup>(</sup>۱) الطمن رقر ۱۷۲۱ نسنة ۷۰ ق. علمية ۱۰/۵/۱۰.

الاستثنائي تبسيطا للإجراءات وتيصيرا على المتقاضين دون أن يمنع دوى الثمان من سنوك الطريق الذي أورده في المادة ٦٣ من قانون المرافعات بحسبانه الأصل العام في رقع الدعاوى والطعون، ومنى تحقق ذلك فإنه يستوى في واقع الأمر رفع السقطام يليدانسه أمام المحضر عن إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب أو بصحيفة ومن ثم فلا على المتظلمة إن هي أودعت قلم الكتاب في المبعاد المقرر بسدلا مسن التقرير - صحيفة انطوت على بيانات استهدفت منها رفع تظلمها إلى المحكمسة المختصة للقضاء لها بتعديل التقدير وكان الحكم الابتدائي العويد بالحكم المضعون فيه قد صدر موافقاً نهذا النظر فإنه يكون صحيحاً قانونا ويكون النعي على غير أساس ولما تقدم يتعين رفض الطعن (١٠).

## التعليق على انجاء مدكمة النقض الجديد بذت وص جنواز رفع المنازعة في مقدار الرسوم بصحيفة دعوي:

عدا - إذا تانت محكمة النقض قد نحت أخيراً إلى تبسيط إجراءات التقاضى والتيسير على المواطنين فأجازت رفع المتازعة في مقدار الرسوم بصحيفة دعوى بالإجمراءات المعتادة وسوت في ذلك بين المفازعة في مقدار الرسوم زفي أساس الاسترام بها في طريقة رفع المفازعة - على النحو المائق بسطه - إلا أن عذا الاتجاه لا ينال عن خصوصية المعارضة في مقدار الرسوم وتباينها عن المنازعة في أساس الالترام وبانتالي فإن هذا الاتجاه يظل قاصراً على طريقة رفع المنازعة في المقدار ومن ثم فيته في تقديرنا يتعين مراعاة الاتي:

أرياً: أن البساد محكمة النقيض قاصر على طريق رفع المنازعة في مقدار الرسوم فأجاز رفتها بصحيفة أو أمام المحضر أو بتقرير بقام الكتاب وهذا الانجاد لا بسنان من بقاء طريقة رفع المنازعة في أساس الائترام بالرسم على حاله بحيث لا يجسوز رفع المنازعة في أساس الائترام بالرسم (لا بصحيفة دعوى بالإجراءات المنازعة في أساس الائترام بالرسم (لا بصحيفة دعوى بالإجراءات المنازعة غير مقبولة.

أن يأت يأ: أن محكمة السنقض سدوت بين الععارضة في مقدار الرسوم وبين العسنارعة في أساس الالتزام بها في خصوص طريقة رفع المنازعة فقط ومن ثم أبته ينعين على المعارض إذا ما أقام معارضته في مقدار الرسوم بصحيفة دعوى بالإجسراءات المعتادة أن يلتزم بالميعاد المقرر بنص المادة ١٧ من قانون الرسوم المقضائية رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ وهو ثمانية أيام من تاريخ إعلان الأمر وبانتائي بتعب عليه أن يقيد صحيفة دعواه خلال الميعاد المضروب وإلا كانت متازعته غمير مقبولة ترفعها بعد الميعاد، وهذا واضح من الاتجاء المحكمة حيث أوردت بأمياب حكمتها أنه ومن تم فلا على المنظم أن هو أودع قلم الكتاب – في الميعاد المقبرر – بدلاً من التقرير، صحيفة انطوت على بيانات استهدف منها رفع تظلمه المقبر ر – بدلاً من التقرير، صحيفة انطوت على بيانات استهدف منها رفع تظلمه الله بتحيل التقدير ... (١٠).

تألستاً: أن المعارضة في مقدار الرسم وإن كان يجوز رفعها بصحيفة إلا أنها يجسب أن ترفع إلى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الأحسوال عملا بنص المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم الفضائية، حسال أن المستازعة في أساس الانتزام يجبأن ترفع الى المحكمة المختصة طبقا لقواعد الاختصاص القيمي.

رابعاً: أن المعارضة في مقدار الرسوم وإن كان يجوز رفعها يصحيفة إلا أن مسيعاد استنشاف الحكم الصادر فيها يظل كما هو خمسة عشر يوماً من تاريخ عسدوره بخلاف المنازعة في أساس الالترام التي تستأنف خلال أربعين يوماً عملا بالقواعد العامة.

خامساً: أن المعارضة في مقدار الرسوم وإن كان يجوز رفعها بصحيفة إلا أنها تستزل مسن الدعوى الموضوعية الصائر فيها أمر التقدير منزلة الفرع من أصله بالنسبة لمدى جواز استثناف الحكم الصائر فيها من ناحية تصاب الاستثناف ولا عسرة فسني ذلك بالمبنغ الوارد بأمر التقدير، أما المنازعة في أسلس الالترام فيسى تخصص للقواعد العامسة في تقدير قيمة الدعوى ولا علاقة لها بالدعوى المنوضوعية الصائر فيها أمر التقدير إذ هي تعد بمثابة دعوى براءة ذمة.

<sup>(</sup>١) - نظمن رقم ۲۲۵۸ نسخة داداق للشبية ۲۲۸۲ ورد، ۳، ۲۰

اتجاه معكمة النقض الجديم — بخصوص جواز رفع المنازعة في مقدار الرسم بصحيفة - لا يعتبر عدولاً عن اتجاهما السابق في التفرقة بين المنازعة في المقدار والأساس ونلك لعدم صدوره من هيئة عامة:

107 - تسنص المسادة السرابعة مسن القانون رقم 13 لعدة 1971 بشأن السلطة القضائية على أنه تشكل الجمعية العامة لمحكمة النقض، هيئتين بالمحكمة كسل منها أحد عشر مستشاراً برئاسة رئيس المحكمة أى أحد نوابه أحالهما المواد الجنائية والثانية للمواد المعنية وغيرها.

وإذا رأت إحسدى عرائر المحكمة الحول عن مبدأ قاتونى قرزته أحكام سابقة أحاست الدعوى الى البيئة المختصة للمحكمة للفصل فيها وتصدر البيئة أحكامها أبالعدول بأغنبية سبعة أعضاء على الأقل.

وإذا رأت إحسدى النوائر العنول عن سبداً قاتونى قررته أحكام سابقة صادره سبن دوائسر أخسرى أحائت الدعوى إلى الهيئتين مجتمعتين للفصل فيها، وتصدر الأحكام في هذه الحالمة بأغلبية أربعة عشر عضواً على الأقل!

وسفساد هذا النص أنه إذا رأت إحدى دوانر سحكمة النقض العدول عن مبدأ فساتونى سبق أن قررته الدائرة في أحكام سبقة فإنه يتعين عليها إحالة الدعوى إلى الهيئة العختصة بالمحكمة - جنشية كالت أم مدنية وتجارية و أحوال شخصية - وذلك الفصل في الدعوى، وتصدر الهيئة أحكامها بالعول بأعلية سبعة أعضاء على الأقل.

أما إذا رأت إحدى دوائر محكمة النقض العدول عن مبدأ قانونى قد سبق أن قَمَرونَهُ دواتسر أحسرى بالمحكمة أحالت الدعوى إلى الهينتين الجنائية والمدنية مجتمعتين للقصل فيها، وتصدر أحكامها بالعدول بأغلبية أربعة عشر عضواً على الأقل.

ويتطبيق نك على طريقة رفع المنازعة في مقدار الرسوم القضائية نجد أن أحكسام محكمسة الثقض جاءت متواترة ومستقرة على التنزقة بين المعارضة في مقدار الرسسوم وبين العنازعة في أساس الانتزام، ومن ثم فإنه كان يتعين على الدائسسرة المختصسة التي أصدارت الحكسم رقسم ١٤٤٣ لسنة ٧٠ ق بجلسة

• ١/٤/١ وما تلاه من أحكام أجازت فيها رفع المعارضة في العقدار بصحيفة – كسان يتعين عليها – أن تحيل الأمر إلى الهيئة العامة تامواد العنفية والتجارية والأحوال الشخصية وعلى الهيئة المنكورة أن أربت الحول عن مبعثها السابق أن تصدر أحكامها بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل أسوة بما فعلته بالمنعبة لأمر تقديد رسوم الشهر العقاري والتوثيق الذي صدر بشأنه عدولاً من الهيئة العامة للمدواد المعنسية والتجارية والأحوال الشخصية والتي أجازت فيه رفع المنازعة بصحيفة دعوى أو يتقرير بقلم الكتاب أو أمام المحضر وذلك في الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٠ ق بجنسة ١٢/١/١٥٩٠.

لما كان نلك، وكان النجاه محكمة النقض والذي أجازت فيه رفع المنازعة في مقدار الرسوم القضائية بصحيفة دعوى بالإجراءات المعتادة قد صدر من إحدى العواتسر المنسية تمحكمة السنقض ولم يصدر من الهيئة العامة المواد المنتية والتجارية والأحوال الشخصية - أسوة بأوامر تقدير رسوم الشهر العقري - انائية فإنسه لا يعد الاتجاه السابق عنولا عن أحكام محكمة النقض التي فرقت فيها بين المنتزعة في الأساس والمنازعة في مقدار الرسوم القضائية بخصوص طريقة رفع المسئازعة على النحو السائف بسطه ولذا فإنه بتعن في تقليرنا التست بلحكام محكمة النقض السائف بعطة بالنفرقة بين المنازعة في المقدار والأساس في طريقة رفع المسئازعة، وذلك حتى يعرض الأمر من جنيد على محكمة النقض بهينستها العامة كي تقول كلمتها في الموضوع حتى يمكن القول بأن هناك عدولا مسن عدمه، وإلى أن يصدر حكم الهيئة العامة فإنه يتعين أعدال الأحكام السابقة محكمة النقض في التقرقة بين المعارضة في مقدار الرسوم وبين العنازعة في الماس الانتزام بها.

#### المبحث الثالث

#### المكهة المنتعة بغظر المعارضة

## المحكمة المختمة هي المحكمة التي أصرت أمر التقدير:

١٩٤٤ - نتص العادة ١٨ من فاتون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لمنة ١٩٤٤ المحد ١٩٠٠ على أنه تقدم المعارضة إلى

المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أي إلى القاضي حسب الأحوال، ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر، ويجوز استثناف الحكم في ميعاد خمسة عشر يوما من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن!.

ومقعد عسدًا السنص أن القحكسة المختصة ينظر المعارضة في أمر تقدير الرمسوم القضائية عن المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير، أي المحكمة التي أصدرت أمر التقدير سواء كانت محكمة جزئية أم ابتدائية مدنية كانت أي تجارية أو عمائية أو يهيئة استنتافية.

ونسص المسئدة ١٨ من القانون سائف الذكر مو نص خاص بجعل المحكمة التي أصدرت أمر التقدير عي المحكمة المختصة بنظر المعارضة قيه أيا كان مقدار المبلغ الصائر به أمر التقدير بحيث تختص المحكمة الابتدائية بنظر المعارضة في أمسر النقدير الصائر منها حتى ولو كان المبلغ الصائر به أمر التقدير يخرج عن اختصاصها القيمي، ذلك أنه ليست العبرة هذا بقيمة المبلغ الصائر به أمر التقدير.

ويناء على ما تقلع فإن المحكمة التي أصدرت أمر التقدير تكون هما المحكمة المختصمة ولاتسيا وتوعيا وقيميا ومحليا بنظر المعارضة في أمر التقدير الصادر منها، وذلك إذا كانت المنازعة في مقدار الرسوم.

۱۵۸ – ولقد قضيت محكمة النقض بأن القاضى أو رئيس المحكمة التي أصيدت أمر التقدير هو المختص يتقدير رسم الدعوى التي فصلت فيها المحكمة ويقصد ولمب كانت دعوى قسمة يربى الرسم المستحق فيها على نصاب المحكمة، ويقصد برئيس المحكمة هنا رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم، والمعارضة في هذا التقدير ترقع إلى الدائرة التي أصدر رئيسها الأمر، مننية أو تجارية، ابتدائية أو بوصفها محكمة ثاني درجة (۱).

## لا يشترط افتصام السيد وزير العدل بصفته في المعارضة في أمر تقدير الرسوم:

104 - فضحت محكمة النقض بأنه وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تحقيق المنطقة المناب الأول منها على الحكم العطعون فيه الخطأ في نطبيق القطائون وفي بيان ذلك تقول إنه كان يجب اختصام وزير العدل في المعارضة وإذ لم تطلب محكمة الاستئناف ذلك فإن حكمها المطعون فيه يكون معيباً يما يستوجب نقضه.

وحيث أن هذا السنعى غير سديد، ذلك أن الدعوى وقد رفعت أمام محكمة الاستثناف بالمعارضية في الأمر الصائر من رئيس هذه المحكمة بتقدير الرسوم الاستثنافية فإن الحكم الصائر فيها على هذا النحو لا يعد صائراً في موضوع غير قسابل للستجزئة أو في النزام بالتضامن أو غي دعوى يوجب القانون فيها اختصام أشخاص معينين حتى يستوجب على محكمة الاستثناف اختصام وزير العدل بصفته عند نظر هذه المنازعة ومن ثم فإن التعي بهذا السبب بكون على غير أساس(1).

### المنازعة في أساس الالتزام تخصم القواعد العامة في قانون المرافعات:

ما السنازعة في أساس الالترام فإنها تخضع للقواعد العامة في فسانون الدرافعات طبقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض وبالتالي فإنه بطبق بشانها قواعد الاغتصاص القيمي والمحلى الواردة في فانون العرافعات باعتبار أنها تعتبر دعوى براءة ثمة عادية وبالتالي تخرج في نظام رفعها والاختصاص بسنظرها ومبعاد استنافها ومدي جوازد عن القواعد المنظمة للمعارضة في مقدار الرسوم الواردة بقتون الرسوم القضائية وتخضع في كل ذلك القواعد المنورة في فاتون الرسوم القضائية وتخضع في كل ذلك القواعد المقررة في فاتون الدرافعات.

<sup>(</sup>١) الطعن رقم ٢٥ اسفة ١٨ ق جنسة ١٩٤٩/١٢/٨

191 - ونقد قضت محكمة النقض بأنه الما كان ذلك وكان ثابت بالأوراق أن الطاعب عرض منازعته في قائمة الرحوم محل الشاعي بالإجراءات المعتادة السرفع الدعوى مؤسساً إياها عنى عدم الشغال ذمته بالرسوم المطالب بها باعتبار أنب كمستأنف المع يصبيح الحكم السادر ضده في أصل النزاع نهائية والالتزام المستأنف عدد نهائيا فإنها بثلك تدور حول أساس الانتزام بالرسم فيكون نظرها والطمن في الحكم المدادر فيها محكوماً بإجراءات المرافعات العادية (١٠).

خروج مناز عات أوامر تقدير الرسوم المرددة بين شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وبين وزارة العدل من ولاية القضاء العادي واختصاص وينات التحكيم بها:

1977 – قضت محكمة السنقض بأنه المساكر الشادة ٥٥ من قانون المناسسات العامة وشركات القطاع العام الصاكر بالقانون رقم ١٩٧٧ لمنة ١٩٨٣ تقضى باختصاص دينات التحكيم دون غيرها بانقصل في المنازعات التي نقع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض أو بين شركة قطاع عام من ناحية وبين جهة حكومية مركزية أو محنية أو هيئة عامة أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة وكان هذا النص قد جاء من العموم بحيث بشمل كافة المتازعات بغض النظر عن طيع خروج الطعون في أوامر تقدير الرسوم الفضاعة المرددة بين شركات القطاع العام أو بين إحداها وبين جهة حكومية - كغيرها من الدنازعات الأخرى - من ولاية القضاء العادى واختصاص هيئات التحكيم بها(").

١٩٢ - كسية قضيت بسأن النص في العادة ٥٠ بن القانون رقم ٩٧ لعنة
 ١٩٨٠ فيس شأن هيئات القطاع العام وشركاته - المنظبق على واقعة الدعوى -

على أن يقصل في المفازعات التي نقع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض أو بيسن شسركة قطاع عام من ناحية وبين جهة حكومية مركزية أو مطية أو هيئة علمية أو هيسنة قطاع علم أو مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم دون غيره على الوجه المبين في هذا القانون، يدل على أن هيئات التحكيم تختص دون غميرها بنظر كل تزاع بين الجهات سائفة البيان لأنه لا يقوم على خصومات تستعارض فيها المصالح كما هو الشأن في منازعات الأفراد أو القطاع انخاص بل تنستهي جمسيعاً قسى نتيجتها إلى جهة واحدة هي النولة. وإذ جاء هذا النص من العمسوم بحيث يشمل كافة المنازعات بغض النظر عن طبيعتها أو موضوعها فإنه يترتب عليه خروج الطعون في أوامر تقدير الرسوم القضائية المرددة بين شركات القطاع العام أن بين إحداها وبين جهة حكومية - شأتها شأن المفازعات الأخرى بيستهما – مسن ولايسة القضاء العادي واختصاص هيئات التحكيم بها إذ أن هذا الاختصاص الولاسي المتعلق بالنظام العلم لا يجوز الاتفاق على مخالفته كما لا تصميح عده المخالفة إجازة ولا يرد عليها قبول، لما كان تنك وكان القانون رفع ١١٧ نسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسي للتنمية والانتصال الزراعي قد نص في مادنسه الأولسي علسي أن تحسول المؤسسسة العصرية العامة للانتمان الزراعي والكعاوني إلى هيئة عامة قليضة تكون ثها شخصية اعتبارية مستقلة تسعى البنك الرئيسسى للتتمية والانتمان الزراعي... ونتبع بنوك التسليف الزراعي والتعاوني المحالسية بالمحافظات والمتشأة طبقا لأحكام القالون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنك الرئيسسى وتسمى بنوك التنمية الزراعية، وتقولي تحقيق أغراض البنك الرئيسي غسى النطاق الذي يحدد لها... وكان البين من تقرير اللجنة العشتركة من اللجنة الاقتصادية ومكتب لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون، أن بسنوك التسليف الزراعي بالمحافظات سوف نظل بعد تغيير مسماها الى بنوك انتتمية الزراعية وحداث اقتصالية تليعة الابتك الرئيمسي في شكل شركات مساهمة مستقلة وهي بهذه المثابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر من وحسدات القطساع للعام وكانت المنظرعة المطروحة تدور بين البنائد الطاعن ويين

<sup>(</sup>١) الفتعن رقم ٧٦٨؛ لسنة ١٧ في جنسة ١٩٩٥/٢/١٥.

العطعاون صدد الأول معثلاً لجهة حكومية فإن الاختصاص بنظرها ينعقد لهيئة التحكيم دون غايرها، وإذ خالف الحكم المطعون هذا النظر وقضى في موضوع المحاسوي فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن(1).

## اختصاص هيئات التحكيم بمنازعات الرسوم مشروط باتفاق طرفي المنازعة على التحكيم:

173 - قضت محكمة إنتقض بأن... شرط التعقاد الاختصاص لهيئات التحكيم المنصسوص عليها فسى المواد ٥٠ ٥٠ وما بعدها من القانون رقم ١٧ لمنة المهات سالفة البيان هو قبول أطرافه بعد وقوعه اجالت المنظر المستازعات بين الجهات سالفة البيان هو قبول أطرافه بعد وقوعه إحالت السي تلك البيئات، ويستوى الأمر في هذا الصدد بين ما إذا كانت شركة التأمين من شركات القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال العام التي يسوى عليها القانون ٣٠٠ لمنة ١٩٩١ أو من غيرها، طائعا كانت خاضعة لأحكام القانون رقم المقانون ١٩٨١ بإصدار قانون الأشراف والرقابة على انتأمين في مصر وفق ما تقضي بسه الملاتين ١١ ١٠ منه لما كان الك وكان النزاع العردد بالخصومة المائلية يسدور بيسن شركة الداتا التأمين وهي إحدى الشركات الخاضعة لأحكام الفانون ١٠ لمنة ١٩٨١ على ما منف بيانه، وبين جهة حكومية مركزية وهي وزارة العدل الطاعنة وكانت الأوراق خلواً مما يفيد أن الطرفين طلبا أو قبلا إحالة السنزاع بعد وقوعه إلى هيئات التحكيم، وهو مناط اختصاصها على ما تقام، قان الاختصاص منظر هذه الدعوى ينعقد القضاء العادى صاحب الولاية العامة دون المستأنف ويعدم وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا المنظر، وقضى بالغاء الحكم المستأنف ويعدم اختصاص المنتصاص المنتصاص المعان عليا العادى عامة عن نظر المستأنف ويعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى، مما حجبه عن نظر المستأنف ويعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى، مما حجبه عن نظر

هوضوع الاسمينتناف، فإنه يكون قد خلاف القائون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة(١).

## ١٦٥ - عدم افتصاص الجمعية العمومية الحسبى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بنظر المنازعة في أمر تقدير الرسوم:

نلت أنه إذا كانت المادة ٦٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ابتان مجلس النولية قيد نصت على أنه ' تختص الجمعية العمومية نقسمي الفتوى والتشريع بالبداء الرأى في العسائل الآتية أ ٠٠٠ ب ٠٠٠ جـ ٠٠٠ د ٠٠٠ المقازعات السنى تنفساً بين الوزارات أو بين المصالح العلمة أو بين الهيئات العامة أو بين العامية أو بين العامية أو بين العامية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية نقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبيسن إلا أن رأى الجمعية العمومية العمومية لا يرقى إلى مرتبة الأحكام ولا بحوز المجبة، كما أنه لا يعنع الجهات والمصالح من اللجوء إلى القضاء للحصول على حكم قضائي قابل للتنفيذ الجبرى.

177 - ونقد قضت محكمة النقض في ذلك بأن القضاء العادى - على عاهو مقرر في قضاء هذه المحكمة - هو صاحب الولاية العامة في نظر المتازعات المدنسية والتجارية وأن أي قيد يضعه المشرع المحد من هذه الولاية - ولا يخالف به أحكسام المستور - يعتسبر استثناء واردا على أصل عام ومن ثم يجب عدم التوسيع في تفسيره - لما كان ذلك وكان القص في الملاة 77 من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس النولة على أن " تختص الجمعية العمومية اقسمي الفياري والتشريع بإيداء الرأى مسببا في المسائل الآثية (ب)، (ج)، (د) • المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسائل الآثية (ب)، (ج)، (د) • أو بيس المؤسسات العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات العامة الربيض ويكون وأي الجمعية العمومية نقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات البعض ويكون وأي الجمعية العمومية نقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات

<sup>(1)</sup> تطمن رقم ١٠٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٤/٤/٢٤.

أصدر الأمر، قانون الرسوم يتميز بذائية وأوضاع خاصة ورسم إجراءات معينة المستظل في المستازعات التي تنشأ عن تقدير الرسوم وحدد جهات بذاتها لنظرها وعقد لها دون غيرها الاختصاص بنك أيا كان أطراف النزاع - نتيجة ننك - عدم لختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بنظر العنازعة في أمر تقدير الرسوم القضائية (١).

17A - كما أغنت الجدعية الصومية نقسمي القنوى والنشريع بعجلس الدولة أيضما بسأن المختلم من الرعم استحقاقا وأداء ومبلغا إنما نظم القانون إجراءاته وانسخ به من اختصاص الجمعية العدودية (1).

ملازما للجانبيس أيدل على أن المشرع لم يسبغ على الجفعة الصومية لقسمي الفتوى وانتشريع بمجنس الدولة ولاية القضاء في المنازعات التي تقوم بين غروع السلطة التنفيذية ذلك أن هذه الجمعية ليست من بين ما يتألف منه انقسم القضائي بمجلس الدوثة ولانتبع عند طرح المنارعات عليها الإجراءات التي رسمها قاتون المسرافعات أو أية قواعد أجرائية أخرى تقوم مقامها وتتوغر بها معات إجراءات التقاضي وضعاناته - وهي على هذا النحو لا تعد من جهات القضاء أو الجهات ذات الاختصاص القضائي وإنما تختص غقط بمهمة الإفتاء في المنازعات بإبداء السرأى مسميه على ما أقصح عنه النص المالف - ولا يؤثر في ذلك ما اضفاة المشسرع على رأيها من صفة الإلزام للجانبين لأن هذا الرأى الملزم لا يتجاوز حد الفستوى ولا يسرقي به تص المعادة ٦٦ العشار إليها إلى مرتبة الأحكام فلا يحوز الرأى الذي تبديه بشأن ما يطرح عليها حجية الأمر المقضى • ، فعا كان ذلك وكان المشرع نسم يضع - على أي وجه - قيدا يحول بين هذه الجهات وبين اللجوء مبشسرة إلى جهة القضاء للحصول على حكم قضائي غابل التنفيذ الجبرى وكانت المستازعة العطروحة هي مما تختص به جهة القضاء العادي فإن الحكم المطعون فسيه إذ قضسى بسرفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي يكون قد انتهى إلى تنيجة مبديحة (١),

177 - هـذا ولقـد أصسترت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلسس الدولة العديد من الفتارى تؤك عدم اختصاصها بنظر المنازعة في أمر تقديد الرسوم الفضائية حيث أوردت ما يلي: الأمواد ١٦، ١١، ١١، من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه، تقدير الرسوم بتم بأمر يصدره رئيس المحكمة أو القاضى الذي أصدر الحكم، المعارضة في تقدير الرسوم تقدم إلى الفاضى الذي

 <sup>(</sup>۱) الحمد ... ية العموم ية لقصيصى الفنسوى والتشريع - العمنة الأربعون - فتوى رقم ٢٦٠ فى الحمد ... ١٩٨١/٤/٧ منف رقم ٢٦٠/٢/١٠.

<sup>(</sup>٢) الفتوى رقم ٢٠٠ بكاريخ ٢٩٩٦/٤/٢٩ - ملف رقم ٢٦/٢/٢٢ جلسة ٢١/٥/١٩٦ .

 <sup>(1)</sup> الطعيان رقيع ١٩٠٧ لمنة ٥٠ ق عندة ٢٠/٢/١٠٥٠ عند إليه بموسوعة بدي النكض في المرافعات المستشار أحمد هية – الطبعة الأرثى ١٩٨٨ من ٥٥.

## المبحث الرابع استئناف الحكم العامر في المعارضة

١٦٤ – ويعاد النشتئناف

نصبت العسادة ١٨ من قانون الرسوم القضائية سائف الذكر على أنه ' نقدم المعارضة إلى المحكمية التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الأحسوال، ويصبدر الحكم فيها بعد سماع أقوال علم الكتاب والمعارضة إذا حضر، ويجبوز استثناف الحكم في ميعاد خصمة عشر يوما من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن.

ومقاد هذا النص أن مبعاد استنتاف الحكم الصلار في المعارضة في مقدار الرسارم ها خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم، أما المنازعة في أماس الاستزام بالرسم ومداه والوفاء به فإتها تخضع - في مبعاد استنتفها - نلقواعد العامسة في قانون المرافعات فتستأتف خلال خمسة عشر يوما إذا كانت المنازعة في أماس الاستزام برسم صادر في مادة مستعجلة أو وقتية، وتعنتأنف خلال أربعين يوما إذا كانت المفازعة في أماس الانتزام برسم دعوى موضوعية.

ميهاد استئناف المعارضة في المقدار خمسة عشر يوما، أما ميهاد استثناف المكم العادر في النظلم في أساس الالتزام أربعين يوماً:

۱۷۰ – قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ۱۷۰ من قاتون الرسوم الفضيائية في المواد المدنية الصادر برقم ۹۰ لسنة ۱۹۶۶ على آنه أيجوز اذي الفضيان أن يعسارض في مقدار الرسوم الصادر بها أمر المشار إليه في المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أي بتقرير في قام الكستاب في تعاتبة الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر.... أوفي المادة ۱۸ من ذات الفسانون بعد تعنيلها بالقانون رقم ۲۵ لسنة ۱۹۹۶ على أن تمتم المعارضة إلى

السحامسة الستى أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضى حسب الأحوال ويصدر الحكسم فسيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر، ويجوز استتناف الحكم في مبعاد خمسة عشر يوماً من يوم صنور دوإلا منقط الحق في الطعن أيدل - وعطسى سن جسرى به فضاء هذه العجكمة - على أنه إذا كانت المفازعة حول مقدار الرمسم الدي يصح اقتضاؤه فإن القصل فيها يكون بالمعارضة في أمر الستقدير واسستثناف الحكم الصادر في تنك المعارضة يكون في خلال خمسة عشر يومساً مسن يسوم صدورة وإلا سقط الحق فيه، أما إذا كانت المنازعة تدور حول أسساس الالتزام بالرسم ومداه والوغاء به فإن القصل قيها يكون يسلوك إجراءات المسراقعات العاديسة باعتبار أن هذا الطريق ينطوى على القاعدة العامة في رفع الدعاوى إلا ما استثنى بنص خلص، وهو ما لازمه أن يكون سيعك استثناف المحكم المسادر فسن دعوى المنازعة في أسلس الالتزام بالرسوم القضائية أربعين يوسأ عمسناً بمست الْقَقَدرة الأولى من العادة ٢٢٧ من قانون المرافعات، ثما كان ذك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن عرض منازعته في قائمة الرسوم محل النداعي بالإجسراءات المعتادة لرفع الدعوى مؤسسا إياها على عدم انشفال نمته بالرسوم المطالب بها باعتبار أنه كمستأنف لم يصبح المكم الصادر صده في أصل التزاع فهلاسيا ولالتزام المستأنف ضده بها فإنها بذلك تدور حول أساس الالنزام بالرمام فيكؤن نظرها والطعن في الحكم الصادر فيها محكوماً بإجراءات المرافعات العلاية ومسن ثم قان ميعاد استثناف المحكم الصائر بتاريخ ٢٣/٢/٩٩٥ برغضها يكون أربعيسن يومساً طسبقا لنص العلاة ١/٢٢٧ من فلنون المرافعات وإذ أقام الطاعن اسمئتنافه في ١٩٩٥/٣/٢٧ فإنه يكون قد أقيع في الميعاد ويكون الحكم المطعون فسيه وقد قضى بسقوط الحق في الاستثناف لرفعه بعد العيماد قد أخطأ في نطبيق القانون بما يوجب نقضه (١).

191 - كما فضلت بأنه النص في العادة ١٧ من الفاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم الفضائية فلى العواد المدنية على أنه اليجوز نذى الشأن أن يعلوض فلى مقدار الرسوم الصادر فيها الأمر المشأر إليه في العادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أي بتقرير في قلم الكتاب

فسى تعانسية الأبسام التالية لتاريخ (علان الأمر وفي المندة ١٨ من ذات القانون المعللة بالقانون رقم ٢٦ نسنة ١٩١٤ على أنه تقدم المعارضة إلى المحكمة التي

أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاضى حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد مساع أقدوال قلدم الكتاب والمعارض إذا حضر ويجوز استثناف الحكم في ميعاد خمسة

عشسر يوماً من يوم صدوره وإلا منقط المحق في الطعن أيدل - وعلى ما جرى به

قضماء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المنظرعة تدور حول مقدار الرسم الذي

يصبح اقتضاؤه فإن القامنها تكون بالمعارضة في أمر التقدير على أن يكون ميعاد

المستقلف الحكم فيها خمسة عشر يوماً أما إذا كانت تدور حول أسمن الانتزام بالرسم ومداد والوقاء به فإن رفعها إنما يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية.

نصبا كسان فنك ركان الثابت من الأوراق أن النزاع يدور حول ما إذا كان يستحق

عنسى الدعوى التي أقامها المطعون ضده ربع الرسم المسبد طبقا لنص المادنين

٧١ مسن قسانون المرافعات، ٢٠ مكررا من قانون الرسوم رقم ٩٠ تسنة ١٩٤٤

المضافة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ تأسيساً على أن الصلح قد تم في الجلعبة

الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة أم بمستحق عليها الرسم كاملاً طبقا لمفهوم

نص المادة ٢٠ من قانون الرسوم المشار البه قان المنازعة على هذا النحق تكون

حسول مقددار الرسم الذي يصح اقتضاؤه ولا يعتبر نزاعاً على أساس الانتزام أو

مداء ومن ثم قان الطعن فيها يكون بطريق المعارضة في أعر التقدير المتصوص

عنسيه فسي العافتيسن ١٨، ١٨ من فاتون الرسوم سائف الذكر ويخضع استناف

الحكم الصادر فيها للميعاد المبين في هذه العادة الأخيرة وإذ خالف الحكم المطعون الحكم المطعون في هذا النظر فابته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه (١٠).

"١٧١ - كمسا قضست بأنسه إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن عرض منازعسته بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى مؤمساً إياها على عدم الشغال نبئه كمستأنف بالرسبوم المطالب بها والنزام المستأنف عليهم بها، فإنها بذاك تدور حول أساس الالنزام بالرسم فيكون نظرها والطعن في الحكم الصائر فيها محكوما بإجسراءات المسرافعات العاديسة، ومن ثم فإن عبعاد استثنافه الحكم الصادر فيها بستاريخ ١٩٩٥/٢/١٩ برفضها بكون أربعين يوماً طبقا لنص العادة ١٩٢٥/١٨ من قسانون المسرافعات، وإذ رفعه الطاعن في ١٩٩٥/٣/١ فيل انقضاء هذا الميعاد فإنسه يكسون فد أقيم في خلاله، وإذ خالف الحكم السطعون فيه هذا النظر ونقش بعقوط الحق في الاستثناف ترفعه بعد ميعاد التمسة عشر يوماً التنصوص عليها في المسادة ١٨ من القسانون رقم ١٠ لمنة ١٩٤٤ المشار إليها باعتبار أن المستزعة هي من قبيل المعارضة في أمر نقدير الرموم القضائية، فإنه يكون ف أخطأ فهم الواقع في الدعوى أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون (١٠).

#### ١٧٢ – مدي جواز استئناف الدكم العادر في المعارضة: `

استنداف الحكم الصحادر في المعارضة في مقدار الرسوم من عدمة يدور وجودا وعدما مع الدعوى الأصلية الصادر فيها أمر التقدير فإذا كانت نك الدعوى فأبله للاستنداف فإنه يجوز استنداف الحكم الصادر في انمعارضة في أمر تقدير الرسوم الصادر فيها – أيا كان مقدار المبلغ الصادر به أمر التقدير – أما إذا كانت الدعموى الصادر فيها أمر التقدير لا يجوز استنداف

<sup>(</sup>١) قطس رقم ٢٠١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١١/١١/٢١١.

 <sup>(</sup>٦) الطحسن رئيم ٢٥٥٨ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٩١ مشار إليه بمحلة القضاة القصلية البرنة ٢٩ - العدد الثاني - ص ٢٨٥.

المكت الصدائر فسى المعارضة في أمر تقدير الرموم، لأنه نيست العبرة بالمبلغ السوارد بأمس المبرة بالدعوى السوارد بأمس المبرة بالدعوى الاستثناف من عدمه - بل المبرة بالدعوى الاصنية الصدر فيها أمر التقدير المعارض فيه.

أما المنازعة في أسلس الالتزام بالرسم ومداه والوقاء به فإنها تخضع في جواز استنافها للقواعد العامة في قانون المرافعات.

195 – ولقت قضبت محكمة البنقض بأنه ولنن كان الحكم الصغار في المعارضة جائزا استثنافه بمغتضى المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لصنة ١٩٤٤ الفساص بالرمعزم، إلا أن نص هذه المادة لا يجيز الاستثناف إذا كان الحكم صائراً من دائرة قضت بوصفها محكمة الدرجة الثانية في المعارضة في أمر تقدير الرسم في دعوى سبق أن فصلت عي فيها بوصفها ذاك لا في نزاع حول أساس الانتزام بظرسم وعداه أي الوفاء به معا إشارة المنكرة الإيضاحية القانون رقم ١٠ لصنة والرسم وعداه أي الوفاء به معا إشارة المنكرة الإيضاحية القانون رقم ١٠ لصنة والربي المعارضة في المدين بصلوك إجراءات المرافعات العادية لا بالمعارضة في الرق الأنهارة المنكرة الإيضاحية المنابقة لا بالمعارضة في

100 – كبيا قضت بأنه امتى كان الحكم صائرا من محكمة ابتدائية بهيئة استثنافية في ظل المادة 100 مرافعات قبل تعديثها بالمرسوم بقانون رقم 100 أستثنافية في ظل المادة 100 مرافعات قبل تعديثها بالمرسوم بقانون رقم 100 أستة 100 وفسى معارضة في أمر تقدير رصوم الدعوى فإن الحكم يكون قابلا الطعمان علميه بنفس الطرق التي يطعن بها على الحكم المسائر في الدعوى التي صدر فيها أمر تقدير الرسوم باعتباره جزءا متمعاله (1).

١٧٦ - كما قضت بأن ' الطعن بالاستئناف في الحكم الصائر في المعارضة أسى أمر تقدير الرسوم لا يكون معتلما إلا حيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى

العيل في المرتقب الطريق من الطعن، ولا اعتداد في هذا الغصوص بقيمة العيلغ. الوارد في أمر تقبير الرسوم واعتبل أنها هي التي يتكون منها نصاب الاستكناف، لا أنك أن الرسم الذي يستأنيه قلم الكتاب إنما يجيئ لعناسية الالتجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة تعرض عليه فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة وينشأ عنها ويمناسبنها، ومن ثم فإنه ينزل منها منزلة الغرع من أصنه (١).

١٩٧٧ - كسا قضت بأن الرسم الذي يستأديه قلم الكتاب إنما يجيئ لمناسبة الالتجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة تعرض عليه، فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة ومن ثم قاته ينزل عنها منزلة القرع من أصله، ويبنى على ذلك وجسوب التزام ما تقتضيه هذه التبعية عند الطعن في الحكم الصائر في المنازعة فسي أمر تقدير الرسم، فلا يكون الطعن في هذا الحكم بطريق الاستناف معتما إلا حيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل لهذا الطريق، ولا عبرة في هذا الخصوص يقيمة العبلغ الوارد في أمر تقدير الرسوم (١٠).

1948 - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقيد أن المنازعة التى تقرم بيئان الرسم الواجب أدارد من قلم الكتاب والمسغول عن الرسم تعتبر منازعة غير مرتبطة بالطلب أو الدعوى المطرحة على القضاء الذى استحق عليه الرسم مرتبطة بالطلب أو الدعوى المطرحة على القضاء الذى استحق عليه الرسم المنكور، ثنك أن الرسم الذي يستكيه قلم الكتاب إلما يجئ لمناسبة الالتجاء الى القضاء قسى طلب أو خصومة تعرض عليه فهو يتولد عن هذا الطلب أو تك الخصومة وينشأ عنها ويستاسبتها ومن ثم فإنه ينزل منها منزلة الغرع من أصله وينعين التزام ما تقتضيه هذه التبعية عن الطعن في الحكم الصادر في المعارضة

<sup>(</sup>١) الطعن رفع ٢٥ ليفة ١٨ ق عضمة ١٨/٨٢/١٩٤٩.

 <sup>(</sup>۱) قطعن رقم ۱۳۵ لينه ۲۵ ق جلسة ۱۹۷/۱۱/۲ س ۱۰ من ۱۹۱٤.

ر ) الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٨ ق تعوال شخصية جلسة ١٩٧٢/٢/١ بن ٢٢ ص ٢٧٠.

في أحسر التقلير، ومن ثم فإن الحكم الصائر فيها يكون قابلاً للطعن عنيه بنفس الطحرق التي يطعن فيها على الحكم الصائر في الدعوى التي صدر فيها أمر تقلير الرسم باعتباره جزءاً منصا لله ولا عبرة في هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد في أمر تقلير الرسوم، وكان الحكم الصائر في المعارضة في قائمة الرسوم التي أمر تقلير الراموم، وكان الحكم الصائر في المعارضة في قائمة الرسوم التي استصدر ها الطاعن قد صدر من محكمة بندر كفر الشيخ وكان الحكم الصائر في الدعوى الجزئية قابلاً للإستثناف، فإن محكمة كفر الشيخ الابتدائية - بهيئة السنتنافية - هي التي تختص بالحكم في الاستثناف الذي يرفع عن الحكم الصائر السنتنافية الدعارضة، وإذ في الفي الحكم الصائر وقضى بقبول المتنافية الحكم الصائر من المحكمة الجزئية في المعارضة في قائمة الرموم وهو منا يشتمل عليه قضاء ضعني باختصاص المحكمة بنظره، فإنه يكون قد خالف القائون وأخطأ في تطبيقه (١).

ولنن كان جواز استئناف الحكم السادر في المعارضة في المقدار ينزل منزلة الغرم من أصله بالنسبة للمعوى موضوع أمر التقدير إلا أن هذه القاعدة ليست مخلقة:

1979 - ذلك أن هذه القاعدة تجد حدودها في قيمة المدعوى الأصنية الصائر فيها أمر التقدير المتقلم فيه بمعنى أنه إذا كانت فيمة هذه الدعوى تدخل في حدود النصحاب الانتهائي المحكمة بعا لا يجوز معه استثناف الحكم الصائر في الدعوى الموضوعية لقلة القصاب فإنه لا يجوز استثناف الحكم الصائر في المعارضة من أمر تقدير الرحوم الصائر فيها، أما إذا كانت الدعوى الموضوعية الصائر فيها أمر ناها والمدر المعارض فيه لا يجوز استثنافها لصب أخر خلاف قيمة الدعوى تما أمر التقدير المعارض فيه لا يجوز استثنافها لصب أخر خلاف قيمة الدعوى تما

إذا قبلا الطرقان الحكم الصادر غيها أو كان الحكم قد قضى الخصم بكل الطابات أو كان لم يقض عليه بطئ أو كان النزاع قد التهى صلحا أو التقت المصلحة في الطعمن على الحكم بعما لا يجوز معه استنافه عملا بنص العلائين ١، ٢١١ مرافعات فإن لك لا يعتع المعارض من استناف الحكم الصادر في المعارضة في أمسر المتقير طالعما أن قميمة الدعوى العوضوعية لا تنخل في حدود التصاب أسر المحكمة أي أن الجرة في جواز استناف الحكم الصادر في المعارضة ممن عدمه بقميمة الدعوى الأصنية حتى ولو كان الحكم الصادر غيها لا يجوز استثنافه اسبب آخر خلاف القيمة.

1. 1. 1 و القد قضت محكمة النقض بأنه وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيانه يقبولان أن المسادة 1. 1 مسن القانون . 4 لسنة 1. 1 في شأن الرسوم القضائية قد أطنقت مبدأ جواز استناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر نقدير الرسوم، والتي تعد خصومة مستقنة بعناصرها - من حيث الخصوم والموضوع - عسن تشبئه الستى محلها الدعوى الصادر بشأنها أمر تقدير الرسوم، إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبر الأولى نغزل من الثانية منزلة الغرع من أصله، ورتب على المطعون فيه اعتبر الأولى نغزل من الثانية منزلة الغرع من أصله، ورتب على المعاور في المعارضة عن أمر الرسوم، نعم جواز استناف الحكم الصادر في المعارضة عن أمر الرسوم، نعم جواز استناف الحكم الصادر في الدعوى - محل أمر التقدير - تكونها في انتبت صفحاً، بما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث أن السنعى في محله، ذلك أنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النص التشريعي إذا ورد عاماً مطلقاً، قلا محل لتخصيصه أو تقييده بدعوى تأويله أو استبداء المحكمة منه، إذ في ذلك استحداث لحكم مغاير لم بأت به السنين عن طريق التأويل، وكان مفاد المواد ١٦، ١٧، ١٨ من القانون رقم ١٠ ليسانة ١٩٤٤ الفساص بالرمسوم القضائية في المواد المنتية أن المشرع أجاز

السخامة الدكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير الرسوم الذي يصدره رئيس السخامة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب، وذلك خلال خسة عشر يومساً من يوم صدوره، وإذ ورد النص بجواز استناف نك الأحكام عاما بنيع اجمعها دون أن يقصر حق الاستناف على قنة منها دون غيرها، فإن العلم السطعون فسيه إذ تضلسي بعسم جواز استناف الحكمين الصادرين في معارضة الطاعفيسن في أوامر تقدير الرسرم القضائية عن الدعوى رقم ١٦٠ لمنة ١٩٩٢ مدنى كلى أموان على قول أنه وقد انتهت هذه الدعوى صنحا فإنه استثنافها يكون ممتنعاً طبقاً نلقواعد العامة ويعرى حكم المنع عنى المعارضة في أمر تقدير الرسوم اكونه ينزل من الدعوى بشأنها منزلة الغرع من أصله، فإنه يكون قد خصصص السنص المشسار إليه بغير دليل، وأعدر القانون الخاص، الأمر الذي يصمه العامة بما ينا في الغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص، الأمر الذي يصمه بمخالفة القسانون والفطأ في نطبيقة بما يوجب نقضه على أن يكون مع النقض

## مدي جواز الطفين في المكيم العادر من محكمة الاستنفاف في المعارضة في المقدار:

141 - رأيسنا أن المعارضة في مقدار الرسوم تكون أمام المحكمة التي أصدرت الأمر ومن ثم فإن المعارضة في أمر تقنير الرسوم الصائر من محكمة الاستثناف تخسيص بها محكمة الاستثناف باعتبار أتها هي المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير عملاً بنص المادة (١٨) من قانون الرسوم القضائية سائف الذكر، ونما كان الحكم الصائر من محكمة الاستثناف هو حكماً نهائياً ولا بجوز السيتثناف لائه صائر من محكمة الاستثناف الوميلة الوحيدة ناطعن على

أن الحكم الصادر في المعارضة - هو الطعن عليه أمام محكمة التقض وذاك إذا الطعن على الحكم بطريق النقض ويكون ميعاد الطعن على الحكم بطريق النقض ويكون ميعاد الطعن على الحكم بطريق النقض على الأحكام بطريق الحكم معتين يوماً طبقا للقواعد العلمة المقررة في الطعن على الأحكام بطريق أن المعارضة في أمر تقدير الرسوم تنزل من الأصل متزانته في شأن أدى جواز الطعن.

ي مدى جواز الطعن بالنقض في الدكم الطدر في المعارضة في مقدار الرصوم إذا كانت قيمة الدعوي الأصلية تدخل في حدود النصاب الانتمائي:

المستنافه إذا كانت الدعوى الأصلية الصادر في المعارضة في عقدار الرسوم لا يجوز المستنافه إذا كانت الدعوى الأصلية الصادر فيها أمر التقدير المعارض منه تشكل في حدود النصاب الانتهائي المحكمة، إلا أنه لما كان الحكم الانتهائي يجوز الطعن في حدود النصاب الانتهائي المحكمة التي أصدرته - إذا فصل في نزاع خلافا في نزاع خلافا الحكم آخر مسبق أن صدر بين الخصوم أنقسهم وحاز قوة الأمر المعقضي عملا بسنص المادة ٢٤١ مرافعات وكان الحكم الصادر في المعارضة ينزل من الدعوى الصادر فيها أمر النقير منزلة الفرع من أصله لذاك يجوز الطعن باللقض في الحكم الصادر في المعارضة تنخل في حدود الحكم الصادر في المعارضة ما إذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تنخل في حدود النصاب الانتهائي - وذاك إذا فصل في المعارضة على خلاف حكم آخر سبق أن النصاب الانتهائي - وذاك إذا فصل في المعارضة على خلاف حكم آخر سبق أن عدر بين الخصوم أنفسهم وحفر قوة الأمر المقضى.

<sup>(</sup>١) المطنق رقم ١٣٥٥ لمنة ٦٧ ق يضلة ١٩٩٩/١/١٧٠.

١٨٦ - فضت محكمة النقض بأنه ... وحيث أن معا ينعاه الطاعن على المحكم العطعون فيه مخالفة القانون، ذلك أن أمر التقدير موضوع التداعى قضى بالفاءه واعتباره كأنه لم يكن في الحكم رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٨٢ منتي سوهاج الابتدائمية مأمورية طبطا والمؤيد بالاستنقاف رقم ١٩٥ لسنة ٥٠ ق أمبوط مأمورية سوهاج، ولنن كان هذا الحكم فد عملر في المعارضة التي أقامها خصوم مورثة المحكوم ضدهم في الدعوى الصائر بشأتها ذلك الأمر ولم يكن مورثه طرفأ فحيه، إلا أن قضاءه بإثفاء الأمر قد ابتني على عدم استحقاق فلم الكتاب للرسوم الصائر بها مسلا، فلا يصلح سنداً للتنفيذ، وإذ قضى الحكم العلمون فيه بإلغاء الحكم العمنائف ويرفض دعواه فإنه يكون معيباً بعا يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا انتعى في محنه، ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه الفي السند التنفيذي أي أبطل المنتع العضى في التنفيذ وسقط ما يكون ف تم من إجراءاته لأنه بعد إنفاء السند أو أبطاله بصبح التنفيذ غير مستند إلى حق فتسقط المسراءاته نتسيجة حنعية لزوال سنده، وكان الثابت من الحكم رقم ٢٩٩ لسنة المسراءاته نتسيجة حنعية لزوال سنده، وكان الثابت من الحكم رقم ٢٩٩ لسنة الماهمية من الماهمية المنتسى مسوهاج الابتدائية المأمورية طبطا والمقدم صورته الرسمية من الطاعمن أنسه قضى بإلفاء أمر تقدير الرسوم محل منازعة التنفيذ الماثلة تأسيسا على عدم استحقاق الرسوم الصادر بها هذا الأمر، وتأبد هذا القضاء في الاستثناف رقسم ١٩٥ لسنة ١٥ في أسيوط مامورية سوهاج وصار نهائياً، مما مفاده فقدان أن مسن خصوم الدعوى الصادر بشائها بإجراءات تنفيذه سواء من كسب التداعي

#### المبحث الخامس

#### تغفيذ أمر تقدير الرسوم

1۸۲ - رأيسنة أن أمسر تقديسر الرمعوم القضائية يصدر من المحكمة التي أصحدرت الحكم بناء على طلب قلم كتاب المحكمة، ويعلن عذا الأمر العطلوب منه الرسسم (مسادة ۱۰ من قانون الرسوم)، ويجوز النوى الشأن المعارضة في مقدار الرسسوم الصائر بها الأمر أمام المحضر عند (علان أمر التقدير أو التقرير في قلم الكتاب خلال ثمانية أبام من تاريخ (علان الأمر (مادة ۱۷ من قانون الرسوم)).

فَـــاذًا نـــم تَتَم المعارضة في مقدار الرسوم خلال الميعاد أو تمت وقصل في المعارضة بصفة نهائية أصبح أمر التقدير نهانيا وينفذ به شأته شأن الحكم تعاما بعد وضع الصيغة التنفيذية على أمر التقدير.

۱۸۲ - ونقد استقر قضاء اثنقض على أن أمر تقدير الرصوم القضائية هو بمثابة حكم بالدين يصير تهائيا باستنفاذ طرق الطعن فيه أو بغواتها ولا يتقادم إلا بمضى خمسة عشر سنة من وقت أن يصبح نهائيا (۱).

١٨٥ – كسا قضت بأن "من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن أمر تقدير الرسوم القضائية هو بمثابة حكم بالدين يصير نهائيا باستثفاذ طرق الطعن فيه أو بفواتها أنا.

<sup>(</sup>١) الطمن رقم ١٩ه لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١

<sup>(</sup>٣) الطمين وقير ٢٣٥ فينية ١٥٥ في حشية ٢ ١٠ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ٢ ي. ١ ١ جي. ١ ج. ٢ ي.

فسيها أو خسسره، وإذ خسائف الحكم العطعون فيه هذا النظر فأته يكون معيباً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة نبحث بلقى أسباب الطعن(١).

### ٧ - ١ الأشكال في تنفيذ أمّر تقدير الرسوم:

نما كان أمر تقدير الرسوم يصبح نهائيا باستنفاذ طرق التظلم فيه أو بفوات مواعبدها وينفذ شأنه شأن الحكم تعاما نذنك فإنه يجوز الاستشكال فيه باعتبار د سندا تنفيذيا يتم التنفيذ بمقتضاه لتحصيل المبالغ الصادر بها الأمر.

والأشكال في تنفية أمر تقدير الرسوم بخضع القواعد العامة في اشكالات التنفيذ الوقتية الواردة بقانون المرافعات فيشترط نقبول الأشكال أن يكون المطلوب إجسراء وقتسيا لا فصلة في أصل الحق، ويجب كذلك أن يرفع الأشكال قبل نعام المتفسيذ، فيإذا كان التنفيذ قم تم فلا يجوز بعد ذلك طلب وققه أو الاستمرار فيه، ويشمرط أيضها أن يكون مبنى الأشكال أسبابة الاحقة على صيرورة أمر التقدير نهائية.

14.4 - ولقد استقر الفقة على أنه إذا أصبحت قائمة نقير الرسوم والجهة الدنفاد فإنسه يجوز لمن صدر ضده أمر التقدير أن يستشكل في التنفيذ بشرط أن تكسون أسباب الأشكال لاحقة على صدور القائمة أن الحكم الصادر في التظلم منها أو فسي الاسستنفاف لأن الأسباب السابقة على صدورها محلها انتظلم من الأمر أو استنفاف، فيجوز الصادر ضده القائمة رفع الأشكال في تنفيذها استنداداً إلى أنها لم تعن نبيه أن أنها لم توضع عليها الصيغة التنفينية أو لانها ثم تصبح نهائية لعدم فوات سيعاد التظلم والاستنفاف أن لائه طعن عليها فعلاً أو لانقضاء الانتزام بالوفاء أو لان مسبب آخر متى كان سبب الاقضاء لاحقاً على تاريخ صدور القائمة، وإذا

أَنْ تَبَانَ لَقَاصَى النَّنْفِيدُ أَنْ طَاهِرِ الأَورِ إِلَى يَوْيِدُ إِدْعَاءَ الْمُسْتَمْكُلُ غَضَى بَوَقَف التَّنْفِيدُ (١).

## يضترط لقمول الأشكال في تنفيذ أمر تقدير الرسوم من الملتزم أن يبني على أسباب لاحقة على ميرورة أمر التقدير نمائياً:

189 - حيث قضسى بانه عنى أصبح أمر تقدير الرسوم القضائية واجب النقاذ، جاز الاستشكال في تنقيذه ولكن لا يجوز نمن صدر ضده أن ييني إشكاله إلا علمي أسباب لاحقة على صدور الأمر أو الحكم الصائر في التظلم، أما الأسباب المسابقة على صدوره فعطها انتظلم من الأمر أمام المحكمة أو القاضي الذي أصدره (١).

19. – عما قضى بأنه أمن المقرر أنه متى أصبح أمر تقدير الرسوم واجب السنفاذ جاز الاستثلاث في تنفيذه ولكن لا بجوز أمن صدر الأمر ضده أن يبنى أشكانه إلا عنسى أسباب الاحقاة على صدور الأمر أو الحكم الصادر في التظلم ولقاضى التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجنة أن يفحص هذه الاعتراضات أخذا من ظاهر المستندات فإذا استبان له أنها تتسم بطابع الجد قضى بوقف التنفيذ حتى يفصل نهائياً في مرضوع النزاع (١٠).

191 - كما قضى بأنه المسالح الفزينة إذا أصبح الحكم إنهائياً وكان المدعى على ملزما في الحكم بالمصاربة فإله يجوز التنفيذ بالرسوم ضده بحاستصدار قائمة ضده بالرسوم<sup>(1)</sup>.

<sup>(</sup>١) التفعن رقع ٢٨٠٩ فعقة ٦٣ ق جفسة ١٣٠٠، ١١.

<sup>(</sup>١) يرنجع للبناصوري وعكاز في التعليق على قانون المرافعات - ظطبعة الثامنة ص ٧٤١.

 <sup>(</sup>۲) الدستوی رقاع ۹۲۱ لسنة ۱۹۸۲ میتعجل مستأنف القاهرة جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۱ براجع مصطفی مجدی هرجه فی ظمرجع سالف الذکر صن ۱۹۹۹.

<sup>(</sup>٣) الإشكال رقم ٧٩/٣٢٧٠ تنفيذ مستعمل القاهرة علسة ١٩٧٩/١٠/١٠ - مشار البه بالمعرجع السابق - ص ٢٥٠٠.

<sup>(2)</sup> الدعسوى رقم ٨٢/٦٠٧ مستعبل مستأنف القاهرة بجلسة ١٩٨٢/٥/١٠، مشار إليه بالمرجع السابق ص ٢١٤.

ويترتب على رقع الإشكال وقف تتغيد أمر التقدير إلى أن يقضي في الإشكال برفضه أو بحم قبولة أو بزوال الخصومة كسقوطها أو اعتبارها كأن ثم تكن، أو بتعليه.

ونقد استقر قضاء التقض على أن:

197 - الأشبكال الأول العرفوع من المنتزم بالنين، أثره وقف تنفيذ الحكم ولي رفيع السي محكمة غير مختصة، الحكم بعدم المتصاص قاضي التنفيذ بنظر الأشكال وإجائته إلى محكمة الجنح، حكم غير منه الخصومة في الاشكال، مؤداه، بقاء الأثر الواقف للأشكال.

197 - كما قضت بأن العقرر في غضاء هذه العملعة أنه لا يجوز أن يبنى المحكم في الأشكال على العماس بحجية الحكم المستشكل في تنفيذه وهو ما يقتضى أن يكسون سبب الأشكال الذي يرقع معن يعتبر الحكم حجة عليه غير سابق على صدور الحكم العستشكل في تنفيذه سواء تعسك لديه يذلك العبيب أو لم يتعسك لانه يكون قد اندرج ضعن الدفوع في الدعوى التي صدر فيها (1).

أفط أرابع

قواعد تقدير الرصوم

<sup>(</sup>١) فطنن رقم ٩٧ه لننة ١٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/١/٨

<sup>(</sup>٢) لطنين رقع ١١١٧ لينة ٥٠ ق بطبة ٢١/٢/٢١.

## الفصل الرابء

#### قواعد تقدير الرسوم

### وُ قُواعد تقدير الرسوم تختلف عن قواعد تقدير قيمة الدعوي:

الرسوم التسبية في فقراتها السنة عشر، وهذا التقدير هو المعول عليه في حساب الرسوم القضائية، بخلاف السنة عشر، وهذا التقدير هو المعول عليه في حساب الرسسوم القضائية، بخلاف التقدير الوارد بنص المادة ٢٧ مرافعات والذي وضع مسن أجل تقدير فيعة الدعوى نتحديد الاختصاص ونصاب الاستثناف ومزء ثم فإن أسس التقدير الواردة بنص المادة ٢٥ من قاتون الرسوم تختلف عن أسس التقدير الواردة بالمادة ٢٥ مرافعات لاختلاف الفائية التي يرمى إليها كل من القانونين.

ولقت جماء بالمنكرة الإيضاحية للقانون ، 9 المنة 1962 في الباب الثالث تحمت عمنوان في قواعد تقدير الرسوم عايلي "روعي في رضع قواعد تقلير الرسوم وزن الضوابط والاعتبارات التي رؤى أنها ذات علاقة بهذه الأحكام ولذك يسبقي دانعما مقهوما أن القواعد المقررة في هذا القانون بهذا الثمأن مستقلة عن تلك التي يتضمنها قانون المرافعات في سبيل تحديد اختصاص المحاكم أو نصاب الاستثناف، فمجال كل من القانونين مختلف عن مجال الآخر ولا حرج في اختلاف أسمس المنقدير الموضوعة لكل منهما لاختلاف الغاية التي يقصد إليها كل من القانونين.

190 - ولقد قضت محكمة النفض بأن الأصل في نقير الدعاوى المتطقة بالأراضي أن يكون باعتبار منتين ضعفا لقيمة الضريبة المقررة عليها، ولا يلجأ إلى تقدير قيمة العقار حسب المستندات إلا إذا كان العقار غير مربوط عليه ضريبة وذالك عصلا بسنص العادة ٣١ من فاتون المرافعات - المقابلة نقمادة ٣٧ من

القانون الحالى ولا عبرة بما ورد في العادة ٧٠ من فانون الرسوم القضائية لأن عينا البنص خاص بتقدير الرسوم وليس من شأته أن يغير الأساس الذي رسمه قيانون المسرافعات في خصوص تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بالأراضى لتحديد الاختصاص وتصاب الاستنفاق ().

## تقدر رسوم الدعاوي معلومة القيمة وفقا لقيمتها عند رفعها دون اعتداد بما قد يلدقها بعد ذاكمن زيادة أو نقعان:

١٩٦ - قضلت محكمة النقض بأنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة -أنَ الأصل في الدعاوي أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوي الستى تسرفع بطلب غير قابل للتقدير وهو لا يعتبر كذلك إلا إذا كان المطلوب مما يستحر تقدير قيمته، وكانت المطالبة بمينغ مقوم بالعملات الأجنبية تبعأ النَّك هي مَصَالِمَةً بِحَتِّي مَعْلُومِ القَيْمَةُ، وكان يَبِينَ مِن استقراء القواد ١، ٣، ٧٥ مِن القاتون رقيع ٩٠ لسينة ١٩٤٤ المعمل بالقانون رقع ٢٦ نسنة ١٩٦٤ - المنطبق على الواقع في الدعوى قبل تعيلها بالمقانون رقع ٧ نسنة ١٩٩٥ - أن رسم الدعاوى معلوسية القبيسة إنما يقدر عثى أساس الفثات العبيتة بالمادة الأونى وقفأ ثقيمتها عند رفعها دون اعتداد بدا قد بلحقها من بعد من زيادة أو الخفاض، ويقم تسويته علمي هذا المشحل عند عدور الحكم وثو حصل استثناف له، فإذا ما صدر الحكم الاستنتافي مؤيداً للحكم الابتدائي استحق ذات الرسم النسبي السابق مقدراً على أسانس قسيمة المحق الذي قضت به محكمة أول درجة باعتباره حكم جديد بالحق إناني رفيع عنه الاستناف وتكرر القضاء به من جديد، لما كان نفك وكان الحكم المطعمون غيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه بتسوية رسوم الحكم الصاهر

الاستثناف رقم ۱۹۵۱ نسنة ۱۰۰ ق القاهرة الغويد للحكم الابتدائي الصادر محكمة شمال القاهرة الابتدائية في الدعوى رقم ۲۶۱۹ نمنة ۱۹۸۲ القاضي محكمة شمال القاهرة الابتدائية في الدعوى رقم ۲۶۱۹ نمنة ۱۹۸۲ القاضي بالزام الطاعنة بأداء مبنغ ۱۳٬۱۱۳٬۱۱ دولار امريكي محتسباً سعر الدولار وقت محدور الحكم الاستثنافي بتاريخ ۱۰ من مارس ۱۹۸۹ لا على أساس قيمته وقت وقع الدعوى فإنه يكون معيباً بعا يوجب نقضه(۱).

۱۹۷ - وسنورد فيما يلى قواعد تقدير الرسوم الواردة بنص المادة ۷۰ من قيانون الرسوم المادة المنكورة وثلك على قيانون الرسوم القضائية بذات الترتيب الوارد بنص المادة المنكورة وثلك على النحو التالى:

## أولا: المبالغ التي يطلب الدكم بما هي المعول عليماً في حساب السوم:

حيث تسلص المادة ٧٥ من قانون الرسوم القضائية على أن أيكون أساس تقدير الرسوم النمبية على الوجه الأتي: أولاد على المباتغ التي يطلب الحكم بها-

198 - ولقت قضت محكمة النقض بأنه أرحيث أن حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدعوى، على أحقية قلم الكتاب في استصدار قائمة ثانية بالرسوم التكميلية رغم مسيق استصدار قائمة يناك الرسوم باعتبار أن القائمة الأولى صدرت وفقا المتقير الطاعي نفيمة السفينة المحجوز عليها بينما صدرت القائمة التكميلية بعد أن تحسرى قلم الكتاب عن قيمة السفينة الحقيقية والتي تبين زيلاتها عن القيمة التي فدرها الطاعن، في حين أن القراع في الدعاوى ٩٢، ٩٢، ٥٠ اسنة ١٩٨٣ نتفيذ ميناء بورسعيد والمستحقة عنها تلك الرسوم يدور حول صحة الحجز على

<sup>(</sup>١) فطعن رقم ٢٦٢ نسنة ٢٤ ق جلسة ١٤/٤/١٤ س ٢٩ من ٢٢٠.

A CONTRACTOR OF STATE OF STATE

السفيقة وقاء لدين قيمته ٦٥٧٨١٨,٢٣٨ جنيه ولم تكن السفينة المحجوز عليها محسلا لهذا النزاع فتقبر الرسوم القضائية رفقا لقيمة الدين المنتازع عليه، دون اعسنداد بقسرمة العسفينة المحجون عليها وأنه سبق لقلم الكناب استصدار فائمة بالرسوم مؤرخة ١٩٨٠/٩/١٤ بمبلغ ٢٧٣٨٤.٥٠٠ جليه تمثل الرسوم القضائية المستحقة على الدعاوى الثلاث سالفة الذكر تم إعلانها والوقاء بقيمتها وصارت شهانسية، فسلا بحسق استصدار قائمة جديدة في الدعاوى دَاتها، وإذا اعتد المحكم المطعون فيه بالرسوم الواردة بالقائمة التكميلية ذاته بكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه، وحيث أن عذا النعى في محنه ذلك أن النص غَسَى المَسَادَةِ ٢٥ مِنَ الْقَانُونِ رَفِّم ٩٠ نُمِنَةً ١٩٤٤ بِالرَّمِيومِ الْفَصْائِيةَ فَي الْعُواد العدنسية العصائل بالقسانون رقسم ٦٦ نسنة ١٩٦٤ على أنه ايكون أساس تقليو الرسسوم النسسبية على الوجه الأتي: أولا: على المبالغ التي يطف الحكم بها ثانيا ٠٠٠٠ مفادد أن المبالغ التي يطلب الحكم بها هي المعول عليها في حسنب الرسوم التسبية وأن يقدر الرسم بالنصبة للمنقولات المتنازع عليها بحسب فيمتها الحقيقية أشستي أجسال المشسرع لقام الكتاب القحرى عنها، لما كان ناك، وكان الثابت من الأوراق أن موضموع الدعاوى ٩٢، ٩٢، ٥٥ لسنة ١٩٨٣ اللتي خصرها الطاعن هس علسبه المتكسم علسي الجمعسية الوطنية المسينية للمواد الغذائية بدين أشره ٣٥٧٨١٨.٢٣٨ جنبه ويصبحة الحجيز الذي أجراه على المعتقيد (جاي ينج) استنبغاء لهذا اللبين، فتقدر الرسوم بقيمة هذا الدين عملا بالقفرة أولا من المادة ه ٧٠ مسالفة النكسر وإذ استصدر قلم الكتاب أمرا بتقدير الرموم على هذا الأساس بستاريخ ١٩٨٣/٩/١٤ بمسبلغ ، ٥٥، ٣٧٣٨٤ جنبه تم إعلانه والوفاء بقيمته وصمار تهانيا، فلا يجوز له بعد ذلك ان يستصدر قائمة برسوم تكميلية وإذ خالف

المحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بقائمة الرسوم التكميلية التي استصدرها قلم الكتلب فإنه يكون معيا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه (١٠).

### ثانبيا: رسوم الدعاوي المتعلقة بالعقارات والمنقولات:

تسنص المادة ٧٥ من قانون الرسوم القضائية على أنه أيكون أساس تقدير الرسوم القضائية على أنه أيكون أساس تقدير الرسوم القسسبية على قيم العقارات أو الرسوم القسسبية على قيم العقارات أو المنقولات المنتازع فيها وفقا للأسس الآتية:

#### إنسبة الأراض الزراعية المربوطة بالضريبة:

المناسبة المراضى الزراعية تقد قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث الانقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروية في سبعين .

ومفاد ذك أن العبرة في تقدير رسوم الدعارى المنطقة بالأراضي الزراعية السربوطة بالطريبة - العبرة - بالقيمة التي يوضحها الطالب بالأوراق بحيث لا تقلل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبحين، بمعنى أن قلم الكتاب يسموي الرسوم على أرجىح القيمتين الواردة بالأوراق أو قيمة العقار حسب الضريبة، أي أن الضريبة هي الحد الأدنى التقدير دائما.

191 - ونقد قضت محكمة النقض بأن أورد القانون رقع ١٠ نسنة ١٩٤٠ بالسادة ١٩ قواعد تقدير الرسوم التسبية يبين في البند ثانيا من هذه العادة أسس تقديس العقارات والمنقولات العنازع عليها ونص بالققية (أ) في هذا البند بحد تعديلها بالقطانون ١٩٣٠ لعنة ١٩٥٧ على أنه بالنسبة للأراضي الزراعية نقدر قيستها على أساس الثمان الثمان أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة المسلوبة مضمروبة في صبعين، وإذ كان نص هذه الفقرة قبل تحيلها بجرى بتقدير غيمة الأطيان الزراعية بمالا يقل عن انضريبة السنوية مضروبة في

<sup>(</sup>١) الطعن رقم ١٠١٣٦ لسنة ١٤ ق جلسة ١٠/١/١٩٩١.

ستين وكان العشرع قد قصد يتعديل هذه القيمة - على ما أفصح عنه في المنكرة الإيضساحية للقانون رقع ١٣٢ لسنة ١٩٥٧ - الاهتداء بقانون رسم الأيلولة على التركات وقانون الإصلاح الزراعي فإنه ينعين إعمال هذا التعديل من تاريخ العمل به في تقدير الرسوم التسبية على الأراضي الزراعية، أما ما تقضي به المادة ٢١ مسن قسانون المرافعات من أن تقدير قيمة الدعوى المتعلقة بالأراضي هو باعتبار سستين مستلا لقسيمة الضربية فأن ليس من شأته أن يؤثر في اتنقدير المقرر في القانون لتحديد الرسم ذلك أن المشرع قد هدف من هذا النص - على ما جرى به قضماء محكمه النقض - إلى إيجاد أساس ثابت موحد غي تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بالأراضي عند تحديد الاختصاص ونصاب الاستثناف والاستقرار، وهذا هو المعنى الذي حرص واضع مشروع القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على تأكيده في المنكسرة المرافقة نه بقوله يبقى مفهوما أن القواعد بهذا الشأن مستقلة عن تلك الستى يتضعفها فاتون المرافعات في سبيل تحديد الاختصاص أو نصاب الاستثناف فعجسالُ كسل مسن القانونين غير مجال الآخر ولا حرج في الهندف أسس التقسير المخولة لكل منهما الختلاف الغاية التي يقصد إليها كل عن القانونين (١١).

معنى المحكمة المحكمة النقض بأن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النص في المادة ١٥ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٤ بالرموم القضائية في المواد المعنية المحل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٤ على أنه ايكون أساس تقبير المواد المعنية على الموجه الآتيء أولاً: ... ثانياً: على قيم العقارات أو المتقولات المنسنازع فسيها وفقا للأمس الآتية: أ - بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر فيمنها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل على الضريبة المساوية المائنة في المساوية في سبعين ... جـ - بالنمية للأراضي الزراعية الكائنة في منسواهي المراضي الزراعية الكائنة في منسواهي المعنى والأراضي الزراعية التي لم تقرض عليها ضريبة ... يقدر الرمم منسواهي المعن والمن الزراعية التي لم تقرض عليها ضريبة ... يقدر الرمم

أنبدنيا على القيمة المستى يوضعها الطالب ويد تحرى قلم الكتاب عن القيمة المحقوق بية ويحصل الرسم على الزيادة. مفاده أن تقدير قيمة الأراضى الزراعية التي فرضت عليها ضريبة توصلاً تقدير الرسوم النسبية عليها بكون على أساس الثمين أو القبيمة المستى يوضعها الطالب بحيث لا تقل عن صبعين مثل الضريبة المنوية (١).

٣٠١ - كعلما قضيت بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المندة ٧٥ مسن القسانون رقيم ٥٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية المعسدل بالقسانون رقسم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه أيكون أساس تقدير الرسوم النسلسية علسي الوجسة الآنسي: أولاً: ... ثانياً: على قيم العقارات أو المنقولات المتسنازع فسيها وفقاً للأسس الآتية: أ - بالنسبة للأراضي الزراعية نقدر فيمنها علسى أسلس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا نقل عني الضريبة المستوية المضمروبة في سبعين... مفاده أن تقدير قيمة الأراضي الزراعية التي فرضت عليها ضمريبة توصلاً لتقدير الرسوم التسبية عليها يكون على أساس الثمان أي القايمة المنتي يوضعها الطالب يعيث لا تقل عن مبعين مثل الضريبة السينوية. لعيه كين ذلك وكان الثابت بالأوراق ومن تقرير الخبير المنتنب في الاعسوى أن الأرض محسل الدعوى الصائر فيها أمر التقلير لا تقع في ضواحي العسدن ومربوط عليها ضريبة سنوية ومن ثم يتعين تقدير فيمتها وفقة للبند ( أ ) سن الفقرة ثانية من العادة ٧٥ سالفة الذكر وإذ خالف الحكم هذا النظر وقضى بتأبسيد أس تقدير الرسوم التسبية الآخذ بتقدير قيمة الأرض وفقأ لنظام التحرى، غَائِسَهُ فَصَلَحُ عَسَنَ مَخَالَفْتُهُ لِلنَّالِثِ فِي الْأُورِ إِلَّى يَكُونَ غَنْ خَالْفَ الْقَالُونَ وأَخَطأُ فِي تَطْبيقة بما يوجب نَفَضَهُ<sup>(1)</sup>،

<sup>. (</sup>۱) الطمن رقع ۱۵۲ لمنة ۲۳ ق جلسة ۱/۱/۱۹۹۷ أس ۱۸ من ۱۹.

<sup>(</sup>١) المصوري ۱۹۹۶ ليه ۱۹ ي جلسه ۱۹۸۸ (١)

<sup>(</sup>٢) الطمن رقود ١٢٠ لمنة ١٢ ق بطسة ٢٣/١٢/١٠١٠.

### ب - بالنسبة العقارات المبنية:

تقسير فيمنها على أساس النمن أو القيمة التي يوضحها الطلب بحيث لا نقل عسن فيمنها الايجارية السنوية المنخذة أساسا لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر.

الحالة على أساس الثمن أو القيمة التقض بأن الرسوم النسبية تحسب في هذه الحالة على أساس الثمن أو القيمة التي يوضعها الطالب المعقارات المبيئة أو على قيمتها الابجارية السنوية المتخذة أساسا لربط الضريبة عليها مضروية في خمسة عشر أيهما أكبر، ولا اعتداد في غذا الخصوص بالتقلير المقرر في فاتون فرض رسم الأيلونة على التركات لأن مجاله غير مجال قانون الرسوم سالف البيان، ولا حرج في اختلاف أسس التقلير الموضوعية لكل منهما لاختلاف الغاية التي يقصد (بهها كل من القانونين (ا).

7.7 - كما قضت محكمة النقض بأن النص في المددة ٢٠٥ من القانون رقم ٨٠ نسسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في العواد المعنية المعمل بالقانون رقم ١٩١٤ لمينة ١٩٦٤ على أنه يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتي: أولاً على العبالغ التي يطلب الحكم بها. ثانياً: على فيم العقارات أو المنقولات المنتلزع فيها وفقا للأسس الآتية: (أ).... (ب) بالنسبة للعقارات المبيئة نقدر قيمتها على أسساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب يحيث لا تقل عن قيمتها الأيجارية السنوية المتخذة أسلماً لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر.... مفاده أن تقديسر قسيمة العقسار المبنى المتفازع فيه والمعول عليه في حصلب الرسوم النسسبية يكون بحسب قيمته التي يوضحها الطالب بنفسه بشرط ألا تقل بأي حال النسسبية يكون بحسب قيمته التي يوضحها الطالب بنفسه بشرط ألا تقل بأي حال النسسبية يكون بحسب قيمته التي يوضحها الطالب بنفسه بشرط ألا تقل بأي حال النسسبية يكون بحسب قيمته الأبجارية المستوية نهذا المبنى التي تربط الضريبة عليها

مُضَارِية في خدسة عشر... لما كان ذلك، وكان الواقع في الدعوى التي أقامها الطاعن والتي قدرت الرسوم عليها أنها دعوى تثبيت ملكية ولم تكن دعوى عسمة ونقاد عقد شراء العقار أو إبطاله فإن تقدير الرسم النسبيي فيها يحكمه نص المادة ٥٠ الفقرة ثانياً. (ب) المشار إليها وإذ خانف الحكم المطعون فيه هذا النظر وعدول في حصاب الرسوم النسبية محل النزاع على القيمة العبينة بتقدير القبير النعقد العقدار المعلسوك للطاعد بدعوى تثبيت العلكية وطبق على ناك المادة ٥٠ في فقدرتها المثار بدعوى تثبيت العلكية وطبق على ناك المادة ٥٠ في أول درجه ورفض الدعوى، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون(١٠).

## ج... - بالنسبة الأراضي غير المربوطة بالضريبة والمعدة للبناء والمنقولات:

1.4 - اقد نصت الققرة (جد) من البند ثانيا من العادة الا من فاتون الرسوم القضائية على أن ' بالنسبة للأراضى الزراعية الكائنة في ضواحي العدن والأراضلي الزراعية والأراضلي المعدة للبناء والأراضلي الزراعية الستى شع تقرض عليها ضريبة والأراضي المعدة للبناء والمسياتي المستحدثة التي لم تحد قيمتها الإجارية بعد والمنقولات يقدر الرسم عبد عليها علي يوضحها الطالب، وبعد تحرى قام الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة.

ويجوز لقلم الكتاب في الحالات المتصوص عليها في الفرة (جــ) بعد موافقة التسيابة أن يَطلب التقدير بمعرفة خبير، ولا يجوز الطعن في انتقدير بعد ثلك بأي حــال مــن الأحوال، وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة التي غُدرها الخبير مساوية ننقيمة العوضحة أو أقل منها وإلا ألزم بها صاحب الشأن، ولا يرد على أي حال شيء من الرسوم المنفوعة، وتكون إجراءات التعيين وإيداع انتشابر

<sup>(</sup>١) الطعن رقم ٢٠٤٩ ليفة ١٧ ق جلسة ١٩٩٨/١/١٩٩٨.

<sup>(</sup>١) لقطين رقم أنا لمنة ٢١ ق أحوال شخصية جلمة ١٩٧٥/٥/٢٨ س ٢٦ ص ١٩٠٠.

بلارسم، ريجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن ينفق مع فلم الكتاب على القيمة وتصدق التيابة على ما يتم الاتفاق عليه".

ومفاد نص الفقرة (جــ) من ألبند ثانيا من المادة ٧٠ ما يشي؛

#### بالنسبة **للمن**قولات:

يقسد الرسم مبدليا على القيمة التي يوضحها الطالب بالأوراق ثم يقوم قلم الكتاب بإجراء المحريات عن القيمة المقبقية للمنقول ويحصل الرسم على الزيادة التي تظهر في القيمة.

٢٠٥ - ونقد استقر فضاء النقض على أن ' المنقولات المنتازع عليها تقدر بحسب قيمتها الحقيقية التي أجاز المشرع نقلم الكتاب التحرى عنها (١٠).

الأراضي غير المربوطة بالضريبة والأراضي المعدة للبناء والأراضي الواقعة في خواجي المدن:

فينقد الرسم على القيمة التي يوضعها الطالب بالأوراق ثم يقوم قام الكتاب بالسنحرى عن قيمتها الحقيقية ويحصل الرسم على الزيادة التي تظهر في القيمة، وفي حالة الخلاف بيم الطالب وقام الكتاب فيجوز لقلم الكتاب ندب خبير للتقدير.

- ٢٠٦ - ولقد قضت محكمة النقض بأنه امتى كان الثابت أن قلم الكتاب - عسند تقدير رسوم الدعوى لجأ في تقديره للأطيان موضوع النزاع - وهي ليست فسي عسواحي العنن - إلى النحرى ولم يشأ أن يطلب التقدير بمعرفة خبير وكان الحكم قد ألقى قائمة الرسوم المبنية على أساس هذه التحريات فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون (١٠).

1951 بالرسوم القضائية في العادة الاعتبار بالقائون رقم ١٩٠٠ لمسنة على المحل بالقائون رقم ١٩٠٠ لمسنة العبار بالرسوم القضائية في العواد المدنية المعدل بالقائون رقم ١٩٠٦ لمسنة ١٩٠٤ على أنه أيكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه التالى: أولاد على العبالغ التي يطلب الحكم بها، ثانيا: على قيم العقارات أو المنقولات المتنازع فيها وفقا للأسس الآنية: (أ)، (ب)، (ج)، بالنسبة للأراضي الزراعية الكائنة في غيواهي المدن والأراضي الزراعية التي لم تخرض عليها ضريبة والأراضي المعدة النبياء والمسباني المستحدثة التي لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد والمدقولات يقدر الرسم مبدئيا على القيمة التي يوضحها الطالب ويحد تحرى قلم الكتاب عن القيمة التي يوضحها الطالب ويحد تحرى قلم الكتاب عن القيمة التي يوضحها الطالب ويحد تحرى قلم الكتاب عن القيمة التي يوضحها الطالب ويحد تحرى قلم الكتاب عن القيمة الكائلة في حساب الرسوم النسبية يكون بحسب قيمتها الحقيقية التي أجاز المشرع نقلم الكتاب التحرى عنها (١٠).

۲۰۸ – كما قضت محكمة النقض بأن نقدير قيمة الأرض الزراعية الكائنة في خسراحي المعن وتلك التي لم تقرض عليها غريبة المعول عليه في حساب الرسموم النسسية بكون بحسب قيمتها الحقيقية التي أجاز المشرع لقام الكتاب التحري عنها(۱).

#### ثالثا: بالنسبة لهنازعات العقود:

نصبت المسادة ٧٥ من قانون الرسوم على أن يكون أساس تقدير الرسوم النسبية عنسى الوجه الآتى: أولاد د ثانيا ١٠٠ ثانيا ٤٠٠ ثانيا و في دعلوى الحكم بصحة العنسود أو إيطائها أو ضبخها تقدر قيمتها بقيمة الشي المتنازعة فيه وفي دعلوى المنازعة في عقود البدل بقدر الرسم على أكبر قيمة البنلين.

<sup>(1)</sup> الأطعلان وقع ۱۰۱۳۱ لمنة ۱۹ ق جلسة ۱/۱<mark>۰/۱۹۹۱ فرب الطمن وقع ۱۸۸۷ لمنة ۵۰ ق</mark> حلمة ۱/۱/۱۲/۱۱ مل ۲۸ ع ۱ ص ۲۳۱.

<sup>(</sup>٢) الطبن رقم ١٦ لسنة ٢٣ في جلسة ١١/١٥/١٥ من ٧ من ٨٨٨.

 <sup>(1)</sup> الطعمان رقاح ١٣٤٩ لمنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٩ مشار إليه بعجلة عينة قضائيا الدولة النسمة ٣٦ ع: عن ١٥٨.

<sup>(</sup>٢) الطمن رقم ۲۹۹۱ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٨/٥/٢٨.

٣٠٩ – ونقد قضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء عدد المحكمة – أن مسن مقتضى الققرة الثالثة من المادة عن القانون ٩٠ لمنة ١٩٤٤ أن يقد الرسمة بالنسسية لطلب القسسخ بقيمة الأشياء المتنازع عليه، مما مفادد – في خصوص طلب قسسخ عقد الشركة رجوب تقدير الرسوم عليه بقيمة رأس مال الشركة الثابت في العقد المطلوب فسخه (١).

بخضيع في تقدير الرسوم المسبية التقض بأن "طلب فسخ عند الشركة وتصفيتها وخضيع في تقدير الرسوم المسبية المتص المادة د٢/٧ من القاتون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٠ الذي يجرى على أن " يكون أساس تقدير الرسوم النسبية في دعاى طلب الحكيم بصبحة العقود أو أبطالها أو فسخها بقيمة الشي المتنازع فيه"، غير أنه يتوسن طبيقا للمادة المتاسعة من ذلك الفاتون ألا يحصل قلم الكتاب رسوما تصبية على أكثر من أربعمائة جنبه - زيدت إلى ألف ينظرار بقانون ٦٠ لسنة ١٩٠٤ فساذا انتهست الدعوى بحكم وقضى فيها بأكثر من ١٠٠ جنبه ( ألف جنبة) سوى الرسيم على أساس ما حكم به، وإما كانت الدعوى قد انتهت صلحا أمام محكمة الرسيم على أساس ما حكم به، وإما كانت الدعوى قد انتهت صلحا أمام محكمة الرسيمة على أنها فأنه محكمة أو على قيمة الطلب المسابق عليه أيهما أكبر ولا اعتداد في هذا الخصوص بما تضمنه أو على قيمة المسلح من تقازل المطمون عليهما عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بحسل الشركة وتصفيتها إذ أنه بخروج هذين الشريكين من الشركة فأنها تكون قد بحسل الشركة وتصفيتها إذ أنه بخروج هذين الشريكين من الشركة فأنها تكون قد بحسل الشركة وتصفيتها إذ أنه بخروج هذين الشريكين من الشركة فأنها تكون قد انتضت (١٠).

. ١٦١٠ - كما قضت محكمة النقض أيضاً بأنه امتى كان المدعون قد أقلموا دعواهم بطلب الحكم بإثبات القضاء شركة واحتياطيا بفسخ عقد الشركة وتعسكوا في الحالتين بتعيين مصف لها لتصفية أموالها، ثم ظل طلب القسخ معروضا على المحكمة حتى انتهت الدعوى باتفاق الخصوم على إنهائها صلحا، فإنه يتعين، في شهان تقنير الرسوم المستحقة على عذه الدعوى والتي قدم قيها الطلبان المحكمة سبيل الخيرة - أن يؤخذ - وعلى ما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة المعابعة مين القانون رقم ، ٩ لسفة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق - بأرجح الرسمين المستحقين على هذين الطلبين للخزانة (١٠).

القاتون رقم ، ٩ لسنة ١٩٤٤ أن يقتر الرسم بالنسبة لطلب القسخ بقيمة الأشباء القاتون رقم ، ٩ لسنة ١٩٤٤ أن يقتر الرسم بالنسبة لطلب القسخ بقيمة الأشباء المتازع عليها، معما مقاده - في خصوص طلب فسخ الشركة وجوب تقدير الرسوم عليه بقيمة رأس مال الشركة الثابت في العقد المطلوب فسخه، دون نظر مما إذا كان طلب القسخ الذي ضعنه المدعون دعواهم قد جاء منهم ننفنة أو على سمييل الغطمة لأنه لا عبرة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة التقض - بعرمي المدعمي من طلبه ومن إذا كان لازما وضروريا انقضاء له بالمركز القانوني الذي أفصل عنه شرحه لموقائع الدعوى أم كان طلبه من قبيل التوافل التي لم يكن ذلك المركز في حاجة إلى طلب الحكم بها (۱).

٢٩٢ - كسا قضت محكمة النقض أيضا بأن المغرر في قضاء هذه المحكمة أن من مقتضى الفقرة الثائلة من العادة ٧٠ من القانون رقم ١٠ لسفة ١٩٤٤ أن يقسدر الرسيم بالنسبة لطاب الفسخ بقيمة الأثنياء المتفازع عليها، مما مقاده في

<sup>(</sup>١) الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١١.

<sup>(</sup>٣) الطعن رقم 11 لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠/٥/١٥ من ٢١ من ٧٧٧.

<sup>(</sup>۱) الطعن رقع ٢٠٥ لينه ٢٥ ق جلية ١٩٢٨/١٢/١٨ من ١٩٥ صن ١٩٥٨.

<sup>(</sup>٢) الملين رقع ٥٠٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٣/١٧ س ١٩ من ١٩٦٤.

خصيبوص طلب قسيخ عقد الشركة وجوب تقدير الرسوم عليه بقيمة رأس مال الشركة الثابت في العقد العطاوب ضخه (١).

115 - كما قصّت بأنه وحيث الطعن اقيم على سبب واحد ينعى به انطاعه على سبب واحد ينعى به انطاعه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان المحكم قدر الرسوم القضائية عن دعوى صحة ونفاذ عقد القسمة المورخ ١٩٨٠/٢/٢٠ المبرم بينهما والمطعون ضده الثالث على أماس حصتيهما في العقار محل العقد دون حصة الشريك الثالث أعمالاً نلبند الثامن من المادة ٥٧ مسن القسانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤، في حين أنه كان يتعين تقدير الرسم على قيمة العقار بأكمله طبقا للققرة الثالثة من المادة ذاتها باعتبار في الدعوى تتعلق بصحة ونفاذ عقد القسمة، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحست أن هذا التعى سنيد، ذلك أن النص في الفقرة الثائلة من المادة ٧٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية المحل بالقانونين رقسي ١٢ نسنة ١٩٢٤ ، ٧ لسنة ١٩٩٥ على أن... ثائلاً: في دعاوى طلب الحكم بصحة المقدود أو أبطالهما أو فسخها تقر قيمتها بقيمة الثبن المتنازع فيه - مفاده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن رسم الدعوى التي ترفع بطلب الحكم بصحة ونفساذ عقد القسمة يجب أن يكون شاملا للقر المبين بالعقد جميعه أن يكون شاملا للقر المبين بالعقد جميعه أن المبين فيه مؤداه فرز وتجنيب نصبيه الذي تم التراضى عليه وهو ما ينبني عليه المبين فيه مؤداه فرز وتجنيب نصبيه الذي تم التراضى عليه وهو ما ينبني عليه الصحادر بصحة ونفساذ عقد القسمة يحصم النزاع بين المتقاسمين في هذا العقد بالمسادر بصحة ونفساذ عقد القسمة يحصم النزاع بين المتقاسمين في هذا العقد بالمعلمة وحمدة شريك بمفرده مما يستتبع أن يكون الرسم شاملاً للقر المبين بالمعقد جمديمه، وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر وقدر الرسوم التسبية

أم المستحدة عن الدعوى محل أمر التقدير المعارض فيه على أساس فيمة حصتى أساس فيمة حصتى المطعمون ضدهما الأول والثاني دون حصة الشريك الثانث فإن يكون قد أخطأ في أعليق القانون بما يوجب نقضه (۱).

### رابعا: بالنسبة لدعاوي رهن العقار أو المنقول:

د ٢١ - فقد نصت العقار أو العنقول تعتبر قيمتها قيمة النين المرهون به العقار أو العنقول العنول ا

#### فامساء بالنسبة لدعاوي الريع والإيجار:

\* ١٦٦ - فقيد نصت العادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند خامسا على أنه أفسى دعاوى الربع والإبجار والتعريض اليومى وطنب القوائد تحسب الرسوم فيها على المبيالغ النظاوية نغاية وقت رفع الدعوى، ولا تحسب رسوم على فوائد كسور الشهر وبت الحكم تحصل تكملة الرسم الذي بستحق عن تاريخ رفع الدعوى لغنية بوم صدور الحكم سواء أكان بالقبول أم بالرفض وعند طلب التنفيذ تحصل تكملة أخرى للرسم على ما بطلب التنفيذ به عن العدة اللاحقة على الحكم لغاية بوم طلب التنفيذ ونلك علاوة على رسم التنفيذ المستحق.

### سادها: في دعاوي فصم الإيجار والإذلاء والتسايم:

١٩٧٧ – نقب نصبت العادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند سادسا على أنه أنسى دعساوى فيسخ الإيجار يحبب الرسم على إيجار المدة الواردة في العقد أو السباقي مستها حسب الأحوال، أما إذا اشتعلت الدعوى على طلب الإيجار والفسخ استحق أرجسح الرمسمين للفسراتة، وفي خالة طلب التسليم أو الإخلاء الذي لا يتضمن فسخ العقد تعتبر الدعوى مجهولة القيمة.

<sup>(</sup>١) الطين رقم ١٨٧٧ ليفة ٥٦ ق جلية ١٩٨٧/٢/١١ بن ٢٨ عند ١ من ٢٣٦.

<sup>(</sup>١) الطعن رقع ٢٨١٤ لسنة ١٢ ق جلسةً ١٨/١/٢٠٠٢.

٣١٨ - ونقعه قضت محكمة النقض بأن " طلب التصليم باعتباره غير مقبر القيمة إذا كان ملحقا بطلب أصلى مقدر القيمة فإنه ينبع الطلب الأصلى فتقدر قيمة الدعوى بقيمة الطلب الأصلى وحده (١٠).

#### سابعا: في دعاوي الشفعة:

119 - نقد نصت العادة على من غانون الرسوم في البند سابعا على أن عداوى طلب الشفعة في العقار تقدر فيمنها باعتبار الشن المطنوب الأخذ به، وإذا كسان الثمسن العبين في العقد أو الذي قدره الخبير أكثر وتقازل طالب الشقعة عن طلبه قسبل الحكم أو عارض في مقدار الثمن بقي التقدير على أصله، أما إذا قبل الطالب الأشدة بسه حسبت الرسوم على واقعة بصرف النظر عن رسم التسجيل المستحق، ويسزك على الثمن قيمة التحسينات التي يطلبها الخصم أو يقدرها التعبير، وإذا استأنف الحكم وقدر قيمة العقار بأكثر مما قدره الشفيع أخذت رسوم الإستثناف على ما قدره المستأنف حتى ولو طلب الفاء الحكد.

ويحصل رسم تسجيل عن طلب إعلان الأخذ بالشفعة سواء أكان هذا الإعلان مستقلا أم مشتعلا على دعوى الشفعة وفي الحالة الثانية يكون تحصيل هذا الرسم مع الرسم المستحق عند رفع الدعوى.

وتحصيل أمانية تعادل قيمة الرسم المعترر التسجيل محضر الصلح أو الحكم السنهائي النقى يصدر فيها تعصلحة الشقيع، وتحصل هذه الأمانة مع باقى رسم الدعيوى قسبل قيدها بالجدول، وإذا انتهت دعوى الشقعة يصحضر صلح لمصلحة الشيعيع أو بحكم نهائي يثبوت الشقعة منجل ملخص المحضر أو الحكم يقلم كتاب المحكمية الابتدائيية بغير رسم وتحرر صورة من هذأ الملخص السجيلها برسوم

أن خصما من الأمانة السابق تحصيلها إذا كان العقد المشفوع فيه مسجلا وإلا خصل أقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو تم الصلح أمامها الرسم النسبي الذي كان مستحقا على تمميل العقد بالطرق المقررة وترد الأمانة في حالة الحكم برفض الدعري.

#### ثلهنا: في دعاوي قصمة العقار:

٢٢٠ - تسنص المسادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند ثامنا على أنه في دعاوى قسمة العقار يحسب الرسم على ثمن الحصة أو الحصص المراد فرزها إذا كان ثمة حصص غيرها تشركاء آخرين على الشيوع، وإذا كان العقار مشتركا بين شريكين ققط وطنب أحدهما القسمة حسب الرسم على حصة كل منهما".

### تاسعا: في دعاوي بيخ المقار لعدم إمكان قسمته: \_\_

. ٢٢١ - تسنص المسادة ٢٥ من قاتون الرسوم في البند ناسعا على أنه اإذا طلب الحكام بقاسمة حصة في عقار مشترك وبيعه عند عدم إمكان ضعمته أخذ الرسام المسبى على ثمن العقار كله ويشمل هذا الرسم جميع إجراءات البيع فيما عدا رسم المزاد فيمندق عليه الرسم المبين في المادة ٤٤٤.

### · عَلَيْمُوا؛ عِنْدُ طَلْبِ فَرَزَ حِمَةً فِي عَقَارَ شَائِعٍ:

٢٢٢ - تسنص المسادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند عاشرا على أنه 'إذا طلب المدعى طلب المدعى طلب المدعى عليه المدعى عليه منهم أو بعضهم حصتهم أيضا أخذ الرسم على المصص المطلوب فرزها باعتبارها منضعة نحصة أو حصص المدعين، وإذا كان الباقي من العقار حصة شريك وإحد أخذ الرسم في عذه الحالة على ثمن العقار كله.

<sup>(</sup>١) الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠.

كما تصت المادة (١) من قانون الرسوم على تخفض الرسوم إلى النصف في

الأحوال الآتية : ١ : ٠٠٠٠٠٠ الدعاوى التي ترفع من المعول أو عليه في شأن

الوجسة الآنسي أولاً: ..... وابسع عشر: تقدر زمبوم على تتقيدُ الأحكام والأوامر والعقسود الرصمية باعتبار القيمة التي يطلب التنفيذ من أجلها... مفاده أن القيمة الستى يطلسب التتغيذ من أجلها هي المعول عليها في حصاب الرسوم النسبية حتى وأن كَسَانَ السَنزاع قد التهي صلحاً بين المتخاصمين الانتفاء العنة التي من أجلها ارتسأى المشرع في القرض الأخير تخفيض الرسوم المستحقة عن الدعوى وهي حث المتقاضين على العبادرة بإنهاء خصوماتهم ومخفيفاً العباء الملقى على عاتق الصحائم، لما كان فلك، وكان الثابت أن الحكم الإبتدائي العويد بالحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الخبير فيما انتهى إليه من حصاب رسوم التتقيذ لحكم اتصلح المنفذ بسه علمين أساس القواعد المعمول بها بالنسبة لتقاير رسوم الدعوى وليس على أساس الجزء من الحكم العراد التنفيذ عليه واتنهى في قضائه إلى الزام الطاعنين بسرد ما سبق تحصيله بالزيادة من رسوم التنفيذ مقدراً بالمبلغ الذي أباته الخبير فسى تقريسوه رغسم أن رمسوم التقفيذ المحصفة من المطعون ضده تتفق وأحكام القانون فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه (١).

## فاهس عشر: رسوم أمر تنقيذ أحكام المحكمين:

٣٢٧ - نصت العادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند الخامس عشر على أنه تقدر الرسوم على أمر تتفيذ أحكام المحكمين باعتبار ما حكم به لغاية يوم صدور

### سأدس عشوه رسوم الدعاوي الضريبية:

٣٢٨ - لقند نصب العادة ٧٥ من غانون الرسوم في فقرتها السابسة عشر علمي أنسه تنقسدر رسوم الدعلوى التي ترفع من المعول أو عليه في شأن تقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب باعتبار فيمة الأرباح المنتازع عليهاا.

ومفاد نلك أته يستحق على المفازعات الضريبية التي ترفع من الممول أو علميه رسوم نسبية بواقع النصف على قيمة الأرباح المتنازع عليها في كل سنة من سنوات الطعن على حدة ولكل طاعن على حدة.

تقدير الأرباح التي تستحق علها الضرائب.

٣٢٩ - ونقسد استقر قضاء التقض على احتساب الرسع على أساس التوقير بيسن ما قدرته لجنة الطعن وبين طلبات الممول، ويحسب الرسم على الألف جفية الأولى مخفضا إلى النصف، وبعد الحكم يعنوى الرمام على ناتج الحكم وفي حساب الرميم تعتبر كل سنة مستقلة بذاتها، رسومها مستقلة عن غيرها (١).

#### منازعات غريبية يستحق عليما رسم نسبى كأمل:

٣٣٠ - ريلاصط أن تخفيض الرسوم المستحقة على المنازعات الضربيية إلى النصف إنما هو قاصر على مقدار الأرياح المنتازع عليها، ويترتب على ذلك أته إذا كانت المتنزعة منصية على خلاف ذلك فإنه يسحق عليها رسم نسبى كامل

- دعوى براءة النمة من العبائغ التي تطالب بها مصلحة الضرائب.
- ب سقوط عق مصلحة الضرائب في التنضاء الضريبة بالتقائم الخمس،
- جـــ دعاوى استرداد ما دفع لمصلحة الضرائب بدون وجه حق. (منشور الوزارة رقم ٤٤ - ١٠/٦ (٦٠١ في ١٩٧٦/٨/١٢)

### ٣٢١ ~ كيفية حساب الرسوم في الطعون الغريبية:-

عسند تقديسم مستحيفة الطعن الابتدائي تحتمب الرسوم على الفارق بيم الطنبغت الواردة بالصحيفة وقرار اللجنة بعث أقصى أنف جنيه بواقع رسمج مخفض إلى النصف في كل سنة من سنوات الطعن على عدة والكل طاعن على حددة، مع مراعاة أنه إذا كانت مصلحة الضرائب من الطاعنة فلا يحصل منها شيئًا. عشلا ينص العلاة (٥٠) من قاتون الرسوم.

<sup>(1)</sup> الطعن رقم ۱۰۹؛ لسفة ۲۰ في جلسة ۲۰م/۲۰۰.

#### رُابِع عَشِر: رسوم التنفيذ:

٢٣٦ - تسنص المادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند الرابع عشر على أنه تقسير رمسوم على تنفيذ الأحكام والأوامر والعقود الرسمية باعتبار القيمة النتى يظلب التنفيذ من أجلها".

لقت قضيت محكمة المنقض بأنه رحيث أن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعبون فيه الغطا في تطبيق القانون رفي بيان نلك بقولون أن رسوم التنقية تحصل على أساس الجزء المنفذ به من الحكم وفقا للمائنين ٤٤، ١٩٤٥ من القانون رفّم ١٠ لمنة ١٩٤٤ - المعدل - ولا تسرى عليها قواعد التقدير الخاصة بالصلح عليي رسوم الدعوى والمتصوص عليها في المائنين ٢٠، ٢٠ مكرراً من ذات القيانون إلا أن الحكم الابتدائي مؤيدا بقضاء الحكم المطعون فيه استثد في قضائه بسرد رسوم التنفيذ المعابق تحصيلها من المطعون عدد الأول على ما انتهى إليه يقرير الخبير المودع والذي أجرى حسابها وفق قواعد التصلح الذي تم في الدعوى وليس على أماس الجزء المنقذ به من الحكم مما يعيبه ويستوجب نقضه

وحيث أن هذا النعي في محله، ذلك أن النص في المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٠ السنة ١٩٤٤ الصحائر بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المسائل المدنسية على آنه إذا انتهى النزاع صلحاً بين الطرقين وأثبتت المحتمة ما اتفق على المدنسية المرفان في محضر الجامعة أو أمرت بإلحاقه بالمحضر المنكور وفقا للمادة ١٢٤ مسرافعات - ١٠٣ مسن القانون الحالي - قبل صدور حكم قطعي في عمائة فرعية أو حكم تمهيدي في الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا تصف الرسوم الثابستة أو النسسيية... وفي المادة ٢٠ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٢٦ نسنة ١٩٦٠ على أن منائح مع خصمه في الجنسة الأونسي لنظر الدعوى فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسوم النسية على الأسلام المسدد والنص في المسادة ٧٥ مسن ذات القسانون على أن يكرن أساس تقلير الرسوم النسبية على المسادة ٧٠ مسن ذات القسانون على أن يكرن أساس تقلير الرسوم النسبية على

#### حادي عشر؛ بالنسبة لدعاوي الحكر.

٣٢٣ - تسلم المادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند حادي عشر على أنه تقدر رسوم دعاوي الحكر بالكيفية الأتية؛

إذا طلب الحكم بستقدير حكر دون أن تذكر القيمة المطلوبة كانت الدعوى مجهولة القسيمة وإذا حكم فيها بتقدير مبلغ معين سوى الرسم نسبيا على قيمة المحكر في سنة مضروبة في ٢٠٠

إذا طلب الحكم بتقدير قيمة معينة للحكر أو زيالته إلى قيمة معينة قدر الرسم فسى هذه الحالة نسبيا على القيمة المطلوب تقديرها أو قيمة الزيادة المطلوبة في سنة مضروبة في ٢٠٠.

#### ثأني عشر: في عاوي ترتيب الإيراء:

174 - تسنص المسادة الآل من قانون الرسوم في البند ثاني عشر على أنه القسدر قسيمة دعساوى ترتيب الإيراد باعتبار الإيراد المعنوى المطلوب الحكم به مضسرويا في ٢٠ إذا كان مويدا ومضروبا في ١٠ إذا كان نعدى الحياة، وإذا كان مؤفستا قسدرت القسيمة باعتبار المعاش السنوى مضروبا في عدد سنيته بحيث لا تتجاوز عشرا.

### ثَالَثُ عَضُرٍ: فَي طَلَبَاتَ تَوزِيعَ أَمُوالُ الْمَدِينَ:

١٢٥ – لقد نصب الفقرة الثالثة عشر من المادة ٧٥ من فتون الرسوم على أن تقدر قومة طنبات توزيح أمرال المدين على دانيه بحسب درجاتهم أو قسمتها بينهم قسمة غرماء باعتبار مجموع العبالغ التي توزع أي تقسم.

باذا قضى برفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه فلا يستحق ثمة رسوم على الطاعة على الأنه قد خسر دعواه إذ أن الرسوم تعنوى بعد الحكم في الدعوى على ضوء ما قضى به عملا بنص المادة (١) من قانون الرسوم وليم تقض المحكمة الطاعن بشئ ومن ثم فلا تستحق عليه ثمة رموم، ويكتفى بالرسم المسدد على الصحيفة إذا كان الطاعن عو المعول، أما إذا كانست الطاعنة هي مصلحة الضرائب فإن الرسم خاص بالدولة ولا تنفع الدولة شنيا.

ج- - إذا قضي بطلبات الطاعن كلها بقبول طعنه أي قضي له بيعضها بتعديل القسرار المطعون عليه فتسوى الرسوم على الفارق بين غرار اللجنة والحكم بواقع رسم فخفض إلى النصف في كل منة من منوات الطعن على حدة ونكل طاعن على هذة باعتبار أن غذا الفارق يعثل الأرباح المغتازع عليها مع مراعاة منطوق الحكم في شأن الإثرام بالمصاريف حند تسوية الرموم - علما بأن المناسب من المصاريف بمثل الفارق بين غرار اللجنة والحكم.

# ٢٣٢ - كيفية حصاب رسوم استئناف الأدكام العادرة في الطعون الضويبية:

- أ- إذا قطعت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأبيد الحكم المستأنف فلا يستحق على الاستئناف ثمة رسوم عملا بنص المادة (٣) من فانون الرسوم مطلة بالقانون ١/٥٥ ويضبع على المستأنف الرسم المسدد على الصحيفة.
- إذا قضت محكمة الاستثناف بالتحيل فتسوى الرسوم على القارق بين الحكم الاستثنافي بواقع رسم مخفض إلي النصف في كل سنة من سنوات التزاع على حدة ولمكل طاعن على حدة.
- جس إذا قضت محكمة الاستثناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفضت طعن المدول الابستدائي وأبدت غرال اللجنة ففي هذه الحالة تكون مصفحة الضرائب فلا كسبت الدعوى ويكون المدول قد خسر دعواه الابتدائية وخسر الاستثناف

- أيضا ومن ثم فإنه يستحق عليه (العمول) الرسوم المقدرة على الصحيفة ريتم مطالبته بها.
- رد أما إذا كانت محكمة أول درجة قد رفضت الطعن الابتدائي ثع صدر الحكم الاسمستنافي بإلغساء الحكم الابستدائي وتعديمال قرار اللجنة فإن رسوم الاستناف تحصل على الفارق بين قرار اللجنة والحكم الاستنافي في كل سنة من سنوات الطعن على حدة ونكل طاعن على حد.

#### ٣٣٣ - تقدير الرسوم في منازعات الشركات: \_

إذا أشير نزاع بشأن جدية الشركة فيحصل رسم ثابت على طلب البات جدية الشركة، فإذا حكمت باعتبار النشاط شركة فينم نقدير الرسم على قيمة أرباح كل شسريك بنسبة نصيبه في الشركة بواقع رسم مخفض إلى النصف في كل سنة من سسنوات الطعسن على حدة وذلك إذا كانت الشركة شركة تضامن، أما إذا كانت الشركة شركة تصامن، أما إذا كانت على جملة حصة الشركاء الموصين على كل منة على حدة.

(الكتاب النوري رقم ٥ لمسنة ١٩٨٥ في ١٩٨٥/٧/٣١)٠

#### تقدير الرسوم في دالة تصفية الشركة:

175- قضت محكمة النقض بأن الشئ المنتازع عليه في دعوى تصفية الشركة – وعلى ما جرى به في قضاء هذه المحكمة – هو مجموع أمرال الشركة المطلبوب تصنفيتها وقت طلب التصفية، لأن التصفية ليمت إلا قسمة أموال بين الشركاء، وقسيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم، وعلسي أساس هذه القيمة يتم تقبير الدعوى، وبنك تكون دعوى معلومة القيمة، يستحق عليها رسم نعبي في حود ما قرره القانون رقم ٩٠٠ لسنة ١٩٤٤، وهذا الرمسم يستحق على قيمة أمرال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية والمراد قسمتها، وإذ كان الطلب في الدعوى الصائر بشائها أمر تقبير الرسوم هو بتعيين مصنفي لتصنفية الشركة فإن الحكم العطعون فيه إذ اعتبر تنك الدعوى مجهولة القيمة ويستحق عليها رسم ثابت يكون قد خالف القانون (١٠).

<sup>(1)</sup> الطعن رقم ۲۲۰ نسنة ۲۸ ق بلسة ۱۹/۱/۱۹۲۲.

معا قضت بأنه إذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعلين كانا قد أقاماً الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٤ تجارى طنطا الابتدائية بطلب الحكم بتصفية الشركة وتعييان مصلفى تكون مهمته وتعييان مصلفى تكون مهمته تصفية الشركة... وتحديد جلسة نيقدم تقريره ... وهو حكم لم يفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهى به الخصومة فيها فنز تستحق باقى الرسوم ولا يحق لقنم كتاب المحكمة مطائبة المدعيين بأدائها(۱).

#### ٢٢٦ - تقدير الرسوم في حالة اعتبار الأرباح خسارة:

إذا كسان الطاعن قد طلب إلغاء الأرباح المقدرة وطلب اعتماد الأرباح خسارة فيتم تحصيل رسم مخفض إلى النصف على الأرباح المطلوب إتفائها بالإضافة إلى الرسم الثابت على طلب اعتماد الخسارة في كل سنة من منوات التزاع.

(منشور الوزارة في ۲/۲/۱۹۷۹م).

#### ٣٣٧ - احتساب الرسوم في دعاوي المنازعة الخاصة بالإيراد العام:

دعوى المنازعة في الإيراد العام تعتبر دعوى معاومة القيمة ورسمها تسبى مخفض إلى النصف ويتعد حسب تحد سنوات الخلاف.

(كستلب الوزارة رقم ۱۹۳۳ - ۱۱ (۲۱) في ۱۹۳۳/۱/۳۰ لمحكمة استثناف طنطة).

#### ٣٣٨ - الرسم المستحق في حالة التصالم في المنازعات الضريبية:

إذا تسم العسلح فسي الطعن الضريبي عنواء أسام المحكمة الابتدائية أو أمام محكمة الاستثناف فحسواء حكمت المحكمة بإنهاء الخصومة أو إلحاق محضر المسلح والسبات محسواه في محضر الجلبة فلا يستحق على الدعوى إلا الرسم المقسدر على الصحيفة على أساس أن الإجراء الذي تتخذه المحكمة بعد وصول صحورة محضسر العسلح إليها هو انتهاء للخصومة وليس تصديقا على الصلح. منشور الوزارة ١٩٧٣/١/٢ (٣٠) في ١٩٧٣/١/٢).

#### أكام النقض

٢٣٩ - قضت محكمة التقض بأنه وضع المشرع قواعد تقدير الرسوم التسبية بالمادة ٧٥ من القانون رقع ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية قسى الموراد المدنية وأضاف إليها الفانون ٩٣ سنة ٤٦ الفقرة السادسة عشر التي يجسرى نصها بأن تقدير رسوم الدعاوى التي ترفع من المعول أو عليه في شأن وتقليس الأرياح التي تستعق عنها الضرائب باعتبار قيمة الأرباح المتنازع عليها ونص القفرة المانسة من الدادة السائمية من قانون الرسوم في سنة ١٩٤٤ على تتخفيض الرصوم إلى القصف بالنسبة إلى الدعاوى التي ترفع من المعول أو عليه في شأن الأرباح التي تستحق عنها الضرائب، ومفاد هنين النصين أن تعتبر الدعساوى المستعلقة بستقدير الأرباح التى تستحق عنها الضرائب معلومة القيمة يفرض عليها الرسم النعمي على أساس الأرياح المتنازع عليها، ذلك أن المشوع أراد بصيغة العموم بحسب وضعها في هذين القصين جميع الدعاوى التي ترفع في شأن تقدير هذه الأرباح لا فرق بين الدعوى التي ترفع من الممول وتلك التي ترفع مسن مصلحة انضراك ولا فرق بين منازعة في أساس التقدير أو أحد عناصره وبين مفازعة في التقدير بطريق الربط الحكمي أو بطريق التقدير الفعلى وإذا كاتت المسادة ٧٦ مسن القساتون ٩٠ سنة ١٩٤٤ تحصر الدعاوى التي تعتبر مجهولة القسيمة ولم تشخل فيها أية صورة من المغازعات المتطقة بتقدير الأرياح فان هذه المستلزعات فسي جميع صورها تندرج في عموم الدعاوي التي ترفع في شأن هذا التقدير يغرض الرمام النعلبي عليها باعتبارها معلومة القيمة (١٠).

٠ ؛ ٢ - كما قضت بأن أعودي نص البند ١٦ من المادة ٧٥ من القانون ٩٠

لسنة 1961 بالرسوم القضائية في العواد المعنية المضافة بالقانون 17 سنة 1967 أن العبرة عبند تقير رسم الدعوى التي ترفع طعنا في قرار اللجنة هي بقسيمة الأرباح عليها، فإذا تقاول الطعن العقازعة في تقير أرباح المعول في عدة سينوات قبير الرسم عن كل منة على حدة، ولم يعمثني من ذلك إلا حالة تطبيق فاعدة الربط الحكمي بالنسبة لبعض سنوات المحاسبة إذ أن النزاع في عدد الحالة

<sup>(</sup>١) خطعن رقم ١٩٠٢ لسطة ٦٢ ق جلسة ١٩٢٤/٢/١٩٥.

<sup>(</sup>١) تطعن رفع ۲۹ نسته ۲۲ في جلسه ۱۲/۱۲/۱۲۱۲ س ۱۲ مس ۱۸۲۱.

لا يكون مسئارا أمام المحكمة إلا بالنسبة لتقدير الأرباح في سنة القباس وحدها وتكون فيهمة الأرباح المتفازع عليها في هذه المنفة هي المناط عند تقدير رسم الدعوى دون مسا اعتداد بأرباح السنوات الماضية تخروجها عن تطاق المنازعة فإذا كان المدول قد مغرم عدة أنشطة ، بغيت قاعدة الربط الحكمي بالنسبة الحدما وجب استبعاد قيمة أرباح هذا اللشاط في السنوات الماضية عند تقدير الرسم (ا).

9 1 - 1 المنة 19 1 الخاص بالرسوم الفقرة 1 من الدارة 20 من انقائون 1 من الدارة 20 من انقائون 1 من الدارة 19 منة 19 1 أن المقدر المعتمل بالقائون 19 منة 19 1 أن المقدر المعتمل بالقائون 19 منة 19 1 أن المعتمل المعتمر المعتملة بقدير الأرباح التي تستحتي عنها المعرائب معرمة المقيمة بقرض عليها رسم نسبي على أساس الأرباح المتنازع عليها، ولما كانت الأرباح المتنازع بين المصلحة والمطعون عليهم أمام محكمة أول درجة مي فسي حقيقية الواقع بقدر القرق بين ما قضت به نجنة الطعن وما انتهى إليه الحكم الاستثنائي، أخذ بأن المستقاد من نصوص المواد 11، 11، 11، 11 من القانون . والمستقال من نصوص المواد 11، 11، 11، 11 من القانون . والمستقال من نصوص المواد 11، 11، 11، 11 من القانون . المستقال يكلون على غير أساس العبلغ المقضى به في آخر الأمر وهو الحكم المصادريف يكلون على غير أساس العبلغ المقضى به في آخر الأمر وهو الحكم الصادر من محكمة الاستثناف ولا يتعارض ذلك مع تقدير المستقاف سواء كان بالتأبيد المرجمة الثانية تقديرا مستقلا لأن الحكم الصادر في الاستثناف سواء كان بالتأبيد أو التعديل بعد بمثابة حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستثناف سواء كان بالتأبيد أو التعديل بعد بمثابة حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستثناف (1).

1: حسا قضت بأنه مودى نص المائنين 1/1: ٣٩ من القانون 1: مسئة ١٩٣٩ أن ضمريبة الأربساح السنجارية لن تغرض على ما كنتجه شركات التضميمان مسن أرباح وإنما فرضت على كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشمركة تعادل حصته فيها معا مقتضاه أن الشريك في شركة انتضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو العمول وهو العمنول شخصيا عن الضريبة، ومفاد

أنك أن فاتون الضرائب لا يعند بعقد شركة التضامن كسبب قانونى الأزام الشريك المنتسسامن بالضريبة، وإنها السبب في النزامه هو القانون الذي حمله في الأصل هبه عنه تقديم الأقرار وأوجب توجيه الإجراءات إليه شخصيا – وأفرد له سبيل طعنه وحيث تعسيقل دعواد بسببها عن الشريك الآخر فيقدر الرسم بالطلبات المعلومة القسيمة لكسل شريك على حدة – وإذ خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى علمي تقلير زميم واحد لما تحققه شركة التضامن من ريح فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون "".

٣٤٣ - كما فَضِت بأنه الأصل في الدعاري - وعلى ما جرى به فَضِعاء هذه المحكمة - أنها معلومة القيمة، ولا يخرج من هذا الأصل إلا الدعاوي التي ترفع بطلسب غسير قابل للتقدير وهي لا تعتبر كنظك إلا إذا كان المطنوب فيها معا يتحار تقديسر فيمسنه، ولمساكان التثايث في الأوراق أن النزاع في الدعوى التي أقامتها المؤسسية المطعمون ضمدها لسم يتناول مقدار العمولات المحددة المقدار والتي تقاضياها مستدريو الإعلاسات بل اقتصر على ما إذا كانت تك الصولات تخضع الضريبة الأرباح التجارية والصناعية أم لضريبة كمب العمل فهن ثم يكون التزاع ك المستحقة عليها وبالثالي تعتبر المستحقة عليها وبالثالي تعتبر الدعسوى معلومسة القسيمة ففخضع لرسع نصبى على عذا الفرق بين مقدار حاتين الضريبتين، ولا وجه لما تصمكت به الطاعنة من اعتبار دعوى المؤسسة مطومة القسيمة وتقسد بعقدار العدولات الخاضعة للضريبة إعمالا لنص الفقرة ١٦ من المسادة ٧٠ سمن القسانون رقع ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية المحلة بالقسانون رقم ٩٢ لسنة ٢٩١٦، فلك أن تنك الفقرة من المادة العشار اليها وقد نصت على أنه كقدر رسوم الدعاوى التي ترفع من المعول أو عليه في شأن تقدير الأرباح الستى تستحق عنها الضرانب باعتبار قيمة الأرباح المشازع عليها افك ولست علس أن مقاط إعمال حكمها هو وجود نزاع على مقدار الأرباح الخاضعة التضريبية، وإذ كان الثابت في الأوراق أن دعوى المؤسسة المطعون ضدها لم يثر فسيها نزاع حول مقدار العمولات اثنى تقاضاها مندوبو الإعلاقات بالمصر النزاع

<sup>(</sup>١) الطعن رقم ۲۹۵ لمنة ۳۸ ق جلسة ۲۱/۱۹۷۵ من ۲۹ من ۲۹٪.

<sup>(</sup>٦) الطعن رقع ١١٤ لسنة ٢٧ جلسة ١٩٧٥/٢/٦٦ س ٢٦ ص ١٩٥ ويلاحظ أن هذا الدكم مستر تسبل الستعديل الوقرد بالقانون ١٥/٧ على نعس الدندة (٦) من ذلتون الرسوم وانتى اعتبرت أن الحكم العسائر بالتأبيد حكما مكملا للحكم الابتدائي والانستمنى عنه ثمة رسوم.

<sup>(1)</sup> الطبن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٤ ي جلسة ٢/١٥ (١٩٧٨ س ٢٦ من ١٩٦٤).

قيها على نوع الضريبة التى تخضع لها تك الصولات، فإنها لا تخضع لحكم النص مبالف الذكر، نما كان ما تقدم وكان الحكم العطعون فيه قد خلف هذا النظر وأقام قضاءه على أن دعوى المؤسسة المطعون ضدها تعتبر غير مقدرة القيمة وتخضع للرسم الثابت فإنه يكون قد أخطأ في القانون (١).

الفصال الأسس تقادم الرسوم القضائية

<sup>(</sup>١) الطعن رقع ٢٧ لينة ٢٦ ق جلسة ٥/٣/٣٧ س ٢ عند ١ ص ٢٩٧.

## أفصل [2] مس

#### تقادم الرسوم القضائية

\$ ٢ \$ - تنص المادة ٣٧٧ من انقانون المدنى على أنه:

- ١ نستقائم بستان مسوات الضرائب والرسوم المستحقة نادولة، ويبدأ سريان التقائم في الضرائب والرسوم السنوية من نهاية المعقة التي تسستحق عسنها، وفي الرسوم العستحقة عن الأوراق القضائية من ساريخ انستهاء المسرافعة في الدعوى التي حررت في شأتها هذه الأوراق أو من تاريخ تحريرها إذا لم تحصل مرافعة.
- ﴿ وَمِنْ الْمُعَالَمُ مِنْ وَالْ الْمُعَالِقِ فَي الْمَطَالِبَةَ بِرِد الْعُسِرائِبِ
   ﴿ وَالْرُسُومِ الْمَى مَفْعَتَ بِغِيرَ حَقّ ، وَيَبِدا صَرِيانِ الْمُقَادِمِ مِن بُومِ مَفْعِها .
- ٣ ولا تخلل الأحكمام السابقة بأحكام النصوص الواردة في القوانين الخاصة.

القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تقامم الضرائب والرسوم(١٠٠

ه ٢٠٥ - عسدر هدذا القانون بشأن تقادم الضرائب والرسوم من أربعة مواد على اللحو التالي:

طَعَلَةُ (١): تتقالم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المعتمقة للنولة أو لأى شخص اعتبارى عام ما لم ينص القانون على عدة أطول.

هاهة (٢): ببدأ سريان تقام الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم الستى دفعيت بغير حق من يوم دفعها (لا إنا الهر الحق في طلب الرد بعد إجراءات التخذيها الجهة التي قامت بالتحصيل فيدأ التقادم من تاريخ أخطار الممول بحقة في الرد بعوجب كتاب موصى علية.

<sup>(1)</sup> مستور القسانون 150 نسخة 1907 بشأن تقادم الضرائب والرسوم ونشر بالوقائع المصرية في 190 مستور القسانون 150 مكرر،

مادة (٣): يعتبر تنبيها قاطعا السنقادم أو راد الضرائب والرسوم وإعلامات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدها إلى العمول أو من ينوب عنه قانونا أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول.

صامة (\*): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء على فيما يخصه تنفيذ هدذا القطانون، ويعمل بسه مسن تاريخ نشرة في الجريدة الرسعية.

ومفساد ذلك أنه اعتبار من ١٩٥٢/١٢/٢٠ - وهو تاريخ نشر القانون رقع ١٩٥٢ السنة ١٩٥٢ بالجريدة الرسمية أصبح هذا القانون - باعتباره قانونا خاصا - هو القانون الواجب التطبيق بشأن تقادم الضرائب وانرسوم.

ونقد قسرق هذا القانون بين مدة سقوط حق الدولة في العطائبة بالنصرائب والرمسوم يجعلها خدم سفوات، وبين مدة سقوط حق الأفراد في العطائبة برد الضمرائب والرسسوم الستى دفعت بغير حق بجعلها ثلاث سنوات من تاريخ الدفع وندّ في فإننا نتناول فيما يلى سقوط الرموم القضائية بالتقادم الخمس في المبحث الأول شم سقوط الحق في المطالبة برد الرسوم بالتقادم الثانثي وذلك على القمو التالي بسطه.

#### المبحث الأول

### سقوط الرسوم القضائية بالتقادم الخمس

۳۶۳ - نقد نصبت المادة (۱) من القانون رقع ۳۶۳ لسنة ۱۹۵۳ بشأن تقسادم الضبراتب والرسوم على أنه تنتادم بخمس منوات الضرائب والرسوم المنسخة للدونية أو لأى تسخص اعتبارى عام ما لم ينص القانون على مدة أطول.

ونقسد قضست محكمة التقض بأن الرسوم القضائية هي نوع من الرسوم القضائية هي نوع من الرسوم المستحقة للدولة فقد خل في مدلونها وعمومها وإذ نصت العادة ٢٧٧ من القائون المعنسي فسي صحدر الفقرة الأولى منها على أنه: تتقادم بثلاث سنوات الضرائب والرسسوم العستحقة للدولة وفي عجزها وفي صد بيان بدء سريان عدة التقادم لمخسطة أنسواع هسده التضرائب والرسوم ومنها الرسوم القضائية على أن يبدأ

أُسِرِيان النقادم في الضرائب والرسوم السنوية من نهاية السنة التي تستحق عنها وفيسى الرسسوم المستحقة عن الأوراق القضائية من تغريخ التهاء المرافعة في الدعسوى التي حررت في شائها عده الأوراق أي من تاريخ تحريرها إذا لم تحصل مسرافعة نم جاء القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٢ ونص في العادة الأولى منه على أنسه استقادم بخمس سنوات الضرانب والرسوم المستحقة للدولة أوالأي شخص اعتسبارى عام ما لم ينص القانون على مدة أطول \* وأقصحت المنكرة الإيضاحية الهائا القائون عن علة هذا التحيل الطارئ على مدة التقالم ومداه بقولها وتقضى القساهدة العامسة في القانون المدنى بنقائم الحق في العطالبة بالضرائب والرسوم بسئلات مستوات، ويسستتني من ذك ما نص عليه في قوانين خاصة، وق سارت القوانيسن الخاصة حلى تحبيد مدة التقادم يخمس سنوات مراعاة نضغط العمل مما يهدد حقوق الخزاتة العامة بالضباع إذا كاتت مدة التقادم أقل من خمس سنوات وتحقيقا لهدده الغايسة وتسموية بين المموثين الذين يخضعون لمختلف أنواغ الضسرائب والرسوم رؤى تعميم النص بحيث يشمل كافة أتواع الضراتب والرسوم المستحقة الدولة أو لأي شخص اعتباري عام تعين القول بأنه من تاريخ العمل بهذا القسانون في ١٩٥٣/١٢/٢٦ ويحكم عمومة وأطائقه أصبحت الرسوم القضائية تتقادم بخمس منوات بعد أن كانت تتقادم بثلاث سنوات (<sup>(۱)</sup>.

#### ٢٤٧ - بماية صريان مدة التقادم الخمس:

لقد نصبت المادة ١/٣٧٧ من القانون المدنى على أنه ٠٠٠٠ يبدأ سريان السنقادم ١٠٠٠ فسى الرسسوم المستحقة عن الأوراق القضائية من تاريخ الشهاء المرافعة في الدعرى التي حررت في شأتها هذه الأوراق.

ومما هـو جديد بالذكهر أن القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن نقادم الضـرانب والرسوم لم ينسخ أحكام المادة ٣٧٧ مدنى إلا فيما ينطق بعدة سقوط حـق الدولسة في العطالية بالضرائب والرسوم حيث أصبحت مدة السقوط خمس

<sup>(</sup>۱) نقض جنسة ۱۹۱۱/۲/۲ - م نفض م - ۱۷ - - - ٥ مشار إليه يمؤلف الأستاذ كمال عبد العزيز سائف الإشارة إليه من ۱۹۲۱ وأيضا الطعن رقم ۱۹۹ اسنة 21 ق جلسة ۱۹۷۷/۲/۱ س ۲۸ من ۱۸۵.

مستوات بدلًا مسن ثلاث سنوات، أما غيما يتعلق بيداية مدة التقايم فهى ثبداً من تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوى طبقا نتص العادة ١/٣٧٧ من القانون العيني.

وهذا الحكم الوارد بنص المادة ١/٣٧٧ من القانون المعنى بنعشى مع نص المسادة ١٤ مسن قسانون الرسسوم القضائية بعد التعبيل الوارد بالقانون ٧ لسنة ١٩٩٥ والسنى تسنص على أنه يازم المدى بأداء الرسوم المستحقة عند نقديم صحيفة الدعوى إلى قنم الكتاب، كما يلزم بأداء ما يستحق عنها من رسوم أثناء نظرها وحتى تاريخ قفل بلب المرافعة فيها، وتصبح الرسوم التزاما على الطرف الذي أثرمه الحكم بمصروفات الدعوى وتتم تسويتها على عذا الأماس، ولا يحول الاستئناف دون تحصيل عدد الرسوم . . . .

ومفاد ذلك أن عدة تقانم الضرائب والرسوم تبدأ من تاريخ قفل باب المرافعة وصحور الحكم بتحدد الشخص الملزم بالمصحور الحكم بتحدد الشخص الملزم بالمصحورية ومنها الرسوم وتتم تصوية الرسوم على هذا الأساس، ومن تم فإنه يتعومن على هذا الأساس، ومن تم فإنه يتعومن على هذا الأساس، ومن تم فإنه يتعومن على قد الكتاب عقب صدور الحكم مباشرة تسوية الرسوم واستصدار أمر تكور بها ضد من الزمه الحكم بالمصرى فات.

وإذا كاتست السحكمة المعتورية العليا قد قضت بعم مستورية الفقرة الثانية مسن المسادة ١٤ مسن الفاتون رقم ٩٠ نمنة ١٩٤٤ بالرصوم القضائية ورصوم الترشيق فسي المواد المعلية، وننك فيما تضمنته من أن الطعن في الحكم بطريقة الاسمئناف لا يحسول دون تحصيل الرسوم القضائية معن حكم ابتدانيا بالزامه بيالاً بسالاً، بمسا مقساده أنه يتعن على نثم الكتاب تسوية الرسوم على ضوء الحكم السنهائي العسائر في الدعوى ونلك بعد استنقاد طرق الطعن في الحكم أو بقوات مواجعيده إلا أننا - مع ذلك - نرى أنه يتعن على أفلام كتاب السحاكم المختصة فسور صدور الحكم في الدعوى تسوية رسومها واستصدار أوامر التقدير ضد من السرمة الحكم بالمصروفات وإعلان أوامر التقدير لقطع مدة التقادم، فإذا ما أصبح السرمة الحكم بالمصروفات وإعلان أوامر التقدير القطع مدة التقادم، فإذا ما أصبح

و المحكم نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه أو بغوات مواحيدها، كان لقلم الكتاب تنفيذ في المحكم المتاب المنفيذ في المحكم التهائية.

ناست أن الرسوم تسقط بالتقادم الخمس رأة لم يقم قلم الكتاب بإعلان من السرمه الحكم بالمصروفات بأوامر التقدير الصدورة صده انتظارا لصدور الحكم في الامستناف – الذي ف تطول مدة القصل فيه إلى سنوات عديدة – فإن مؤدى ناك مستوط الرسوم المستحقة على الدعوى الابتدائية بالتقادم الخمس، ومن ثم فإنه يتعين على أفلام الكتاب استصدار الأوامر التقدير صد من ألزمه الحكم الابتدائي بالمصروفات وإعلان تلك الأرامر كل خمس منوات – قطعا لمدة التقادم – فإذا ما أصبح الحكم تهائيا باستثناد طرق الطعن فيه أو يفوات مواعيدها كان على قلم الكتاب تمديهة الرسوم وتحصيلها على ضوء الحكم التهائي ولا يقدح في ذلك القول بأن هذاك مأنع من تحصيل الرسوم يتمثل في استثناف الحكم تطبيقة لحكم المحكمة الدستورية سائف الذكر إذ أن ذلك مردود عليه بأنه قد يصدر الحكم في الاستثناف مؤيدا لحكم أول درجة بما مفاده عدم استحقاق رسوم على الاستثناف عملا بنص العستحقة على الدعوى الابتدائية قد سقطت بالتقادم الخمس لعم وجود الرسوم المستحقة على الدعوى الابتدائية قد سقطت بالتقادم الخمس لعم وجود إدراء قلطع للنقادم.

#### ٨١٨ - إعلان أمر التقدير قاطع لمدة التقادم:

بالإضافة إلى الأسباب القاطعة لعدة التقادم الواردة بالمادة ٣٨٣ من القانون المدنسي فسإن المسادة (٣) من القانون رقم ٣٤٦ لمسنة ١٩٥٣ قد نصت على أنه ويعتسبر تنبسيها قاطعسا للسنقادم أوراد المنسراتب والرسسوم وإعلانات المطالبة والاشطسارات إذا سسنم أحدهما إلى المسول أو من يغوب عنه قانونا أو أرسل إليه بكتاب مرصى عليه بطع الوصول .

<sup>(1)</sup> قطعن رقع ۱۲۹ لسنة ۱۸ ق دستورية بجلسة ۱۹۹۸/۱/۳ النشور بالعربينة الرسمية العند ٢ في ۱۹۹۸/۱/۱۵

يكن المعطلسية بالرمسوم منطل التراخ بالتطاع الله يعون مستهما ويستعلى معنى المستهما ويستعلى معنى المستهم المسته

هتى يكون أهر تقدير الرسوم القضائية بمثابة حكم بالدين ويسقط بالتقائم الطويل:

١٥٦ – قضست محكمة اللقض بأن المر تقدير الرسوم القضائية بمثابة حكم بالنين يصير نهائيا باستنقاد طرق الطعن فيه أو بفواتها، ومفاد نص المادة ٢٨٥/ ٢ من القانون المعنى أنه إذا صدر حكم نهائي بالدين أيا كانت مدة التقادم السابق فإنه لا يتقادم إلا ياتقضاء خمس عشر سنة من وقت صدور الحكم، وإذ كان الثابت من الأوراق أنه حكم في الدعوى رقم ٠٠٠٠ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/١٠ وصدر أمر تقسيسر الرسوم المستحقة عليها في ١٩٦١/٧/١ وأعان المطعون عليه بتاريخ ١٩٦١/١/١٠ فمارض فيه وحكم بستاريخ ١٩٦١/١٢/١١ بمنقوط حقه في المعارضية للتقرير بها بعد الميعاد وصغر هذا الحكم نهائيا بعدم استثنافه ومن شم ققد أصبح هذا الأمر نهائيا وتكون مدة الخمس عشرة مشة المقررة للتقادم في هذه المائة لم تتقتص حتى تاريخ الشروع في التنفيذ قبل رفع الدعوى الحائية في سنة المائدة لم تنقض حتى تاريخ الشروع في التنفيذ قبل رفع الدعوى الحائية في سنة بثلاث سنوات ورتب على ذلك قضاءه بعنقوط الحق في المطالبة بالرسوم القضائية محل النزاع، قائله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (۱۰).

(١) الطعن رقم ٣٦؛ لينة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٣٨ من ١٤٤٥.

٢٤٩ - ولقد غضبت محكمة المنتفض بسأن تعتبر إجراءات قطع التقام المنصدوس عليها في المسادة الثالثة من القانون ١٤٦ لمنة ١٩٥١ مكمنة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم يستوى في نك ما ورد فيها في القانون المعنى أد في القوانين الخاصة ومن ثم فإن (علان قائمة الرسوم القضائية يعتبر قاطعا للتقادم وفقا لحكم المادة الثائلة سائقة الذكر الد).

طلب الإعفاء المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية لا يقطع تقادم الرسوم:

معن الرسوم ولو انتهى الأمر إلى قبوله لا يعنى الإجراءات القضائية التي تقطع النقادم إذ نبس فيه معنى المطالبة القضائية أمام المحكمة العرفوع أمامها الدعوى وإنسا يحسرو النماس بالإعفاء من الرسم فحسب، كما أنه ليس فيه معنى التنبيه الذي يقطع التقادم لائمه يشترط في هذا التنبيه أن يشتعل على إعلان المدين بالسند التنفيذي مع تنبيه بالوفاء بالدين ".".

#### التظلم من أمر التقدير لا يقطع مدة التقادم:

101 - قضت محكمة النقض بأن ارفع العطعون عليه تظلما من أمر التقلير ليم من شأته قطع التقادم الأن النظلم صادرا من المدين وليس من الدائن وطائما لم يصدر من العدين إقرار صريح أو عسمني بحق الدائن وهو الأمر الذي لا يصدق على النظام الصادر من المطعون عليه، وإذ رتب الحكم على ما تقدم ممقوط الحق

<sup>(</sup>٣) نقسطن جلسمة ١٩٧٧/٢/١ - م نقسطن م - ٢٨ - ٢٨٥ مثلار الإنه العزلف الأساة كمال عبد العزير سالف الذكر عن ١١٦٨ وما يعدها.

<sup>(</sup>١) الطنان رقع ٩١٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١ س ٢٨ ص ٨٥٥.

<sup>(</sup>٦) الطبن رقم ١٦٤ لسنة 15 في بشية ٢/٥/١٩٧٧ بي ٢٨ مين ١٨٠٠٤.

المبحث الثاني

عقوط العق في رد الرسوم التي دفعت بغير حق بالتقادم الثلاثي

٣٥٣ – نقد نصبت المادة ٣/٣٧٧ من القانون المعنى على أن ويتقادم بثلاث سنوات أيضاً انحق في المطالبة برد المصراتية والرسوم التي دفعت بغير حق، ويبدأ عربان التقادم من يوم دفعها".

كسبا نصبت السبادة (٣) مبن القانون رقع ٢٤٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن تقادم الضرائب والرسبوم على أنه أبدأ صريان نقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسبوم التي يفعت بغير حق من يوم دفعها إلا إذا ظهر الحق في طلب الرد بعد إحسراءات التخذيب الجهسة التي قامت بالتحصيل فيدا التقادم من تاريخ إخطار المعرل بحقه في الرد بموجب كتاب موصى عليه.

ومفساد ذلك أن حق العمول أو الملتزم في طلب استرداد الرسوم والتضرائب التي دفعت بدون وجه حق يعنقط بعرور ثلاث سنوات من يوم الدفع.

ونف نصبت المادة ٢٢ من فاتون الرسوم القضائية على أنه تزد الرسوم في الحالتين الآتيتين:

الأولى: طلب تفسير الحكم أو تصحيحه إذا قضى بإجابة الطائب.

الْتُأْتِيةَ: طلب رد القضاة إذْ قبل طلب الرد.

وحسالات الرد ليست واردة في السادة ٢٢ من قانون الرسوم القضائية على السببل المصدر، بسل إنه يحق (لكل خصع أن يطالب ظم الكتاب برد الرسوم الشي دفعت بدون وجه حتى أو دفعت بالزيادة عن المستحق وذك خلال ثلاث سشوات من

المربعة المنفع، وإذا ظهر الحق في طلب الرد بعد إجراءات التخلقها الجهة الإدارية المربعة عامست بالتحصيل غلا تبدأ مدة المتقادم الثلاثي إلا من تاريخ إخطار الجهة الافرية للمعول بحقه في الرد بموجب كتاب موصى عليه.

## ُوهِ؟ - مِدَةَ تَقَادُمِ الْمِنِّ فِي اَسْتَرِدَادُ مَا دَفَع بِـدُونِ وَجِهُ مِنْ (ثَقَتُ : سنوات):

ومدة تقادم الحق في استرداد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق باقية على أصديها وهي ثلاث سنوات فلم ينسخها أو يعدلها القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٢ حيث فقت محكمة التقض بأن ' لم يتعبغ القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٣ حيث فقت محكمة التقض بأن ' لم يتعبغ القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٢ نسس الفقرة الثانسية من المادة ٧٧٧ من القانون المدنى فيما تضعفه من نقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق يثلاث سنوات، وإن كانت المادة الثانية من القانون ٢٤٦ لمبنة ١٩٥٣ قد نصت على مبدأ سريان هذا التقادم وبذلك تكون مدة تقادم الحق في استرداد هذه الضرائب والرسوم باقية على أصلها ولم يحلها الفانون رقم ٢٥٠ لمبنة ١٩٥٣.

يتقادم الدق في الرد بثلاث هنوات دون توقف على العلم بالدق في الاسترداد:

ووع مست محكمة النقض بأن تقضى المددة ٢٧٧ من القانون المنش بأنه ايتقادم بثلاث سنوات الحق في المطالبة برد الرسوم الضرائب والرسوم التى مقعبت بغير حق ويبدأ سريان التقادم من يوم دفعها ومؤدى صريح هذا النص أن الستقادم في هذه الحالة ببدأ من يوم دفع الرسوم المطالب بردها ودون توقف على عليم الدمسول بحقه في الرد، وحكم العادة هذه يعتبر استثناءاً وارداً على القاعدة

<sup>(1)</sup> نقسطن جلسمة ١٩٦٦/٣/١٧ - م نقطن م - ١٧ - ١٠٧ مشار البيه بعولف الأستاذ كمثل عبد العزيز سائف الذكر ص ١١٣٧ وما بعدها.

العامسة المنصسوص عليها في المادة ١٨٧ من القانون المنني والتي تقضي بأن سقوط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بثلاث سنوات ببدأ من البوم الذي يعلم فيه

٢٥٦ - كعسا قضيت محكمة النفص أيضًا بأنه الشترط لتطبيق حكم الفقرة التأنسية مسن العسادة ٣٧٧ مسن النيقل العدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المهلغ الذي حصنته الدولة قد دفع باعتباره ضربية أو رسما و أن يكون تحصيله قد تم يغير وجه حق. وإذ كانت الطاعنة قد سندت المبانغ محل التداعي باعتبارها رسوسا مقررة وفقا نقرار مدير عام الجمارك ٠٠٠ وكان تحصيل العطون ضدها لها قد تم بغير وجه حق تعدم نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية قَانَ حَقَ الطَّاعِنَةُ فَي استردادها يتقالم بثلاث سنوات من تاريخ نفعها طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من التقنين المدنى دون توقف على علمها بحقها في الرد ذلك أن حكم هذه المادة يعتبر استثناء واردأ على القاعدة العامة المنصوص عليها في الملاة ١٨٧ من التقتين المدني (١).

## معوى بدراءة النمة هي دعوي سلبية لا ترق إلى عد المطالبة القضائية التي تقطع مدة التقادم على عكس دعوي الإلزام بالرد:

٢٥٧ - قضلت محكملة التقض بأنه وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون نميه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بسيان تنسك تقول أن الحكم أقام قضاءه برفض اندفع المبدى منها بسقوط الدعوي بالسنقلام لمُضى ثلاث منتوات من تاريخ دفع غير المستدق طبقا للمادة ٣٧٧/ ٢ مسن القانون المدنى على أن الدعوى رقم ١٣٣ لمسنة ١٩٨٣ بور سعيد الابتدائية

وحيست أن هسذا النعى سديد ذلك أنه لما كان نص الفقرة الثانية من المادة ﴿ ٣٧٧ مِنَ الْقَانُونَ الْعَمْنِي عَلَى أَن يَنْقَادُم بِثَلَاتُ سَنُواتَ ... الحق في المطالبة برد الضمرائب والرمسوم الستى نفعت بغير حق ويبدأ معريان التقادم من يوم نفعها. وكاتست صحيفة الدعوى المرفوعة بحق لا تعتبر قاطعة بالتقادم إلا في خصوص هــذا الحــق وما نحق به من توابعه فإن نغاير الحقان فالطنب الحاصل بأحدهما لا يكسون فاطعماً للسنقادم بالنسبة إلى الحق الأخر، ولما كان موضوع دعوى براءة النمسة مسن الدين تختلف طبيعة ومصدراً عن موضوع دعوى الإلزام برده، إذ لا يعسدو أن يكسون موقف المدعى في الدعوى الأولى موقفاً سنبياً يقتصر فيه على ا مجرد إنكار الدين دون أن يرقى الى حد المطالبة به في حين أن دعوى الإلزام هي دعسوة إيجابية تقضمن معنى الطلب الصريح الجازم برد نلك الدين وهو ما ينفق مسع معنى المطالبة القضائية وفق ما تنص عليه المادة ٣٨٣-من القانون المدني، وكان الثابت في الدعوى أن دين الضريبة موضوع طنب الرد قد سدد من المطعون ضده في تاريخ تسبيل خطاب الضمان الحاصل في ١٩٨٣/٥/١٦ وأن دعوى الرد أقيمت بعد القضاء ثلاث ستوات من هذا التاريخ فإن هذه الدعوى تكون قد منقطت بالمستقادم، وإذ خسائف الحكسم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن دعسوى براءة الذمة من دين الضريبة والتي أقامها المطعون ضده من شأنها قطع السنقائع بالنسبة نطنب رد ما دفعه بغير حق من هذه التضريبة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه (١).

والله المطعون ضده ببراءة ذمته من دين الضريبة المطالب برده قطعت ذك

﴿ إِلَّا لَمُعَلِّم فَي حَيِنَ أَن دَّوِي بِراءَةَ النَّمَةَ هِي دَّوِي سَمَٰبِيهِ تَخْتَلَفَ طَبِيعة ومصدرا

📆 عن دعوى الإلزام وليس من شأتها قطع النقادم.

من فقع غير المستحق بحقه في الاسترداد (١).

<sup>(</sup>١) الشعن رقو ٥٥ لسنة ١٥ ق علسة ١٩٩٨/١٠/٠

<sup>(</sup>١) نفسخ جلسية ١٩٦٦/٢/٢٤ - م نقض م - ١٧ - ١٥ عشار إليه بعولف الأستاذ كمال عبد العزيز مناف الإثنارة بنيه ص ١٩٦٠.

<sup>(</sup>٢) نفض جلسة ٢٧/٦/٢٧ - و نفض م - ٦٨ - ١٥٦٥ مشار الإيه دادرجع السابق من ٢٦١٢.

## سقوط الرسوم التي حسلت بحق ثم زال سبب استحقاقها بالتقادم الطويل:

١٥٨ – فضبت محكمية النفض بأن العقور في قضاء هذه المحكمة أنه إن كان نحصيل تك الضرائب والرسوم تع بحق ثم صدر قرار لا حق بالإعقاء من هذه الضريبة أو ذك الرسع – أو بإلغاء التطيعات الخاصة بتحصيله – فلا يصح أن يواجه النمول بحكم المادة ١/٣٧٧ منافة النكر حتى تاريخ عدور القرار لأن ما حمسل حسني هذا التاريخ إنما حميل بحق ولكن بقاءه تحت بد الدولة بعد صدور القسرار العذكور يكون بغير حق ونذلك يصبح بينا عاديا يسقط الحق في اقتضائه بعدة التقادم المقررة في القاتون وهي خمسة عشر عاما، ولا يجوز قياس حالة ما تحصله المصلحة بغير حق وقت تحصيله، بما يصبح بمقتضي قرار لا حق واجب الرد، ذلك أن نص المادة ١/٢٧٧ من القانون المدنى هو نص استثنائي فلا يجوز التوسع فيه بطريق القياس(۱).

<del>_</del>				
حلمة ٢/٢/٢ و١٩٩٠.	٥ ع ي	ALL VEN	ن رئم	46 (1)

#### جداول مساب الرسوم

				، دور سوم					·
عندوق	رمنم ال	السجي	الوسم	فيمة الدعوي	مندوق	رسم ال	السبي	الرسم	يجيد الاعوى
جنيه	قرش	جنيه	غرش	جيه ا	جيه	قرش	جنيه	الرش	جيه
۲	۸۰	•		۲۷،	_	١.	_	۲.	١٠ .
۲	40	0	9,	۲۸,	_	۲.	_	٤٠	۲.
۳	١.	-	٧,	Y5.	· _	₹.	-	٦.	÷.
۳	40	٦.	۰.	₹••	-	٤٠	-	٨٠	٤٠
٣	٤٠	٠,	۸۰	٣١.	-	٥,	١	, , ,	٥-
٣	00	٧	١.	۳۲.	_	3.	١	۲۰	7.
۳	٧.	Y	٤.	۳۴,	-	٧.	1	٤٠	٧.
7"	د۸	٧	٧٠	Tt.	_	۸.	1	٦.	۸٠
£	· · ·	٨	· · ·	۳۵.	-	٩,	1	۸۰	٩.
٤	10	^	۳٠:	77.	1	· · ·	۲	••	1
Ę	₹.	٨	3.	₩V •	,	١.	۲	۲.	11.
£	٤٥		٤.	~- †A+	١	} Y-	<b>*</b> *	ź.	14.
<u> </u>	٦٠	5	۲.	#4.	١	<b>+.</b>	۲ ا	3.	377+
£	٧ə	5	D 4	£1.	١	£.	۲	۸۰	15.
ź	۹٠	٩.	۸٠ .	\$1.	,	٥.	7	٠	10.
٥	10	١.	٧٠	er.	,	٦٠	"	۲.	5%.
ρ	۲.	١.	í.	17.	١.	٧٠	٣	£ .	17.
۵	۳۵	1.	٧,	££+ ·	١	۸.	+	3,	14.
٥	٠۵	11		£0.	1	۹.	٣	۸۰	19.
c	40	11	٣.	१५०	. <b>Y</b>		í	•••	7.1
۵	۸٠	11.	٦٠	1Y+	۲	١.	£	۲.	71.
Þ	90	١,	9.	14.	۲	۲.	£	1.	***
٠.	١.	١٣	۲-	<u>ૄ</u> ૡ,	۲	<del>,</del> .	: :	3.	77.
٠,	, T.2	11	، ھ	2	1 7	£ .	:	۸-	71.
٦,	٤٠.	15	٨٠		۲_	٠.	Ē	٠,,	
٦,	30	١٣	1.	٠٧٠	. *	10	3	į *·	77.

									- 7										
	•									عول	رسم الع	تسبي ا	الموسعة	تيمة الدعوى	مندوق	رسم اله	لنسي	الرسم ا	قيمة الدعوى
ىدوق	رسم الص	ــــــي	الرسم الد	يعة الدعوى	ئوق ا	<u>ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</u>	نمين	الرسم الخ	م بعة الدعوي	4-	قوش ا	جنيه أ	قرش	جنيه	جب ا	قوش	حيه	قرش	حيه
جنيه	قرش	جنيه ا	قرش ا	4:-	جزه	<del></del>	<u>ــــــ</u>	فوش ا	1 3		٧٥	*1		۸۰۰	١,	į۷۰	۱۴	į ·	04.
18	Α۵	_ TY	٧٠	171.	1 :	<del></del>	79	1 7.	1.4.19		፥ ዓ •	*1	۸٠	A1+	٠	٨٥	15	٧.	٥٤,
14	1	۳۸	٠.	170.	1 1 1	90	<u> </u>	۹,	<del>+</del>	1	٠.	1 47	1.	۸۲۰	٧		1 £		25.
15	10	47	۳.	1975	10	1,	<del> </del>	<del>-</del>	<del>:</del> -	[ <b>] E</b> ( 15 −	₩,	TY	ź.	۸*۰	y _	10	15	۲,	e
19	٣.	77	٦.	187.	10	70	<del> </del>		1111	11	#0	**	٧.	A	٧	۳.	11	٠,,	۵۷،
19	10	۲۸	5.	174.	12	- <del>-</del>	Ψ.	<u> </u>	1111	11	i 0.	77		VO.	٧	1 2 6	1 8	۹. ا	cA.
15	١٠.	₩9	1.	179.	10		#1	1 1 .	117.	11	1.3	**	۲٠_	۸tı	٧	٦.	10	۲۰	29.
19	٧٥	بوو	۰۰	12	10	٧٠	171	£,	117.3	11	٨.	* **	٦.	۸۷۰	Υ ,	Υ÷	10	0.	7
19	٩٠_	<u> </u>	۸۰	121.	10	-   Aa	771	Y.	115.	11	1 40	<u> </u>	ļ <b>q</b> , ļ	۸۸۰	l v	4	10	۸.	11.
4.	• •	£	1.	154.	1,5	<del>  -</del> ,	<del>  -</del>	1	110.	11	1.	Ť£	۲۰		<u> </u>	• 0	14	١. ١	74.
۲.	٧,	٤٠.	٤٠.	157.	1	10	<u>-</u> -	<u>                                      </u>	115.	14	73	7 %	0.	4	٨	۲.	15	£.	7.7
۲.	70	٤٠	٧٠	156.	15	-   w,	<b>#</b> 4	7.	117.	17	٤٠	۲٤	٨٠	51.	٨	۲٥	17	y.	<b>ካ</b> ደ•
۲.	۵.	41		1601	<u> </u>	10	<b>*</b> *	4.	114.	11	00	10	1.	51.	٨	D-4	17		۲۵۰
۲,	,	£١	Wa	1 £ 4 +	<del>"</del>	<u></u>   ٩٠ /		\\ \		-17	٧,	10	٤.	44.	٨	٦,٥	17	۲۰	55.
۲٠	۸.	٤٦		1 £ V •	1 1-	Vo	- <del></del> -	۱۰ ا	3350	17	Λa	70	٧٠	9 8 .	^	٨٠	17	٦.	17.
۲.	50	٤١	5.	1541	15	<del>                                     </del>	TT .	۸.	171. 3	۱۳	••	45	<u> </u>	46.	٨	90	17	9.	٦٨٠
71	٩.	54	۲.	169.	11	• • •	₩£	11	177-	17	10	*1	7.	44.	9	1.	۱۸	۲.	79,
T١	to i	٤٢	٠.	10	14	1 +.	78	٤٠	177.	14	7.	77	٦.	۹۷۰	٩	70	۱۸	٥.	٧٠٠
*1	٤٠	£7	14.	141.	١٧	! Wc	T & F	Y• [	175,	18	fo	44	۹٠	9.4.	٩	ź · ·	1.4	۸۰	٧١٠
۲۱	66	57	١.	1071	17	3,	70	17	- <del>-</del> i	17	7.	**	7.	44.	٩	۵۵	19	١٠	٧٣٠
4 4	ν.	£ "	f.	100.	11	70	Te I	<del>*</del> *•	175.	1.5	Ya	۲v	٥٠	1	8	v.	19	£.	٧٣٠
1	Aa	57	v.	10 % .	17	A. [	Te !	\ <u>\</u>	1751	14	۹.	**	۸٠.	1111	4	د۸	19	٧.	A : •
*	••	££		100.	17	90	<b>T</b> a ]	_ <del>_</del> _	177.	11	+6	Y.A.	1.	1-4-	1.	•••	7	•••	٧٥٠.
¥	10	£f !	<del>"</del> •   "	107.	14	1.	<del></del> . [-	4.	174.	1 £	۲.	۲۸.	٤٠	1.7.	1.	10	1.	۲.	V1.
7	۲.	11	· ·	104.	<del>- +</del>	<del></del>	<u> </u>	7.	175.	15	To !	**	٧.	1.5.	١٠ ]	₹- }	۲.	3.	٧٧٠ - ا
<del>,</del>	10	£	٠.	124.	14	<del>-</del> +	<del></del>	* · · ·	<b></b> -∰	16	٠- ا	79	••	1.0.	1.	50	7.	۹.	
<del>-</del> [	<u>;-</u> -	5.5	۲-	109.	14	<del></del> :-	F%   7V .	<u>^.  </u>	1714	18	36	44	٣٠	1.7.	1.	٦.	¥1	Ť.	V4.
			!			+- )	• Y .	1 1	1977 · 🖫										

| YT | 71 | 20 | Y- | 109. | 1A | 20 | YY | 1. | 17T. | YT | YO | 50 | 0. | 17... | 1A | Y. | TY | 5. | 17...

:

	····								3
صندوق	رسم اأ	النبي	الوسم	قيمة الدعوى	مندوق	رسم الت	التميني أرسم		وليمة الدعوى
جنيه	قوش	جنيه	قرش	جنيه	جنبه	غوش	جنيه	ترش	حنيه
۳۷	10	٧٤	۳,	454.	71	٧٥	17	۵.	710.
۳Y	40	-Y £	٧.	717.	71	90	4.4	۹.	713.
₹¥	00	۵∀	1.	455.	ŤΥ	10	31	۲,	Y1V.
**	٧٥	γa	۰۰	710.	#4	۲۵	7.5	ν.	71A+
TY	90	٧٥	9.	YEZ <sub>1</sub> :	**	00	7.0	١.	- 714+
۳۸	10	٧١.	۳٠	724.	٣٢	۵۷	, 70	۵,	77
۴۸	₩=	-74	٧٠	<b>TEA</b> ,	74	90	۵٦ ا	١٩٠	5 Y Y •
٣٨.	aa	٧٧	1.	Y 29 1	سب	10	55	۳.	***
۳۸ ,	د۷	44	٠. ۵	to	77	40	17	٧.	۲۲۳.
۲۸ -	90	77	۹. إ	Y51.	**	0.5	17	1.	771.
۳۹	10	٧٨	٣.	Y0T.	TT	Ya	47	٠.	770.
٣٩	ŤÞ	۷٨	٧٠	Y0T.	٣٣	93	٦٧.	٩,	**:-
4.4	00	٧٩	١	Yoi.	Ťí	10	34	۳.	***
<b>#</b> 4	۷٥	٧٩	٥٠	۲۰۰.	٣٤	To	7.4	٧٠.	774.
۳۹	مه	44	٩.	to:.	71	00	٦٩	١.	***
٤٠	10	٨٠	7.	707.	78	٧٠	44	٥٠	****
٤٠	TO	۸۰	٧٠	٠٨٠٢	Tź	90	11	۲,	771.
٤٠	00,	۸۱	1.	Y04.	To	10	٧٠	۳,	777.
ź٠	٧٥	۸١	۵٠	T7- ·	70	To	٧,	٧.	***
ź.	90	۸۱	4.	4211	To :		٧١	1.	746.
٤١	10	۸۲	۳. [	77Y- }	<b>"</b> =	٧a	V1 <sup>-</sup>	٥٠.	772.
٤١	40	۸۲	٧٠	Y7.7.	۳۵	مه	٧١	4.	775+
٤١	٥٥	۸۲	1.	4.12.	77	10	٧٢	₹.	777.
٤١	٧a	٨٣	۵. إ	T70.	۳.,	T0.	74	٧.	YTA •
٤١.	د۹	۸۳	٩٠ أ	777.	73	٥٥	٧*	1.	779.
٤٢	۱٥	۸f	₹.	T1V-	7%	Yo	74	2,	Y 5
51	TP	۸٤	٧٠	77.4.	Ť٩	9.	٧.	٩,	T £ 1 -

}	<b></b>	_	<del>" .  </del>			<del>, - </del>	.4)	1,	قيمة الدعوى
لتعلول	رسم،	) <sup>التم</sup> ين	<del></del>	قيمة الدعوى	<del>!</del>	<del></del>	، النسجية 		<del></del> ····
سست	ا فوش	ا جنيه	قوش	- Frie -	جنِه	قوش	جنيه	ا فرشی .	<del>جنية</del> 
	90	٥٣	4.	١٨٨٠	77	۹٠ :	10	^.	151.
	١.	£:	٧,	\A4+	7 17	۰۰	٤٦	1.	177.
14	10	٤٥	١٠٠	13	47	۲.	£ %	£ • · · ·	154.
44	! }	c £	۸٠ أ	191.	**	70	\$7	٧٠	ነጓደ፡
- <del>''</del>	و و	60	٦.	197-	44	٥.	£Ÿ	: ; • •	170.
 44	٧.	-   c=	1 2.	157.	74	7.0	٤٧	**	177.
 YY	<u>}</u>	00	٧٠	195-	77	٨٠ ]	٤٧	[ 4.	147.
71		:   8%	1	190.	7.4	45	ŧ٧	۶.	154-
- <del>1</del> /	13	67	7.	1970	7 5	١.	£A	۲.	179.
۳۸	٠.	6%	<del>} .</del>	1971	۲í	<b>Y</b> a	£A	۰۰	14
7.4	£ c	5 5%	4.	14.4.	T:	٤٠	5.4	٨٠.	1814
74	<u> </u>	07	1 4.	194.	7 £	٥٥	44	1.11	177.
۲۸	Ve	oV	3 3 .	7.1.	76	٧.	15	í.	177.
۲۸	1 9 2	٧٠,	- 5.	7.1.	¥ £	د۸	- 49	٧٠	1714
44	1 10	۸د (	<del>;</del> <del>,</del> ,	Y.Y.	70	1	٥.	, ,,	140.
79	70	44	†v.	Y.Y.	7.2	10	۵٠	٣٠	144.
75	00	٥٩	1.	7 - 2 -	70	7.	٥,	٦,	177.
**	44		٠.	Y.01	10	10	٠ ۾	۹.	144.
79	90	<del>_</del> ;	4.	Y.3.	70	٦.	۱۵	.*•	175.
7+	10	<del></del> -	7.	7.7.	40	. 40	01	۵۰	18
۳,	70	<u>.</u>		7.4.	70	9,	44	\\\.	1,511
٣.	00	<u> </u>		7.4.	44	100	۲۵	1.	1 141
۳.	V 0	<del>:                                    </del>	<del>-                                    </del>	41	77	7.	- 07	٤٠	107
₹,	9:	<del>-¦-</del> -	· •	711-	44	د ۳۵	1 07	į v.	۱۸٤٠
۳۱	<del></del> :	<del>-</del> :	<del></del>	717.	7.	١ ٥٠	er	<u> </u>	1451
71	- <del>  T</del>	<del></del> -	<del></del>	¥17-	77	10	57	τ.	147.
۳,	<del></del>		<del> </del>	7781	- T-	A.	p†	· : 5.	\ \\\\
<u> </u>	<u>t</u>			:		<del></del>			

_	<del>_</del>	. سردججي				· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·				
	قيمة الدنوى	الوسم	النسون	رسم ا	عندوق	قيمة الدعوى	الرسم	النسي	رسما	مندوق
		قرش	جنيه	قوش	جنيه	جنبه	فوش	جنيه	قرش	جنيه
	₩ <b>₹</b> ₹.	٧.	1.5	To	40	Ta.,	٥.	114	Y2	۸۵
	44.	١.	1.7	φc	٥٣	Tol.	ς.	111	90	c۸
_	#Tax	٠.	1.1	٧e	ۍ.	<b>707.</b>	₩.	114	10	59
_	<b>**</b> 4.	۹.	1.7	90	٥٣	TOT.	γ.	114	Ϋ́c	05
	TYV.	٣.	1 . A	10	01	Toi.	١.	115	30	25
	<b>***</b> **	y.	3.4	to	٥٤	tas.	<b>.</b>	119	۷۵	٥٩
	<b>ም</b> ኛዓ.	١.	5.5	.00	٥٤	<b>707.</b>	٩.	119	90	۵٩
_	77.,	٥.	1.9	٧e	e£	<b>7</b> 47.	۳.	17.	10	7.4
_	741.	4+	1.5	٠,٥	۵í	T0A+	٧٠	17.	۳۵ .	۲.
	44.	۲.	11.	10	00	<b>*</b> 09.	١٠	175	0.0	7.
_	444.	٧٠	11.	τə	-÷	75	٥.	171	٧٥	٦,
_	778.	1.	111	00	95	<b>771.</b>	۹.	141	40	٦.
	1 770.	٥.	111	٧¢	00	****	۳.	177	10	51
	† <b>†</b> %+	<b>Q.</b>	111	40	00	<b>*</b> ***•	٧٠	177	₹0	ኙኒ .
	<b>***</b>	۲.	117	10	P4	4756.	١.	144	7.5	71
	TTA.	٧٠	115	T0	47	#70.	۰,۵	۱۲۲	VΦ	71
	TT4.	1.	117	ده	67	<b>*</b> 77.	۹.	۱۲۲	9.0	41
	71	٥.	1,17	٧ø	۵۳,	T'Y.	۲.	172	10	77
_	TELL	4.	117	40	97	TIA	٧.	176	**	47
	TiY.	۳.	111	۱۵	۷۵	*14.	1.	170	20	7.7
_	<b>44.2</b> 4	٧٠	116	70	٥٧	44	۰۰	170	٧٥	7,7
_	#££.	1.	110	00	٥Υ	<b>**Y1</b> •	٩.	170	90	٦٢
_	¥20.	۵۰ أ	110	٧o	٥Υ	777.	7.	157	10	٦٢
_	7657	۹,	112	90	٥٧	TŶT.	٧.	144	۳۰.	7.7
_	#:V·	٠,	11:	10	64	TYte	١.	117		ጎ፣
_	<b>***</b>	V.	115	<b>!</b> #0	۸۵	TVo.	۵.	177	Ya	4.5
-	. <b>**</b> 14.	١.	538	96	۸٥	***	4.	177	95	34

1000年

					<del>,                                    </del>				
لصنلوق	ا رسم ا	النسبي	الوسم	عبعة الدعوى	معرق	رسها			قبعة النحوق
جنيه	قرش	جنيه	قرش	جئيه	جنيه	فرش	جنيه	٠٠٠	<u>جن</u> ه
٤٧	90	45	۹-	447.	£ 4	90	A.2	١.	*155+
٤٨	۱٥	4-	۳,	Y4Y.	57	Ye	٨٥	2.	1V
<u>ξ</u> Λ	۳a	97.	٧.	444.	£ 4	90	Λø	٠.	444
11	00	47	1.	444.	جع ا	10	A4	Ţ.	11/11
žΛ	45	97	٥.	****	2.4	70	A.	٧٠	. <u>१५</u> ८.
£ /\	95	9.7	٩.	4.1.	£ **	60	۸۱,	1 5.	*Y\$-
<u> </u>	10	4.4	! ٣.	4.4.	17	٧e	AY		YVak
£q	<del>!                                    </del>	4.4	<del>ا ۷</del> ۰	٣٠٣٠	<u> </u>	90	AV	1 8 -	777.
<u>-</u>	1 20	99	1.	٣٠٤٠	£ £	12	AA	۳.	444.
<u> </u>	٧٥	44	٥,	740.	££	Te	۸۸	V.	. YYA-
<u> </u>	45	44	۹,	¥.5,	! ! {{	pe.	A5	١,,	YV4.
٥.	10	1	۳.	T.Y.	£ £ £	Yo	149	۵٠.	7.4.
٥.	۳5	<u>:</u>	· v+	7.4.	<u> </u>	4 6	۸5	i 4.	101+
5.	1 20	1 111	1 1.	**4.	£0	10	Ę.,	۲٠.	7.67+
٥.	Ye	1 1-1	<del> </del>	Ť1++	<u> </u>	To	4.	٧.	7.57
٥.	<u>.</u> 90	1.1	٤.	711.	i go	44	۹١.	1	Y A £ +
<b>5</b> 5	} \c	1.4	<del>  _</del> ,	#17-	<u>.</u>	Y 2	1 45	1 8.	7.45 -
e١	i ra	1.7	<u> </u>	717.	13	२०	411	13.	¥ 1,4 .
٦١	65	1 1.5	] 1+	**\£.	<u> </u>	10	97	۳.	( YAY)
91	<del> </del>		· • •	710.	13	Te	- १४	Ťv.	7887
91	4.5	<del>-</del>	· ; ;,	***	1 (1	0.0	97	٦.	YA3.
70	10	<u>:</u> [		71V•	1 17	Ya.	95	Ţ.,	¥1
47	75	1 111	į v.	714.	1 17	1 40	9.5	Ť.	761.
27	20	1.0	! ,,	<u> </u>	İεV	1 10	4 5	+-	797.
= *	Vp	1.2	• • •	774	i şv	*:	; 4:	†- ···	¥45.
۵۲	1 3,5	1 1/4	<u> </u>	771.	1 14	00	1 10	<del> </del>   1.	j Yei.
	1 10	1	· **	TTT -	l sv	Ya	1 4 2	<del> </del>	<b>T</b> 5, 2 -
<u> </u>	<u> </u>	<u> </u>	<u>:</u> '-	<u> </u>	ž				

## أقسم أأللا

## تصوص قوانبين الرسوم القضائية

سسم. لعيناه 3	رسم ا	م النسبي م	الوس	فيعة الدعوى	مندوق	وسم ال	ر ا <sup>ائس</sup> بى	الوسم	قيمة الدعوى	
سنوی سسست جنبه	فرش	جنبه	قوش	جن	جبه	ا قرش	جنيه	قوش	جيه	
45. 17	9.0	١٣٢	14	<b>"</b> ለዓ•	٦٤	10	178	۳.	***	
 41	٧÷	177	٥.	T9	7.5	۲۵	۱۲۸	٧٠	TYA-	
`` ``1	9.5	,	۹,	#9 Y ·	7.5	ده	145	, 11	<b>TY9.</b>	
17	10	178	*.	<b>*</b> 97-	71	V۵	144	٥.	۲۸	
	<u> </u>	175	٧.	797.	7.5	90	149	4 +	77.1.	
 .v	50	170	١.	ምፍቷ.	42	10	14.	ļ <del>.</del> .	TATE	
·· 7V	\   Vo	170	٥.	Y90.	<b>4.0</b>	70	17.	٧.	۲۸۴.	
 17	90	170	9.	F94.	10	00	177	١٠.	TAL	
	10	<u> </u>	۳,	#4V·	10	40	171	٥.	TABL	
1.0	<u> </u>	<del>!</del>	٧.	#5A+	1 70	هه	171	3.	****	
<del>'</del> ''-	22	177	1 1.	<b>***</b>	<del>                                     </del>	10	157	+.	TAY	
٦٨	٧٥	1 177	٠.	1	41	۳٥	144	٧٠	۲۸۸۰	

ومسا تقسم يبيسن أنه يستحق رسوم نسبية على الله ١٠٥٠ جنية الأولى مبلغ ١٣٧٠٥٠

وقسيما زاد على السروع جنبة الأولى يضرب في ٥ % فيكون حاصل الشرب مطعدة السيد ١٧٧٠، المستحقة على السروع التسبي

ويستحق رسم الصندوق براقع نصف الرسوم النسبية المستحفة،

أُولًا -

القانون رقم ٩٠ أسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيل في المواد المدنية أولاً –قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية(١)

الباب الأول

القصل الأول

في تقدير رسوم الدعاوي

مادة (١)(١): يغرض في الدعاوى، معلومة القيمة رسم نصبي حصب الفنات

1

الآنية:

- - ٢% نغاية ٢٥٠ جنبها.
- - ٣% فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيه.
- ۲۰۰۰ جنیه نفایة ۲۰۰۰ جنیه.
  - - ه % فيما زاد على ٢٠٠٠ جليه.

ويفرض في الدعاوى تجهونة القيمة رسم ثابت كالآتي:

- - ٢٠٠ قرش في المنازعات التي تطرح على القضاء المستعجل.
  - - ١٠٠ قرش في الدعاوى الجزنية.
  - - ٠٠٠ قرش في الدعاوى الكثية الابتدائية.
- ع ١٠٠٠ فسرش فسى دعاوى شهر الإفلاس أو طلب المصلح الواقى سن الإخلاس، ويشمل هذا الرسم الإجراءات القضائية حتى إنهاء التغليسة أو إجراءات المصلح الواقسى مسن الإفلاس، ولا يدخل ضمن هذه الرسوم مصاريف النشر في

<sup>(1)</sup> . توقائع شصریهٔ سند ۸۸ فی  $Y_i^{r_i}$  i = 1

 <sup>(</sup>۲) مسابق ۱۰۰ مستبدئة بقرش رئيس الجميد رية رقم ۱۹۹۶/۳۳ - الجريدة الرسمية العدد ۱۲ في ۱۹۹۵/۳/۳۲

الصحف والنصق عن حكم الإفلام والإجراءات الأخرى في التفليسة، ويتون نقبو الرسم في التفليسة، ويتون نقبو الرسم في الحالتين طبقا للقواعد العبيثة في المائنتين ٢٥، ٧٠ من غذا القانون.

صادة (٢): إذا عنل الطلب في الدعوى مجهولة القيمة أثناء سيرها إلى طلب معلسوم القيمة أن العكس ولم يكن سبق صدور حكم تمهيدي في موضوع الدعوى أو حكم قطعى في معالمة قرعية فرض أكبر الرسمين.

فإذا صدر قبل التعديل حكم قطعي في مسألة فرعية عدا مسائل الاختصاص أو حكم تمهيدي في الموضوع فرض رسم جنيد على الطاب.

هَاهِ قَلَ (٣) يَفْرِضَ عَلَى اسْتَعَافَ الأَحْكَامِ الصادرة فِي الدَّعَاوِي مَعْلُومَةُ القَيْمَةُ رَسِم نَسْبِي عَلَى أَسَاسُ الْغُنَاتُ النّبِينَةُ فِي المادةُ الأُولِي: ويراعي في تقدير الرسم الْغَيْمَةُ المرغوع بِهَا الاسْتَنَاقَ.

ويغسرض فسى الدعساوى المسستأنفة مجهولة القيمة رميم ثابت على النحو الآتي (١)؛

- - ٢٠٠٠ قرش على الاستناف انتي تنظر أمام الصحاكم الابتدانية.
- ٣٠٠ ٥٠٠ قسرش على الاستناقات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية عن.
   أحكام صائرة من القضاء المستعجل.
  - - • ٦ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام معاكم الاستثناف العلياء

ويخفيض الرمسم السي النصف في جميع الدعاوى إذا كان الحكم المستأثف صلاراً فسي مسائراً فسي مسائلة فرعية، فإذا فصلت محكمة الاستثناف في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستدق عنه.

ويسبوى رسم الاستناف في حالة تأبيد الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الاسادر بالتأبيد حكم مكمل للحكم المستأنف ويستحق عنهما رسم نسبى واحد(١٠).

مادة (٤)(١): يفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطعون بالتقض ويفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطعون بالتقض ويفرض رسم ثابت مقداره ٨٠٠ قرش على طنبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة التقض.

ويفسرض فسي دعاوى التماس إعادة النظر رسم ثابت حمس درجة المحكمة المسرفوع السيها الاستماس في المستحل المستحل الاستماس في الموضوع السيكمل الرسيم المستحل عنه أمام محكمة الموضوع بالإضافة إلى الرسم الثابت المشار إليه في هذه الملاذ.

كمسا يفسرض رسم ثابست مقداره مانتا جنيه على كل طلب رد أو دعوى مخاصسمة، ويخصسع هذا الرسم للإعفاء المنصوص عليه في المادة ٦ من قانون العمل الصادر بالقانون ١٩٨١/١٣٧ \*\*.

مادة (٥)(١) اذا قضت محكمة ثانى درجة أو محكمة النقض بإعادة القضية السي المحكمة النقض بإعادة القضية السي المحكمة الستى أصدرت الحكم المطعون فيه قلا تستحق رسوم حديدة اعتاج الرجوع إلى الدعوى سوى الرسم انعقرر على الإعلان .

 <sup>(</sup>۱) التقدرة الثانائية مدن العادة (۲) مستبطة بقرار رئيس الجمهورية رقم ۲۲/۱۹۶۶ - الجريدة الرسمية العدد ۲۷ في ۲۲/۲/۱۹۹۶.

<sup>(</sup>١) التقسرة الأخيرة من قمادة (٢) معدلة بالقانون ١/٥٥ العنشون بالجريدة الرسعية العند ٩ مكرر في ١٩٩٥/٢/٧.

<sup>(</sup>٢)المستادة "٢" مستبطة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٤/٦٦ - الجريدة الرسعية العدد ١٧ في ١٩٦٤/٣/٢٢ ومعطية أيضاً بالقانون رقم ١٩ ١٩٩٩ المنشور بالجريدة الرسعية في العدد ١٩ مكرر في ١٩٩٤/٤/١٤.

<sup>(</sup>٣) الفقرة الأخيرة من المانة (١) مضافة بالقالون رقع ٢٢/٢٢ بتعديل فاتون المرافعات.

<sup>(\$)</sup> العسائدة "ه" مستبطلة بقرار رئيس الجمهورية رقع ١٩٦٤/٦٦ - الجريدة الرسمية العند ١٧ في ١٩٩٤/٢/٢٢ .

#### الغمل الثالث

# في تعدد الطابات

صاحة (٧) إذا اشتعلت الدعوى الواحدة على طلبات متعدة مطومة القيمة المشيئة عن مند واحد قدر الرسم باعتبار مجموعة الطلبات فإذا كانت تأشنة عن سندات مختلقة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة.

وإذا اشستملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثلبت على كل طلب منها على حدة إلا إذا كان بينها ارتباط يجعلها في حكم التقلب الواحد ففي هذه الحالة يستحق بالتعبة نهذه الطنبات رسم واحد-

وإذا اجتمعات في الدعوى الواحدة طلبات مطومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها.

وفي حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين الخسرانة، كذلك يكون الحكم في حالة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة على مسبيل النسبرة فيكتفى بالنسبة لها والطلبات الأخرى محل الخبرة بأرجح الرسمين للخزانة.

وتضع الطلبات الإضافية إلى الطنبات الأصلية ويحسب الرسم على مجموعها.

مأدة (٨): يقرض على المنتخل منضما إلى المدعى أو من في حكمه وفاء - رسم الدعوى إذا لم يكن قد حصل.

.. فإذا كانت له طلبات مستقلة استحق رميم عن عدَّه الطلبات.

# الفطل الثاني

#### في تخفيض الرسوم

وأدق (١) تغفض الرسوم إلى النصف في الأحوال الآتية:

- ١ دعاوي القسمة بين الشركاء.
- التوزيع بين الدائنين وتوزيع أموال التقليسة.
- ٢ السرجوع إلى الدعوى بعد الحكم بابطال المرافعة أو بعد الحكم بيطلان ورقة المترجوع إلى الدخيسور بشرط ألا يتغير موضوعها أى طرفا الخصوم فيها في جميع الأحوال أى في حالة الحكم باعتبار الاستثناف كأن نم يكن.
- أنمعارضية في الأحكام التي تصدر في الغيبة والمعارضة في قوائم الرسوم
   والمصاريف والاتعاب والنظام من الأوامر على العرائض.
- اتصلح أملام العكمة وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المائنان ١٠ ي ٢٠ مكرر (١٠).
- ١٠ الدعاوى التي ترقع من المصول أو عليه في شأن الأرباح التي تستحق عنها الضرائب.

وتخفيض الرسوم إثى الربع فيعا يأتن

- ١ الأي امر التي تصدر بتنفيذ حكم المحكمين،
  - ٢ السعارضة في قوائم التوزيع المؤفَّنة.
- ٣ المسرجوع إلى الدعوى بعد الحكم فيها بالشطب بشرط ألا يتغير موضوعها أى طرفا الخصوم فيها.

 <sup>(1)</sup> السند العامل التقرة الأولى عن العامة ١٦ مستبط بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٤/٦٦ - الجريمة الرسمية العدد ١٧ في ١٩٦٤/٢/٢٢.

# القمل الرابع

# في تحصيل الرسوم

مادة (٩)(١): لا تحصيل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم . في الدعوى يأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به.

مادة (١٠) مادة (١٠) تحصد الرسوم المستحفة جميعها عند تقديم صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر مع عدم الإخلال بما ينص عليه عذا الفاتون من أحكام مخالفة.

ولفة (١١): ملفاة(٢).

هاهقة (١٢): ملغاة.

مأدة (١٣)(١٠: على قلم الكتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطاب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بعا ينل على أداء الرسم المستحق كاملا. وتستبعد المحكمة القضية من جنول الجلسة إذا تبين لها عنم أداء الرسم. وقل ذك مع عدم الإخلال بما يتص عليه هذا القالون من أحكام مخالفة.

قران رئيس للجمهورية رقم ٦٦/٤/٦١ السابق الإثنارة إليه.

صادق (11)(1: ينسزم المدعى بأداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة دعسواد السي قدم الكتاب، كما ينزم بأداء ما يستحق عنها من الرسوم أثناء نظرها وحتى تاريخ قفل بذب المرافعة فيها.

وتصبيح الرسوم القراما على الطرف الذي ألزمه الحكم بمصروفات الدعوى وتتم تحوينها على هذا الأمانس والا يحول الاستثناف دون تحصيل هذه الرسوم (١)

وتسلم للمحكوم له صورة تنفيذية من الحكم دون توقف على تحصيل بالتي الرسوم المنتزم بها الغير.

هادة (١٥): تحصل مقدماً رموم الإشهارات والعقود والصور والماخصات والشهادات والكثيف والترجمة، إذا استحقت رسوم تكميلية على هذه الأوراق كأن أصحاب الشأن متضامتين في تأديتها.

# الفصل الخامس

# في أمر تقدير الرسوم والمعارضة فيه ...

مأدة (١٦): تقسير الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طاب قلم الكتاب ويعلن هذا الأمر المطلوب منه الرسم.

صادق (١٧): يجوز لذى الشأن أن يعارض فى مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه فى المادة السابقة، وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمسر التقدير أو بتترير فى قنم الكتاب فى تمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر

<sup>(</sup>١) مادة "٢" مستبطة بقرار رئيس الجمهورية رقع ١٩٦٤/٦٦ السابق الإنسارة إليه.

<sup>(</sup>٢) العادة " - ١ " مستبطة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٤/٦٦ السنبق الإنسارة اليه.

<sup>(</sup>٣) فعاندتان ٢١، ١٢ ألغينا بقرار رئيس الجمهورية زقم ١٩٦٤/٦٦ العشار إليه.

 <sup>(3)</sup> العادة "١٦" مستمناة بقران رئيس الجمهورية رقع ١٩٦٤/٦٦ السابق الإشارة إليه.
 ملحوظائة: لا تعسيري لحكسام هذا القانون على الرسوم التي تا تحصيلها تجل العمل به بل تظل خاضعة النصوص التي حصلت في ظلها.

<sup>(</sup>١) المسادة ١٤ من قانون الرسوم مستبطّة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ بتحيل بعض أحكام القانون رقسم ٩٠ لسسنة ١٤ ولقد صدر القانون ٧ لسنة ١٩٩٥ في ٦ مارس ١٩٩٥ ونشر في الجريدة الرسمية - العدد ٩ مكرر - في ٧ مارس ١٩٩٥.

<sup>(</sup>٢) التقسرة القائية من العادة ١٤ في شطرها الأخير الذي ينصن على أنه ولا يحيل الاستثناف دون تحصيل هسفه الرسيوم! قد قضى يعدم تستوريتها في الدعوى رقم ١٢٩ لهنة ١٨ ق تعتورية بجنسة ١٩٩٨/١/٢ ونشر الحكم بالجريدة الرسمية بالعدد ٢ في ١٩٩٨/١/١٠.

للمادة ١٣٤ مرافعات - قبل صدور حكم قطعى في مسألة قرعية أو حكم تمهيدى في المدوة ١٣٤ مرافعات - قبل صدور حكم قطعى في المدون الثابية أو النسبية.

رتصب الرمسوم النسبية في هذه الحالة، على فيمة الطنب ما لم يتجاوز المصائح عليه هذه القيمة ففي هذه الحالة تحصل الرسوم على فيمة المصالح عليه إذا كانت الدعوى مجهولة القيمة وتم الصلح على مسائل معلومة القيمة معا يعكن التنفيذ به دون حاجسة إلى فضاء جنيد استحق الرسم النسبي على المسائل المذكورة فضلا عن الرسم الثابت.

وإذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ألف جنبة ووقع الصلح على أقل من ثلك معوى الرميم على أساس ألف بجنيه.

وإذا لهم يتبين القيمة في محضر الصلح أخذ الرسم على أصل الطلبات ولو زادت على ألف جنبه.

ولا يرد في حالة إثباء التزاع صباحا شي من الرسوم في الدعاوى المخفضة القيمة.

هُ الله في مكرراً (١٠) مكرراً (١٠)؛ إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجنب قد الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المسند.

صلَّدة (٢١)(٢): في الدعباري السنى تزيد قيمتها على ألف جنية. يموى الرسيم علي ألف جنية على ألف جنية على الرسيم علي أساس ألف جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعينه ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا البلغ فيدرى على أساس ما حكم به.

وتسرى هذه القاعدة على الأواس الصائرة بتنفيذ أحكام المحكمين.

ويحسد له المحضسر فسى الإعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذي تقطر فيه المعارضة.

مادة (١٨)(١): تقدم المعارضة إلى المحكمة انتى أصدر رئيسها أمر التقدير أن إلى المحكمة انتى أصدر رئيسها أمر التقدير أن إلى المحكمة فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر، ويجوز استناف الحكم في ميعاد خمسة عشر يوماً من يوم عدوره وإلا سقط الحق في الطعن.

مادة (١٩): يجوز نقام الكتاب المصول على اختصاص بعقارات الدين بالرسوم بموجب أرادر التقدير.

#### الفحل السادس

#### في رد الرصوم

هاعق (٣٠)(١): إذا انستهى السنزاع صلحاً بين الطرفين أثبتت المحكمة ما تنسق عليه الطرفان في محضر البطسة أو أمرت بإلحاقه بالمحضر المذكور وفقا

<sup>(</sup>١) المندة ٢٠ مكررا مضافة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦١ غمالق الإشارة إليه.

<sup>(</sup>٢) العادة ٢٠ مستبطة بالقانون السابق الإثمارة إليه.

<sup>(1)</sup> مادة ١٨ مستبدئة بقرار رئيس الجُميورية رقم ١٩٦٤/٦٦ السنبق الإشارة إليه.

 <sup>(</sup>٢) تنفره الأولسي من المائد ٢٠ معظه بالقانون رقع ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥١/٤/٤
 وكان نصبها قبل التعديل الآتي:

مسادة (٢٠): إذا السنهى المتراع صفحاً بين الطرفين وصدقت عليه المحكمة قبل صدور حكم تبلعى في مسألة فرعيه أو حكم تعبيدي في الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا تصف رسوم الماسانة أو التسميية - وتحسسب الرمسوم النمبية في هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المصالح عليه هذه القيمة ففي هذه المحالة بحصل الرسم على قيمة المصالح عليه.

ا التقارع الثانية والثانثة معدلتان بالقانون وقم ١٩٦٤/٦٦ الصابق الإشارة فإيه وكان نصعة قال تعديل الآتي:

<sup>.</sup> إذا كانت قيمة الدعوى نزيد على ٢٠٠ بنفيه ووقع الصلح على أنَّ من ذلك سوى الرسم على أساس ٢٠٠ جنبه.

وإذا فسم تبيسن القيمة في مخضر الصلح فخذ الرسم على أصل الطلبلت ولو زاك على ٠٠٠ جنبه.

ولا برد في حالة إنهاء النزاع مسلماً شيء من الرسوم في الدعاوي المخفضة.

هامة (YY) تترد الرسوم في الحالتين الآتيتين:

(الأولى): طلب تفسير الحكم أق تصحيحه إذا قضى بإجابة الطلب.

(الشَّنية): طلب رد العَضاة إذا قبل طلب الرد.

# الفعل السابح

# في الإعقاء من الرسوم

مادة (٢٣): يعفسي من الرسوم الفضائية كلها أو يعضها من يثبت عجزه عن دفعها.

ويشترط في حالة الإعفاء السابق على رفع الدعوى احتمال كسبهاء

ويشمل الإعفاء رسوم الصور والشهادات والملخصات وغير فك من الأوراق القضائية والإداريسة ورسوم التنفيذ وأجر نشر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم.

مادة (٢٤)، تقسم طسبات الإعقاء من الرسوم حسب الأحوال إلى لجنة تؤنف من اثنين من المستشارين بمحاكم الثقض أو الاستثناف وقاضيين بالمحاكم الكلية وقاض بالمحكمة الجزئية ومن عضو نيابة.

ويجسب على كاتب المعكمة عند تقديم طلب الإشقاء أن يشعر الخصم الآخر للنظر في الطلب قبل حلوله.

طفة (٣٥): تفصل النجنة المشار إليها في العادة العبابقة في طلب الإعفاء بحث الاطلاع على الأوراق وصعاع من يكون قد حضر من الخصوم بعد أشعارهم ومن يعثل قدم كتاب المحكمة.

هادة (٢٦): الإعقاء من الرسوم شخصى لا يقعدى أثره إلى ورثة المعفى أو حسن يحسل محله بل يجب على هؤلاء الحصول على قرار جديد بالإعقاء إلا إذا رأت المحكمة استعرار الإعفاء بالنصبة ناورثة.

هأهة (٢٧): إذا زالت حالة عجز المعفى من الرسوم فى أثناء نظر الدعوى أو التنقيذ جاز لخصمه أو نظم كتاب المحكمة أن يطلب من النجنة المشار إليها في المادة (٢٤) إيطال الإعفاء.

صافة (٢٨): إذا حكم على خصم المعفى وجبت مطالبته بها أولا فإن تعذر تحصينها منه جنز الرجوع بها على المعفى إذا زالت حالة عجزد.

عادة (٢٩): لا تسلم صورة حكم بيع العقار للراسي عليه المزاد الذي سبق إعفاؤه من الرسوم الا بحد قيامه بأداء مصاريف البيع مع الرسوم المستحقة على حكم رسى العزاد.

#### الغطل الثامن

# في رسوم المور والشمادات والأوامر

مآهة (۳۰)(۱): يفسرض على الصور التي تطلب من السيبات والإشهادات وغيرها رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة.

<sup>(</sup>١) مسانة ٢٠ فقرة أولسى وتانية مستبداتان بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ السابق الإشارة اليه.

منحوظة مانة (٢٠) تنفيذا لحكم الفقرة الأخيرة من العادة (٢٠) مستر في ١٩٤٤/٨/٢٣ قرار وزير العدل الأتي نصمه

بعدد الاطسلاع على قامادة (٣٠) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القيديائية ورسوم التوثيق في المواد السناية.

تكون قورقة العذوه عنها في شعادة (٢٠) العذكورة صفحتين والصفحة خمصة وعشرين سطرة والمسطر الشبقي عشرة كلمة باللغة العربية وإثنى عشر مقطع باللغة الأجنبية ويقرض الرسم بتماعه على الورقة الأولى مهما كان عدد السطور المكتوبة بها - أما الورقة الأخيرة فلا يستدي عنها الرسم إلا إلا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيها المانية عير الإمضاعات. الوقائع المصرية العدد ٢١ في ٢١/١٠/١٩٤٤.

ويقهرطن رمسم أضسافي قدره خمسة قزوش عن كل أصل أوصورة من كل بروتسانو بطلب عمله.

صادق (٣٤)(): غيما عدا ما عو منصوص عليه في المادة ٥١ يقرض رسم غلرد خمسة قروش في القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشا في القضايا الكلية والقضايا الجزئية المستأنفة، وثلاثون قرشا في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستفناف ومحكمة النقض على الأوراق الآتي بياتها:

"أولاً " الأوامر التي تصدر على العرائض سواء قبل الطلب أو رفض.

" تَالَيًّا " الأوامر الذي تصدر في طلبات التعجيل سواء قبل الطلب أو رفض.

هاهة (٣٥): يؤخد رسم قدوره عشرة قروش على كل ورقة من أصل المذكرات التي نقام نقام كتاب محكمة التقض.

أما صورة المذكرات فلا رسم عثيها-

مأدة (٣٦): يزخد درسم قدره عندرون فرشا على كل تأشير إثبات التاريخ، كذلك يحصل هذا الرسم على التأشير على أن دفتر من دفاتر التجار ما نم تزد صفحات الدفتر على أربعين، فإذا زاد على ذلك كان الرسم ستون فرشا.

جادة (٣٧): لا يفرض رمع على اطلاع ذو الشأن على الدعاوى القائمة.

#### الفطل التامع

# وني رسوم الإيداع

مادة (٣٨): يفسرض رسم على ما يودع خزائن المحاكم ويقدر هذا الرسم على ما يادع خزائن المحاكم ويقدر هذا الرسم على ما

ويفسرض علسى الصور التي تطلب من الأوراق القضائية رسم قدرة خمسة قسروش عسن كسل ورقسة في المحاكم الجزئية، وخمسة عشر فرشا في المحاكم الإبتدائية، وثلاثون قرشا في محاكم الاستنتاف ومحكمة النقض.

ورسم الملخصات والشهادات كرسع الصورء

ويصمنز قسرا وزارى ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذك من البيانات المتعلقة بحسف الرسم.

مأدة (٣١)(): يفسرض على الكشف من المعيلات أو غيرها لا ستخراج صدورة أو ملقسص أو شهادة رمام قدرة ثلاثة قروش عن كل اسم وفي كل منة ونلك بخسلاف رمام الصورة أو الملخص أو الشهادة ويتعدد رسم الكشف بتعد المطلوب الكشف عنهم ولو كاتوا شركاء أو ورئة.

ورسم الكشف النظري عشرة قروش عن كل مادة.

عندة (٣٦): يفسرض رسم قدره عشرة قروش عنى ترجمة كل ورقة من الأصل العطلوب ترجمته وذلك علاوة على الرسم العقرر في المادة (٣٠).

مأدة (٣٣)(١): يفرض رسم قدره خمسة عشر قرشا على كل أمر أو ورقة مسن أوراق الكتسبة والمحتنسرين غير المتحقة بأية دعوى سواء أكاتت أصلا أم صورة مالم تعقها أحكام هذا القانون من الرسوم.

<sup>(</sup>١) مادة (٣٤) مستبطة بقرار رئيس الجمهورية رقع ٢٦/١١٤ السابق الإثمارة بليه.

<sup>(</sup>١) المناعة (٣١) مستبطة بقرأن رفيس الجمهورية رقم ٢٦ - ١٩٦٤ السابق الإشارة إليه.

<sup>(</sup>٣) المفقرة الثانية من العادة ٣٦ مضافة بالقرار رقم ١٩٥١/١٩٥١ العسائر في ١٩٥٤/١٩٥١ وفي ١٩٥٤/٥/٢٠ وفي ١٩٥٤/٥/٢٠ وفي ١٩٥٤/٥/٢٠ مسئر قسرال وزيسر العسنل بسأن يصعرف بني المدخورين المتوط بهم إعلان البروتسئات مسن حصديلة الرسم الإضافي المغرر بالقانون وقم ١٩١١/١٩٥٥ ميلغ ٣٥ مليما الخمسة وثلاثون مليما كرسم التقال عن كل عنوان في البروتسئو مما يحدل على الصور فقط دون الأصل - ويثفي كل ما خالف هذا القرار من تعليمات.

(أولاً): قديما يستطق بالسنفود والسندات المالية والمجوهرات والمصوعات يؤخذ رسم نسبى على الإيداع قدره ١% من قيمتها وتحسب هذه القيمة فيما ينطق بالسندات باعتسبار مسعرها عند الإيداع، ويشمل الرسم المذكور محضر الإيداع وصورته.

(ثانياً): يفسرض رسم مقور قدره ٠٠٠ قرش على إيداع العلامات والبيانات التجارية والمواصفات الخاصة بالاختراعات وما إليها.

(قَائِدِتُا): يفرض رسم قدرة عشرون قرشاً على إيداع مفاتيح المنازل والحواتيت رغيرها.

ويشمن الرسم المذكور في الفقرئين الثانية والثالثة محضر الإيداع دون . صورته.

هادة (٣٩): لا يقرض رسم إيداع على ما يأتى:

(أولاً): ما يودعه وكلاء الدائنين على دَّمة التفنيسة.

(ثانياً): ما يودعه العزايدون من ثمن العقار.

(تَالنَّأ)؛ ما يحصنه المحضرون تنفيذا للأحكام على نمة مستحقيها.

(رابعاً): ما يودع من مصالح الحكومة على نمة دوى الشأن.

فإذا حصل نزاع في الإيداع أو حجز على ما أودع أو توزيع له استحق رسم الإيداع.

# الفصل العاشر

## في الثبراء والشعود

مأدة (٠٠): الأنساب التي نقدر للخيراء الموظفين تأخذ - بعد الفصل في الدعوى - حكم الرسوم القضائية وتضاف ثلخراتة العامة.

سلمة (13): إذا تقسر سماع شهود وروى تقدير أمانة نهم كان تقديرها بمعرفة رئيس هيئة السحكمة التي تنظر القضية أو قاضي التحقيق.

#### ألفحل الحادي عشر

## في رسوم الإعلان والتنافية

#### الغرم الأول

## في رسوم الإعلان

مادة (٢٠) (١): فيما عدا الإعلانات التي ترفع بها الدعاوى والتي يقتضيها التنفيذ بفرض على الإعلانات التي تحصل أثقاء صير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بصبهم رسم قدره خمسة غروش على كل ورقة من أصل الإعلان في القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشا في القضايا الكلية سواء أكانت ابتدائية أم مستأنفة، وثلاثون قرشا في القضايا العنظورة أمام المحاكم الاستيناف أو محكنة النقض.

ويسستنى من ذلك إعلان المذكرات التى تأمر بها المحكمة وإعلان تحريات الدعوى الموقوقة بسبب الوقاة أو تغيير صفات الخصوم، والإعلانات الإدارية التى تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب والإعلان الذي بوجه إلى الخصم الغائب لبكون الحكم الصادر في الدعوى بمثابة حكم حضورى في حقه.

وإذا تكسرر إعسلان الدعسوى بالنسبة لخصم واحد أو أكثر قبل طول موعد الجلسة المحددة فرض على الإعلان الرسم المقرر.

ويقرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هذه الإعلاقات.

<sup>(1)</sup> سندة (21) تقرة أولى ثانية مستبطئان بقوار رفيس الجمهورية رقم ١٩٦٤/٦٦ السنبق الإشارة

ويستكرر هدا الرمسم في حالة إعادة الإعلان إذا كانت الإعادة راجعة نفعل الطالب.

# الفرع الثاني

### فى رسوم التنفيذ

مادة (٢٤) المحصل ثلث الرسموم النسمية أو الثابية عند طلب تنفيذ الإشماداة والأحكام انستى تصدر من المحاكم أو من المحكمين أو من الجهات الإداريسة التي يجيز القانون تنفيذ أحكامها بشرط أن يكون جميع ما ذكر مشمولا بالصيغة التنفيذية.

ويخفض هذا الرسم إلى تُنشه في الأحوال الآتية:

(أولاً): طلب إعادة التنفيذ على النوع الواحد.

(ثانياً): التقرير بزيادة العشر.

(تَأَتَّنَّا): تجديد دعوى نزع المنكية بعد شطبها.

هادة ( ءُ ءُ ): يفرض رمام نمايي قدره م.٣% على حكم رماو مزاد العقارات باعتبار الثمان الذي يرسو به المزاد سواء أكانت الإجراءات جبرية أم الحتبارية وننك بخلاف رمام التسجيل.

وفسى دعارى البيع الاختياري يحصل رسم رسو المزاد عن قيمة العقار كله على الوجه المتقدم ولو كان الراسي عليه العزاد شريكا في العقار.

صادق (٥٠): في حالة حلول آخر مكان الدائن المباشر لإجراءات التنفيذ بقرض رسم جنب يقدر الرسم النسبي العنفوع.

وكذا الله يقسوض رسم على الوجه المتقدم على طلب إعادة البيع على ذمة الراسي على المواد الأولى، وذلك بفلاف الرسوم المستحقة على رسو المزاد الأخير.

مادة (٢٦): في الحالات الذي يقضى فيها القانون بأن يكون بيع المنقول أمام المحكمة يكون تحصيل الرسوم على الوجه المبين في بيع العقارات فيما عدا رسم العزاد فيكون نصفاً في المائة من الثمن المبيع به.

ملفة (٢٦): مكسرراً - (أولاً) علاوة على رسم التنفيذ المبين في المواد ٣٠، ٤٤، ه٤، ٤٦ يفرض رسم ثابت على الوجه الآتي:

- عشرون قرشما على تنفيذ الأحكام وأواس الأداء الصادرة من المحاكم
   الجزنية أو إجراءات التنفيذ أمام المحاكم المذكورة.
- ٢ خسسون قرشاً على تنقيد الأحكام وأيامر الأداء الصادرة عن المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستخاف أو إجراءات التنفيذ أما المحاكم المذكورة وعلى تتفيد أحكام محكمة النقض.
- ٣ خصصون قرشاً على تنفيذ العقود الرسعية والإشهادات وأحكام المحكمين
   والأوامر الصغرة عن الجهات الإدارية التي يجيز القانون تنفيذ أحكامها.

وغَى حالة إعادة التنفيذ على النوع الواحد المدينة بالبند (أولاً) من المدادة (٤٣) بِحَفْضَ الرسم الثابت إلى الثانث بشرط ألا يغل عن عشرة غَروش.

ر يعقب من هذا الرسم الأحكام وأوامر الأداء والإشهادات وأحكام المحكمين والأوامسر الصائرة من الجهات الإدارية منى كان الميلغ المطلوب التثقيد من أجنه يقل عن ثلاثة جنبهات.

مادة (٤٧): لا يضمل رسم التنفيذ سوى الآتي:

(أولاً): رسم إجراءات التنفيذ والإعلامات الخاصة بها الذي تلي إعلان الحكم.

(قَائسَياً): التسجيلات الخاصة بالتنبية العقارى وحكم نزع المثكية أي الحجز العقاري وشاشير بتجيدها

مادة(٨٤): يجمور نمساحب الشأن أن يطلب رد رسم التنفيذ إذا نو يكن حصل البدء فيه فعلا.

كناك تسرد الرسوم التسبية المحصلة على حقم رسى المزاد في حالة المكم والغالة.

# أأغطل الثاني عشر

# في مسائل الأحوال الشخصية

عادة (٤٩)(١): تجمري علين الرسوم المستحقة على بسائل الأحوال الشخصية الأحكام المقررة في القانون رقم واحد لسنة ١٩٤٨ والأحكام الأنية.

# (أو لا): معصل وسمع ثابت قدرة جمسة عندهات على الدعاوي والطلبات

١ - دعوى الاعتراض عنى الزواج-

٢ - دعوى طاب الطاعة وغيرها من حقوق الزوجية.

(قَالَهُمّاً): التصديق على إمضاءات أصحاب الصحف.

محضس إشبات التبسني ويشمل هذا الرسع رسوم التصديق على المحضر

٧ - دعوى بطلان النبنى أو يطلان الحكم بالتصديق على النبنى أو الرجوع في

No.

٢ - طلب بطنان الزواج أو النفريق الجثماني أو النظليق مواء بدعوى أصلية

الدعماوي المستطقة بالحقوق الشخصية غير العالية فيما بين الزوجين أو

انتاشنة عن الزواج أو الدعاوى المتطقة بضع الأولاد وحفظهم وبربيتهم-

٨ - طلب سلب الولاية على النفس أو وقفها أو الحد منها أو استردادها.

ه - دعوى إثبات النسب أو إنكاره أو المنازعة في الإقرار به-

طلب وضع الأختام على أموال التركة وجردها.

أو بطلب عارض.

العنكور.

# (ثانياً) حصل رسم ثابت قدر د عشرة جنيهات على الطنيات الآتية:

1 - طنب تعيين مديري التركات أو تتبيت منفذى الوصية أو تعيينهم،

 طلب تعیین مصف ثلترکة وعزله واستبدال غیره به وذلك قضلا عن الرسم المستحق على دعوى القسمة القضائية أو أية دعوى أخرى يرفعها النصفي أن أحد ذوى الشأن أن عن أي إجراء آخر مقرن له رسم خاص.

# (ثالثًا): يحصل رميم ثابت قدره جنيهان على الدعاوى والطنبات الأتية:

· السنظام من امتناع الموثق عن توثيق عقد الزواج أو عدم إعطاء شهادة مشبستة للامتسناع أو مسن أمر النبالية بوقف إتمام توثيق العقد حتى يفصل ثهانياً في طلب الحجر على أحد طرقي العقد.

الطلب المسقدم لتناضى الأمول الرقتية، بتعيين وصبى على التركة إذا لم يكن الورئسة حاضمرين أو كان جميع الورثة المفكورين قد تقارلوا عن الإرث

<sup>(1)</sup> العسانة 11 معينة بالقانون رقم ٧٧ لدنة ١٩٥٢ لم بالقسانون رقم ٩ لمينة ١٩٥٨ "مسانور في ١٩٥٨/٥/٢٤ وكان نصبة قلل التعديل:

الجسران عنسي الرسوم المستحقة على مسائل الأحرال الشخصية الأحكام المقرراة في فأنوني الرسوم بالمحاش المصبية واللمحاكم الشراعية دون نظر اللحية القضائية التي تختص بهاء وهبع عكام القانون فيما مريود بشانه هكم في مضن القانونين".

العقوة الثانية من بند (١) من الغثوة ارابعة مضافة بالقانون رقم 64 نسلة ١٩٥٨.

والطلب السدّى يقدم من نوى الشأن إلى قاضى الأمور المستعجلة بإقامة منير مؤقت للتركة.

٣ - العسنازعة التي ترفع من أحد نوى الشأن إلى قاضى الأمور المستعجلة في صححة الجرد الذي أجراء المصفى لأموال التركة والتظلم المقدم من وضع الأختام وظلب رفع الأختام.

# (رابعاً): بحصل رمع ثانية قدره حنية واحد على الطنبات الآتية:

- الطنب الذي يقدم ترنيس المحكمة بالتقريق أو التطليق بالتراضى ويتعد هدذا الرسم بتعد الموضوعات التي يتضمنها الاتفاق إذا كانت مجهونة القسيمة، فاذا كانت معلومة القيمة يحصل عليها الرسم النسبي طبقاً للقاتون.
- الإنسهاد بالإفسرار بالنسب ريضاف إلى هذا الرسم رسم مقرر قدره ٢٠٠٠ منيم على كل ورقة تزيد على الورقة الأولى.
- ٣ الاعستراض على شخص الولى على النفس أو على القرار الصادر بتسليم المشمول بالولاية.
  - تحقيق الوفاة والورائة بإشهاد.
- أمسا إذا كسان طلب ثبوت الوغاة والوراثة بدعوى فيحصل رسم نسبى قسدره ٢% من قيمة حصة الطالب في التركة إذا كانت معاومة القيمة. فإذا كانت مجهونة القيمة فيحصل رسم ثابت قدره خمسة جنبهات.
  - التقرير من الوارث بقبول الإرث والنشازل عنه.
- الطلسب السذى بقسام إلى قاضى الأمور الوقتية الإصدار أمر على عريضة بالإنن الحد الورثة أو شخص آخر بنسام المتركة وتصغيتها.

(خامصها): بحصل رميم نيسين مقداره ٢% على دعاه ي النفقات معلومة القسيمة ولى كانت وقتية وسواء قدمت بطريق أصلى أو بطلب عارض، فإذا كانت هدذه الدعاوى مجهولة القيمة استحق عنها رسم ثابت قدره خمسمانة مليم وعند الحكم في هذه الدعاوى يسوى الرسم على أساس ما حكميه.

# (سادسما): يحصل رسم بنات قدرة مانتا مليم على الطلبات الآنية:

- ا طلب الإنن للمرأة المنزوجة في مباشرة حقوقها.
  - ٢ طلب انتصديق على الإشهاد بالإقرار بالتسب.
- " طنب الإنن في بيع منقولات التركة المقدم إلى قاضى الأمور الوقتية.
- الطلب المقدم من منفذ الوصية إلى قاضى الأمور الوقتية للأمر يتسليمه أموال التركة باعتباره مديرا مؤفئا.
- الطلسب المقدم لقاضى الأمور الوقتية في أثناء إجراءات تصفية التركة في
   شأن مما بأني:
  - أ تقدرنفقة.
- ب مد الأجمل العجين قاتونا تتقديم قائمة بعا ثلثركة أو عليها من حتوق.
- جــ حلول الديون التي يجمع الورثة على حلولها وتعيين العبلغ الذي يستحقه الدائلون.
- د تسلم كل وارث شهادة تقرر عقه في الإرث ومقدار تصيبه فيه.
  - هـ تقدير نفقات التصفية واجر المصفى.
- و الأمسر بإيداع النقود والأوراق والأشباء ندى أمين أو ندى أحد المصارف.

٣ - طلب تسليم الأوراق والأشمياء الموضوع عليها الأختام بغير جرد والاعتراض على الأمر الصائر بإجابة هذا الطلب.

(سابعا): يحصل رسم تصبى قدره ٥٠٠% (نصف في المانة) من قيمة المال الموسسي بسه الموجود بمصر عند طلب حفظ أصول الوصايا بسجلات المحكمة، ويخصب من هذا الرسم المعلقوع عن طلب تعيين منفذ الوصية أي تثبيته أي تعيين منبد التركة، وأما الصور الرسعية المقدمة من وصية محقوظة في جهة أخرى رسسمية بمصر أو في الخارج قلا تحفظ في السجلات، وإنما تبقي في منف الملاة ولا يؤخذ على إيداعها بالعلف أي رسم خاص.

ويتبع غيما عدا الأحكام المتقدم الكرهاء القواعد المقررة في هذا القانون.

# الغطل الثالث عشر

# في أحكام عامة

صادة ( • ٥): لا تستحق رسوم على الدعلوى التي ترفعها المحكومة فإذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحقت الرسوم الواجبة. كذاك لا تصحق رسوم علي منا يطلب من الكشف والصور والعلقصات والشهادات والترجمة لمصالح الحكومة.

صافة (٥١): تغمل الرسوم المفروضة جميع الإجراءات القضائية من بدء رفيع الاجراءات القضائة وأعضاء وفيع الدعسرى إلى حين الحكم فيها وإعلانه ومصاريف انتقال القضاة وأعضاء النسيابة والخيراء الموظفين والمترجعين والكتبة والمحضرين وما يستحقونه من الستعريض في مقابل الانتقال وتشمل أوامر التقلير الخاصة بالمصاريف وأتعاب الخصورين التي تقدرها المحكمة لصالح الخصم

قبل الخصم الأخر وأجرة الحراس وتقدير الرسوم القضائية، وتنك فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون.

ويشمس الرسم الثابسة في قضايا النقض جميع الإجراءات القضائية الذي يطلبها الطاعن عدا المذكرات.

مأدة (٥٢): تحصل من طالب الإعلان جميع المصاريف التي يستدعيها العلان الأوراق خارج القطر.

عادة (٥٣): يشمل رسم التوزيع جميع إجراءاته من وقت الطلب إلى التهاء الإجراءات عدا المسائل الفرعية الناشئة عن التوزيع.

مآدة (٥٤): يؤخذ رسم نسبى غدرة عشرة قروش فى الدعاوى والأشهادات الستى لا تزيد قيمتها على مائة قرش ، وفيما عدا ذلك لا يؤخذ رسم نصبى أقل من عشرين فرشاً.

ولا يقل رسم التنفيذ في جميع الأحوال عن عشرة فروش.

صائفة (٥٦)(1): "مع عدم إخلال بحكم العادة (٨٤) من هذا القانون لا يجوز اعطاء غير المحكوم لصالحه أية صورة أو ملخص أي شيادة أو ترجمة من أي دعسوى أي مسن أي نفستر أو من أي ورقة (لا بعد تحصيل ما يكون مستحقا من الرموم على القضية أن على أصل الأوراق إلا إذا كان طالب الصورة عن المدعى وكان محتوما برفض الدعوى لصالحه".

<sup>(1)</sup> مثنة ٥٦ مستبطة بتقانون رقع ٧ لسنة ١٩٩٥ الصنادر في ٦ مارس ١٩٩٥.

ماهة (٥٧): يفسرض رسم قدره ٢٠ قرشاً على الأحكام والإشهادات التي بطنب وضع الصيفة التنفيذية عليها من جهة غير التي أصدرتها.

مآدة (٥٨)(١): يغرض رسم نصبى قدرة ١% على المبالغ التي يصدر بها أمسر تقدير أتعاب للمحامي ضد موكله زدا ثم يتجاوز عدد المبالغ مائتان وخمسون جنيها، فإذا تجاوزتها فرض رسم قدره ٢% على الزيادة.

ويفرض عذا الرسم على أوامر التقدير التي تقدر الخبراء من رؤوسا المحاكم في إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة.

ويستحق عذا الرسم وضع الصيغة التنفيقية على أمر التقلير،

مادة (٥٩): لا يستحق رسم على القرار الذي يصدر بإحاثة الدعوى في الدوائر الدعوة ولا على إجراءات نظر الدعوى أمام هذه الدوائر.

مادة (١٠): بحصل رسم قدره عشرون قرشاً على التأشيرات الصفوة من كتاب المحكمة والعصدق عليها من رئيس المحكمة باعتماد ختمها المبصوم على الأوراق الرسمية العطاوب استعمالها خارج القطر.

مادة (11): لا يجوز مباشرة أى عمل إلا بعد تحصيل الرسم المستحق أما إذا تعلق بدعوى مرفوعة من الحكومة أو من شخص أعفى من الرسوم وحكم فيها على المدعى عليه وأرادا المحكوم عنيه الطعن في هذا الحكم فلا يؤخذ منه سوى رسم الطعن.

مادة (٦٢): لا يستحق رسم نسبى على المخالصات المقدمة لقلم الكتاب السحب عبائغ مودعة بالخزانة العامة.

مادة (٣٣): بجب على الكاتب أن يبين على هامش كل حكم أصدرته المحكمة بيان الرسوم المستحقة للخزائة وما حصل منها وما بقى وأن بيبن ذلك أيضاً على عامض ما يطلب من الصور وسائر المحرزات ويذكر في الحائتين تاريخ وثمرة الإيصال المحرر بورود الرسم بالرقم والحروف.

وفي حالية الإعفاء من الرسوم يؤشر كذلك بتاريخ القرار الصادر بإعفاء ورقمه مع التوقيع منه على هذه التأشيرات.

مادة (11): تكسون العقارات وغيرها مما حصل النصرف فيه أو الحكم به عنامنة تسداد الرسوم والمصاريف ويكون تلحكومة في تحصيلها حق امتياز على جميع ممتنكات الأشخاص المنفيين أي العلزمين بها.

ماحة (٦٥): فيما عدا رسوم الإعلانات والصور لا يقرض رسم على طلبات التصديق على القسمة المحكوم بها من المحاكم الجزئية.

ماحة (٢٦)(١): لا يسرد أي رسم حصل بالتطبيق لأحكام عذا القلتون (لا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه.

ولو عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصل عنه الرسم.

 <sup>(</sup>۱) المقدرة الأولسي من العادة ٥٨ مستبطة بقران رئيس الأجميورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٤ المسليقة انتهاء الدم.

<sup>(</sup>١) المنابع ٦٦ معطة بالقانون رقم ٨١ لمسفة ١٩٥٧ العمادر في ٢٠/٢/٢٥.

هادة (۷۳): يحصل رسم قدره عشرون قرشاً عن التصديق على كل إمضاء أو ختم.

مَاهَة (٧٤): يقرض عند الانتقال خارج المحكمة رسم قدره ١٠٠ قرش في حالة الإشجاد ي ٢٠٠ قرشأ في حالة التصديق وذلك بخلاف مصاريف الأنتقال.

ويستعدد عدًا الرسم في حالة تعدد الإشهاد، وكنتك في حالة نعد الطالبين مع \_ الحتلاف العواد.

#### الباب الثالث

#### في قواعد تقدير الرسوم

**مأدة** (٧٥): يكون أساس تقدير الرسوم التسبية على الوجه الآتي:

(أولاً): على المبالغ التي يطلب الحكم بها.

(ثَأَنْسَياً)(۱): على قَسِم الطارات أو المنقولات العنتازع فيها، وفقاً للأسس الآتية:

- أ بانسسية نلاراضى الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التى يوضحها الطالب بحيث لا نقل عن الضريبة الأصلية الستوية مضروبة في سبعين.
- بالتسمية للعقسارات المبينة نقتر قيمتها على أساس انتمن أو القيمة التي
  يوضمها الطالب بحيث لا نقل عن فيمتها الإيجارية السنوية أساساً لريط
  الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر.

# الباب الثاني

#### **ئی رسوم الاشما**دات

مادة (٢٧): يقصد بكلمة إشهاد في تطبيق أحكام هذا القانون كل ورقة محررة عن يد الموثق.

مادة (٦١٨): يفسرض على الإشهاد رسم قدره مانة قرش وإذا زاد الإشهاد عنسى ورقبة والمسادة فسرض وسم إضافي قدره عشرون قرشاً عن كل ورقة من الزيادة.

صادقة (٣٩): يفسرض عسلاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم نسس على الإشهادات المبيئة بالجدول الملحق بهذا القاتون حسب ما هو وارد في لك الجدول.

مأدة (٧٠): إذا تعددت موضوعات الإشهاد وكان لكل منها أثار قانونية دستقشة وجب تحصيل رسم نمسى عن كل موضوع.

صادق (۷۱): تحصل رسوم بالقنات العشار إنيها في العادة ٦٩ على العقود التي لم تكن موضوع بشهاد وقدمت لاقلام الكتاب لحفظها.

صادق (۲۲): يفسرض رسم قدره أربعون قرشاً على كل إشهاد بتوكيل أو عسزل سن الوكالة، فإذا زاد الإشهاد على زرقة واحدة فرض رسم أضافى قدره عشرة قرشاً على كل ورقة من الزيادة.

 ويخفسض الرسم إلى النصف إذا كان التوكيل أو عزل الوكيل ثابتين بغير شباد أو بغير تصديق على الإمضاء ويكون قد قدم أو إبدى في قضية.

<sup>(1)</sup> التقسرة النسبة من المغة علا مستبطة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦/٤٩٦٤ السلبق الإشارة البيد.

طلب التنفيذ تحصل تكملة أخرى الرسم على ما يطلب التنفيذ به عن المدة اللاحقة على الحكم لغاية يوم طلب النتفيذ وذلك علارة على رسم التنفيذ المستحق.

(مدادسسا): في دعاوى غسخ الإيجار يحسب الرسع على إيجار العدة الواردة فسى العقد أو الباقي منها حسب الأحوال أما إذا الشاعلت الدعوى على طلب الإيجار والقسخ استحق أرجح الرسمين للخزانية.

رفى حالة طلب التسليم أو الإخلاء الذي لا يتضمن فسخ العقد تعتبر الدعوى مجهولة القيمة.

(معابعاً): دعاوى طلب الشفعة في العقار تقدر قيمتها باعتبار الثمن المطلوب الأخف به وإذا كان الثمن الدبين في العقد أو الذي قدره الخبير أكثر وتنازل طالب الشفعة عن طلبه قبل الحكم أو عارض في مقدار الثمن بقى التقدير على أعمله أما إذا قسبل الطائب الأخفذ بسه حسبت الرسوم عنى واقعة بصرف النظر عن رسم التسبيل المستحق، ويسزاد على الثمن قيمة التحسينات التي يطلبها الخصم أو يقدرها الخبير. وإذا أستأنف الحكم وقدر قيمة العقار بأكثر مما قدره الشفيع أخنت رسوم الاستناف على ما قدره المستأنف حتى ولو طلب إلغاء الحكم.

ويحصل رسم تسجيل عن طلب إعلان الأخذ بالشفعة منواء أكان هذا الإعلان مستقلا أم مشتملا على دعوى الشفعة وفي الحالة الثانية يكون تحصيل هذا الرسم مع الرسم المستحق عند رفع الدعوى.

وتحصل أمائسة تعادل قيمة الرسم المقرر لتسجيل محضر الصلح أو الحكم السنهائي السنة السنهائي السنة مع باقي رسم السنهائي السنة الشاهيع وتحصل هذه الأماتة مع باقي رسم الدعسرى قسيل فيدها بالجدول، وإذا التهت دعوى الشفعة بمحضر صلح لمصلحة الشحفيع أو يحكم نهائي بثبوت الشفعة سجل ملخص المحضر أو الحكم بنثم كتاب المحكمسة الابتدائسية يقير رسم وتحرو دمورة من هذا الملخص لتسجيلها برسوم

جد - بالنسبة للأراضى الزراعية الكائنة في ضواحي المدن، والأراضي الزراعية التي لم تقرض عليها ضريبة والأراضى المعدة للبناء والعباني المستحدثة السنى لمد تحدث قيمتها الإيهارية بعد والعنتولات يقدر الرسم مبدئيا على القسيمة التي يوضعها الطالب، وبعد تحرى قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية بحصل الرسم عن الزيادة.

ويجوز نقام الكتاب في الحالات المنصوص عليها في اليند (جم) بعد عوافقة النسيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير، ولا يجوز الطعن في التقدير بعد ذلك بأي حسال مسن الأحوال، وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة التي تقرها الخبير مساوية للقيمة الموضحة أو أقل منها وإلا ألزم بها صاحب الشأن ولا يرد عني أي حال شيء من الرسوم المعقوعة.

وتكون أجراءات التعبين وإيداع التقرير بلارسم.

ويجسوز لعسماحب الشأن قبل انتهاء التقدير يمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم التتاب على القيمة وتصدق النيابة على ما يتم الاتفاق عليه.

(ثَّالْسَتَأَ): فَسَى دَعَالِى طَلِّ الْحَكَمِ بِصِحَةَ الْعَقَود أَو إِبطَالُهَا أَو فَسَحُهَا تَقَدَّر فَيَمَتَهَا بِقَيْمِهُ الشَّىٰ الْمَتَنَازَعَ فَيْهُ وَفَى دَعَالِى الْمَنَازَعَةُ فَى عَقُود الْبِيمُل يقدر الرسم عَنِي أَكِير فَيْمَةُ الْبِينَيْنِ.

(رأبعساً): قسى دعساوى رهسن العقار أو المنقول تعتبر قيمتها قيمة الدين الدرهون به العقار أو المنقول.

(خامسساً): فسى دعساوى الربع والإيجار والتعويض اليومي وطلب القوائد تحسب الرسسوم غيها على العبائغ المطلوبة لغاية وقت رفع الدعوى ولا تحسب رسسوم على فرائد كمور الشهر وبعد الحكم تحصل تكلة الرسم الذي يستحق من تساريخ رفع الدعوى لغاية يوم صدور المحكم سراء أكان بالقبول أم بالرفض وعند

إذا عاب الحكم بتقدير قيمة معينة للحكر أو زيادته إلى قيمة معينة قدر الرسم قسى هذه الحالة تصبيأ على القيمة المطلوب تقديرها أو قيمة الزيادة المطلوبة في سنة مضروبة في ٢٠.

(تسانى عشسر): تقدر قيمة دعاوى ترتيب الإيراد باعتبار الإيراد السنوى المطلوب الحكم به مضروباً فى ٢٠ إذا كان مويداً ومضروباً فى ١٠ إذا كان لعدى المسياة. وإذا كمان موقتا قدرت القيمة باعتبار المعاش المسنوى مضروبا فى عدد مسية بحيث لا تتجاوز عشرا،

(تَالَيتُ عَشَر): تقيير فيعة طلبات توزيع أموال العلين على داننيه بحسب درجساتهم أو قسسمتها بينهم قسمة غرساء باعتبار مجموع العبالغ التي توزع أو تقسم.

(رابسع عشر): تقسن رسوم على تنفيذ الأحكام والأوامر والعقود الرسمية باعتبار القيمة التي يطلب التنفيذ من أجلها.

(حُسامس عَشَر): تقدر الرسوم على أمر تنفيذ أحكام المحكمين باعتبار ما حكم به نفاية يوم صدور الأمر.

(مسادس عشر): تقدر رموم الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في شمان تقديد الأرباح المنتازع ملية الأرباح المنتازع عليها.

تابستة خصما من الأمانة السابق تحصيلها إذا كان العقد المشقوع فيه مسجلا وإلا حصل قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو تع الصلح أمامها الرسم النسبي الذي كان مستحقا على تسجيل العقد بالطرق المقرزة وترد الأمانة في حالة الحكم برفض الدعوى.

(تأمسنا): فسى دعساوى قمسمة العقار يحسب الرسم عنى ثمن الحصة أو الحصسص المراد فرزها إذا كان ثمة حصص غيرها لشركاء آخرين على الشيوع. وإذا كان العقار مشتركا بيم شريكين فقط وطلب أحدهما انقسمة حسب الرسم على حصة كل منهما.

(تامسعاً): إذا طلب الحكم بقسمة حصة في عقار مشترك وبيعه عند عنم أمكان قسمته أخذ الرسم النسبي على ثعن العقار كله ويشمل هذا الرسم جميع الحسراءات البنيسع فيما عدا رسم رسو العزاد فيستحق عليه الرسم المبين في المادة ٤٤.

(عاشراً): إذا طلب الحكم بقسمة حصة شائعة في عقار وفي أثفاء مير الدعسوى الله المدعى عليهم كلهم أو بعضهم غرز حصتهم أيضاً أخذ الرسم على الدعسوى العظاوب غرزها باعتبارها منضمة لحصة أو حصص الدعين وإذا كان السباقي مسن المقار حصة شريك واحد أكذ الرسم في هذه الحالة على ثمن العقار كله.

(حادى عشر): تقدر رسوم دعاوى المحكر بالكيفية الآتية:

إذا طلب الحكم بستقدير حكر دون أن تذكر القيمة العطلوبة كاتت الدعوى مجهولسة النسيمة وإذا حكم فيها بتقدير مبلغ معين سوى الرسم نسبياً على قيمة المحكر في سنة مضروبة في ٢٠.

(حادى عشر): المعارضة في قوانع التوزيع النهائية.

(أسانى عشر): المعارضة في الأحكام والأوامر الصادرة من لجان الجعارك
 (ألجهات الإدارية الأخرى.

(ثَالَتُ عَشَر): طُلبات رد القضاة والخبراء والمحكمين.

(رابع عشر): طلبات تنفيذ الأحكام والعقود المجهولة القيمة.

(خامس عشر): التظلم من الأوامر على العرائض.

(سادس عشر): طنب انتصديق على القسمة بالتراضي.

(معابع عشر): دعاوي حق الارتفاق.

(تُأمن عشر): دعاوى نفسير الإحكام أو تصحيحها.

طَعَةُ (٧٧): تَنْغَى القَوْشِينَ وَالْأَسْكَامُ الْأَتِي بِيَاتِهَا:

(أولاً): الأمسر العسائل الصسائل في ٧ أكتوبر منة ١٨٩٧ بالتصديق على تعريفه الرمبوم القضائية في المحاكم الأهلية والتعريفة المرافقة له.

(الله المدادة ، ٣ منه والتحديثات الطارقة عليها.

(تَالِقَا): السادتان ١٩٣١؛ من الرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ المعدلة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المعدلة بالقانون رقم ٧٨ نسنة ١٩٣٣ الخاص بإنشاء محكمة نقض وإبرام.

طدة (٧٦): تعتبر الدعاوى الآثية مجهولة اتقيمة (١):

(أُولاً): دعاري صحة التوقيع.

(مَانْهِهُ): الدعاوى والإشكالات التي تقدم نقاضي الأمور المستعجلة.

(تَأَنْتُأ): دعاوى البيع الاختياري.

(رابعهاً): الدعاوى الفرعية التي تقدم بالمعارضة في قائمة شروط البيع إذا تعلقت بإجراءات المنفيذ

(خامساً): دعاوى طنب الحكم بإنقاء الرهن أن الاختصاص أي شطبها.

(سالاسماً): المعارضة من غير المفلس في الأحكام الصادرة بإشهار الإفلاس وجميع الدعاوى الفرعية المتعلقة بالتقلسة.

(سابعاً): دهاوی انتزویر الاصنید.

(تَاهِمُناً): وعلم أمل التقفية على أحقام السحكمين الصحيولة القيمة.

(تأمست ): المعارضة في الأمر الصادر بتنقيد حكم المحكمين سواء أكان الحكم في مادة معلومة القيمة أم مجهونة.

(عَاشَمَسُوا)؛ المعارضية فيس تسرّع العنكسية ( التنبية العقاري) إذا تعلقت المعارضية بإعراءات التنابذ.

<sup>(</sup> ۱ ) الخصيرة المساليون مشير ) مسن الصيادة ٢٥ المسالة الكاندان وقع ٩٣ الملغة ١٩٥٦ الصبالين في ا الترازة ١٩٤٤.

# قانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠ نسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدينة، والقانون رقم ٩٠ نسنة ١٩٤٤

بالرسوم أمام المحاكم الشرعية<sup>(1)</sup>

بأسم الشعب

رنيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصه، وقد أصدرناه:

## (المادة الأولى)

يستبدل بنصوص الفقرة الأخيرة عن المادة (٣) والمادتين (١٤)، (٥٠) من القسانون رقبع ٢٠ لمسئة ١٩٤١ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية، النصوص الآتية:

# · مادة (٣) (فقرة أخيرة):

ويستوى رسم الاستنقاف في حالة تأييد الحكم المستأنف باعتبار أن الحكم الصادر بالتأبيد حكم مكمل للحكم المستأنف، ويستحق علهما رسم نسبى واحداد

هاهة (١٤): يلزم المدعى بأداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة دعواه إلى قام الكتاب كما ينزم بأداء ما يستحق عنها من رسوم أثناء نظرها وحتى تاريخ قفل باب المرافعة فيها.

وتصبح الرسوم التزاما على الطرف الذي ألزمه الحكم بعصروفات الدعوى، وتتم تدويتها على هذا الأساس ولا يحول الاستنفاف دون تحصيل هذه الرسوم.

١١) فالدر المعارجة الرسمية - المنطاة الكران الالحي مغرس ١٩٩٨،

(رابعها): المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وكذلك تلغى جميع الأحكسام المستعلقة بالرحسوم المستنية والتي تكون مخالفة الأحكام هذا القانون عدا حالات الإعفاء أو التخفيض بمقتضى قرانين خاصة (١٠).

هادة (۲۸)<sup>(۱)</sup>: يعمل يهذا القانون بعد مُثَنَّةَ أَسُهِر مِن تاريخ نشره بالجريدة رسمية.

على أنه يعلم العمل بالقوانين والأحكام العشار اليها في العادة السابقة في الأحوال الآنية.

(أولاً): الدعاوى المنظرة عند نطبيق هذا القانون إلى أن يصدر فيها خكم في الموضوع أو بإبطان المرافعة أو بالبطان أو بالنزك أو ببطلان صحيفة الدعوى أو بعد الاختصاص.

(ثَانَياً): أعمال النَّنْفِيدُ التي بدئ فيها، على أنه إذا عليه إعادة النَّغْيِدُ حصل الرسم طبقا لأحكام هذا القاتون.

(ثَالِثًا): دعايى الإفلاس نحين الانتهام من إجراءات التفليسة. . :

**مأدة** (۲۹): علم وزير العنل تتقيد هذا القاتون وله أن يصدر القرارات اللازمة نتتقيده.

تأمسر بسأن يبصع هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كفاتون من قواتين الدولة.

صدر بقصر عابدين في ٢٨ رجب سنة ١٣٦٢ (١٩ يونيه سنة ١٩٤٤).

<sup>(</sup>١) القليس ة ترابعا أن مسن العادة ٧٧ بعطة بالقانون رقع ٩٣ لسنة ١٩٤٦ وكان نصبها قبل التعديل أرابعا التعادة ٤٨ من القانون رقع ٩٣٠ نسنة ١٩٣٩ شأن المحادة لدى السماك الأبنية وكنك للغي جميع الأحكام المتعلقة بالرسوم العندة والتي بكون مخالفة الإحكام بهذا القانون.

 <sup>(</sup>٢) (وحسنت الجداول والعسائيل بيا الجداول العلمقة بالقانون رقع ٧٠ (سمة ١٩٦٥ بثيال رسوم التوفيق والشير طبقاً لما جاء بالعظرة الإبضاعية للذانون المناكور.

مادة (١٥) عنم عنم الإخلال بحكم العادة (١٥) من عذا القانون لا يجوز الكتسبة المحسنة إعطاء غير المحكوم الصائحة أية صورة أو ملخص أو شهادة أي تسرجمة من أية دعوى أو من أى دغتر أو من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقا من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق إلا إذا كأن طالب الصورة هو المدعى عليه وكان حكوما برفض الدعوى تصالحه.

## (المائة الثالثة)

ويعمل به من البوم التالي ثناريخ الرمسية، ويعمل به من البوم التالي ثناريخ شرد.

يبصح هذا القانون بخائم الدونة، وينفذ كفانون من قوانينها.

صدر برناسة الجمهورية في ٥ شوال منة ١٤١٥ هــ

الموافق ٢ مارس سنة ١٩٩٥م

(حسنى مبارك)

وتسملم المحكوم له صورة تتفيفية من الحكم دون توقف على تحصيل باقي الرسوم المنتزم بها الغير.

مادة (٥٦): مسع عدم الإخلال بحكم العادة (١٤) من هذا القانون لا يجوز إعطاء غير المحكوم لصالحه أية صورة أي منخص أو شهادة أو ترجمة من أي دعسوى أو مسن أي دفستر أي من أي ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقا من الرسسوم على القضية أي على أصل الأوراق إلا إذا كان علاب الصورة هو العدى عليه وكان محكوما برفض الدعوى لعمالحه.

# (المادة الثانية)

يستبدل بنصوص الفقرة الأخيرة من العادة (٣) والعائنين (١٥)، (٤٨) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام العجاكم الشرعية النصوص الآتية:

# مامة (٣) (فقرة أخيرة):

ويسسوى رسم الاستثناف في حالة تأبيد الحكم المستأنف باعتبار أن الحكم الصادر بالتأبيد حكم مكمل للخكم المستأنف، ويستحق عنهما رسم نسبى واحداد

صادق (١٥): يضرم المدعس بساداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة العسراء السرادة السرادة الكتاب كما يلزم بأداء ما يستحق عنها من رسوم أثناء نظرها وحتى تاريخ قفل باب المرافعة فيها.

وتصبح الرسوم التراما على الطرف الذي الرسه الحكم بمصروفات الدعوي، وتتم تسويتها على هذا الأساس ولا يحول الاستنفاف دون تحصيل هذه الرسوم.

وتسبينم المحكوم الله صورة تتقيلية من الحكم دون توقف على تحصيل باقي الرسود المنتزم بها الغير.

القانون رقم ١٩ لعنة ١٩٤٤

بالرسوم أمام المحاكم الشرعية 🗥

الباب الأول

الفنط الأول

في تقدير رسوم الدعاوي

صادة (١)(١): يفرض في الدعاري معنومة القيمة رسم نسبي حسب الفنات

الآتية:

- - ۲% نغلية ۲۵۰ جنيها.
- - ٣٠ فيما زاد ، ٢٥ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيه.
- ت ؟ % قبِما زاد على ٢٠٠٠ جنبِه لغاية ٢٠٠٠ جنبِه. \_
  - د % فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيه.

ويفرض في الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت كالآتي:

- ٢٠٠٠ غرش في المنازعات التي تطرح على القضاء المستعجل.
  - ١٠٠٠ غرش في الدعاوى الجزئية.
  - ٣٠٠٠ غرض غي الدعارى الكلية الابتدائية.

(١) صدر القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٢٥٥ بالفساء المحسنكم الشسر عبة والمحاكم العلية اعتبارة من ١٩٥٠ والمائة الدعاري المنظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية.

۱۹۵۱/۱۱ و بداله حاصاری مصاری الصادر در ۱۹۵۱/۱۱ و ۱۹۵۱/۱۱ و ۱۹۵۱ و ۱۹۵۱/۱۱ و الوطنیة طبقاً و المحاکم الوطنیة طبقاً و المحاکم الوطنیة طبقاً و المحاکم الوطنیة طبقاً المحاکم الوطنیة طبقاً المحاکم المحا

القانون وقع ١٩٤٤/٩١ بشنن الرسوم أمام المحاكم الشرعية.

المعلمون رعب ١٠ /١٠٠ . المن التواقع المن المنظمة المعلم المنظمة المعرفي والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة المنطقة ا

ويكسون تقدير الرسم في الحالين طبقاً للقواعد المبينة في المائنين ٦٤، و٠ من هذا القانون.

مأدة (٢) إذا عدل الطلب في الدعوى مجهولة القيمة أثناء سيرها إلى طلب معلسوم القيمة أن العكس ولم يكن سبق صدور حكم تمهيدي في موضوع الدعوى أو حكم قطعي في مسألة فرعية فرض أكبر الرسدين.

فإذا صدر قبل انتحيل حكم قطعي في مسألة فرعية عدا مسأنل الاختصاص أو حكم تعهيدي في الموضوع فرض رسم جديد على الطاب.

مأدة (٣): يفرض على استناف الأحكام الصادرة في الدعاوي معاومة القليمة رسم المسادرة الأولى ويراعي في تقدير الرسم القيمة المرفوع بها الاستناف.

ويفسرض فسى الدعساوى المسستأنفة مجهولة القيسة رسم ثابت على النصو الآتي (١٠)؛

- ٢٠٠٠ قرش على الاستثفافات التي تنظر أمام السحاكم الابتدائية.
- ٢٠٠٠ قرش على الاستثنافات التي تنظر أمام محاكم الآبندائية عن أحكام صلارة من القضاء المستعجل.
  - - • تَوْشُ عَلَى الاستثقافات التي تنظر أمام محاكم الاستثقاف العنياء

ويخفسض الرمسم إنسى القصف في جميع الدعاوى إذا كان الحكم المستأنف صحادرا فسى مسائلة فرعية فإذا فصفت محكمة الاستناف في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق عنه.

المحكم الاستناف في حالة تأييد الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الصادر بالتأبيد حكم مكمل للحكم العستأنف ويستحق عنهما رسم نسبي واحد (١).

مأدة (٤)(١): يفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطعون بالنقض، ويفسرض رسم ثابت مقداره ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض.

ويقسرض فسى دعاوى التماس إعادة النظر رسم ثابت حسب درجة المحكمة المسرفوعة السيها الاستماس، قاذا فصلت محكمة النقض أو محكمة الانتماس في الموضوع السيها الاستمال الرسم المستحق عنه أمام محكمة العوضوع بالإضافة إلى الرسم الثابت المشار إليه في هذه المادة.

ماحة (٥)(٢): المستثناء مسن الأحكام المتقدمة يفرض في الدعاوى مطرمة القسيمة المستغفة بسأمور الزوجسية ونفقسات الأقارب وكذا دعاوى ثبوت الوغاة والوراثة؛ ابتدائية عانت أو مستأنفة رمام نسبى قدره ١٠٠٠.

قَــان كاتــت هــذه الدعارى مجهولة القيمة استحق رسم ثابت غدره عشرة غروش.

وعند الحكم في الدعاوى الثفقات وما يتطق بها يسوى الرسم على أساس ما حكم به.

إذا تقليرة المانسية منين المادة (٣) مستطة القرار رئيس العميورية رقم ١٩٦٤/٦٧ - العربية الرسية العدد ١٧ في ١٩٦٤/٣/٢.

<sup>(1)</sup> الفقرة الأخبرة من الدادة (٣) معطة بالقانون رقع ١٩٩٥/٢ - الجريفة الرسمية العدد الاسكور في ٢/٣/١مه٩٠.

 <sup>(</sup>٣) الدساعة ؛ الدهنية مقرار رئيس المصبورية بالقانون رقع ١٩٩٤/٦٧ - المعريدة الرسمية العدد ١٩٠٠ إلى ١٩٠٤/٦/٦٩.

 <sup>(</sup>٣) الفقرة الإولى المندواد السلمانية لقرال رئيس المجمهورية، بالقانون رغو١١١/١١٤٤ التعريدة الرعبة العدد ١١٠ في ١٩٩٤،

#### الغطل الخالث

# في تمده الطلبات

مادة (٨): إذا اشتمات الدعوى الواحدة على طنبات متعددة مطومة القيمة الشيمة عن الشيئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات، فإذا كانت ناشنة عن السندات قدر الرسم باعتبار كل مند على حدة.

وإذا الشبيتمات الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت وإذا الشبيتمات الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت وطلب كال طلب منها على حدة، إلا إذا كان بينها ارتباط يجعلها في حكم الطلب الواحد قفى هذه الحالة يستحق بالتعبية لهذه الطلبات رسم واحد.

وإذا اجتمعات في الدعوى الواحدة؛ طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على مَل منها.

وفي حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصنية بسندق أرجح الرسمين الفرائة، كذاب يكون الحكم في حظة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة المحكمة الفرائة، كذابك يكون الحكم في حظة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة المحكمة المعلمين المحسيل الحسيرة فيكتفي بالنصبة لها ولقطائبات الأخرى محل الخبرة بأرجح الرممين الخزانة.

وتضم الطلبات الإضافية إلى الطلبات الأصنية ويحسب الرسم على مجموعها-مادة (٩): يفرض على المتدخل منضما إلى المدعى أو من في حكمه وفاء رسم الدعوى إذا لم يكن قد حصل.

. فإذا كاتت له طلبات مستقلة استحق رسم عن هذه الطلبات،

مادة (١)(١): إذا قضت محكمة ثانى برجة أو محكمة النقض بإعادة الغضية السن المحكمة المستحق رسوم جديدة عند السن المحكمية الدعوى سوى الرسم المقرر على الإعلان.

# أأفعل الثاني

# في تخفيض الرسوم

مأدة (٧): تخفض الرسوم إلى النصف في الأحوال الآتية:

- ١ عسند السرجوع إلى الدعوى بعد الحكم باعتبارها كأن ثم تكن أو بعدم قبولها للسبطلان ورقعة التكليف بالعضور بشرط ألا يتغير موضوعها أو الخصوم فيها في جميع الأحوال أو في حالة الحكم بعدم قبول الاستناف شكلا لقيده بعد الميعاد.
- ٢ المعارضة في الأحكام التي تعشر في الغيبة والمعارضة في قواتم الرسوم
   والمصاريف والأتعاب.
- ٣ الصلح أمام المحكمة وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المائنان: ٣٢، ٣٢ مكرر(").

وتخفيض الرسوم إلى الربع في حالة الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم فيها بالشطب بشرط إلا يتغير موضوعها أي طرفا الخصومة فيها.

 <sup>(</sup>١) المنابة السائدية مستبطة عراق رئيس المسيورية رقع ١٩٦٥/٦٧ الجريدة الرسمية العبد ١٩٠ في المائز ١٩٠ أو المائز ١٩٠١ المائز ١٩٠١ أو المائز ١٩٠١

 <sup>(</sup>٢) المائدة ٢ سد ٢ مستوملة بالرائر واليس اللجمهورية بالفائدون والد ١٩٩٤/٦٧، التجريدة الرسمية العدد ١٦٠ في ١٩٩٤/٢/٢٢.

مادة (١٥): يلسر، المدعسى بأداء الرسوم المستحقة عند نقليم صحيفة وعد تقليم صحيفة وعد والمستحقة عند نقليم صحيفة وعد والسي علم الكتاب كما يلزم بأداء ما يستحق عنها من رسوم أثناء نظرها وحتى تأريخ فقل باب المرافعة فيها".

وتصبيح الرسوم التزاما على الطرف الذي ألزمه الحكم بمصروفات الدعوى وتتم تسويتها على عذا الأساس ولا يحول الاستناف دون تحصيل عذه الرسوم.

وتمسلم للمحكوم له صورة تنفيذية من الحكم دون ترقف على تحصيل باقى الرسوم المئتزم بها الغير.

ماهة (١٦): تحصل مقدمة رسوم الإشهادات والعقود والصور والملخصات والشهادات والكشف.

ى إذا استحقت رسوم تكمينية على هذه الأوراق كان أصحاب الشأن متضامتين في تأديتها.

ملكة (١٧): لا يكلف بدفع الرسوم مقدما المدعى المأنون بالخصوصة من تلقب: والمستخصصة نقسها ولم تكن خصوصته لمنفعة تعود عليه ويحصل الرسم من المدعى عليه إذا فصل في الدعوى بالقبول كما يحصل الرسم من المدعى عليهما فسي دعسوى التقريق حسبه بين الزوجين إذا فصل فيها بالقبول ومن المدعى إذا فصل فيها بالرفض.

# القصل الخامص

# في أمر تقدير الرسوم والمعارضة فيه

صادق (١٨): تقسير الرسسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي عليه الأمر المطلوب منه الرسم.

# الفصل الرابع في تحصيل الوسوم

صلعة (١٠)(١): لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من أنف جنيه فإذا حكم ألى الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم ما حكم به.

صادق (١١) (١٠): تحصيل الرسيرم المستحقة جمسيعها عند تقديم صحيفة الدعيوى أو الطعين أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القاتون من أحكام مخالفة.

مآدة  $( ۱ )^{(1)}$ : ملغاذ،

, site  $(T)^{(1)}$ : which

مادة (1)(1): على قام الكتاب أن يرغض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطعن أو الطعن الطنب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما بدل على أداء الرسم المستحق كاملا.
وتستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم، وكل ذاك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة.

<sup>(</sup>١) المائة ١٠ مستبطة بقرار رئيس الحصورية بالقانون رئم ١٩٦٤/١٠: المبابق الإشارة إليه.

<sup>(</sup>٣) نصنية ١١ مستنطة بقران رئيس الجمهورية بالقانون رقع ١٩٦٤/٦٧ = نسابق الإشارة إليه.

 <sup>(</sup>۳)، (۲) المادتسان ۱۲ – ۱۲ منفسستان بغرار رئيس الجمهورية بالقانون رقع ۱۹۹۵/۹۷ السابق
 (۳)، (۲) المادتسان ۱۲ – ۱۲ منفسستان بغرار رئيس الجمهورية بالقانون رقع ۱۹۹۵/۹۷ السابق

إن الداء عالى المستنة بقرال رئيس المعمورية بالقانون رغم ١٩١١/١٥ السابق الاثمارة إليه.
 المدرطانة: ١٥ المسترى أحكام هذا القانون على الرسوم التي تو تعصطها قبل العمل به على تظلل فاصدها للصارات التي معملت في علمها.

 $<sup>\</sup>mathcal{F}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}{2}}(S^{\frac{1}2}(S^{\frac{1}2}(S^{\frac{1}2}(S^{\frac{1}2}(S^{\frac{1}2}(S^{\frac{1}2}(S^{\frac{1}2}(S^{\frac{1}2}(S^{\frac{1}2}(S^{\frac{$ 

يُجِيب الرسوم النسبية في علاه الحالمة على فيمة الطلب ما لم تتجاول المصالح وليه عاد القيمة ففي عده الحالة يحصل الرسم على قيمة المصالح عليه.

وإذا كانت قيمة الدعوى نزيد على ألف جنيه ووقع المسلح على أقل من ذك المولى الرسم على أمام الف جنيه (١٠).

وإذا نسم تبيس القيمة في محضر الصنح أخذ الرسم على أصل الطنبات وأو
 وأدت على أنف جنيه.

أُن ولا يرد في حالة إنهاء النزاع صلحا شيء من الرسوم في الدعنوي مخفضة المقيمة.

المادة (٢٢) مكرراً (١٠) المدعى الخصومة أو تصانح مع خصمه أبي المادة (٢٢) مكرراً (١٠) المدعى الخصومة أو تصانح مع خصمه أبي المهلمة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة قلا بستحق على الدعوى (لا ربع رسم المعدد.

هادة (٢٣)("): في الدعاوى التي نزيد فيستها على ألف جنيه يسوى الرسم على أساس ألف جنيه في حالة الفاء الحكم أو تعدينه ما لم يكن قد حكم بأكثر من فذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به.

هَاهَا ﴿ ٢ كُ ): قرد الرسوم في الْحَالَتِينَ الْأَتْيَتِينَ:

(الأولى): طلب تفسير الحكم أو تصحيحه إذا قضي بإجابة الطلب.

(الثَّانية): طنب رد القضاة إذا قبل طنب الرد.

مادة (١٩): يجوز نذى الشان أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأفسر المشار إليه في المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان وأسر التقدير أو يتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتتريخ إعلان الأمر ويجدد المحصر في الاعدان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذي تنظر فيه المعارضة.

هادة (٢٠) التقدير المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أر إلى القاضي حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد مساع أقوال قلم الكتاب والسعارض وإذا حضر، ويجوز إستناف الحكم في ميعاد خسمة عشر يوما من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن.

مندة (٢١): يجسور نقام الكتاب المصول على اختصاص بعقارات المدين بالرسوم بدوجب أوادر التقدير.

# القعل السادس

# في رد الرسوم

صاهة (٢٦)(١)؛ إذا السنبي النزاع صاحا بين الطرفين وأثبت المحكمة ما النفسق عليه الطرفان في محضر الجلسة أو أمرت بإلحاقه بالمحضر المذكور وفقاً للعادة ١٢٤ مرافعات قبل صدور حكم قطعي في مسائلة فراعية أو حكم تعجيدي في الموضعوع - لا يمستحق أطلسي الدعوى (لا تصف الرسوم الثابثة أو التسبية -

التقدرة الثانية والثانية من شهادة ٢٢ مستبدئة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقع ١٧ السابق
 الإشارة بنيه.

أ(٢) مادة ٢٢ مكرر أ مضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقع ١٩٦٤/٦٧ السابق الاشارة إليه.

<sup>(</sup>٣) شمادة ٢٣ سستطلة بفرانو برنيس الجمعورية بالقانون رقو/١٩٦٤ – السابق الإشارة بنياء.

 <sup>(</sup>١) مسئنة ٢٠ مستبنة بقسران وليسس العميورية التقنون السنبق الإشارة إليه - العدم ١٧ في
 ١٩٦٤/٢/٢٢ د.

 <sup>(</sup>٢) الفقرة الأولى من العادة ٢٠ معطة بالقانون رقع ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ الصال في ١٤٤٥ فر ١٤٩٥١ ثم
 لقانون رفع ١٧ نسابق الإثثارة إليه.

صادقة (٢٩): إذا زالت حالمة إعسار المعقى من الرسوم في أثناء نظر الدعوى أو التنفية جاز لقصمة أى قام كتاب المحكمة أن يطلب من الهيئة المشار (ليها في المادة ٢٦) إيطال الإعفاء.

هادة (٣٠): إذا حكم على خصم المعفى بالرسوم وجيت مطالبته بها أولا فإن تخر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على المعفى إذا زالت حالة إعساره.

#### الفعل الثاءن

## في رسوم العور والاشمادات والأوامر

ملدة (٣١) (١): يفسرض على الصور التي تطلب من السجلات والإشهادات وغيرها رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة.

 ويفسرض علب الصور التي نطلب من الأوراق القضائية رسم قدره خمسة قبروش عبن كبل ورقبة في المحاكم الجزئية وخمسة عشر قرشاً في المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشاً في محاكم الاستثناف ومحكمة النقض.

ورسم المنخصات والتشهادات كرسم الصورء

أمسا الصور والعلقصات والشهادات وأمور الزرجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب فرسم كل منها خصمة فروش مهما كان عدد أوراقها ودرجة المحكمة التي تعظى غيها.

ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة (١) وعند مطورها وغير ذاك من البياتات المتعلقة بحماب الرسم.

# الفصل السابح

### في الإعفاء من الرسوم

مادة (٥٠): يعقبي من الرسوم القضائية كان أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها.

ويشترط في حالة الإعفاء السابق على رفع الدعوى احتمال كسبهاء

ريشمل الإعفاء رسوم الصور والشهادات والملخصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإداريسة ورسسوم التنفسية واجر نشر الإعلامات القضائية المصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم.

هادة (٣٦): نقسته طلبات الإعقاء من الرسوم في المحكمة الطوا والمحاكم الابتدائية إلى القاضي. الابتدائية إلى القاضي.

ويجلب عنسي كاتب السعائمة عند تقديم طلب الإعفاء أن يشعر الخصم الآخر بالنبوم المعين النظر في الطلب قبل حلوله.

صاهرة (٣٧) تنصل النبينة المشار إليها في العادة السابقة في طلب الإعقاء بمدد الاطلبارع علم الأوراق وسماع أقوال من يكون قد حضر من الخصوم بعد المعارهم ومن يمثل قلم كتاب المحكمة.

صادق (٢٨): الإعفاء من الرسوم شخصى لا يتعدى أثره إلى ورثة المعفى أو سبن يحل محته، بل يجيه على مؤلاء الحصول على قرار جديد بالإعفاء إلا إذا رأت المحكمة استمرار الإعفاء بالنسبة للورثة.

<sup>(</sup>١) منذ ٢١ سنينة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقع ١٩٦٢/٦٧ - العابق الإشارة إليه.

 <sup>(</sup>٣) بستاریخ ۱۹۵٤/۸/۲۲ صدر قرال وزیر العمل بنیان محتویات الورقة و معند مطورها مطابق نقرار انوزادری المشار الیه بینامش العاده ۳۰ من القانون رقع ۱۹۵۶/۹۰.

#### الغطل التأسع

### في رسوم الإيماع

هادة (٣٦)؛ يقرض على ما يودع خزائن العجاكم من نقود أو سندات مالية أو مجودرات أو مصوغات رسم تصبى على الإيداع قدره ١% من قيمتها وتحسب عدد القيمة فيما يتحق بالسندات باعتبار سعرها عند الإيداع.

ويشعل الرسم المذكور محضر الإيداع وصورته. وفي جميع الأحوال المتقدمة لا يحصل الرسم على:

(أولاً): ما يحصنه المحضرون تتفيدًا للأحكام على ذمة مستحقيها،

(قَالَسَياً): أموال البدل في الأوقاف وكذا ما يودع بأمر المحكمة عند المزايدة المرايدة المرايد

(ثالثًا): ما يودع من مصالح الحكومة على نمة نوى الشَّأَن.

فسإذا حصل نزاع في الإيداع أو حجز على ما أودع أى توزيع الله حصل رسم الإبداع.

## ألغط العاشر

## فع النبراء

مأمة (٣٧): الأنصاب التي نقل للخبراء العوظفين اللغة - بعد الفصل في تا دري - عدم الرسوم المتضالية ونضاف تشالات العامة. مادة (٣٢)(١)؛ بغسرض على الكشف من السجلات أو غيرها المستفراج عسورة أو منخسص أو شهادة رسم قدره ثلاثة قروش عن كل اسم وفي كل سنة ونك بخلاف رسم الصورة أو المنكص أو الشهادة.

ويتحد رمام الكشف بتحد العطنوب الكشف عنهم ولو كانوا شركاء أو ورثة. ورسم الكشف النظري عشرة قروش عن كل مادة.

ولا يفسرض رسم في الأحوال العشار إليها في الفقرتين السابقتين إذا كان الكشسف في مسائل الزوجية وما يتطق بها نفقات الأقارب - متى كان الطالب ذا شأن.

مادة (٣٣) (٣٠): يفرض رسم قدرة خمسة عشر قرشا على كل أمر أو ورقة سن أرزاق الكتسبة والمحضسرين غير الستطقة بأية دعوى سواء أكاتت أصلا أم صورة ما لم تعليما أحكام هذا القاتون من الرسوم.

مأدة (٢٠) (٢٠) فيما عدا ما هو منصوص عنيه في الدادة ١٥ يفرض رسم قسدره خمسة غروش في القضايا الكلية والقضايا الكلية والقضايا الجزئية، وخسسة عشر قرشا في القضايا الكلية والقضايا الجزئية، والمنظورة أمام محاكم الاستناف، ومحكمة النقض على الأوراق الآتي بياتها:

﴿أُولاً﴾ الأوامر اللَّي تصدر على العرائض؛ سواء قبل الطلب أو رفض.

(تَأْمُنِياً) الأوامر الذي تصدر في طلبات التعجيل؛ سواء قبل الطلب أو رفض.

مأشة (٣٥): لا يقرض رسم على اطلاع نؤى الشأن على الدعارى القائمة.

١٠) مادة ٣٦ مستبعة بالقانون رغو ١٩٦٥/١٠ السبق الالدارة اليمار

<sup>(</sup>٢) مائدة ٢٦ مستبطة بقرار رئيس الجميورية بالقامين رقم ١٩١٤٢٦٠ - انسابق الإشارة إليه.

<sup>[7]</sup> مائة ٢٥ مستبدلة عُران رئيس المجميورية بالقانون رقع ٢٥/٥١ (د الممالق الإشارة إليه.

ويستكرر هسدًا الرمسم في جالة إعادة الإعلان إذا كانت الإعادة راجعة نفعل الطالب.

#### الفرع الثانق

#### في رسوم التنفيذ

ماحة (٣٩): يحصل ثنث الرسوم النسبية أو الثابنة عند طنب تنفيذ الأحكام والقرارات والإشهادات الواجبة التتفيذ ويحسب الرسم النسبي على المبلغ المطارب التنفيذ به.

ويستكرر رمسم التنفيذ مخفضا إلى الثلث كلما طلب إعادة التنفيذ على النوع الواحد.

ولا يحصل رسم عن التنفيذ يطريق الحبس إذا كان قد مديق تحصيل رسم عن التنفيذ وكذلك العكس.

مادة (٣٩) مكسرراً (١٠) علاوة على رمام التنفيذ المبين في المادة السابقة بحصل رسم ثابت على الوجه الآتي:

- ١ حشرون قرشا على تنفية الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الخزئية فى مواد الأحوال الشخصية.
- خمسون قرشها على تنفيذ ما عدا ذلك في الأحكام والقرارات والإشهادات
  وتعفيي مين هذا الرسم الأحكام الصادرة في النفقات إذا قل العبشغ العطنوب
  التنفيذ من أجله عن ثلاثة جنيهات.

# الغط العادي عشر في رسوم الإعلان والتنفيذ الغرع الأول

## فتر رحوم الإعلان

هادة (٣٨) الما فيما عدا الإعلانات التي ترفع بها الدعاري والتي يقتضيها التنفيذ، يقسرها على الإعلانات التي تحصل أثناء سير الدعوي بناء عني علي الخصيوم أو بسببهم رسم قدره خصية قروش على كل ورقة من أصل الإعدن في القضيايا المنظورة أمام المحكم تكنية القضيايا المنظورة أمام المحكم تكنية سواء أكانت ابتائية أم مستأنفة، والملاثون قرضا في القضايا المنظورة أمام المحكم الدعام الاستناف أو محكمة النقض.

ويستثنى من ذلك إعلان المذكرات التي تأمر بها السحكمة، وإعلان تحريك الدعوى الموقوفة بسبب الوفاة أو تغيير صفات القصوم، والإعلامان الإدارية التي تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب.

وإذا تكسرر إعسلان الدعسوى بالنسبة لخصم واحد أو أكثر قبل حاول موعد الجنسة المحلدة فرض على الإعلان الرسم المقرر.

ويفرض نصف هذا الرمام على كل ورقة من صور هذه الإعلامات.

ويفسرض على الإعلامات الخاصة بأمور الزوجية ونفقات الاقارب رسم قوء خسسة قسروش عسن الأصل والصورة معا وإن تعدت أوراقها وتعدد المطنيب إعلامهم.

<sup>(1)</sup> مساعة ٣٩ مشرر المشافة بالقانول وقد ١٩٥٢ (١٥٥) المسائر عن ١٩٥٢ (١٩٥٩ ورخع إلى قُدال وزير النعلق المسائل المسائل المرابع ١٩٥٥ (شعبت المبالغ التي تصرف المحضرين عن كال قلبة أو إعلان وعو السابق الإسارة إليه بصند المائد ١٥ مكرر أمن القانون وقع ١٩٥٥ (١٥٠).

<sup>(</sup>١) مندة ٢٨ مستنفة مغران رئيس الجمهورية بالقانون رقع ١٩٦٥/٦٧ - العابق الاشارة إنيام

إنن بإعداث مبارخ أى غيرها في الوقف ه. • اللهن قيمة تكاليفها. وغير غلك مما يطلب من عينة التصرفات الإنن به أو الموافقة عليه ٥٠٠%

#### الفصل الثالث عشر

## في أحكام عامة

صادق (٣ ٤): لا تعسندق رسسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة أو الأوقاف الخيرية على أنه إذا حكم في الدعوى لصائح الحكومة أو الوقف استحقت الرسوم الواجبة.

كذلك لا تستحق رسوم على ما يظه من الكشف والصور والملخصات والشهدات والفناوى لمصالح الحكومة أو نجهة خيرية ذات شأن أو الصورة التى . ترميل من الوقفيات والتقارير ونحوها إلى وزارة الأوقاف نتسجيله.

مؤدة (22): تشمل الرسوم المفروضة جميع الإجراءات القضائية من بدء رفيع الاعتباري إلى حين الحكم فيها وإلاعلائه. كما تشمل أيضا أوامر التقدير الخاصية بالمصارية وأتعاب الخبراء وتعويض الشهود وأتعاب المحامين التي تقدرها المحكمة لصالح الخصم قبل الخصم الآخر وأجرة الحراس وتقدير الرسوم القضائية ومصاريف انتقال انقضاة والخيراء والموظفين والكتبة والمحضرين وما بستحقونه من التعريض في مقابل الانتقال وذلك فيما عدا ما نص عليه في هذا القاتون.

صادق (20): تحصيل من طالب الإعلان جديع المصاريف التي يستدعيها اعلان الأوراق خارج القطر.

ويفوض وزيس العسل بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد في تنظيم ما يستحق المحضرين مقابل مصاريف التقال عن قيامهم بالتنقيذ على ألا يتجاوز ما يصرف نهم ١٠ % من حصيلة الرسم المقرر بمقتضى عدًا القاتون.

مأدة (٤٠): لا يشمل رسم التنفيذ سول (جراءات التنفيذ والإعلانات المقدد والإعلانات الفاصة بها التي تني علان المكد

هادة (١٤): يجمعون غلوى الشأن أن يطنبوا رد رسم النتغيذ إذا تم يكن فد حدمل البدء فيه فعلا.

#### القعل الثاني عشر

# في الطلبات المقدمة إلى هيئة التصرفات

مناهة (٢٠): يؤخف رسم مقرر قدره ١٠٠ قرش عند تقديم الطلب لهيئة التصرفات، ومنى فصل فيه بالقبول يحصل الرسم النسبى على الموضوع إذا كان الموضوع عمل عمل عمل الرسم المقرر، وإذا استؤلف القرار الصلار فيها كان رسمه المقرر ٢٠٠ قرش.

ويكنفن بالرسم المقرر على ماناتي:

١ - إنن بتأجير أعيان الرقف رسم قدره ماتة قرش.

٢ - إنن بعدارة الوقف رسم قدره مائة قرش إذا ثم تزد قيمة المبلغ للعمارة عن أربعمائة جنيه، فإن زادت فالرسم مائنا قرش.

- قسمة العهايأة رسمها مائة قرش.

ويقدر الرسم النمجي غلى الوجه الأتي:

إذَن بالاستدهة على الوقف عام الله عن قيمة الدين.

إذن بضامة أعبان الوقف في العقال والمنقول ١/٤ % من قيمة كل منهما.

هاهة (٥٠)؛ لا يستحق رسم على القرار الذي يصدر بإحالة الدعوى إلى الدوائر المجتمعة ولا على إجراءات نظر الدعوى أمام هذه الدوائر.

هذه (۱۵): لا يجيون مباشيرة أي عمل إلا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدة.

ونكسن إذا تعنق الأمر بدعوى مرفوعة من الحكومة أو من شخص أعفى من الرسسوم وحكم فيها على المدعى عنيه وأراد المحكوم عليه الطعن في هذا الحكم فلا يؤخذ منه معوى رسم الطعن.

عادة (٥٢): لا يمستدق رسم نسبى على المخالصات المقدمة لقام الكتاب نسحب مباتع مودعة بالخزالة العامة.

صلَفة (٣٣): يجب علس الكاتب أن يبين على عامش كل حكم أصدرته السحكمية بيان الرسوم المستحقة للغزاتة وما حصل منها وما بقى وأن يبين ذك أيضاً على عامش ما يطلب من الصور وسائر المحررات ويذكر في الحالتين تاريخ ونفرة الإيصال المحرر بورود الرسم بالرقم والحروف.

وفسى حالسة الإعفاء من الرسوم يؤشر كذنك بتاريخ القرار الصادر بالإعفاء ورقمه مع التوقيع منه على هذه التأشيرات.

صادقة (٩٤): تكسون العقارات وغيرها مما حصل التصرف فيه أو الحكم به ضادنة لسداد الرسوم والعصاريف ويكون للحكومة في تحصيلها حق المتياز على جميع مستنكات الأشخاص المدينين أو الملزمين بها.

هاهة (٤٦): يؤخذ رسم نسبى قدره عشرة قروش فى الدعاوى والإشهادات السنى لا تسزيد قيمتها على مائة قرش وفيعا عدا ذلك لا يؤخذ رسم نسبى أثل من عشرين قرشاً.

ولا يقل رسخ التنفيذ عن عشرة قروش إذا كان نسبيا وعن خسسة قروش إذا كان ثابتاً.

هأدة (٤٧): يعتبر في تقدير قيمة الدعاوى والاشهادات ما كان من كسور الجنية جنيها وفي تقدير الرسوم ما كان من كسور القرش قرشاً.

مادة (١٥) من هذا القانون لا يجزز المحكوم المادة (١٥) من هذا القانون لا يجزز المسلمة المحسلام إعطاء غير المحكوم الصالحة أية صورة أر منخص أو شهادة أو مسرجمة من أية دعزى أو من أي دفتر أو من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقة من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق إلا إذا كان طائب الصورة هو المدعى عنية وكان محكوماً يرفض الدعوى الصالحة.

مأعة (٩ ٤)(٢): يقسرض رسم نعبي قدرة ١ % عنى المبالغ التي يصدر بها أسر تقدير أتعلب للمحاسى حد موكله إذا لم تتجاوز هذه المبالغ مالتين وخسين جنيبا، فإن تعاوزتها فرض رسم قدره ٢ % عنى الزيادة.

ويستحق هذا الرسم عند وضع الصيغة التتفيذية على أمر التقاير.

<sup>(</sup>١) هليمة ١٨ معندة ماتفلون رقم ١٩٩٥،١٠ - النجريدة الرسمية في ١٩٢٧م ١٩٩٠.

 <sup>(</sup>٣) فقصرة الأولى من مناه مستجلة بقران رئيس الحميورية بالقانون رة ١٩٩٤/١٩٩٥ النجريدة الترسمية في ١ ما ما ما الإشارة إليه.

- التنسة للراضى الزراعية نقد غيمتها على أسفى الثمن أو القيمة السنى يوضعها الطالب بحيث لا نقل عن الضريبة الأصنية السنوية مضروبة في سبعين.
- بالتسمية للعقارات العبينة تقدر غيمتها على أساس الثمن أى القيمة الستى يوضعها الطالب بحيث لا تقل عن غيمتها الايجارية السنوية المتخذة أساسا لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر.
- جـ بالنسبية للأراضي الزراعية الكائفة في ضواحي المدن والأراضي الزراعسية الستى لم تفرض عليها ضريبة والأراضي المعدة للبناء والمباتي المستحدثة التي نم تحد قيمتها الإيجارية بعد، والمنقولات يقسدر الرسم مبدئيا على القيمة التي يوضحها الطالب، وبعد تحري قلم الكتاب عن القيمة المحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة.

ويجسوز لقام الكتاب في الحالات المنصوص عليها في البند (ح) بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير، ولا يجوز الطعن في التقدير بعد نقت بأي حال من الأحوال وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة التي قدرها الخبير مصاوية نلقيمة الموضعة أو أقل منها وإلا ألزم بها صاحب الشأن ولا يرد على أي حال شيء مسن الرسوم المنفوعة وتكون إجراءات المتعيين وإيداع التقرير بلا رسم.

ويجوز لصاحب الشأن فيل التهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتقق مسع فلسم الكتاب على القيعة • وتصنيق النياية على ما يتم الاتفاق عليه.

- ٣ صحة الوقف أو يطلاله بحسب القيمة المدعى بها.
- شيوت مقتضى شرط أو أكثر من شروط الوقف أو بطلامه ذاك حسب ربع
   العصمة لخمس سنوات إذا كان الشرط متعنقا بالمصاريف.

- مسحة التحكيم أو بطلاته باعتبار الأجرة في المدة المعينة بالعقد بشرط ألا تقسل عبين سنتين ولا تزيد على عشرين سنة، فإن نم تعين المدة باعتبار الأجرة في مدة عشرين سنة.
  - ٢ ١ استحقاق في الوقف بحسب قيمة الاستحقاق ثمدة خمس سنوات.
- ٧ شبوت الوقاة والوراثة وإن تحدث فيها المتازعات باعتبار حصة الوراثة
   والورثة الذين يطنب الحكم بوراثتهم.
  - ٨ ثبون الوصية بالمثل باعتبار غَيمة الموصى به.
    - دين الصداق باعتبال القيمة المطاوية.
      - ١٠ ثبوت الجهاز باعتبار قيمته.

هَادَةُ (٢٥): تعتبر الدعاوى الآتية مجهولة القيمة.

- ١ شبوت مقتضي شرط أو أكثر من شروط الوقف أو بطلان فئك إذا لع يكن متعفقة بالمصارف.
  - النظر على الوقف بجميع أسبابه.
  - ٣ استحقاق السكن في أماكن الوقف أو إخلاق ها-
    - عليات رد القضاة والخبراء.
  - ه الإشكال في التنفيذ حسب درجة المحكمة المرفوع البهاء
    - ت عاوى تنسيل الأحكام أن تصحيحها.

مأدقة (٢٦)(١): ينفس الأمسر العالم الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٤ بالتصديق على لاتحة تعريفة الرسوم أمام المحاكم الشرعية واللاتحة المرافقة اله.

<sup>(</sup>١) المائاة ٦٦ معطة بالقانون رقو ٨٥ لسنة ١٩٤٧ للمنادر في ١٩٤٧/٥/١٠.

ا منحوط به صباعل الآتون رقم ١٩٦٤/٦٧ بتعنيل بعض تُمكَّام القانون ربَّع إذَّ تُمعَهُ ١٩٥٠ الشَّعَقِ الأثانية الإ تسابق الاثنائية إنيه، «يعمل به من تاريخ شاره،

المسك المددد الرابعة على أن إذا تسريرا المكام هذا القاندين على الرسوم التي تع تحصيلها فبال العمل لم من نطق الهلطاعة الانسارات إكار مصلك في غلماء

ا وحسنت الدستاول واستنقل بها الجداول المحقة فالقانون رقع ۱۹۹۵/۱۰ تشان رجوم الخرافيق وانتسال طبقاً لما يداء بالدنقارة الابطاعية تالاتون الدفقة وا

# قالقاً

القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨

بالرسوم أمام محاكم الأحوال الشخصية

للولاية على المال

وكذات تلغى العادة (٤٠) من القانون ١٠١ نسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة لدى المحساكم الشرعية وانتى تكون مخالفة المحساكم الشرعية وانتى تكون مخالفة الهذا القانون عدا حالات الإعفاء أو التخفيض المقررة بمقتضى قواتين خاص.

هأدة (٦٧): تتسبع بالتسسية الدعساوي المنظورة عند تطبيق ١٤١ القانون القراعد الأنية:

- ا تظیل الدعداوی الدخلورة أمام الدخاكم خاصعة من حیث الرصوم الأحكام الثوانسخ المشدار الدیها قدی المادة السابقة إلی أن یصدر فیها حكم فی الموضدوع أو باعتدان الدعوی كأن لم تكن أو بعدم قبولها نبطان ورقة التخلیف بالحضور أو بعدم الاختصاص.
- تذلك نظيق فيما بنطق بأعمال التنفيذ التي بديء فيها أحكام اللائحة المشار البها ألى المادة السابقة على أنه إذا طلب إعادة التنفيذ حصل الرسم طبقا الأحكام عذا القانون.

صادة (٩٨): على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثنائة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وله أن يصدر القرارات اللازمة لتتغيذه.

نأمسر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كتانون من قوانين الدولة.

صدر بقصر عابدين في ٢٨ رجب سنة ١٣٦٢ (١٩ يونيه سنة ١٩٤٤).

# تَأَلَّتُا – القَانُونِ رقم ١ لَسنة ١٩٤٨

بالرسوم أمام محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال(١)

# الباب الأول

# في الرسوم النصبية

هاهة (١)(١): يفرض رسم نسبى قدره ٢٥% من قيمة نصيب كل قاصر أو من قيمة أموال المحجور عليه أو الغانب وذلك عن كل طاب بتعيين وصى عند بدء الوصحاية أو تثبيت الوصى المختلر أو سلب الولاية أو الحد منها أو التنمي عنها أو توقيع الحجر أو إنسات القيبة إذا لم يزد النصيب أو المثل على ألقى جنيه ونصف ٥٠٠ % قيما زاد على نلك.

وَيِفْرِضَ عَلَى طَلْبَاتَ القَصَلُ فَي الحَسَابِ ضَعَفَ الرَّمَمُ الْمَبِينَ بِالْفَقَرَةُ السَّابِقَةُ عَن مقدار صَافَى الإيرادات السنوية ذكل قاصر أو محجور عنيه أو غائب:

ماحة (٢)(٢): تعتبر أوراق الحصر أساساً أولياً للتقدير وستى اعتمدت قائمة الجرد تسوى الرسوم نهائياً على مقتضاها وفقاً للأسس الآتية:

- أ بانتمسية للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين.
- بالنسبة للعقارات المبيئة تقدر قيمتها على أساس قيمتها الإيجارية السنوية المنحذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة في خسبة عشر.

<sup>(</sup>١) مستر القسنون رقسم ١٩ لمنية ١٩٦٥ بتاريخ ١٩٦٥/٢/٦٢ بنصبل بعص أحكام هذا تقانون ونصبت المادة الخاصية على أنه (يستبدل بعدارة) المحاكم الحسبية حيثما وربت في القانون رفع ١٩٤٨/١ والقوانين العملة عبارة المحاكم الحوال المنصبحات الإية على المانان

 <sup>(</sup>٦) العسنة الأولسي مستنطة بقسرال رئيس الجمعورية بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ - الجريدة الرسمية العدد ٦٧ في ١٩٦١/٢/٢٠.

<sup>(\*)</sup> السلامة الثانينة مستنفلة بالدين إلى المستووية بالثانون السابق الاسار - الرب.

جد - بالنسلة للأراضي الزراعية الكائنة في ضواحي المدن والأراضي الزراعية الني لن تغرض عليها ضريبة والأراضي المعدة ثلبناء والمبائي المستحدثة البتي لن تغرض عليها الإبجارية بعد والمنقولات تحصل عنها الرسوم مبدئيا عليي أسغى الغمل القيمة الموضحة في أوراق الحصر، وبعد تحرى قلم الكتاب عن القيمة الموضحة عن الربيدة.

ويجوز نقام الكتاب في الحالات المنصوص عليها في البند (ج) بعد موافقة النسباية أن يطلب التقدير بعد ذاك بأية حال من الأحوال وتكون إجراءات التعيين وإيداع التقرير بلا رسم ويجوز لصلحب الشمان قبيل السمون التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قام الكتاب على القيمة ومصلق النبابة على ما تم الاتفاق عليه.

وإذا أصيف إلى القائمة في أى وقت مال جديد يؤول إلى القاصر أو المحجور عليه أو الغائب عن طريق الهية أو العيرات أو الوصية فيكمل الرسم على أساسه ويعتبر كشف حساب الأوصياء والقاصة أو الوكلاء عن القالبين أساساً أونياً تتقيير الإيراد.

صلحة (٣): تقسير في قائمة الجرد حصة عديم الأعلية أو الغائب في الوقف بقسيمة الاستحقاق السنوى مضروبة في ٢٠ وتقدر قيمة المعاش باعتبار المعاش المسنوى مضروبة في ١٠ إذا كان لندى الحياة.

وأمسا إذا كان مؤقفاً فتقدر قيمة المعاش باعتبار قيمته السنوية مضروبة غي عدد سنينه عتى ألا يتعدى عشر سنوات.

وتقدر الحصة في حق الحكر بالقيمة السنوية مضروبة في عشرين (١).

ملدة (٥): لا يفسرض في أي حال من الأحوال رسم نسبي أقل عن عشرة فروش.

# الباب الثاني في الرسوم الثابية

مادة (١): يقرض رسم ثابت على أموال عديمي الأهلية والغانبين والمقضى بمساعدتهم قضائيا في الحالات الآنية(١):

أ - طلبات تقرير المساعدة القضائية وطنبات استمرار الوصاية ورفعها ورفع
الحجسر ورد سمنطة الوني الشرعي إليه والإنن للقاصر أو المحجور عنيه
لسفه أو غفلة بإدارة أمواله أو منعه من ذلك ووضع المحجور عنيه لسفه
أى غفلة نحت الاختبار وذلك طبقا للجدول الآتي:

مادة (٤) (١) يفسرض على المعارضات المنصوص عليها في العائش المعافة على العائش على العكافة العرمان من العكافة المنصوص عليها في قاتون وعلى المعارضات في عقوية الحرمان من العكافة المنصوص عليها في قاتون محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال رسم قدره الاسم من العبلغ المرفوع في شأنه المعارضة.

<sup>(</sup>١) المنادة الرابعة مستمنة بالقانيان راقع ١٩٥٧/١٩١.

<sup>(</sup>٦) الْفَقَرَة الأُولَى مِن الْعَادَة السائنية مستبطة بالقراش السنبق الإثنارة إليه.

<sup>(</sup>١) الْقَقَرة الْأَخْبِرة مِن المادة ٢ – مضافة بالقاندن راتم ٢٧ ١٩٥٥ .

#### الجاب الثالث

# في رسم المعارضات والاستثناف والالتماس والطعن بالنقض

# $\mathbf{o}^{(t)}(\mathbf{Y})$ وأدة

- أ تخفيض الرسيوم النسبية والثابتة إلى النصف في المعارضات التي ترفع طبقا الحكام قانون محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المبال.
- ب ويفسرض على الاستناف رسم دساو لرسم الطلب الابتدائي ويراعي في الفدير الرسم الشبيي القيمة المرفوع بها الاستثناف ويخفض هذا الرسم إلى النصدف إذا كان الحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية فإذا فصنت محكمة الاستثناف في الموضوع استكنل الرسم المستحق عنه.
- جـ ويفرض على التساس إعادة النظر وسم ثابت بالتطبيق ثما هو مبين بالفقرة الأولى من العادة المدادسة من هذا القانون على ألا يزيد هذا الموسم على الموسل أمام المسام المستكم الجزئية، ٢٠٠ قرش أمام المستكم الابتدائية، من قبل أمام المستكم الابتدائية، من قبل أمام المستكم الابتدائية، من قبل معال أمام معاكم الاستنقاف، ويفرض وسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على قبرش على المفعون بالنقض، ويفرض وسم ثابت معاداره ١٥٠٠ قرش على طلسبات وقبف تنفيذ الأحكمام أمام محكمة النقض، وإذا فصنت محكمة الاستمام أو محكمة النقض في الموضوع المستحق عنه أمام محكمة المشار اليه.

جنيه	جنيه		جنيه	
١.	1	إلى	0	مازاد علمي
*	۲	إلى	1	مازاد على
	*	يلني	****	ملزاد على
1.	N	الى	٣٠٠٠	مازاد على
10	<b>\</b>	المن	3	- مازاد علی
	·		1 - 1 - 1	منزك على
₹•				

ب - غسى الطلبات المقدمة من الغائبين عن عديمى الأهلية والغائبين عن أجراء تصسرف من التصرفات التي يشترط طبقا لقاتون السحاكم الحسبية وجوب الحصول على إنن بها.

وفسى الطبات المقدمة من غير القانبين عن عديمى الأهلية ومن غير الوكسلاء الفانبين والشكاوى المقدمة بالطعن في تصرفات هؤلاء أو بطلب عسزنهم يكسون الرصم خصيين قرشاً أمام المحكمة الحصيية الجزئية ومائة قرش أمام المحكمة الحصيية المحكمة الحصيية الابتدائية فإذا قضى بالعزل بناء على الشكوى لا يستحق رسم جديد على تحيين بدل المعزول.

- جد في المعارضات العقدمة عن الغرامات في جميع الأحوال وكذلك المعارضات في عقوبة الحرمان عن المكافأة التي لم تقدر يكون الرسم ثلاثين فرشاً.
- في خنسب التصديق على القسمة بالتراضي يفرض رسم ثابت قدره ماكتا قرش، أما في جائة القسمة القضائية فيتبغي ما سبق تحصيله من الرسم.

 <sup>(</sup>١) للمائة ٧ مستنطة بقرش رغيس العميورية وقع ٦٦ نيان، ١٠٩٠ و راه ١٠٠٠ رايا.

# الباب الخامس

# فيمآ لارحم عليه

**ماشة** (٩)(١): لا رسم على ما يأتى:

- الطلبات العبيسة في المادة الأولى وفي الفقرة الأولى والثانية من العادة السادسة إذا كانت غيمة نصيب كل قاصر أو إذا كان مال المحجور عليه أو المقانب أو المطلوب تقدير مساعدته قضائيا لانتجاوز خمسمانة جنيه.
  - ب ما يطلب من الصور والشهادات تمصالح الحكومة.
- جد الصورة الأولى التي تعطى لمقدمي الطنبات من الأحكام والقرارات الصائرة في طنباتهم.
- الصحورة الأولسى الحتى تعطي للتانبيان عن عليمي الأهلية والغانبين
   والمساعدين القضائبين من القرارات والأحكام الصادرة في الطلبات المبيئة
   من المادتين الأولى والسندسة.

هـ - طلبات الإذن بقارين نفقة.

# ألباب السادس

#### فى تحصيل الرسوم

مأدة (١٠)(١): يجسب أن يدفع مقدم النظلب الرسم بتمامه بمجرد تقديمه إذا كانت غير كان الرسم ثابتاً أو كانت قيمة العادة موضوع الطلب مبينة بها. فإذا كانت غير مبيئة نفسع أمانسة قدرها مائلة قرش أمام المحكمة الجزئية و ٢٠٠ قرشاً أمام المحكمة الحبية الابتدائية.

# الجاب الرابع

# في رسوم الصور والشماءات

هاهة (٨)(١): يغرض على الصور التي يرخص بإعطائها من أحكام محاكم الأحسوال الشخصية للولايسة على المثل وقراراتها ومحاضر جلساتها وتقارير الخسيراء ومحاضر أعصائهم ومحاضر الجسرد والأوراق الأخرى وكذك على الشهادات والعلقصات رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة في المحاكم الجزئية وخسسة عشسر قرشا في المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشا في محاكم الاستثناف ومحكمسة النقيض. على (لا يزيد الرسم على خمسة جنبهات أمام المحاكم الجزئية وعشرة جنبهات أمام المحاكم الجزئية

ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير نك من البيانات العنطقة بحساب الرسم.

ويفسرض علاوة على رسم الصورة أو انشهادة أو المنخص رسم قدره ثلاث قسروش عسن كل اسم وفي كل سنة مقابل الكشف في السجلات والجداول وغيرها ويستعد رسم الكشف بتعد المطلوب الكشف عنهم ورسم الكشف النظري عشرة قسروش عن كل عادة ويفرض رسم قدره عشرة قروش على ترجمة كل ورقة من الأصل المطلوب ترجمته.

وذلك علاوة على الرسم المقرر في هذه المنادة(").

وزير تلعطل

بعد الاطلاع على العلاة أتنامية من القانون رقع ١٩٤٨/١ بنارسوم أمام الصحاكم الحسبية قرر عا يفي:

تكسين الورقسة العنوم عنها في العادة ١٨٠ العنكورة صفحتين والمسلمة حمسة وعشرون سطراً والمسلم بالسنى عشر لامة ويغرض الرسم يتناهمه على الورقة الأولى سهما كان عند السطور المكتوبة المكستوبة بهيا أما الورقة الأضرية فلا يستعلى عنها الرسم إلا إذا تصاول عند السطور المكتوبة فيها نمائية غير الإمضادات وانتاريخ.

<sup>(</sup>١) تسادة ؟ معدلة يقولو رئيس الجميبورية وقع ١٩٦٤/٦٩ السابق الإندارة إليه.

 <sup>(</sup>۲) التقسرة الأونسي سنن العائد العاشرة مستبطة بقرار رئيس الجمهورية رقع ۲۹/۹۱۹ السائق
 الاثناء دائمہ

<sup>(1)</sup> العادة ٨ مستبطة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقع ٦٥ لسنة ١٩٦٤ السابق الإشارة إليه.

<sup>(</sup>٢) هنتر قرار وزير العثل في ١٩٤٧/١٢/٢١ وتصبه:

ويستثنى من ذلك طلبات تعيين الأوصياء والوكلاء عن الغانبين وتثبيت الأوصنياء المختارين والقصل في الحساب فلا يتوقف النظر فيها على دفع الرسم أو الأماثة.

وينفذ قلم المتناب بالرسوم المستحفة على نصيب عديمي الأهلية أو الفائب إذا فصدل في الطلب بالقبول فإذا رفض نفذ على الطالب بالرسوم المستحفة وإن تعدد مقدس الطلب نفذ عليهم بالتضامن.

مادة (١١): يقدر رئيس المحكمة الحسية أو القاضي على حسب الأحوال أعساب ومصدروفات الأخرى كما يقدر المساب ومصدروفات الأخرى كما يقدر الأمانة الواجب إيداعها على نمة الخبراء أو التحقيق.

وتجوز المعارضة أمام المحكمة المصبية في هذه الأوامر، ما عدا أمر تقدير الأمانة في خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلامها وذلك بتقدير في غلم الكتاب (١)

الحكم الذي يصدر فيها يجوز استنفاقه في خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلامه وفقا تلقواعد المقررة في قانون العراقعات في المواد المدنية والتجارية.

ولا يجموز أن تقمل الأمانسة عن تمانية جنيهات في انقضايا المنظورة أمام تصماكم الجزئية وأثنى عشر جنيها في القضاية الأخرى.

طعة (١٢): يجب على كاتب المحكمة أنحسبية أن يكتب في هامض كل قرار أو حكم بسياتا بالرسوم المستعقة وما حصل منها والناقي وتاريخ ورقم الإيصال

المحرر بورود الرسم ويجب أن يكون البيان المذكورة بالرقم والحروف بغير محو ولا زيادة.

وفي حالة الإعفاء من الرسم بوشر بتاريخ القرار الصائر بالإعفاء ورقمه.

مادة (١٣): تقسير الرسوم بأمر يصدر من رئيس الجلمة بناء على طلب قلم الكتاب ويعنن هذا الأمر إلى المطلوب مفه الرسم.

مآدة (١٤): يجوز ننى الشأن أن يعرض في مقدآر الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في العندة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر المشار إليه في العندة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر المتقدير بالتقرير في قلم الكتاب في خفال الثمانية الأيام التالية تاريخ إعلان الأمر.

ويعين المحضر في الإعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذي تنظر فيه المعارضة.

وتغصيل المحكمية الحصيبية الصيادر منها أمر التقدير المعارض غيه في العمارضة بعد سماع أقوال ممثل قلم الكتاب والمعارض إذا حضر.

ويجوز استنتاف الحكم الصادر في المعارضة في مبعاد خمسة عشر يوما من يوم عدورد وإلا سقط الحق في الطعن(١).

علاقة (١٥): يكون تنقيد أوامر التقدير بععرفة قلم المحضرين بالمحاكم المدنية بالطرق المقررة للتنقيذ في قانون المرافعات بناء على طنب قلم كتاب المحكمية المحسبية أو عساحب الشيأن ومتى ثم التنقيذ أثمر الكاتب على الحكم بالتحصيل على هامش الحكم أن انقرار بتاريخ ورقم المتنقيذ وأرسل القسيمة الدائة على نتك نتانب عديم الأطلبة أو الفائية أو الفائية أو من في حكمة.

<sup>﴿ 1 ﴾</sup> الفقرة الأشورة من العبادة ١٥٦ سطماقة في القانون وقد ١٩٣٥، الصافير في ١٩٣٠، ١٩٣٠.

<sup>(</sup>۱) المغلسرية الشبائية والثلثلة من المائلة (۱۹) تما استعواقيها إنها بالوقائع المصورية المدد الان مي . - تابعالم بالادر

#### البآب الثامن

## في الإعفاء من الرسوم

مأدة (١٩): بجوز أن يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من بثبت عجزه عن دقعها ويشمل الإعفاء رسوم جميع الأوراق القضائية والإدارية ورسوم.

وتدفيع من الخزائة العامة مصروفات التقال الخبراء أو الشهود إذا اقتضى الحال.

**مأدة** (٢٠): تقدم طلبات الإعفاء من الرسوم إلى لجنة تؤلف على الوجه الآتي:

أمسام محكمسة النقض والإبرام(١) - من اتنين من مستشاريها وأحد روساء النيابة.

وأمام محاكم الاستنفاف - من انتين من مستشاريها وأحد أعضياء النيابة. وأمام المحاكم الابتدائية - من انتين من قضائها وأحد أعضاء النيابة.

وأسام السحاكم الجزئية - عن القاضي وأحد أعضاء النيابة.

ويجلب عللى كاتب المحكمة عند تقديم طلب الإعقاء أن يخبر طالب الإعقاء وخصمه باليوم الذي يعين للنظر في الطلب.

ويجوز المحكمة أثناء نظر الموضوع أن تقصل في طلب الإعقاء من الرسوم الذي يقتم إنيها.

ماهة (٢١): تفصل اللجنة المشار إليها في المادة المابقة في طاب الإعفاء بعدد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال من يحضر من الخصوم ومن يمثل قلم كتاب المحكمة.

وية ون الحكومة في تحصيل الرسوم أو المصروفات حق امتياز على جميع أموال المنزمين بهذه الرسوم أو المصروفات.

عددة (١٠١): يجوز بموجب أوامر التقدير المصول على حق اختصاص بعدارات المنزم بالرسوم والعصروفات.

عَلَمَةُ (١٧): الأتعساب - التي تقدر للخبراء العوظفين تأخذ بعد الفصل في الدعوى حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العلمة.

## الباب السابح

#### في رد الرسوم

ملاعة (١٨) (١): يسرد مسن الرمسوم المستحقة ما زاد على مائة قرشاً في المحساكم الجزئية، وما زاد على تأثمانة قرشاً في المحساكم الابتدائية وما زاد على مستمائة قرشاً في المحكمة رقض طلب من الطلبات المحكمة رقض طلب من الطلبات المحينة في المائتين الأولى والمعلمية عدا طلبات الحجر وسلب الولاية والحد منها أي رقعها وتقرير المساعدة القضائية.

ويسرد رمسم طلب الحجر وطلب تقرير المساعدة القضائية ندافعه إذا قررت المحكمة قبونه مقابل الرجوع به على مال المحجور عليه أو من تقررت مساعدته القضائية.

<sup>(</sup>١) المستدل بالمهمد مستكمة النفض والإيرام ألمم محكمة القنص يقانون نظام القضاء ركم ١٤٧ ثمينة ا

 <sup>(</sup>١) تقلسرة الاولسي مسن العادة ١٨٠ مستبطة بقران رئيس الجميورية رقع ١٩٩٤/٦٠ السابق
 الاشارة البعد

المستاكم المعنفية. المستاكم المعنفية.

صافة (۲۷)(۱): فيما عدا الإعلانان التي ترفع بها الدعاوى وانتي يقتضيها التتفييذ يفسرض على الإعلانات اتتى تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصيوم أو بسبيهم رصم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل الإعلان في القضيايا الجزنية وخمسة عشر قرشاً في القضايا الكلية سواء أكانت ابتدائية أم مستأنفة وثلاليون قرشاً في القضايا المنظورة أمام محاكم الإستئناف أو محكمة التقض.

ويعسمنتني مسن فلسك إعلان المفكرات التي تأمر بها المحكمة وإعلان تغير صفات الخصوم والإعلاقات الإدارية التي تحصل بناء على طنب أقلام الكتاب.

وإذا تصرر الإعسلان بالنسبة لخصم ولحد أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة المحددة فرض على الإعلان الرمام المقرر.

صلعة (٢٨): تعتسبر كسور الجنية جنيها عند تقدير قيمة التركات والأموال وكذلك تعتبر كسور القرش قرشاً عند تقدير الرسوم.

هامة (٢٩): لا يجوز إعطاء أية صورة أن شهادة أو مشخص من أية ورقة لا بعت تحصيل منا يكون مستحقاً عن المادة من رسوم ونك فينا عدا الحالة المنصبوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٠ إلا إذا أنن القاضي أو رئيس المحكمة بإعطاء الصورة أو الشهادة بناء على عريضة نقدم صاحب الشأن. مامة (٢٢): الإعفاء من الرسوم شخصى لا يتعدى أثره إلى ورثة المعفى:

أو إلى من يمل معنه. إلا إذا رأت المحكمة التصبية استمرار الإعفاء بالنسبة إلى التورثة.

صلحة (٢٣): إذا زالت حالة عجل طالب الإعقاء جنل لخصمه أي لقلم الكتاب أن يطلب إنفاء الإعقاء من المحكمة المنظورة أمامها المادة.

صادق (٢٠): (1 حكم عنس الخصيم وجبت مطالبته بالرسوم فإن تعزر تحميم عند والت المحميم عند والت المحميم المحميم وجبت مطالبة العامة المحميمة جعل الرسم على الكراتة العامة.

## الباب التاسع أحكام عامة

ماءة (٢٥)(١): يفسرض رسيم على تنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة من السماكم الحسبية والجائز تنفيذها بواصطة المحضرين وقفاً ثما هو مبين بقانون رسوم المحاكم الحائية.

<sup>(</sup>١) العادة "٣٧" محدثة بالقانون رقم ٦٦ لمنة ١٩٦٥ وكان نصبها: بفرض رسم كدره عشرة عن كل ورقعة مسن أعسل وصبورة الأوراق التي نعان بواسطة المحصورين ولنك علاوة عش الرسوم العبينة بهذا القانون".

<sup>(1)</sup> بستاريخ ١٩٥١/٨/١٣ - صحير القانون رقم ٣٠٢ لمنة ١٩٥١ بفرض رسم ثابت على أعمال التنفيذ المقرر بالقانون رقم ١٠ لمنة ١٩٥١ والقانون رقم ١ لمنة ١٩٤٨ وقد نص في المائة الأولسي بنه إضافة صادة جديدة برقم ١٦ مكراً إلى القانون رقم ١٠ لمنة ١٩٤٤ نصياه (علاوة عني رسم التنفيذ المبين في المولد ٣٤، ١٥، ١٥، ١٥٠ بفرض رسم ثابت على الوجه الآتي، - عشرون قرضاً على تنفيذ الأحكام وأولس الأداء الصائرة من المحاكم المجزئية أو الجراءات التنفيذ أمام المحاكم المحكم المحاكم المحا

خدم أون قرشاً على تنفيذ الأحكام وأولس الأداء الصادرة من المحلكم الابتدائية ومحاكم
 الاستثناف أو إجراءات التنفيذ أمام الصحاكم المذكورة وعلى تنفيذ أحكام محكمة المنقض.

خصصون قرشاً على نتفيذ العقود والإشبادات وأحكام المحكمين والأولمر العمادرة من الجهات
الإداريسة الستى يجيز القانون نتفيذ أحكامها - وفي حالة إعادة النتفيذ على النوع الواحد العبائة
بالمند الولا من العادة ٣٠ بنقض الرسم الثابت إلى الثلث على طرط أن لا بقل عن عشرة قروشوبعنى من عذا الرسم الاداء والالتبادات وأحكام المحكمين والأوادر.

الصادرة من الجهات الإدارية منى كان الملغ العطاوب التنفيذ من أجله يتل عن ثلاثة جنيهات. والمصل فسى المسادة الثانسية على أن: ايسرى الرسم المين بالمادة السابقة على تنفذ الأحكامه والاوامسر المتسال إلسبها في المادة ٦٠ من الذاتون رقم ١ لمسنة ١٩٥٨ الخاص بالرسوم أمام المحاكد المسعة.

## رابيعا

القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤

بنشأن الرسوم في المواد الجنائية

مادة (٣٠): تشمل الرسوم المفروضة جميع الإجراءات من بدء الطنب إلى حيسن المحكد في المعوضوع وإعلاله ومصروفات انتقال القضاة وأعضاء النباية والمحضرين وما بمنتحقوله من التعويض مقابل الانتقال، كما تشمل أواعر التقلير الخاصية بالمصيروفات وأتعاب الخبراء وتعويض الشهود وأتعاب المحاماة التي تقدرها المحكمة.

وأوامر تقدير الرسوم القضائية وذلك فيما عدا ما نص عليه في عدًا القانون.

هاهة (٣٠) مكسرر(١): لا يرد أي رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا انقانون الا فسى الأحوال الفنان عن السير في الإجراء الذي حصل عقه الرسم.

هاهة (٣١): يصدر وزير العدل القرارات الزمة لتتغيث عدًا القانون.

<sup>(</sup>١) مائدة ٢٠٠٠ مكرر مضافة بقرار رئيس الجمهورية رقع ٦٥ لسنة ١٩٦٤ السابق الإشارة الله.

منحوظة: نسص في قانون إصدار القانون رقع ٢٠/٦٠ المذكور على ماياتي المادة ١٠ يلفي العرسوم المسائر في ٢ مارس سنة ١٩٣٦ بالتصنيق على لائحة الرسوم أمام العجالس المسبية ويستعاض عنه بقانون الرسوم أمام المحاكم الحسبية المرافق لمنا القانون وكتلك ينفي كل نصل يخانف أحكام القانون ويعمل به من تاريخ يشاف أحكام القانون ويعمل به من تاريخ تشره بالجريدة الرسمية.

وقحة صحيش القانون رقع ١ لسنة ١٩٤٨ في أول بلاير سنة ١٩٤٨ ونشر بالوقائع المصرية مناعده ٢ أغير الحيادي! الصدر في ٣ يناير سنة ١٩٤٨.

وصبيد القافون رقم 15 لينة 1913 بتعدل بعض أحكام القانون رقم 1 ليهة 1954 ونص في العادة الرابعة منه على أن الانسرى أحكام هذا القانون على طرسوم لتى تو تحديثها قبل المعلل به بن نظل خاضعة التصوص التي مصلت في ظلها" - كما نص في العانة السامية منه السي احتى به من ناريح نشره، وقد تم انشر بالمعربية الرسمية - العدد 17 يتاريخ 14 مارس منه 1950.

# القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٤

بشأن الرسوم في المواد الجنائية(١)

## الباب الأول

# فى رسوم القضايا

هائدة (١): يفسرض رسم ثابيت على القضايا الجنائية التي تقدم للمحاكم بالفقات الآتية:

#### قــــرش

- على قضية المخالفة.
- ٦٠ على قضية المخالفة المستأثفة.
- على غضية الجنعة التي تنظر أمام المحاكم الأهلية الجزئية أو العركزية أو التي تنظر أمام القاضي الجزئي المختلط(١).
- على غضية الجنحة التي تنظر أمام محكمة الجنح المختنطة وعلى كمن غضية جنحة مستأتفة سواء أكاتت منظورة أمام المختلطة.
  - على قضية الجناية.

(١) الوقائع الدصرية العدد ٨٨ في ٢٩٤٤/٧٩٤٤.

تد سنو المانون وقع ۱۹۵ لسنة ۱۹۵۹ بإلغاء المحاكم المختلطة والقضاء القلصلي انكاء من الداء من الكتاء من التناء من

 <sup>(</sup>٢) على طلسة: عسستر القانون رقع ١٠ لسنة ١٩٥٩ بإنتاء حدكم العرائل (المحاكم المركزية)
 وإحالسة القضائيا المنظورة أمام تلك المحاكم عند العمل بينا القانون إلى المحاكم الجزائية التي الخنص خفرها طبقاً القانون الحقق الجذائيات.

ما عقم (٦): لا يفسرض رسم على الأحكام أو الأوامر الذي تصدر بتصحيح

الخطأ المادى فيها ولكن إذا طلب أحد الخصوم تصحيح الخطأ ورفض طلبه فرض عليه نصف الرسم.

هاهة (٧): تستحق الرسوم المقررة على المعارضة أي الاستناف أو النفض ولو تتازل المتهم عنها.

#### الباب الثاني

#### في رسوم التنفيذ

مادة (٨)(١): يفسرض رسم تنفيذ قدرة عشرة قريش في قضايا المخالفات وثلاثون قرضاً فيما حدا ذاك، وهذا كله إذا كان التنفيذ بواسطة قام المحضرين.

ويتعد الرسم بنعد الأشخاص الذين يتناولهم التنفيذ.

وتخفيض هيذه الرسوم إلى النصف في تنفيذ الأحكام الصادرة على الشهود ويفسرض عسلاوة علسي ما نقدم رسم انتقال ثابت قدره عشرة فروش في قضايا المخالفات وتلافون فرشاً فيما عدا ذك(1). وتعسير القطسية مخالفة أو جلحة أو جناية حسب الوصيف الذي يعطيه حكم المحكمة تلجريمة.

ويعتسبر فسى حكسم الجنعة الجنايات المتى غرر الفاتون لها عقوبة الجنعة.

على عَضية النقض.

فَــنِذَا أَحياــت إلى محكمة الموضوع للقصل فيها مجددا أو قصلت محكمة النقض في الموضوع لا يغرض رسع جديد.

٠٠٠ على قضية رد الاعتبار.

عقدة (٢): يفسرض رسم ثابت قدره ٢٠ قرضاً ينزم به المحكوم عليه في مسائل التشويش بالجلسات وفي حالة غياب الشهود أو استناعهم عن الإجلية وفي العمارضات في الأحكام الصادرة في هذه المعانل.

مأدة (٣): يخفيض الرسم إلى النصف في المعارضات التي تقدم في أحدام المجاليات والجدّع والمخالفات.

أسا السعارضات التي تقدم عن الأوامر الجنائية فلا رسم عليها اكتفاء برسم القضية.

صَفَّقَةً ( - ): تسستحق الرسوم الدبينة في المواد المابقة عند الحكم بها. أما تضايا رد الاعتبار فتنفع رمومها مقدما.

هأدة (٥): تشمل الرسوم المقررة جديع الإجراءات التي تتخذ في النتضايا بما فسي نك أعمال المحضرين نفاية الحكم فيها وإعلانه ولا يتعدد الرسم بتعدد المشهمين أو الطالبين إلا في قضايا رد الاعتبار.

 <sup>(</sup>۱) الفقرة الأخيرة من العادة ٨ مضافة بفرار رئيس المجمدورية رقع ٢٠١ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع العدد ٢٦ مكرر تابع غير اعتبادي في ١٩٥٦/٨/١٨.

 <sup>(</sup>۲) هستند العائدة مضافة بقرائر رئيس الجمهورية رقع ۲۰۶ نسنة ۱۹۵۱ الوقاتع العصورية العند ٦٦ مكرر تابع غير اعتيادي في ۱۹۵۱/۸/۱۸.

علموطة: سيق أن فكرنا أنه بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥ صدر قرار وزير العدل بتمديد العبالغ التي تصدرف للمعضوين عن كل تنفيذ – أنظر العادة ٤٦ مكرر من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

منحوظات تنص العادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ على أن القوض ورين طحل بالاتفاق مع وزير السائية والاقتصاد في تنظيم ما يستحق المحضوين مقابل مصداريف السنقال عن تبتميم بالتنفيذ على ألا يتجاوز ما بصرات ثهم ١٩٥٢ من حصينة الرسم

#### الباب الرابع

- 71

#### في المعاريف القضائية

عادة (١٥): تتحمل الخزانة العامة المصاريف الآتي بيانها:

- ١ مصغريف اتتقال اتقضاة وأعضاء النباية والكتبة والمحضرين والمترجمين
   وكتك ما يستحقونه من التعويض في مقابل الانتقال.
  - أجور البرقيات والبريد.
  - ٣ مصاريف نقل الأشياء المضبوطة في مادة جنائية.
  - عصاريف نقل المحبوسين والمصاريف اللازمة لمؤوثتهم.

هادة (١٦): تصدرف من خزانة المحكمة مقدما أنعاب ومصاريف الخبراء والشديود وأجور الحراس ونفقات حفظ المضبوطات وما يلزم صرفه للتحرى عن الجرائم وإثباتها وذلك بعد تقديرها بمعرفة من أمر بها مقابل الرجوع بها على من يحكم عليه بالمصاريف.

مادة (١٧): إذا دعس شخص لستأنية الفسهادة ولم يكن عنده ما يقوم بمصاريف سفره، فعلى محافظ أو مدير حاكم الجهة العوجود فيها أن يصرف له مصاريف السفر مقدما ويبين ما دفعه إليه في ورقة الطلب ويشعر كاتب المحكمة بذلك لسيحجز من التعويض المستحق للشاهد ما صرف له ويسند لحساب الجهة التي دفعته مقدما.

#### الباب الخامس

## في رسوم الدعوق المدنية في القضايا الجنائية

هادة (١٨): تطبيق نصبوص فياتون الرسوم القضائية المنطقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترقع إلى المحاكم الجنائية مع مراعاة ما يأتي:

ماعة (٩): إذا دعا الحال لتحصيل الغرامة والرسوم بالطرق المدنية تطبق المحكم فاتون الرسوم في المواد المدنية وتحسب على إجراءات التنفيذ فيها الرسوم المدنية المقررة لها.

مقدة (١٠): يقسرض رسسم مماثل ترسم التنفيذ الأصلى على كل نزاع في

صادة (١١): يكسون تحصيل الرسوم والقرامات في المواد الجنائية بمعرفة النيابة ويجوز أما إسهال المنهم في دفع تنك الرسوم والفرامات المحكومة بها أو قبول تقسيظها.

#### الباب الثالث

#### في رسوم الصور والشمادات

مادة (١٢): يفرض رسم قدره خمسة قروش على على صورة أو ورقة في قضية المخانفة وعشرة قروش في قضية المخانفة أو الجنحة الابتدائية أو الممستانفة وخمسة عشرة قرشاً في قضية الجناية وعشرون قرشاً في قضية النقض ورد الاعتبار.

ماهة (١٢): يفسرض رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة من الشهادة السنى تعطى في قضايا المخالفات وعشرون قرشاً في قضايا المخالفات المستأنفة والمستأنفة وثلاثون قرشاً في قضايا الجنايات وفي قضايا اللقض ورد الاعتبار.

مادة (١٤): تحصل الرسموم الدفررة في المادتين السابقتين على حسب وصف طبحة عند تمنيم الصورة أو المشهادة.

## البآب العادس في قواعد عامة

هادة (١٩): تطبيق في المسائل المتعلقة برسوم الورقة والترجمة وتسليم المعور والشهادات والإعفاء من الرسوم وتقرير حق الامتياز الأحكام المنظمة لهذه المسائل والواردة في قالون الرسوم القضائية في المواد المعتبة.

عادة (٢٠)؛ تؤخف الرسوم والمصاريف والغرامات المحكوم بها على المستهم مما يكون قد أودع بالكزانة من مبالغ يصفة ضمان للإفراج مؤقتا أو كفالات أو مبالغ أخرى تخص المحكومة عليه.

صاهة (٢١): لا يؤخف رسم على ما يودع على سبيل الضعانات لمنظراج على سبيل الضعانات لمنظراج على سبيل الفعانات لمنظراج على الكفالات أو العبائغ والأوراق والأشياء ذات القيمة التي تضبط في المسواد المعنائسية ونكن إذا حصل نزاع غيها أو حجز عليها أو توزيع ألها استحق الرسم المقرر على الإيداع.

مادة (٣٢): إذا طلب المنهم تعيين خبير جال تكليفه بدفع أمانة على ذمة مصاريفه.

هاهة (٢٣): إذا تستنزل الشساكي والقضت الدعوى الجنائية بناء عنى عذا التنازلُ الترّم بدفع المصاريف التي تكون قد صرقت فيها.

وإذا لسم يصسدر حكم بإلزام العنتازل بمصاريف الإجراءات فينفذ عليه بها بعنتضى أمر تقدير.

صادق (٢٤): تحصل الرمسوم المستحقة بالتطبيق لمهذا القانون بطريق التضامل بين الدازمين بها إلا إذا نص الحكم على خلاف ذلك.

(أولاً): لا يجوز أن يستقص الرسم الذي يحصل مقدما عن الرسم المقرل القضية الجنائية طبقا الأمكام هذا القانون,

(تأنسياً): بلزم المدعى بالحقوق المدنية بأداء الرسم المستحق مضما بمجرد الاعاء بذك.

(ثَالثًا): الإعلامات الأخرى التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول منسيا يؤخذ عنها رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة من الأصل والصورة في قضية المخالفة المعتنائقة أو الجنحة الابتدائية أو المستأنفة وعشرة قروش في قضية المخالفة المعتنائقة أو الجنحة الابتدائية أو المستأنفة وخمسة عشر قرشاً في قضية الجناية وعشرون قرشاً في قضية التقض ورد الاعتبار.

(رابعاً): عنسى المدعى بالحقوق الدنية أن يودع مقدماً الأماتة التي تقدرها النيابة أي قاضي التحقيق أن الصحكمة على ذمة أتعاب ومصاريف الخبراء والشهود وغيرهم وعليه أيضاً إيداع الأماتة التكميلية التي قد تنزم أثناء سير الإجراءات.

(خاممساً): إذا أحالت المحكسة الجنائسية الخصوم إلى المحكمة العدنية المحتسمة أن قطست بعدم قبول السير فيها أمام المحاكم الجنائية لا يحصل رسم جديد مقدما عند الالتجاء إلى المحكمة المدنية.

(مَعَالَمُعَمَّمُ): إذَا كَانَ طُعَنَ الْفِيْهِمَ بِالْمُعَارِضَةَ أَوَ الْأَسْتَنَافَ أَوَ الْنَفْضَ قَاصِراً على الْحَكِسَمُ الْعَاكِرِ فَي الْدَعَرِي الْمَهْنِيةَ تَحْصَلُ مِنْهُ الْرَسُومِ عَلِقًا لِأَحْكَامِ قَانُونَ الْرِدَرِهُ أَمَامِ الْمُحَاكِدُ الْمُدَنِّيَةُ.

## خامسا

تعريفة الرسوم والإجراءات

أمام محكمة القضاء الإدارى

هادة (٢٥): لا يرد أي رسم حصل بالتطبيق المحكام هذا الفاتون.

طَدِقَ (٢٦): تَنْغَى جِمِيعِ الأَجِكَامِ الْمِخَالَقَةَ لَهِذَا القَانُونِ وَعَلَى الأَحْصَ:

- إلامسر العالى الصادر في ١٦ سبتمبر منة ١٨٧٥ بشأن الرسوم في المواد الجنائية أمام المحاكم المختلطة.
- ٣ الأمسر العسنلي الصسادر في ٦ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن رسوم المخالفات المحكومية في العقوبة والقاتون رقم ٥ لسنة ١٩٠٠ بشأن الرسوم في المواد الجنائية أمام محاكم المراكز.
- ٣ المادة ٤٣ من الرسوم بقانون رقم ٢٨ لعدنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض.
  علمة (٢٧): على وزير العبل تنقيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثة أشهر
  مــن تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وتسرى أحكامه على الدعاوى المنظورة وقت
  العمل به.

ويصدر وزير العدل القرارات اللازمة للتغيذه.

نأمسر بأن يبصم هذا القانون بخائم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينقذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر يقصر عايدين في ٢٨ رجب سنة ١٣٦٣ (١٩ يوليه سنة ١٩٤٤).

## تعريفة الرسوم والإجراءات . أهام محكمة القضاء الإداري

والمعدلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ (١)

ملدة (١): يفسرض فسى الدعارى مطومة القيمة رسم نصبي حسب القنات الآنية:

- - ٦% اغابة ٢٥٠ جنيها.
- ۳۰۰ فیما زاد علی ۲۰۰۰ حتی ۲۰۰۰ جنیه.
- - : % فيعا زاد على ٢٠٠٠ حضى ٢٠٠٠ جنيه.
  - - ٥% فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيه.

ويقسرض فسى دعساوى الإنفاء والدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدرء أريعمائة قرش.

علاقة (٣)(١): إذا المستملت الدعسوى علمي طلبات معارسة القيمة وأخرى مجهولة أخذ الرسم على كل منها طبقا للمادة السابقة.

 <sup>(</sup>۱) القسران الجميسوري رقبع ۱۸۵۹ ثمنة ۱۶۱۵ يتعنيل بعض إحكام الفرسود الصائر في ۱۹ الفسطس منة ۱۹۱۹ بتعريفة الرسموم أمسام معلى الدولة "الجريدة الرسمية - العدد ۲۰۱ في ۱۹۱۵ منة ۱۹۱۵ ويعمل به من تاريخ نشره".

<sup>(</sup>٢) المساعة (٢) مستحلة بالقراق الحميوري رقم ٢٨٥٩ نسنة ١٩٦٥ وقالات تتصر قبل التعليل على أن بفيرص فين المعتاوي دول مة اللهمة واسد نسبي قبراً واستة قروش على قال عالمة قراق عن السائلي حليه الأولى وذكلة قروش على قل سائلة قراق من السائلي حليه الثانية وقرائيان على قل سائلة فراق من السائلي حليه الثانية وقرائيان على قل سائلة في المعاوي سيونة القالمة راسر المنا تدري سندنة قال ما المعاول المعاولة القالمة راسر المنا تدري سندنة قال ما المعاولة القالمة المنا المعاولة القالمة المنا المعاولة القالمة المنا المعاولة المنات المعاولة المعاولة المنات المعاولة المنات المعاولة المنات المعاولة المنات المعاولة المنات المعاولة المنات المعاولة المع

هامة (١٠): يفصل في طلبات الإعفاء أحد مستشاري المحكمة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أفوال الطالب وملاحظات سكرتارية المحكمة.

مأهة (١١): تقسر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الدائرة التي أصدرت المحكسة بسناء على غنب محرتارية العجكسة وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم.

صادق (١٢): نستى الشأن أن يعارض في مقدار الرصوم الصادر بها الأمر وتحصل المعارضة بتغرير في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية الأيام القالمية لإعلان الأمر.

ماعة (١٣): تقدم المعارضة إلى الدائرة التي أصدرت الحكم ويحكم فيها بعد سماع أقوال مكرتارية المحكمة والمعارض إذا حضر.

مادة (١٤): يقرض على الصور والشهادات والعنخصات التي تطلب رسم قشره تلاثون قرشا عن كل ورقة ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة عدد سطورها وغير ذك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم.

مادة (١٥): (منغاة)(١٠).

مأدة (١٦): على وزيسر العل تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٢ نسنة ٢٩٤٦ الخلص بإنشاء مجلس الدولة.

وردًا فصلل فلم موضوع الدعاوى استكمل الرسم المستحق وغَمًا للأحكام المدينة في السائنين السابقتين.

مادة (٤): يشمل الرسم العفروض جعيم الإجراءات القضائية الخاصة بالدعوى وكل ما يتعلق بها بعا في ذلك إعلان الأوراق والأحكام.

مادة (٥)(١): لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به.

مأدة (٦): مبع مسراعاة أحكام العادة السابقة تعصيل الرسوم جديعها عدد تقليم الدعوى.

مأدة (٧): يسرد نصف الرسم المحصل إذا عدل الطائب عن المدير في الدعوى قبل إحالتها إلى إحدى دوائر المحاكم.

مادة (٨): إذا اتستهى النزاع صنحا لا يستحق إلا نصف الرسوم الثابتة أو التسبية ويرد ما دفعه الطاتب زيادة على ذك.

عادة (٩): يعفس سن الرسوم كلها أو يعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسب.

مادة (٣)(١)؛ فسى دعساوى الستماس إعلاة النظر يفرض رسم ثابت غور. أربعانة قرش.

<sup>(1)</sup> الفقرة الأولى من الصادة الثالثة مستبدلة بالقرار الجعيوري رقم 2009 لسنة 1910 وكانت تتمس فيل ذلك على الأتن في محاوى التماس إعادة النظر، يقرض رحمد ثابت قدرة مشمانة قرش.

<sup>(7)</sup> مساعة الحامسة سنتيطة بالقرال الحصيوري وقع 1800 لينة 1800 وكانت تتص قل التحمل السر الأس ما تحسل الرسوم النسية على أكثر من أربعمسة عليه فإذا عقم في المتعوى بالكان الان تلك سوى الرسم العلمي عا حكم به.

 <sup>(</sup>۱) مددة (۲۰) منحة تعرضه المدنة الرابعة من القراق الحميوري رقع ۲۹۹ لدنة ۲۹۹۹ الجريدة الرسمية العدد رقع (۱۸) في ۱۹۹۵ (۱۸).

#### القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠

### يقرض رسم إضافي ندور المحاكم(١)

بامنع الشبعيب

رنيس الجمهورية

غَرَرُ مَجِنُسُ الشَّعِبِ الْقَانُونَ الْأَنِّي نَصِهِ، وقَدْ أَصَدَرُنَاهُ:

مادة (١): يحصل رسم إضافي على صحف الدعاوى والأوراق القضائية في المحاكم وعلى أعمال الشهر العقارى والتوثيق طبقا تلجدول المرفق بهذا القانون، وتخصص حصيلة هذا الرسم لإنشاء وصيالة وتأثيث دور المحاكم واستراحات رجال القضاء والعناية بها.

عَلَمُهُ (٢): يعقى من الرسم الإضافي العبين في المادة السابقة:

أ - الأوراق والدعاوى التي تنص القواتين على عدم استحقاق رمام عليها.

ب - الخصوم الذين تصدر تصالحهم قرارات أي أحكام بالإعقاء من الرسوم.

جد - الدعاوى المتى لا يزيد ما يطلبه الخصوم فيها على ثلاثة جنيهات.

علمة (٣)؛ ينشأ صندوق ويسمى صندوق أينية دور المحاكم تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير الحل، وتخصص له حصيلة الرسم المنصوص عليه في العادة (١) وما يتقرر عن موارد أخرى.

ماهة (٤): يصدر بنتظيم الصندوق المنصوص عليه في المادة السابقة قرار من رئيس الجمهورية.

<sup>(</sup>١) شجريدة الرسعية -- تعدد ٢٠ تتبع في ١٥ مايو سنة ١٩٨٠.

#### الهامة الخالخة

تضاف إلى المادة (٠) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه فقرة أخيرة نصها ما يلى:

كما يجوز نه إصدار قرار بتخصيص ما لا يزيد على ٥٥٠ من حصيلة الرسم الإضافي على أعمال الشهر العقاري والتوثيق المنصوص عليها في البند سادسما من الجدول المشار إليه في عدا القانون وذلك لصرف حوافز للعاملين بمصملحة الشهر العقاري والتوثيق وفقا لقرار وزير العدل في هذا الشأن نتمويل المخدمات الصحية والاجتماعية لهم ولأمرهم من خلال صندوق ينشأ بوزارة العدل لهذا الغرض ويصدر بتنظيمه وقواعد الأنفاق منه قرار من وزير العدل.

#### الطدة الرابعة

ينشر هذا القاتون في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد تلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ شعبان سنة ١٤٠٥ (٧ مابو سنة ١٩٨٥).

### فأنون رقم السنة ١٩٨٥

# بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم إضافي لدور المحاكم"

بأسع الشعي

رئيس الجمهورية

غرر مجلس الشعب القاتوني الاتي نصه، وقد أصدرناه.

#### المادة الأولى

يسستبدل بنص المادتين (۱)، (۳) من القانون رخم ۹۹ نستة ۱۹۸۰ بقرض رسم إغمافي الاور المحاكم النصان التاليان:

ملّعة (١): يحصل رسم إضافي على صحف الدعارى والأوراق القضائية في المعداكم وعلى إعمال الشهر العفاري والتوثيق طبقا للجنول المرفق بهذا القاتون، وتخصص حصليلة همذا الرسم الإنشاء وصياتة دور المحاكم والشهر العقاري واستراحات رجال القضاء والعناية بها.

عادة (٢): ينشأ صندوق يسمى صندوق أبنية دور المحاكم والثهر العقاري تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير العدل، وتخصص له حصينة الرسم المنصوص عليه في العادة (١) وما يتقرر من دوارد أخرى.

#### المادة الثانية

يستبدل بالبند سادسا الشهر العقاري والتوثيق" من الجدول المرفق بالقاتون رقد ٢٦ لسلة ١٩٨٠ المشار إليه البند سامها المرفق بهذا القانون.

<sup>(</sup>١) الحريثة الرسمية العدد ٢٠ تابع في ١٥/٥م/١٥٥.

#### العادة الخالخة

تضاف إلى العادة (٥) من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ العشار إليه فقرة أخيرة تصها ما يلى:

كما يجوز له إصدار قرار بتتصيص ما لا يزيد على ٥٠٠ من حصيلة الرسم الإضافي على أعمال الشهر العقارى والتوثيق المتصوص عليها في البند سادسا من الجدول المشار إليه في هذا القانون وذلك لصرف حوافز للعاملين بعصلحة الشهر العقارى والتوثيق وفقا لقرار وزير العلل في هذا الشأن نتمويل المندات الصحية والاجتماعية لهم والسرهم من خلال صندوق ينشأ بوزارة العدل لهذا الغرض ويصدر بننظيمه وقواعد الأنفاق منه قرار من وزير العدل.

#### المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قرانينها-

صدر برناسة الجمهورية في ١٧ شعبان سنة ١٠٠٥ (٧ مأبو سنة ١٩٨٥).

#### فأنون رقم السنة ١٩٨٥

# بتعديل بعض أحكام القائنون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بفرش رسم إضافي لمور المح<del>اكم</del><sup>(1)</sup>

بأسم الشعب

رنبس الجمهورية

فرر مجنس الشعب القانوني الاتي نصه، وقد أصدرناه.

#### المادة الأولى

يعستبدل بنص المائتين (١)، (٣) من القانون رقم ٩٦ نسنة ١٩٨٠ بقرض رسم إضافي لدور السحاكم النصان انتاليان:

مأدة (1): يحصل رسم إضافى على صحف الدعاوى والأوراق القضائية في السحاكم وعلى إعمال الشهر العقارى والتوثيق طبقا للجدول المرفق بيذا القانون، وتخصص حصيلة شدا الرسم لإنشاء وصيالة دور المحاكم والشهر العقارى واستراحات رجال الغضاء والطابة بها.

عادة (٢): ينشسا صدندوق يعسس صندوق أبنية دور الدحاكم والشهر العقساري تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير العدل، وتخصص له حصيلة الرسم المنصوص عليه في العادة (١) وما يتقرر من موارد أخرى.

#### المادة الثانية

يستبدل بالبند سادسة الشهر العقاري والتوثيق" من الجدول المرفق بالقاتون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه البند سادسة المرفق بهذا القاتون.

<sup>(1)</sup> الحريمة الرسمية العدد ٦٠ تابع في ١٨١/٥/١٨٥.

### بإنشاء مغدوق الخدمات المحية والاجتماعية

#### لأعضاء المينات القضائية (١)

باسح الشعب

رئيس الجمهورية

غَرر مجنس الشعب القاتون الأتني نصم، وقد أصدرناه.

#### تلمامة الأولي

ينشا بموزارة العدل صندوق، تكون له الشخصية لاعتبارية، تخصص له الشولسة المسوارد اللازمة لتعويل وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحاليين والسابقين للبينات القضائية الأثية:

- ١ القضاء والتيابة العامة.
  - ٢ مجلس الدولة.
  - ٣ هيئة قضايا الدولة.
  - عينة النيابة الإدارية.

وتشمن الخدمات الصحية والاجتماعية أمر أعضاء هذه الهينات.

ويخصص لكل هيئة من الشعمات قسم في موازنة الصندوق.

ويصدر بتنظيم الصدوق وقواعد الأثقاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى تثبينات القضائية.

#### الهامة التانية

ينشر هذا اتقاتون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تثريخ نشره.

يبصع هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كفانون من قوانينها.

عدر برياسة الجمهورية في ٧ جملاي الآخرة سنة ١٣٩٥ هـ ( ١٧ يونيو سنة ١٩٧٥).

<sup>(1)</sup> نشر في الحريدة الرسمية في ٣٦ يونيه سنة ١٩٧٥ - العدد ٣٦.

# بتعديل بعض أحكام القائون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنهاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الميئات القضائية (١)

باسم التعقب

رنيس الجعهورية

غرر مجنس الشعب اتفانون الأنبي نصه، وقد أصدرناه.

#### مادة أولى

تضاف إلى القانون رقم ٣٦ نسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للكعمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية مادة بحديدة برقع (١) مكرر نصها الأتي:

مامة (١) مكرراً: بقرض رسم خاص أمام المحتكم ومجلس الدولة يعادل نصف الرسوم القضائية الأصلية العقررة في جميع الأحوال ويكون لها حكمها، وتسؤول حصينته إلى عندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات الشخائية.

ويعقبي نشاط الصندوق وكافة الخدمات التي يقدمها من جميع الضرائب والرموم.

#### مادة ثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد ثلاثين يوما في البوم التالي لتاريخ نشره.

بيصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينقذ كفاتون من قوانينها.

### ثامنا

القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تعديل المامة ١٨٧ من قانون المعاماة العادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣

 <sup>(</sup>۱) مسئر برناسة الجمهورية في ۱۷ شعبان منة ۱۱۰ هـ (المايو منة ۱۹۸۵) ونشر في الجريدة الرسمية في ۱۲ مايو منة ۱۹۸۵ - العدد ۲۰ تابع.

### القانون وقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢

# بُشأن تعديل المادة ١٨٧ من قائنون المعاماة العادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣

ياسم الشعب:

رئيس الجمهورية:

غَرر مجلس الشحب القانون الآئي نصه وقد أصدرناه:

#### (المادة الأولى)

يمستبدل بسنص العادة ١٨٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ نسنة ١٩٨٢ النص الآتي:

مادة ١٨٧: على المحكمة من تلقاء نقسها وهي تصدر حكمها على من خسر الدعسوى أن تنزمه بأتعاب المحتماة إذا كان خصمه قد حضر عنه محام، بحيث لا تقسل عسن خمسين جنبها في الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية فيما عدا الدعساوى المستعبنة، وخمسة ومبعين جنبها في الدعاوى المنقلورة أمام المحاكم المستعبنة والدعساوى المستعبلة الجزئية، ومائة جنبه في الدعوى المنظورة أمام حماكم الاستنفاف ومحاكم القضاء الإداري، ومائتي جنبه في الدعوى المنظورة أمام محاكم التقض والإدارية العليا والمعسورية العليا.

وعلى المحكمة أن تحكم بأتعاب المحاماة في الدعاوى الجنائية النتي يندب في دعاوى الجنائية النتي يندب في دعاوى الجنائية النتي يندب في دعاوى الجناع المستأنفة، ومائتي جنيه في دعاوى النقض الجنائي،

الصفحة	المــــوضـــوخــــــــــــــــــــــــــــ	ج [
٥	تصنیر	1
٧	مقعة	۲
	القصم الأول	
	أَوْمِ الْمِنَازِعَاتُ الْنَاهَيَّةُ عَنْ تَطْبِيقٌ قُوانِينَ الْرَسُومِ،	
	الفصل الأول	
١٣	ماهية الرسوم القضائية وأنواعها وكيفية حسنبها والعلزم يها	-
17	المبحث الأول: ماهية الرسوم القضائية	ŕ
15	- تعريف الرسوم القضائية	
1 \$	- أثر عدم تقديم الرسم، استبعاد القضية من جدول الجلسة	•
1 A	- الواقعة المنشنة للرسم	v
15	إلمبحث الثاني: أتواع الرسوم ا	۸
1 4	التوع الأول: الرسوم الأصلية التوع الأول: الرسوم الأصلية	•
19	أ - الرسم النسبي الرسم	١.
۲.	ب - الرصع الثابت	11
*1	<u>ـــ – الرسع المقرر</u>	11
T £	إ النوع الثاني: الرسوم التكمينية النوع الثاني:	14
T £	أ رسوم الصندوق أ	1 €
۲٦.	ب - الرسم الإضافي الدور المحاكم	١٥
4.	أُ العبيحث الثالث: كيفية حصاب الرسوم التالث:	13
47	- كيفية حماب الرموم النسبية	W
	- تحتسب الرسوم النسبية مقدماً على الألف جنيه الأوثى ثم	1.4
*4	تسوى الرسوم بعد الحكم على ضوء ما حكم به	
ļ	- تحتسب رسوم الصندوق بواقع ، ه % من الرسوم التعدية	14
۲۲	ويتأخذ حكمها من حيث الانتزام بالرسم وعداه ومقداره	
77	ر و المسلم الدعوى منحدة الطلبات المسلم الدعوى منحدة الطلبات المسلم المسلم الدعوان المنطقة العلام المسلم ال	٠.
57	- رسوم الدعوى الاستثنافية	۲۱ ا
TY _	أَنْ لأَدُ الْمُعْتَدُفُ الدَّعَاوِي مَطْوِمَةُ الْقَيْمَةُ	77

### (الهامة الثانية)

ينشر عدًا القانون في الجريدة الرصمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره. يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

(حسنی میارک)

صدر برناسة الجمهورية في ١٣ المحرم سنة ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٧ مارس سنة ٢٠٠٢ م

٦,			<b>.</b>	4 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	The second secon	4 <u>1</u> 1 1 1
54	- متى بعبتحق على الصلح نصف الرسم أو ربعه	11	f	TV	ثانياً: رَسم استناف الدعاوى مجهولة القيمة	3 77
14	- شروط استحقاق نصف الرسم عثى الصنح	1 ET	I	44	والثأء رسم استنفاف الأحكام الصادرة في المسانق القرعية	1 T:
11	- شريط استحقاق ربع الرسم على الصلح	24		7.4	رابعاً: رسم الحكم الصاهر بالإلغاء أن التعديل الحكم	
47	المقصود بالجنسة الأولى المقصود بالجنسة الأولى	<b>££</b>		٤١	خامساً: رسم الحكم الصائر بتأبيد الحكم المستأنف	**
v+ [	♦ - المقصود بالمرافعة المقصود بالمرافعة	**	Į	:1	: - قبل العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥	TV
٨.	- أحكام النقض	٤٦		fΤ	ب - بعد العمل بالقانون رقم ٧ كسنة ١٩٩٠	71
ł	- احتماب الرسوم في حالة النصالح	٤٧			- استحقاق رسم واحد عن الاستئنافات المرفوعة من المدينين	
٨١	إ - الستفات المحكمية عين محضر الصنح واصدار حكمها في	٤٨		£Γ	المنظمة في المناسب الم	\-l
ļ	موضوع الدعوى - مؤداه - استحقاق الرسم كاملا	[ ]			- تأبيد الحكم الصائر برفض التظلم الإسبابه استفاداً إلى تقرير	
AT	- العكم الصائر بانتهاء الخصومة دون القصل في موضوع	£9			الخبير في حساب الرسوم، بجب أن يستند إلى عملامة أبحاث	,   ' '
	النزاع لا تستحق عليه رسوم سوى المسدد على الصحيفة	,		££	النان	
^	المبحث الثاتي: الإعفاء الرمس المعدد الثاتي	٥.		ه <u>؛</u>	العيدث الرابع: الفازم بأداء الرسوم	
۸٤	القرع الأول: الإعفاء للعجز عن سدك الرسوم	01		íė	العيما الرابع: الفترم بداء الرابع: الفترة بداء المستة ١٩٩٥ المستة المرابع: قبل العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥	71
^e   .	القرع الثاني: إعفاء بعض الفئات والهيئات من الرسوم	01		£٧	الولاية عين العمل بالمعاول رفع بالمسلم - ١٠٠٠	PT
^1 }.	أ أولاً: اعتقاء الدعاوى العمالية من الرسوم	4		Ī	تانياً: بعد العمل بالقانون رقع ٧ نصفه ١٩٩٥	t
۵ م	أنانسياً: (عفساء الدهساوى الخاصة بالتأمينات الاجتماعية من	٥٤	ĺ	٥.	<ul> <li>- أثر الحكم يعدم دستورية العادة (١٤) من قاتون الرسوم</li> </ul>	7 5
	الربيوم				قبل تعديلها بالقائون رقع ٧ لسنة ١٩٩٥ ١٩٩٠	į
41 /-	أ ثالثاً: إعفاء وحدات التعاون الإسكاني من الرسوم		İ	۵۲	<ul> <li>عسم يستورية الفقرة الثانية من المادة (١٤) من قانون</li> </ul>	۲۰
٠٠ ]	رابعاء إعفاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من الرسوم	٥٠ ا	İ	1	الرسوم المعطلة بالقانون رقع لا نسنة ١٩٩٥	
۳۲ ]		۱ ۲	ł		<ul> <li>حكم المحكمة الدستورية بعدم استورية الفقرة الثانية من</li> </ul>	۳٠.
۱۲ ] .	more and the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state	٨	ĺ		المسادة (١٤) من قانون الرسوم المعدلة بالقانون رقم ٧ لمشة	_
٠. ا	ور ورود من من الاحتمالية المحتملة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحت			٩٧	1446	
ات ا	المعالم المفاء المعالم المعالم المعالم المفاء المفاء		1	İ	الفصل الثانع	
,† j		``		١٧	طالات تنفقيض الرصوم والإعلاء مدها	
من	الإخرى المحرى المسافقة المحرومات المساوع في الإعفاء المحروم الشاوع في الإعفاء المحرومات			۱۷ أ	العبيث الأول: حالات تتقيض الرصوم الأول: حالات	71
£		1 !!		7.7	إُ أَن عَالات تَحَفَيض الرسوم إلى النصف	1 41
	الرسوم الرسوم الرسوم الرسوم		}	٦٨	أَ تَانِياً: حالات تخفيض الرسوم إلى الثلث	y e
	م - محكمة النفض نعتق المنسين الصبق المساق	*		٠,٨ ٠	الثانية حالات تخفيض الرسوم إلى الربع	f.
		į	_	<u>-</u>		

الصفحة 	E - The second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second o		, i			
	- العسنازعة فيما إذا كان يستحق على الدعوى ربع الرسع أم	\ \ \ \		الصفحة	<u>المبرح</u>	ą.
1 " 9	يستحق عليها رسما كاملا هي منازعة في المقدار			4.5	- الحكومة معفاة من أمانات الخبراء والإيداعات	7,4
	- طلب احتساب الرسوم على أساس الضريبة وليست	۸۱	1		الغمل الخالث	
1 4 4	التحريات مفازعة في المقدار	"'1	1	1.0	أواهر تقدير الرسوم ومنازعاتما	
•	التطريب معارف من السنار المعارضة الرفعها بغير الطريق		1	1.5	المبحث الأول:ماهية أمر تقديل الرسوم القضائية	٦٤
	القاتوني لا تستنقد به محكمة أول درجة ولايتها في نظر	^*		1.7	- بيانات أمر التقدير الله الما الما الما الما الما الما الما	7.0
125	القبيوني لا بستنفذ بنج معتب ارن حرب دوسه دي		1		- خليس أمسر تقديسر الرسوم مما يقيد صدوره بنسم الأصة أو	,,
18#	الموضوع الموضوع			٧.٧	الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس	
	- سقوط الرسوم بالتقادم منازعة في أساس الانتزام	۸۳	3	1.1	- المختص بإصدار أمر التقدير المختص	v
150	- المنازعة في أسلس الالتزام بالرسم تخضع لأحكام القانون ٧	A\$		1 - 4	- خلو أمر تقدير الرسوم من اسم مصدره لا ينال من شرعيته	1 1/1
	السنة ٢٠٠٠ بشان لجان التوفيق		1	1.4	- أمر تقدير الرسوم يختف عن الأمر على عريضة	
	- انجاء جديد المحكمة النقض بجيز رفع المنازعة في مقدار	٨٥			- الفسرق بين أمر تقدير الرسوم القضائية وأمر تقدير أتعاب	v.
	<ul> <li>الرسوم بصحيفة اتفاقاً مع الأصل العام المقرر بالمادة ٦٣ أ</li> </ul>			1.4	الخيراء الخيراء	i
ነተጓ	ا مرافعات				- الفرق بين أمر تقدير الرمعوم القضائية وأمر تقدير الرمعوم	V1
147	- التعنيق على اتجاه محكمة النقض الجنيد	۸٦		11.	التعديلية الصادر من أمين مكتب الشهر العقارى المساسات أ	
	- التجاه محتمة النقض الجديد لا يعتبر عدولا عن الجاهها	AV .			- الفرق بين أمس تقديس الرمسوم القضائية وأمر تقدير	44
	السابق في التفرقة بين المنازعة في المقدار والأساس لعدم	İ		١٣.	المصروفات القضائية المصروفات القضائية	ţ
1 £ £	صدوره من هيئة عامة	] ;		177	المبحث الثاني: المعارضة في أمر تقدير الرسوم	٧٢
150	المبحث الثالث: المحكمة المختصة بنظر المعارضة	<b>*</b>		177	<ul> <li>الطريق الذي رسمه القانون للمعارضة في مقدار الرموم</li> </ul>	V4 }
160	- المحكمة المختصة هي المحكمة التي أصدرت أمر التقدير	A4		4	<ul> <li>أ - الفرق بيان المعارضة في مقدار الرسوم والمفازعة في</li> </ul>	٧٥
144	- لا يشترط اختصام العبيد/ وذير العبل بصفته في المعارضة	4.		188	الماس الانتزام بها الماس الانتزام بها	}
	- خسروج منازعات أوامر تقدير الرسوم المرددة بين شركات	41		17:	- أحكام النقض	4.
]	القطاع العام وبيسن وزارة العدل من ولاية القضاء العادى	" H			- المستنزعة فيما إذا كان يستحق على الدعوى رسم ثابت أو	٧٧
1 2 4	واختصاص فينات التحكيم بها			117	نسبى منازعة في المقدار	
ſ	1	1 1			- المنازعة فيما إذا كانت تستحق الرمسوم على المبلغ المحكوم	VA
10.	- اختصاص هينات التحكيم بمنازعات الرسوم مشروط بانفاق	47		į	بيه في الاستثناف أم على الفرق بين هذا المبلغ وما حكم به	
ļ	طرفي المفازعة من المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة			۸۲۸	ابت اثباً هي منازعة في المقدار	İ
101	- ,	۹۳   ا		,	أِ - السنازعة فيما إذا كان يستحق على الاعوى ربع الرسم أي	VA.
'	المجلس الدولة بنظر المنازعة في أمر تقدير الرضوم		<u> </u>	179	أُ نصفه منازعة في المقدار	ŀ
			`	· :	؛ <u>نصفه مدار سه خی اوسد</u>	

الصفحة	المــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	-
	جـــ - بالنسبة للأراضى غير المربوطة بالضريبة والمعدة	11.
144	للبناء و العنقر لات	ļ
161	أ ثانثاً: بالتصية لمنازعات العقود	111
100	رابعاً: بالنسبة ندعاوي رهن العقار أو العنقول	117
۱۸۵	كامساً: بالنسبة لدعاوى الربع والإيجار	117
140	سنسأ: في دعاوى فسخ الإيجار والإخلاء وانتسليم	116
185	سابعاً: في دعاوى الشفعة	110
YAV	تُلمناً: في دعاوى القميعة	117
144	تاسعاً: في دعاوى بيع العقار لعدم إمكان صَممته	111
1 4 4	عاشراً: عند طنب فرز حصة في عقار شائع	114
١٨٨	حادى عشر: بانتسبة لدعاوى الحكر	, , , q
144	تلتي عشره في دعاوي تركيب الإيراد	14.
1 / / /	تَالَتْ عَشْرِ: في طلبات توزيع أموال المدين	181
1.85	رابع عشر: رسوم النتقية	177
15.	خاص عشر: رسوم أمر تنفيذ أحكام المحكمين	127
15.	سادس عشود رسوم الدعاوى الضريبية	171
191	* - منزعات ضريبية يعشمق عليها رمع نسبي كامل	110
191	• - كيفية حساب الرسوم في الطعون الضريبية	177
] <b>1</b>	<ul> <li>- كيفية حساب رسوم استئناف الأحكام الصادرة في الطعون</li> </ul>	177
147	الضربيية	1
197	* - تقدير الرسوم في منازعات الشركات	174
145	<ul> <li>تقدير الرسوم في حالة تصفية الشركة</li></ul>	185
196	* - تقدير الرسوم في حالة اعتبار الأرباح خسارة	14.
	* - احتمال الرساوم في دعاوى المنازعة الخاصة بالإيراد	171
141	العام	<u> </u>
195	• - الرموم في حالة التصالح في المنازعات الضريبية	177

الصفحة	المــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	٦
101	المبحث الرابع: استنتاف الحكم الصادر في المعارضة	9.5
	- ميعاد الاستئناف	50
101	" مسيعاد استثقاف الحكسم الصادر في المعارضة في المقدار	45
}	خمسة عشر يوما أما سيعاد استناف الحكم الصادر في انتظام	ļ
	في أساس الانتزام أربعين يوماً	i
101		
107	- حدى جوال استقلاف الحكم الصادر في المعارضة	47
1	- ولنسن كان جواز استئناف العكم الصادر في المعارضة في	4.4
ļ	المقدار ينزل منزلة الفرع من أصله بالنسبة الدعوى موضوع	
13.	أمر التقدير إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة	
'	- مستى جواز الطعن في الحكم الصادر من محامة الاستنتاف أ	44
158	عَى السعارضة في المقدار	Ì
17:	المبحث الشامس: تنفيذ أمر تقدير الرسوم	1
}	- أنسر الحكم النهائي بإلغاء أمر تقيير الرسوم نحم استحقاقي	1.1
140	العناب تارسو	ļ
133	- الإشكال في تنفيذ أمر نقدين الرصوم	١.٢
	- يشسترط لقسيول الاشسكال في تتفيد أمر تقدير الرموم من	1.7
	العلسائزم أن يبن على أسياب العقة على صيرورة أمر التقدير	į 1
117	بالمرابع المرابع	
	المقصل الواييج	
171	قواعد تقدير الرسوم	į
}	* - قواعت تقديس الرسسوم تختلف عن قواعد تقدير فينة أ	1 1.5
171	<u>ال</u> حو بي المراجعة عن المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة	!
	* - تقسدر رسسوم الدعاوى معنومة القيمة وغفا اغيمتها عند	
174	رضعها درن اعتداد بما قد يلحقها بعد ذلك من زيادة أي الخفاض أ	
	ولا: المبالغ التي يطلب الحكم بها عن المحول عليها في حساب	
177	ترميق مينين سياسي سياسي سياسي سياسي المارية المارية المارية المارية المارية المارية المارية المارية المارية ال	
170	النباه رسوم الدعاوى المتطقة بالعقارات والمنقولات الساسا	
۹۷۵	أ - بالتمسية فلأراضى التزراعية الدريوطة بالضريبة	3 3 4 6 3 - 1
174	ب - بالنصبة للعفارات المبنية	1 1 . 5

الصفحة	العـــــــوضـــــــوع	-
	ثانسياً: القسانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحتكم	124
	الشرعية	
ኛነ።	تُثَلَّثُاءُ القَانُونَ رَقِمَ ١ لَمَنْةً ١٩٤٨ بِالْرَسِومِ أَمَامُ مُحَاكِمُ الْأَحُوالُ	154
441	الشخصية للولاية على المال	į
	رابعاً: القانون رقم ٩٣ نسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم في المواد	145
r.v	البطائية	
	خامعاً: تعاريفة الرسوم والإجراءات أمام محكمة القضاء	10.
717	الإدارى	
ļ	سادسساً: القسانون رغم ٩٦ نسنة ١٩٨٠ بفرض رسم إضافي	101
777	لثور المحاكم	
١	* - القانون رغم ٨ نسنة ١٩٨٥ بتعبيل بعض أحكام القانون	
444	رفَم ٩٦ نسنة ١٩٨٠ بقرض رسم إضافي لدور المحاكم	1
	سابعاً: القانون رفم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات	۲۵۲ أ،
771	الصحية والاجتماعية لأعضاء الهينات القضائية	
ļ	* - القسانون رفع ٧ لعنة ١٩٨٥ بتعديل أحكام القانون رفع	
***	٣٦ لمنة ١٩٧٥ ١٩٧٠	
	المستأة القانون رقع ١٠ لسنة ٢٠٠٦ بتطيل المادة ١٨٧ من	1et
77=	اتون العجاماة	
444	غرس الكتاب عرس الكتاب	à lei

.

الصفعة المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعادي المعاد	
تقامير الوسوم القطائية - ١٣٣ - الفاتون رقع ١٤٠٦/٦٥٦ بشأن تقالم الضرائب والرسوم ١٣٣ المبحث الأول: سقوط الرسوم القضائية بالتقادم الخمس	
۱۳۲ - القانون رقع ۱۶۰/۱۶۰ بشأن تقادم الضرائب والرسوم ۱۳۶ المبحث الأول: سقوط الرسوم القضائية بالتقادم الخمس	
١٣٤ المبحث الأول: سقوط الرسوم القضائية بالتقلام الخمس	
١٣٥ أ - بدرية ميريان مدة التقادم الخيس	
۱۳۵ - اعلاد أب التقدير قابل درية المحدد.	ļ
١٣٧ - طلب الإعفاء المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية لا يقطع	Ţ
تقادم الرصوم المساحدة القصائية لا يقطع الرسوم	
١٣/ - التقلم عن أمد التقال الإرتباء من تاجيد	
	Ì
۱۳۰ - مستى يكون أمر التقدير بمثلبة حكم بالدين ويصقط بالتقادم الطويل	
١٤ المبحث المنائي: سقوط الحق في رد الرسوم التي دفعت بغير حق بالتقادم الثلاثي	
1	, [
14 - مدة تقادم الحق في استرداد ما دفع بدون وجه حق (ئلاث ا سنوات) والمنافق المسترداد ما دفع بدون وجه حق (ئلاث المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد	. [
	ا
١٤ - يستقادم الحق في الرد بثلاث صنوات دون ترقف على العنم العنم العنم المسترداد	
1	.
الما المستحد على دعوى مسبية والرق إلى حد ا	
المطالبة القضائية التي تقطع مدة التقادم على عكس دعوي الالزام بالرد	•
11.	
١٠ - سمنقوط الرسسوم التي حصلت بحق ثم زال سبب استحقاقها	*
پانتقائم الطویل	
١١ - جداول حصاب الرسوم ١١٠	•
القسم الثانى	Į
نصوص قوانيين الرصوم القطائية	
١١ أولاً: الْفَقُونَ رَفَم ١٠٠ لَعَمَةَ ١٩٩٤ بَشَأَنَ الرَّمَوَمِ القَصَلَتِيةَ عِهِ ٢٦٠	٠,
* - القسانون رقع ٧ لسنة ١٩٩٥ بتعديل أحكام القانوين رقم	
١٩٤٤ ـــــ ١٩٤٤ ـــــ ١٩٤٤	